وزارة التعليـم العــالي و البحث العلـمي

جـامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
كلية الحقوق والعلوم السياسية

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم

تخصص: قانون دولي وعلاقات سياسية دولية

دور التكامل الاقتصادي المغـاربي في تحقيق التنميـة

من إعداد الطالب: بن عزوز محمد
تحت إشراف: أ/د. بقنيش عثمان

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الاستاذ (ة)	الدرجة العلمية	جامعة الانتماء	الصفة
حيتـــالة معمر	أستـــاذ	جامعة مستغانم	رئيسا
بقنيـش عثمان	أستـــاذ	جامعة مستغانم	مقـررا
عيسـاني رفيقة	أستاذة محاضرة أ	جامعة مستغانم	ممتحنا
بن عيسى أحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة	ممتحنا
خلفـاوي خليفة	أستاذ محاضر أ	جامعة غليزان	ممتحنا
يحيـاوي سعاد	أستاذة محاضرة أ	جامعة معسكر	ممتحنا

السنة الجـامعية : 2021-2020

<u>التشكـرات</u>

الحمد لله الذي تتم الصالحات، الذي وفقني ومكنني من إتمام هذه الأطروحة.

يسعدني أن أتقدم بشكري الجزيل وتقديري وامتناني وعرفاني بالجميل إلى الأستاذ المشرف الدكتور "**بقنيش عثمان**" على قبوله الإشراف على هذا العمل المتواضع، وعلى نصائحه القيمة وتوجيهاته.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لأخي وصديقي "**عمور محمد**" على دعمه لي بالكتب والمراجع التي كانت سببا في تيسير إتمام هذه الأطروحة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لكل أساتذتنا الأجلاء بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم.

كما لا يفوتني أن أنوه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد، كي أنجز هذا العمل في ظروف حسنة.

الإهـــداء

إلى من كان بطنها وعاء لي وحنانها غطاء، إلى من سهرت الليالي لأجلي وما عرفت حلاوة الراحة لرعايتي..... **أمي الغالية.**

إلى من كان سببا في وجودي، وأحسن تربيتي وعلمني القيم في مدرسة الحياة.... **أبي الكريم.**

إلى من تقاسمني حلاوة العيش، ومتاعب الحياة... **زوجتي العزيزة.**

إلى نور حياتي إلى ابنتي العزيزتين.... **مروة وآسيا.**

إلى من تربيت بينهم، وقضيت معهم أحلى الأوقات... **إخوتي وأخواتي.**

إلى من نهلت من فيض علمهم، فإن كان كثيرا فبفضلهم، وإن كان قليلا فبتقصيري. **أساتذتي الكرام.**

إلى كل من كانت صحبتهم متعة، وفرقتهم وحشة...**أصدقائي، وزملائي.**

إلى كل هؤلاء أهذي ثمرة عملي المتواضع.

محمد

قائمة المختصرات

1/ المختصرات باللغة العربية

أفريكوم: القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا

اتفاقية ستاند باي: اتفاقية اعتمادات الدعم التابعة لصندوق النقد الدولي.

الكوميسا: السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا

البريكست: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

النافتا: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

كوفيد19: فيروس كورونا 2019

سيدياو: المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

سين–صاد: تجمع دول الساحل والصحراء

2/ المختصرات باللغة الأجنبية

AfCFTA : African Continental Free Trade Area

BREXIT: British Exit

BTL : Banque Tunisio – Libyenne

COMESA : Marché commun de l'Afrique orientale et australe

ESCWA: United Nations Economic and Social Commission for Western Asia.

ISO : Organisation internationale de normalisation

OMC : Organisation Mondiale du Commerce

PMG : Politique Méditerranéenne Globale

P.M.R : Politique Méditerranéenne Rénovée

NEPAD : Nouveau Partenariat pour le développement de l'Afrique

TIC : Technologie de l'information et de la communication.

مقــدمة

إن ما يعيشه العالم من متغيرات عديدة يوجب على الدول النظر مرة أخرى في مساراتها فوجود الدول فرادى في ظل المتغيرات مسألة لا تؤمن عواقبها، حيث المخاطر المستجدة أكبر من أن تتحملها دولة واحدة، ولذا نجد هذا التوجه الدولي نحو الإقليمية. فالتكتلات الإقليمية منتشرة في كل منطقة من العالم، في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. إن المتأمل في المجتمع الدولي المعاصر يلاحظ ظهور العديد من سياسات التكامل أنماط الشراكة، وذلك منذ عقود من الزمن، فبعد أن كانت الصراعات تحكمها العوامل والقوى العسكرية، أصبح المجال مفتوحاً أمام العامل الاقتصادي، والذي أصبح الركيزة الأساسية التي يقوم عليها اتحاد وتكامل الدول.

لقد تميز الربع الأخير من القرن العشرين بظهور العديد من التجمعات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، حيث أصبحت هذه الأخيرة من الحقائق المسلم بها في النظام الاقتصادي الدولي. وقد تزامن مع هذه التحولات بروز ظاهرة عولمة الاقتصاد، إذ تشكلت تكتلات اقتصادية إقليمية وتعاظم الدور الذي تلعبه في الاقتصاد العالمي، وأصحبت هذه التكتلات تشكل إطاراً وآلية لتكامل واندماج الاقتصاديات التي صار يجمعها تجاور جغرافي أو مصالح مشتركة، وغدا مسار التكتلات الاقليمية سلوكاً سياسياً واقتصاديا وثقافياً تسلكه جميع الدول. ويشير الواقع الراهن إلى تزاحم العديد من القوى الكبرى والدول الصغيرة، إذ تتسابق جميعها لاكتساب عضوية التجمعات الاقتصادية الناجحة والتي تؤثر بقوة في الاقتصاد العالمي.

يراهن الكثير من دول العالم اليوم على ضرورة التكامل الاقتصادي كوسيلة لمواجهة المشاكل الاقتصادية بالدرجة الأولى في سبيل تحقيق التنمية الشاملة بمفهومها التقليدي، والمستدامة باصطلاحها الحديث. لقد تنبهت في ظل المستجدات و التغيرات مختلف دول العالم إلى أهمية التعاون والتكامل فيما بينها، توحد فيه مجهوداتها لمواجهة التحديات التي تواجهها وبناء اقتصاداتها، إذ صار من الصعب على بلد بمفرده تحقيق تنمية اقتصادية وتطور اجتماعي متسارع ونمو اقتصادي، ذلك أن الامكانات الذاتية وحدها لا يمكن أن تحقق للدول تقدماً وتطوراً دون الانخراط في تكتل

مقـدمة

إقليمي مبني على أسس واضحة ورغبة سياسية حقيقية من قبل الدول الأعضاء التي ترغب في تحقيق المنافع والفوائد من التكتل الإقليمي، ولذا فقد برزت عدة تجمعات اقتصادية كالاتحاد الأوروبي، منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **NAFTA** وتكتل دول جنوب شرق آسيا **ASEAN** .

رغم المشاكل العديدة التي تتعرض لها الدول عند ممارستها للعلاقات الاقتصادية الدولية، فإن مبدأ التخصص الدولي وتبادل السلع والخدمات بين دول العالم، هو أمر لا مفر من تطبيقه، فلا تستطيع دولة الآن مهما كانت إمكانياتها البشرية والرأسمالية والطبيعية أن تعتمد على ذاتها في إنتاج السلع والخدمات دون أن تلجأ إلى باقي دول العالم فتصدر الفائض لديها من السلع والخدمات وتستورد ما تعجز عن انتاجه وذلك وفقاً للنظرية الاقتصادية المشهورة والمعروفة بنظرية النفقات المطلقة المنسوبة إلى الفقيه الاقتصادي آدم سميث.[1]

بالتالي فقد بات لزاما على الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة أو الهشة أن تندمج أكثر فأكثر فيما بينها كخطوة أولى لتحقيق التكامل الإقليمي، على أن تأخذ بالتجارب الدولية والمقاييس العالمية للأنماط الانتاجية التي تراعى فيها التنافسية والاندماج والانفتاح أكثر على الأسواق العالمية، خصوصاً أن النمط الاقتصادي الموجه بدأ يتلاشى تدريجياً، مفسحا المجال واسعاً أمام حرية الاقتصاد، وتفعيل آليات وميكانزيمات السوق على اعتبارها اليد الخفية التي من شأنها أن تعيد التوازن في الأسواق في حالة اختلاله، كما دعت إلى ذلك المدرسة التقليدية. إن التعاون الاقتصادي العربي بات أكثر من ضرورة خاصة في زمن تحديات العولمة، وعدم إمكانية مواجهتها أو تجاهلها، وبالتالي ضياع المصالح الاقتصادية للدول العربية في ظل هذه المنظومة العالمية الجديدة.

شهد العالم المعاصر ما بعد الحرب العالمية الثانية بروز الكثير من التجمعات الإقليمية من أجل تنسيق التعاون في مختلف المجالات من اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية وغالبا ما كانت

[1] رانيا محمود عمارة، العلاقات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2016، ص 21.

مقـدمة

هذه التجمعات تنشأ نتيجة الشعور بخطر ما يهددها. غير أنه ومع مرور الزمن ونتيجة للانفراج الدولي بعد الحرب الباردة، بدأت التجمعات ذات الطابع الاقتصادي تبرز بقوة.

تعد قضية العمل العربي المشترك عامة والعمل المغاربي خاصة، قضية مصيرية وملحة يفرضها الواقع المعاش على ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي يعيشها الوطن العربي. وهذه التحديات معروفة وفاعلة في الخريطة العربية قومياً وحضارياً، ومكانة استراتيجية، ومستودعاً إقليمياً، وإمكانيات اقتصادية ستبقى في المنظور القريب والبعيد فاعلة ومؤثرة في رسم الخريطة الاقتصادية والسياسية والحضارية للعالم.

في هذا العصر الذي شهد قيام تجمعات دولية وإقليمية وتكتلات اقتصادية كبرى في العديد من مناطق العالم، يصبح من الضرورات الملحة أن تلتقي الأمة العربية مع نفسها وأمام العالم كتلة اقتصادية على الأقل، في ظل غياب الوحدة أو الاتحاد فيما بين أقطارها سياسياً، ومدعاة ذلك هو تحقيق القدرة على التفاوض من موقع أقوى، وعليه بات العمل المشترك سواء بوضعه الثنائي أو الإقليمي أو العربي خياراً منقذاً لحل المشكلات المطروحة في كافة المجالات، وخاصة في المجال الاقتصادي.

تماشيا والتوجه العالمي العام وما يفرضه من تحديات على منطقة المغرب العربي من ناحية ونتيجة للكثير من المعطيات الداخلية والإقليمية من ناحية أخرى، ظهر اتحاد المغرب العربي كتكتل إقليمي يسعى إلى تحقيق الكثير من الأهداف السياسية والاقتصادية وقبل هذا التاريخ كانت المنطقة قد عرفت محاولات للتعاون المشترك سواء كان ذلك على المستوى الثنائي أو الجماعي، لكن سرعان ما توقفت نتيجة الصراعات التي طبعت على علاقات دول المغرب العربي. إذن اتحاد المغرب العربي جاء ضمن أوضاع وأشكال متميزة وذات خصوصية طبعتها برودة وضبابية العلاقات البينية بين الدول الأعضاء تخللتها جهود ثنائية فاترة تدفعها من حين للآخر مصالح وتطلعات لا تنفك هذه الدول عن الدفاع عنها والتصريح بها .

لكن وبالرغم من أن اتحاد المغرب العربي يعاني في مساره الكثير من العقبات والتحديات التي رهنت حركيته في حدود معينة، إلا أنه ومع التطورات الحاصلة على المستوى الإقليمي والدولي وبالخصوص في ظل العولمة برزت عوامل كثيرة قد تساهم بلا شك في بلورة التكامل وإعطائه بعداً جديدا يقوم على فكرة الأعباء المشتركة وبالتالي تكريس المسؤولية المشتركة. ويدخل في صميم ذلك بالخصوص مسائل الهجرة والأمن المشترك على الحدود البينية ونقاط التماس مع التجمعات المماثلة، فضلا عما تفرضه التكتلات والمشاريع الإقليمية ذات الصلة والمصلحة كالاتحاد الإفريقي والاتحاد المتوسطي واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تراهن هذه العوامل استمراريته وبالتبعية نهايته.

إن قيام مغرب عربي موحد هو في الواقع نتيجة حتمية لما يربط شعوب المنطقة من أواصر الإخاء والتقارب من وحدة التاريخ واللغة والمعتقد ونمط العيش وخصائص حضارية مشتركة، تحكمها مقومات استراتيجية تنحصر في عاملي تعاظم الأهمية الاقتصادية لدول الاتحاد والأخطار الأمنية والاستراتيجية، بالإضافة إلى عوامل أخرى مساعدة لإنشاء الاتحاد، مثل تأزم العمل العربي المشترك. وهو أيضا قضية مصيرية بالنظر إلى ما يشهده العالم من تحوّلات وتكتلات إقليمية وجهوية من جهة، وما تواجهه شعوب المنطقة من تحديات في هاته المجالات من جهة ثانية[2].

إن بناء المغرب العربي يمكن أن يشكل لبنة مهمة في صرح بناء العالم الإسلامي، بالنظر إلى المؤهلات الاقتصادية، والثروات المعدنية والموقع الجغرافي الذي تتميز به المنطقة فضلا عن القوة الديمغرافية الهائلة. واستنادا على المعطيات المتوفرة في الوقت الراهن والتي تشمل المتغيرات والتحولات السياسية التي مسَّت أقطار المغرب العربي في الآونة الأخيرة.

قد يبدو من الغريب إعداد بحث حول دراسة التكامل الاقتصادي المغاربي، فيما يعيش هذا الأخير جموداً، ويعرف العديد من الصعوبات التي تعيق إعادة تفعيله أحياناً، وتهدد بقاءه أحياناً أخرى. بيد أن ذلك لا يمنع البحث الأكاديمي من تقييم التجربة المغاربية ودراسة معوقاتها واستشراف آفاقها،

[2] جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي... دراسة قانونية وسياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 5.

ومقارنتها بالتكتلات الراهنة، خاصة إذا ما كان التعاون ضرورة واقعية تمليها العوامل والتحديات وتدعمها الإمكانيات، فضلاً عن المقومات التاريخية والحضارية المشتركة.

أولا/ إشكالية الدراسة

يعد سعي الدول المغاربية لإقامة التكامل الاقتصادي فيما بينها من التجارب المثيرة للاهتمام، والجديرة بالدراسة والتقييم، لاسيما وأن هذه التجربة جاءت نتاجاً طبيعياً للتطور التاريخي في منطقة المغرب العربي، إلا أن دولها لا زالت تسعى إلى تحويل اتفاقياتها المبرمة إلى واقع عملي. من هذا المنطلق تتبلور إشكالية هذا البحث والتي يمكن صياغتها كما يلي:

هل يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي في ظل التحولات ٱلإقليمية والدولية الراهنة؟ وهل للتكامل الاقتصادي دور في تحقيق التنمية في المنطقة المغاربية؟

ثانيا/ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

1/ معرفة حجم الإمكانيات الاقتصادية التي تتوفر عليها بلدان المغرب العربي، وما مدى مساهمتها في تنمية وتطوير العمل المشترك بين هذه الدول.

2/ الكشف عن أهم المعيقات التي تعترض عمل التكامل المغاربي، والتي حالت دون جعله تكاملا اقتصاديا فعالا.

3/ اقتراح مجموعة من الحلول لإعادة تفعيل هذا التكتل.

4/ إبراز مدى أهمية الاندماج الإقليمي كخطوة أولى أمام الدول المغاربية للاندماج في الاقتصاد العالمي، وقبل ذلك كسياسة تكاملية تعاونية من أجل تحقيق التنمية الشاملة في المنطقة المغاربية.

ثالثا/ أسباب اختيار الموضوع

إن من دوافع اختيارنا لهذا البحث هو محاولة البحث في امكانية تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي وبعثه من جديد، خاصة بعد ضآلة النتائج التي حققها منذ ثلاث عقود من الزمن، كما أن التكتل الاقتصادي بين دول المغرب العربي يشكل حتمية تاريخية سوآءا على مستوى الوضع الإقليمي

التكاملي لهذه المجموعة داخل القارة الإفريقية تحقيقا للمصلحة المشتركة، أو على مستوى التعامل مع باقي التكتلات الأخرى التي أصبحت تعرفها العلاقات الدولية المعاصرة.

إن واقع الإخفاق والتجزئة الذي يعرفه العالم العربي يصبح في اعتقادنا أساسا للبحث في الوحدة المغاربية، انطلاقا من أن المغرب العربي جزء من العالم العربي، وأن الطريق إلى وحدته لا تختلف حتما عن سبيل الوحدة العربية. وبالمغرب العربي حيث أصبح الأمل بالوحدة المغاربية مطمحا شعبيا خصوصا بعد الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي، نجد النزعة القطرية لا زالت قائمة، إما لمواجهة قضايا داخلية أو لحل مشاكل حدودية.

رابعا/ منهجية الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الذي مكّننا من وضع الظاهرة الاندماجية في سياقها التاريخي، فمن خلال التطرق إلى مختلف المراحل التي مرت بها عملية البناء المغاربي وكذا مختلف المراحل التي مرت وتمر بها المسارات الاندماجية الإقليمية الأخرى في باقي أنحاء العالم، سوف نتمكن من فهم وتفسير العلاقات الترابطية بين مختلف الفواعل والمتغيرات المؤثرة في الظاهرة الاندماجية للوصول إلى تحديد النتائج المتعلقة بإشكالية البناء الإقليمي في منطقة المغرب العربي.

كما اعتمدنا على المنهج الوصفي في عرض كل ما تزخر به البلدان المغاربية من امكانيات وفي مختلف المجالات، وكذلك المنهج التحليلي المتجسد في تحليل الوضع الراهن للاتحاد ومعرفة مختلف المعيقات التي تعترض مساره. والمنهج التحليلي من أجل تحليل الوثائق الرسمية المنشئة له ومعرفة المؤسسات الناتجة عنها وتفسير النصوص لعرض الحقائق وتتبع وتحليل الممارسات على أرض الواقع.

خامسا/ حدود الدراسة:

المجال المكاني: تشمل هذه الدراسة منطقة المغرب العربي وهي المنطقة التي تضم خمسة دول متمثلة في: الجزائر، ليبيا، موريتانيا، تونس والمغرب. كما ركّزنا في دراستنا على المنطقة المغاربية ومكانتها على الساحة الإقليمية والدولية، في وقت بات من الضروري فيه اللجوء إلى التعاون المشترك لتحقيق الأهداف والتطلعات المنشودة لشعوب المنطقة.

المجال الزمني: عادة ما يجد الباحث صعوبة في حصر الحدود الزمنية لأي دراسة وهذا نتيجة للحركية والتفاعلات الجديدة والمتجددة، وعليه فإن دراستنا لا تحدد بعامل زمني معلوم وإن كانت تنطلق من تفسير واقع الدول المغاربية في ظل التحولات الجديدة.

سادسا/ صعوبات الدراسة

لقد واجهتنا بعض الصعوبات والعراقيل أثناء قيامنا بهذه الدراسة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

– إن الصعوبات التي تلقيناها في إنجاز هذه الدراسة، لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين، حيث يتعذر على الباحث الحصول على بعض الإحصائيات الحديثة، وحتى إن وجدت تختلف من مصدر لآخر وصعوبة الوصول إلى معطيات متجانسة بين دول المغرب العربي.

– ندرة المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في المكتبات الجامعية، وعدم وجود دراسات حديثة تبين أهمية هذا الموضوع في ظل التحولات والتغيرات العميقة التي يشهدها العالم.

– التطورات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة العربية عموما، ودول المغرب العربي خصوصا، خلال السنوات الماضية مما أثر على عدم استقرار هذه البلدان الأمر الذي زاد من صعوبة دراسة اقتصاداتها ومستويات التنمية فيها.

سابعا/ هيكل الدراسة

قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى بابين، تناولنا في الباب الأول فكرة التكامل والوحدة في المنطقة المغاربية. تم تقسيم هذا الباب إلى فصلين تطرقنا في الفصل الأول إلى حصيلة وآفاق العمل المغاربي المشترك. أما في الفصل الثاني فتناولنا نظرية الاندماج الاقتصادي الإقليمي.

أما في الباب الثاني تطرقنا إلى التكامل الاقتصادي المغاربي وآفاق التنمية. حيث تم تقسيم هذا الباب إلى قسمين. تناولنا في الفصل الأول اقتصادات دول المغرب العربي في ظل التحوّلات الاقتصادية العالمية. أما في الفصل الثاني فتناولنا فيه التكامل الاقتصادي المغاربي خيار استراتيجي لتحقيق التنمية.

الباب الأول: فكرة التكامل والوحدة في المنطقة المغاربية

لقد تعددت المفاهيم حول تسمية منطقة المغرب العربي ومجموع الدول المكونة لها، تبعا للمنطلقات الفكرية والإيديولوجية للمؤلفين الغربيين والعرب، بحيث توصف بالشمال باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية، المواجهة للقارة الأوروبية والتي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط، الذي يربط بين ثلاث قارات هي: افريقيا، أوروبا وآسيا. كما أن تسمية المنطقة بالمغرب العربي، تمثل المنطقة الغربية من العالم العربي الإسلامي، حيث تضم أجزاء من البحر الأبيض المتوسط والصحراء والمحيط الأطلسي، وبالتالي تكون مقابلة للمشرق العربي، حيث نكون أمام خمسة دول: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا. [1]

المغرب العربي، المغرب العربي الكبير، المغرب الكبير أو المغرب الإسلامي كلها مفاهيم وتسميات تطلق على منطقة جغرافية واحدة، وتختلف التسميات تبعا للمنطلقات الأيديولوجية والفكرية للمؤلفين وإن كانت كلها تشير إلى تلك المنطقة الغربية من العالم العربي والإسلامي، حيث تضم أجزاء من البحر الأبيض المتوسط والصحراء والمحيط الأطلسي وتضم خمسة أقطار مستقلة هي: الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب وتونس. حيث تتربع هذه الأقطار على مساحة إجمالية تقدر **5783961** كلم^2. يحد المغرب العربي شمالاً البحر الأبيض المتوسط وجنوباً مالي، النيجر، التشاد والسنغال، غرباً المحيط الأطلسي وشرقا جمهورية مصر العربية.[2] وهو ما يكسب المنطقة عمقاً إفريقيا وجواراً أوروبياً وشرقاً أوسطياً إلى جانب امتدادها العربي والإسلامي. هذه الميزة الجغرافية للمنطقة ساهمت بشكل كبير في خلق وحدة ثقافية ساعدت على مزج الهويات المغاربية وإعطاء المشروع المغاربي عمقاً تاريخياً وشرعية حضارية.[3]

---

[1] أمين البار، منير بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 40.

[2] صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادية والمعوقات السياسية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص.77

[3] مصطفى الفيلالي، المغرب الكبير نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت 2005، ص13.

تعد تجربة التكامل بين الدول المغاربية والتي تشمل كل من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا، من بين أهم تجارب التكامل العربية التي تتمتع بمزايا التجانس على الأصعدة بين الدول المتكاملة الأمر الذي لم يتوافر للعديد من التجارب الأخرى.[1] وتمثل المصالح الاقتصادية أهمية خاصة في الوقع السياسي لكل الدول، مما دفعها خدمة لمصالحها والمحافظة عليها إلى الاندماج ضمن تكتلات وتجمعات إقليمية جهوية، إذ من الصعب على كل دولة مهما كانت مواردها الطبيعية والبشرية أن تدبر سياستها الاقتصادية بمعزل عن سياسة التعاون مع الدول الأخرى خاصة المجاورة لتأمين تسويق منتجاتها وتبادلاتها التجارية والمحافظة على استقرارها وأمنها.[2]

ارتأينا تقسيم هذا الباب إلى فصلين: تناولنا في الفصل الأول حصيلة وآفاق العمل المغاربي المشترك. أما في الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى نظرية الاندماج الاقتصادي الإقليمي.

الفصل الأول: حصيلة وآفاق العمل المغاربي المشترك

إن فكرة المغرب العربي فكرة قديمة وأصيلة تستمد شرعيتها من التاريخ القديم ومن نضال الحركات الوطنية، ومن الخصائص الدينية واللغوية والثقافية المشتركة بين أهله وكذا المصالح المشتركة والمصير المتلازم. لقد أقام الأمازيغ، من واحة "**سيوة**" بغرب مصر إلى المحيط الأطلسي، دولا ومملكات وقاوموا الإمبراطوريات الغازية الفينيقية والوندالية والرومانية والبيزنطية حتى جاء الإسلام فاعتنقوه وانصهروا فيه وصارت بلادهم عربية اللسان والانتساب وإسلامية الثقافة والرسالة. وفي العهد الإسلامي تشكلت دول رسخت البعد المغاربي العربي الإسلامي ثقافيا وسياسيا خصوصا في عهد المرابطين والموحدين. وحينما ابتليت المنطقة بالاستعمار الفرنسي ترسبت وراء هويتها العربية الإسلامية وقاومته بها منذ البداية، ولما نشأت الحركة الوطنية في العصر الحديث تشكلت على

[1] هبة محمد العيني، مصطفى كافي، خالد رسلان، المنظمات الدولية والإقليمية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 239.

[2] أمين البار، منير بسكري، المرجع السابق، ص 45.

أساس الانتماء المغاربي في صراعها ضد الاستعمار الفرنسي، فلا يخفى على أحد جهود رموز الحركة الوطنية المغاربية في بناء فكرة المغرب العربي ضمن إطار الوحدة العربية.[1]

يقف اتحاد المغرب العربي في مفترق الطرق بين خيارات مصيرية، بين تكريس الوضع الراهن المتميز بالجمود، أو الالتفاف حول خيار العمل الاقتصادي المتوازن والشفاف بما يمنح لكافة البلدان والشعوب فرصا ثمينة لتحقيق النمو في ظل النظام العالمي الراهن الخاضع لتداعيات الأزمة المالية المولّدة لصراعات على الأسواق ومصادر المواد الطبيعية، خاصة ذات الصلة بالطاقة. وإذا كانت الأجهزة والأدوات التنظيمية حقيقة ملموسة، فإن الجدل لا يزال يحتدم في مختلف الأوساط المهتمة على كافة المستويات بشأن المستقبل الذي ينتظر هذا التكتل ومدى حاجته لورقة طريق جريئة تخرجه من حالة التردد لتدفع به إلى الأمام كطرف إقليمي فاعل في مواجهة التكتلات الأخرى .

للتوسع أكثر في هذا الفصل ارتأينا تقسيمه إلى مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى التطور التاريخي لإنشاء اتحاد المغرب العربي. أما في المبحث الثاني، فتطرقنا إلى مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي وإنجازاته.

المبحث الأول: التطور التاريخي لإنشاء اتحاد المغرب العربي

منذ دخول الاستعمار إلى شمال إفريقيا باحتلال الجزائر سنة 1830، حاولت الشعوب المغاربية التضامن فيما بينها بمختلف الوسائل من أجل التصدي لهذا الاحتلال الاستعماري بحكم وحدة الدين واللغة والتقاليد إضافة إلى وحدة المصير. هذا التضامن سيتعزز بسقوط جميع البلدان المغاربية في قبضة الاستعمار. (احتلال تونس 1881، احتلال المغرب 1912). وبطبيعة الحال فإن طرق التنسيق وأشكال التضامن ونتائجها، ودرجة تجدر الوعي بأهمية توحيد النضال في أذهان الشعوب والحركات الوطنية المغاربية، اختلفت من فترة إلى أخرى تبعا للتحوُّلات والتطوُّرات الوطنية، الجهوية والدولية.[2]

[1] عبد الرزاق مقري، الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية، مداخلة ألقيت في إطار ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 17-18 فبراير 2013.

[2] لحسن خيا علي، مسار الوحدة المغاربية، الحوار المتمدن، العدد 3843، 2012/09/07. تاريخ الاطلاع: 2017/01/15.

المتتبع لنضال الحركة الوطنية الشعبية في أقطار المغرب العربي يجد أن هذه الحركة قد وضعت أمامها هدفا واضحا ومحدداً، يتلخص في تحرير المغرب العربي من أقصاه إلى أقصاه من الاستعمار سواء أكان فرنسياً أو اسبانيا أو إيطالياً فاشياً، وتوحيد أقطارها في إطار النضال المصيري الموحد الذي كان شعار الوحدة.[1]

المطلب الأول: تأسيس اتحاد المغرب العربي

لقد استشعرت الدول المغاربية منذ البدايات الأولى لاستقلالها بضرورة قيام اتحاد المغرب العربي وتكامله اقتصاديا، وأنه من بين أهم المنافذ لمواجهة المشاكل الاقتصادية في سبيل تحقيق التنمية الشاملة، إضافة إلى أن بقاء الدول فرادى في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم مسألة لا تؤمن عواقبها، لذلك سعت دول المغرب العربي بعد التخلص من الاستعمار إلى بناء واثبات سيادتها داخليا وخارجيا، من خلال الدخول في معترك العمل الجماعي الذي أضحى إحدى الظواهر البارزة المعبرة عن إدراك تلك الدول وتمثيلها لخصائص وسمات النظام الدولي في تطوره الراهن[2].

الفرع الأول: تجربة الوحدة قبل الاستقلال

فرض الواقع الوطني والإقليمي المغاربي والعربي والدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، على الاستعمار الفرنسي في منطقة المغرب العربي وعلى الحكومة الفرنسية تغيير سياستها في مستعمراتها تغييرا جذرياً، وهذا ما دفع بالقوى الوطنية إلى تشديد النضال باتجاه انتزاع الحقوق الوطنية في الحرية والاستقلال، وأصبحت قضية المغرب العربي قضية واحدة على صعيدي الفكرة والعمل، وهي فكرة لم تتكون وتنضج أنداك، وإنما تعود جذورها إلى مطلع القرن العشرين، أطلقها المثقفون في تونس وفي الجزائر (حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين).[3]

---

[1] حنان علي ابراهيم الطائي، فؤاد علي وهاب، قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي. الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 255.

[2] مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص 126.

[3] محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2004، ص 174.

أولا/ مكتب المغرب العربي 1947 م:

تحوّل نشاط المغاربة بعد الحرب العالمية الثانية إلى مصر وقد شعروا بأهمية التنسيق المشترك لمجابهة السياسة الفرنسية التي بدت أشد قسوة في التعامل مع المطالب الوطنية رغم تغيير كثير من الظروف ومطالبة الحركات الوطنية بمبدأ الاستقلال واستعدادها لولوج العمل المسلح بكل قوة، وقد خرج التضامن المغاربي من مرحلة التعاطف إلى مرحلة التنظيم المهيكل بفضل مساعي التنسيق والتوحيد التي بذلها مناضلو المغرب العربي[1]، بحيث بدأت ترتسم الخطوط الأولى للاتجاه الوحدوي الثوري المغاربي من خلال مؤتمر المغرب العربي الذي انعقد بالقاهرة من 10 إلى 22 فيفري 1947م وشارك فيه حزب الشعب عن الجزائر وحزب الاستقلال عن المغرب الأقصى والحزب الدستوري عن تونس، وكانت رئاسته الفخرية لأمين جامعة الدول العربية "**عبد الرحمان عزام**".[2]

وقف الشعب التونسي والمغربي مع الجزائر في خندق واحد خلال المواجهة ضد الاحتلال الفرنسي أثناء الحرب التحريرية، إذ فتح البلدان حدودهما وقدما التسهيلات فيما يتعلق بمرور الأسلحة والذخيرة وتنقل الجرحى والمتعبين من المجاهدين عبر الحدود بحثا عن العلاج أو التماساً للراحة أو التحاقا بمركز تكوين أو إيواء اللاجئين الجزائريين. [3]

تناول المؤتمرون دراسة قضايا منطقة شمال إفريقيا المختلفة، وتأثير سياسة الاستعمار الفرنسي المنتهجة ضد شعوبها، وبعد المناقشة والبحث لجدول أعمال المؤتمر، خلص الحاضرون إلى بلورة مجموعة من التوصيات والمطالب تعهدوا فيها على التعاون معاً والعمل بها وتحقيقها في الساحة المغاربية. وقد تمثلت هذه التوصيات في مجموعة من النقاط التالية:

- بطلان معاهدة الحماية المفروضة على تونس ومراكش وعدم الاعتراف بأي حق لفرنسا في الجزائر.

---

[1] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر. كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منثوري، قسنطينة، 2008، ص 23.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق :مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000، ص 419.

[3] محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعاً، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 179.

- مطالبة الحكومات المغاربية والهيئات الوطنية بإعلان استقلال البلاد.
- تعزيز الكفاح في الداخل والخارج لتحقيق الاستقلال والجلاء.
- إحكام الروابط بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة.[1]

ثانيا: مؤتمر طنجة

تمتد جهود الدول المغاربية للتكامل فيما بينها إلى الحقبة الاستعمارية في إطار جهود حركات التحرر في كل من تونس والجزائر والمغرب التي دأبت على التأكيد على البعد المغاربي لما بعد الاستقلال، والتي تجسدت بعد الاستقلال في انعقاد مؤتمر طنجة في 26 أبريل 1958 بالمغرب حيث ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية وحزب الدستور التونسي.[2] مثّل المؤتمر محاولة للالتفاف على التيار الوحدوي وجاء ليكرس بتوقيته ومحتواه الديناميكية الخلافية التي كانت تشق النظام العربي في إطار سياسة المحاور المتناحرة بمثابة إعلان وحدة جديدة بعد قيام الوحدة المصرية السورية في أول فيفري 1958. ومؤتمر طنجة الذي عقدته الأحزاب المغاربية كان يتمتع إلى حد ما بقوة المؤتمر الحكومي، فقد كانت الأحزاب المشاركة فيه هي التي تسيطر على دواليب الحكم في أقطارها أو تقود حركاتها التحررية وحظيت وفودها باستقبالات رسمية، وأكّد المؤتمر على اعتماد قوة تضامن المصالح. إلا أن المؤتمر فشل في أن يكون مرجعاً للقرار السياسي للقيادات المغاربية، بما فيها القيادة الجزائرية ومن ثمة فإن أوراقه طويت وانتابها النسيان وغشيها الغبار بل دفنت وبقيت الذكرى والشعارات.[3]

وقد أعطى المؤتمر مضمونا واضحا لفكرة المغرب العربي حيث لم تعد مجرد تنسيق الأعمال بل أصبحت تعني العمل من أجل قيام وحدة فدرالية بين الأقطار الثلاثة، باعتبارها الشكل الأكثر ملائمة في الواقع لهذه الأقطار. وقد رسم الزعماء المغاربة الخطوط الأساسية لهذه الوحدة المغاربية، وقرر مؤتمر طنجة إقامة المؤسسات المشتركة الفدرالية وهي: مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن

---

[1] عامر مصباح، تكامل المغرب العربي " الأبعاد والمقاربات. دار الحديث، القاهرة، 2009، ص 206.

[2] هبة محمد العيني، مصطفى كافي، خالد رسلان، المرجع السابق، ص 239.

[3] محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص ص 349، 350.

المجالس الوطنية المحلية، وتأسيس أمانة عامة للمغرب العربي وبما أن الجزائر لم تكن حصلت على استقلالها حينذاك كان على المؤتمر إصدار قرار يؤكد فيه على مساندة الثورة الجزائرية ويوصي بتشكيل حكومة مؤقتة له.[1]

ثالثا: دور النخب السياسية في توحيد المغرب العربي

دعا قادة الحركة الوطنية شعوبهم إلى توحيد المغرب العربي عبر اتخاذ الخطوة الأولى في ذلك وهي إيجاد الهوية والإيديولوجية الإقليمية، وبقوا على ذلك ثابتين إلى أن تحصل الدول المغاربية على استقلالها. وشكّل سلوكهم السياسي إزاء فكرة توحيد المغرب العربي تراثا فكريا غنيا للأجيال التي ستأتي من بعدهم. وها نحن اليوم في بداية القرن الواحد والعشرين نشهد العالم كله يسير نحو التكتل الجهوي والعالمي، ولا مكان فيه لبقاء الدولة منفردة أو معزولة. وهي الوضعية التي طالب بها قادة الحركة الوطنية من بداية القرن العشرين، وإن كانت شعوبهم لا زالت تحت الاستعمار، ولا وجود فيها للسيادة ولا لمقومات الدولة المستقلة في المنطقة المغاربية.[2]ومن بين هؤلاء القادة نجد نداء "**عبد الكريم الخطابي**" الذي وجهه إلى قادة الحركة الوطنية في شمال إفريقيا بشكل عام وإلى قادة الحركة الوطنية في الجزائر على وجه الخصوص مباشرة بعد اندلاع الثورة الجزائرية.[3]

الفرع الثاني: تجربة الوحدة بعد الاستقلال

في غمرة انتصار الجزائر، وتذوق طعم الحرية وتضميد جراح عميقة لأكثر من 130 سنة من الاستعباد والقمع والاضطهاد، اخترقت القوات العسكرية الملكية المغربية الحدود الجزائرية سنة 1963

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية وسياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص ص 18، 20.

[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 226.

[3] نداء **خطاب عبد الكريم الخطابي** الذي يقول فيه : أيها الإخوان المكافحون في المغرب العربي كله، اتحدّوا و كونوا صفاً واحداً و لتتحد قلوبكم قبل أبدانكم، و اجعلوا من هذه الحركات التحررية كفاحاً جماعياً، كما جعل أعداؤكم الظلم جماعياً، إنهم ظلموكم جميعاً فقاتلوهم جميعاً حتى تطردوهم من بلادكم، و قد أفنيتم أعماركم معهم في السلم و المفاوضات السلمية فلم ينفعوكم ذلك شيئا، فسُدّوا معهم باب المفاوضات و اجعلوا شعاركم لا مفاوضة بعد اليوم، و اعلموا علم اليقين أنهم لا يثقون بكم سالمتم أو حاربتم، فلا تثقوا بهم و لا تجعلوا معهم عهداً و لا ميثاقاً. **القاهرة يوم: 10 نوفمبر 1954**. محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص 181.

حيث جرت معارك على طول الحدود الجزائرية المغربية عرفت "**بحرب الرمال**" كادت تعصف بالمنطقة إلى صراع مفتوح على كل الاتجاهات بمحاولة دخول أطراف أجنبية. وكان ذلك بين الفاتح أكتوبر و5 نوفمبر 1963، ورأت القيادة الجزائرية في هذه الحرب المفروضة عليها محاولة لخنق النظام الجزائري التقدمي القوي الروابط بالأنظمة التقدمية بالمشرق العربي. وتوقف القتال بمقتضى اتفاقية هدنة أمضيت في **باماكو** في 02 نوفمبر 1963 بتدخل من الرئيس الإثيوبي **هيلي سيلاسي** في 30 أكتوبر والتي احترمت من الطرفين إلى سنة 1966. بعدها أمضى البلدان معاهدة الأخوة وحسن الجوار في **إيفرن** 15 جانفي 1969 والتي تحضر كذلك اللجوء استعمال القوة لمدة عشرين سنة.[1]

تعد تجربة بناء الدول المغاربية الثلاث، الجزائر وتونس والمغرب (وليبيا فيما بعد) فضاء اقتصادياً مشتركاً يرتكز على التعاون الاقتصادي وذلك في الفترة ما بعد الاستقلال. ولقد حظيت هذه التجربة بتجاوب الإرادات السياسية في بلدان المغرب العربي على أساس أنها إحدى سبل تحقيق الوحدة الاقتصادية. وامتدت هذه التجربة ما بين سنتي 1964 و1975، عقدت عدة دورات متعاقبة، تميزت كل دورة بقراراتها وإنجازاتها الخاصة بها.[2]

بدأت خطوات العمل المشترك بين أقطار المغرب العربي منذ عام 1964 بتأسيس "اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي". ومن خلال هذه اللجنة عقدت سبعة لقاءات بين وزراء اقتصاد المغرب العربي، وصدر عنها العديد من الاتفاقيات والكثير من الدراسات القطاعية المهمة في مختلف المجالات.[3] من بينها بيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983، وأخيرا اجتماع قادة

[1] محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص 386.

[2] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 63.

[3] محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 75.

المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 1988/06/10 وإصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي[1].

أما الانطلاقة الحقيقية للاتحاد المغاربي فقد تمت سنة 1988 بعد القمة التي عقدت بالجزائر والتي أسفرت على اتفاق بين رؤساء الدول الخمس (المغرب، الجزائر، ليبيا، تونس وموريتانيا) على تأسيس الاتحاد والتوقيع على المعاهدة المنشأة له في مراكش سنة 1989 والتي تضمنت الأهداف الحقيقية للاتحاد إضافة إلى اللجان والأجهزة.[2]

أولا: معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي

لقد توفرت قناعة لدى قادة البلدان المغاربية مفادها أن التكتل المغاربي أصبح ضرورة لا مناص منها في ظل ما يعرفه العالم من تطورات تفرض هذا النوع من التكتلات، خاصة وأن هذا التجمع من شأنه حل الكثير من المشاكل والصعوبات الاقتصادية التي تواجه البلدان المغاربية ويحقق لها العديد من المكاسب.[3]

ففي 17 فيفري 1989 اجتمع قادة دول المغرب العربي الخمس في مدينة مراكش المغربية ليصدروا إعلانا عن قيام اتحاد المغرب العربي بين خمس دول هي الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا، مركّزين على ضرورة إقامة تعاون اقتصادي وبناء سياسة مشتركة.[4]

لقد وقّع قادة الدول المغاربة على معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي، إدراكاً منهم بما يجمع أبناء المغرب العربي من أواصر متينة قوامها التاريخ المشترك ووحدة الدين واللغة والعادات والعرف والتقاليد واستجابة لما لسكان المنطقة من تطلع عميق يثبت أن إقامة اتحاد بينهم يقوّي ما يربطهم من علاقات

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، نفس المرجع، ص 162.

[2] هبة محمد العيني، مصطفى كافي، خالد رسلان، المرجع السابق، ص 240.

[3] عبد الحميد الإبراهيمي. المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص 343.

[4] كمال رزيق، بن مكلوف خالد، فرص وتحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع والأفاق، المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول " الوضع الاقتصادي العربي خيارات المستقبل "، 24، 25أبريل 2013، الأردن، ص7 .

ويُيَّسر لهم السبل الملائمة ليسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل. ووعيا من القادة أن هذا الانجاز سيترتب عليه آثارا إيجابية تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكسب وزنا ومكانا يسمح له بالمساهمة الفعالة في الساحة العالمية. وإدراكا منهم أن إقامة التكامل بين دول المنطقة المغاربية يتطلب تحقيق مشاريع ملموسة ووضع قواعد مشتركة في سبيل تجسيد التضامن الفعلي بين دوله، وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي مهدا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يضم دول يضم دول عربية أخرى في المستقبل.[1]

1/ الطبيعة القانونية لمعاهدة الاتحاد

المعاهدة هي الوثيقة التي أنشأ اتحاد المغرب العربي بمقتضاها وهي في ذات الوقت قانونه الأساسي الذي يتضمن تحديدا لأهدافه ومبادئه واختصاصاته أجهزته وكيفية العمل فيها. ومعاهدة الاتحاد ما هي إلا معاهدة دولية متعددة الأطراف تتبع في إبرامها كافة القواعد الخاصة لصحة إبرام المعاهدات الدولية من حيث الشكل والموضوع. حيث لا يقتصر أثرها على ترتيب التزامات على عاتق الدول الأعضاء، بل يترتب عليها إحداث أجهزة دائمة تتمتع بالشخصية القانونية مستقلة على الدول الأعضاء مكلفة بمتابعة وتحقيق الأهداف المشتركة.[2]

كما هو الشأن بالنسبة لكل وثيقة من هذا الصنف والتي ينشأ من خلالها كيان دولي متميز يرتكز على هياكل ومؤسسات معينة، وتنص المعاهدة الدولية على عدد من الإجراءات القانونية التي يتم بمقتضاها دخول الوثيقة حيز التنفيذ، حيث نصت معاهدة مراكش على عدد من الإجراءات، من ضمنها أن الوثيقة خاضعة لإجراءات المصادقة من قبل كل الدول الأعضاء طبقا للمقتضيات المعمول بها في كل واحدة منها حسب قوانينها الدستورية الداخلية.[3]

---

[1] أقاسم عمر، بكادي مسعود، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي " رؤية تحليلية تقييمية لما هو كائن وما ينبغي أن يكون" المجلة الجزائرية للإدارة والاقتصاد، العدد 08، أبريل 2016، ص 122.

[2] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 114.

[3] محمد بناني، بعض الجوانب القانونية لمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، المجلة المغاربية للقانون، مركز الدراسات والبحوث والنشر، العدد 01، 1990، ص 139.

تماشيا وتلك الإجراءات، صادقت الدول الخمس الأعضاء على المعاهدة[1]، وبتاريخ 30 جوان 1989 تم تبادل وثائق المصادقة بين ممثلي الدول الأعضاء في الرباط، أي بعاصمة الدولة التي اطلع قائدها بمهام رئاسة الاتحاد لمدة ستة أشهر ودخلت حيز التنفيذ في الفاتح من جويلية من نفس السنة، وهذا طبقاً للإجراءات القانونية التي يتم بمقتضاها دخول المعاهدة حيز التنفيذ. وفي 29 سبتمبر 1989 تم تسجيلها بمصالح الأمانة العامة للأمم المتحدة عملا بالبند 102 من الميثاق الأممي.[2]

وفي جويلية 1990 اجتمع قادة الدول الخمس في قمة بمدينة زرالدة الجزائرية لتبني استراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول الاتحاد ترتكز هذه الاستراتيجية على عدة مراحل تتمثل فيما يلي:

المرحلة الأولى :إنشاء منطقة التبادل الحر عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على أن يتم تحقيق هذا الهدف قبل نهاية عام 1992.

المرحلة الثانية: هدفها إنشاء الوحدة الجمركية قبل نهاية 1995، وبالتالي توحيد التعريفة الجمركية بين الدول الخمس من جهة ووضع تعريفة خارجية مشتركة.

المرحلة الثالثة: هدفها إنشاء سوق مغاربية مشتركة بين دول الاتحاد قبل نهاية2000، وتهدف هذه المرحلة الوصول إلى الاندماج المغاربي وإرساء نظام واحد للأسواق وإقامة سوق داخلية كبرى موحدة لا مجال فيها للرسوم الجمركية وإلى تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال.

المرحلة الرابعة :الوصول إلى الوحدة الاقتصادية وذلك بتوحيد السياسات والخطط الاقتصادية على أسس وأهداف مشتركة واحدة[3].

---

[1] صادقت الجزائر على المعاهدة بموجب المرسوم رقم 54-890، المؤرخ في 02 ماي 1989. ليبيا في 06 ماي 1989. موريتانيا بموجب المرسوم رقم 39-93 المؤرخ في 15 جوان 1989. المغرب في 30 جوان 1989. تونس بموجب القانون رقم 50 المؤرخ في 11 أوت 1989.

[2] صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 209.

[3] عوار عائشة، بوثلجة عبد الناصر، دول اتحاد المغرب العربي والطريق نحو التكامل، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 03، سبتمبر 2014، جامعة أدرار، ص 187.

ثانيا: أهداف المعاهدة

حددت المادة الثانية من معاهدة مراكش أهداف اتحاد المغرب العربي فيما يلي:

– تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض وتحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

– المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

– نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

– العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.[1]

وتهدف السياسة المشتركة المشار إليها أعلاه إلى تحقيق الأغراض التالية:

1/ في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

2/ في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

3/ في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

4/ في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.[2]

---

[1] صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 215.

[2] عوار عائشة وآخرون، إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، (الجزائر، تونس والمغرب)، مجلة جامعة القدس للأبحاث والدراسات، العدد 41، 2017، ص 44.

ورغم أهمية ما احتوته معاهدة مراكش من تفاصيل ذات علاقة بمستقبل الاتحاد وشعوبه، غير أنها تضمنت عبارات عامة حول التعاون الاقتصادي والسياسة المشتركة من ذلك مثلا عدم الإشارة إلى الوحدة الجمركية أو الاقتصادية وخلطها بين المعطى الحضاري والجغرافي من خلال عدم تحديد مفهوم دقيق لمفهوم المغرب العربي ولحدوده وخصوصيته الجغرافية، كما تركت الباب مفتوحا لانضمام دول أخرى غير عربية أو عربية لا تنتمي للمجال الجغرافي للمغرب العربي الأمر الذي يشير الى طغيان الهاجس السياسي على التكامل الاقتصادي الإقليمي.[1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي

تضمنت معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي مجموعة من المواد والبنود التي هدفت إلى وضع إطار تنظيمي يسهل سير عمل الاتحاد ويقنن كل قراراته. ولتجسيد هذه المواد على أرض الواقع تم تشكيل مجموعة من الأجهزة والمؤسسات، أنيطت بكل جهاز مهمة محددة لكن في تكامل أوتوماتيكي مع باقي الأجهزة.

الفرع الأول: الأجهزة ذات الطابع السياسي

يتضح من نص معاهدة مراكش أنها تهدف إلى بلوغ مرحلة السوق المشتركة المهيأة لظروف تحقيق المرحلة الأسمى وهي الاتحاد الاقتصادي والنقدي، ولتحقيق ذلك تم تدعيم اتحاد المغرب العربي بمجموعة من الهيئات تتمثل في:

1/ مجلس الرئاسة:

هو أعلى هيئة في الاتحاد، ويضم رؤساء الأقطار المغاربية الخمس[2]، يجتمعون كل ستة أشهر برئاسة متناوبة، وهو الهيئة الوحيدة المؤهلة لاتخاذ القرارات التي يكون اعتمادها بإجماع أعضائه[3].

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي: بين إكراهات الواقع وضرورات المستقبل، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ورقات سياسية، مارس 2016، ص 02.

[2] عز الدين شكري،" المغرب الكبير آليات الوحدة والتجزئة"، مجلة السياسة الدولية، عدد93 ، مركز الدراسات الاستراتيجية، مصر،1988 ، ص 161.

[3] المادة 6 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي لسنة 1989.

له السلطة العليا في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة للاتحاد، ويجتمع هذا المجلس مرة في كل سنة في إطار دوراته العادية، كما يجوز له عقد دورات استثنائية إذا اقتضى الأمر ذلك، إلا أن المجلس كان يجد في كل مرة صعوبة في انعقاده، في حين عقدت دوراته دون حضور كل الزعماء، كما تم تأجيل العديد من الدورات، وهو ما أثر سلبا على نشاط المجلس ومهامه[1].

2/ مجلس وزراء الشؤون الخارجية:

يتكون هذا المجلس من وزراء الخارجية للدول الأعضاء، وهو بمثابة الفرع التنفيذي، ويأتي من حيث الأهمية في الرتبة الثانية بعد مجلس الرئاسة، ويشكل عنصر الوصل بين مجلس الرئاسة وبين لجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة، مهمته التحضير لدورات مجلس الرئاسة والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة[2]، وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية[3]. كما تكمن مهمته أيضاً في تنسيق خطط التنمية وتقديم المشاريع والتوصيات والدراسات إلى مجلس الرئاسة، ويجتمع هذا المجلس مرتين في السنة، وتكون رئاسته بالتناوب وتؤخذ قراراته بالإجماع[4].

3/ مجلس الشورى:

يعد هذا المجلس بمثابة هيئة برلمانية ممثلة للشعوب المغاربية.[5] فيعمل كهيئة برلمانية تتكون من عشرة أعضاء عن كل دولة عضوين، وله صلاحيات استشارية[6]. يجتمع في دورات عادية كل سنة، يبدي رأيه في كل ما يعرضه عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات كما يقوم بتقديم التوصيات

---

[1] Mahiou Ahmed : « l'union du Maghreb Arabe : des états en quête de coopération », revue Idara, volume 9, N°1, Algérie, 1999, P21.

[2] المادة الثامنة من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي لسنة 1989.

[3] محمد بوبوش، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة. دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 117.

[4] مقروس كمال، المرجع السابق، ص 134.

[5] طيبي بن علي، العالم العربي والألفية الثالثة، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 84.

[6] بلحسن سارة نبيلة، التكامل الاقتصادي والتكنولوجيا في المغرب العربي تحديات وآفاق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015، ص 100.

والنصائح والاقتراحات التي من شأنها أن تفعّل الوحدة، ويتخذ مجلس الشورى المغاربي الجزائر مقرا دائما له وهذا طبقا لاتفاقية المقر الموقعة بين الحكومة الجزائرية وأمانة المجلس في 09 جوان سنة 1994م[1].

الفرع الثاني: الأجهزة ذات الطابع الإداري

1/ الأمانة العامة:

الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي هي الجهاز الإداري والفني للاتحاد، حيث تتولى المهام المحددة لها في نظامها الأساسي والمهام التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة وكذا المهام التي ترفع إليها في إطار الاتفاقيات الجماعية المبرمة بين الدول الأعضاء في الاتحاد. كل ذلك بهدف تيسير قيام الاتحاد بمهامه ووظائفه وتحقيق أهدافه التي أنشئ لأجلها . تتألف الأمانة العامة من ممثلين عن الدول الأعضاء، 25 إطار موزعين بالتساوي على أقطار المغرب العربي، حيث التحق بها 15 إطار، ثلاثة من كل قطر منذ سبتمبر 1990. وللإشارة فقد تمت المصادقة على النظام الأساسي ومهامها في الثالث والعشرين جويلية 1990 بالجزائر، وتمت الموافقة على مقرها في الرباط. وتتوفر الأمانة العامة للاتحاد على أربعة إدارات أساسية وهي: الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية، الإدارة العامة لشؤون الاتحاد والعلاقات الدولية والإعلام، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية والمالية والإدارة العامة للموارد البشرية والشؤون القانونية[2].

وتتمثل أبرز مهام الأمانة فيما يلي:

- متابعة تنفيذ قرارات مجلس رئاسة الاتحاد بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.
- إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق وإبداء الرأي المتخصص.

---

[1] رشيد بوكساني، أحمد وبيش، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 222.

[2] عبد الوهاب بن خليف، اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع، دار طليطلة، الجزائر، 2010، ص 79.

– إعداد التقارير الدورية حول تقدم بناء الاتحاد.

– الاضطلاع بأعمال السكريتارية لمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء، ولجنة المتابعة، واللجان الوزارية المختصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه الأعمال.

– حفظ الوثائق الرسمية للاتحاد، ووثائق المصادقة على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الاتحاد.

– ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتعزيز العمل العربي المشترك والتعاون مع التجمعات الإفريقية والدولية المماثلة[1].

2/ لجنة المتابعة:

تتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته لمتابعة شؤون الاتحاد. وتقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة تكاملية مع باقي هيئات الاتحاد وتعمل بالتنسيق مع باقي الهيئات ولاسيما مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة تفاديا للازدواجية. وتعتبر لجنة المتابعة هيئة لتطبيق قرارات الاتحاد وجهازا لتنشيط العمل الوحدوي. وتعقد لجنة المتابعة لقاءات دورية مع الأمانة العامة لتقييم التقدم الحاصل وتحديد العوائق واقتراح الحلول المناسبة[2].

3/ اللجان الوزارية المتخصصة:

ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها[3] تطبيقا للمادة العاشرة من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، بعد اطلاعه على التقرير الذي يرفعه مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد، يوافق مجلس الرئاسة على إحداث أربع لجان وزارية متخصصة وهي: لجنة الأمن الغذائي، لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة البنية الأساسية، لجنة الموارد البشرية[4].

---

[1] جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص 183.

[2] عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص 03.

[3] هبة محمد العيني، مصطفى كافي، خالد رسلان، المرجع السابق، ص 241.

[4] توصية مجلس وزراء الخارجية الصادرة عنه في اجتماعه المنعقد بتونس يومي 12 و13 جانفي لسنة 1990 والمصادق عليها من طرف مجلس الرئاسة في دورته العادية الأولى بتونس في الفترة من 21-23 جانفي 1990.

أ/ لجنة الأمن الغذائي:

تهتم بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية، المياه والغابات، الصناعات الفلاحية والغذائية، استصلاح الأراضي، الصيد البحري، تجارة المواد الغذائية، البحث الزراعي والبيطري، البيئة، مؤسسات الدعم الفلاحي، وخلافا لبقية اللجان عملت هذه اللجنة بصفة إجمالية دون اللجوء إلى تقسيم العمل حسب مجالس وزارية واكتفت بفرق عمل تقدر بأربعة مهمتها تنسيق السياسات الوطنية بواسطة الدراسات والاقتراحات[1].

ب/ لجنة الاقتصاد والمالية:

تهتم بميادين التخطيط، الطاقة، المعادن التجارة، السياحة، المالية، الجمارك، التأمين، ومصاريف تمويل الاستثمارات والخدمات والصناعات التقليدية، فهي إذا تتكفل بإبراز مجالات العمل المشترك فيما يتعلق بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق بينها من أجل تحقيق التجانس بين الخطط الاقتصادية الوطنية ووضع الأسس لتطوير تخطيط مستقبلي متكامل قصد الوصول إلى التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء[2].

ج/ لجنة الموارد البشرية:

تهتم بوضع استراتيجية تربوية في دول المغرب العربي، وتطوير البرامج الدراسية وتوحيدها، وتوحيد النظم القضائية وكذا رعاية جالياتها المغتربة قصد المحافظة على أصالتها العربية الاسلامية[3].

د/ لجنة البنية الأساسية:

تهتم بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية، الإسكان والعمران والمواصلات، البريد والري.[4]

---

[1] صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 261.

[2] صبيحة بخوش، نفس المرجع، ص 260.

[3] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 76.

[4] شيخ فتيحة، الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007، ص 108.

الفرع الثالث: الأجهزة ذات الطابع التخصصي

إلى جانب الهيئات التي نصت عليها معاهدة مراكش، قرر مجلس الرئاسة في دورته الثانية المنعقدة بالجزائر (جويلية 1990)، إنشاء مجموعة من المؤسسات الاتحادية وهذا بغرض تحقيق التعاون في المجالات العلمية والاقتصادية.

1/ الهيئة القضائية:

هي بمثابة محكمة عليا، تتكون من 10 أعضاء بمعنى قاضيين من كل دولة تعينهما لمدة ست سنوات. يتجدد نصف هذه الهيئة كل ثلاث سنوات، ومقرها نواكشط، تنتخب رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة. من بين مهام هذه الهيئة النظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة.[1]

2/ الأكاديمية المغاربية للعلوم:

تم تأسيس الأكاديمية المغاربية للعلوم في طرابلس لإقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الاتحاد وبينها وبين المؤسسات المماثلة بالوطن العربي والبلدان الأجنبية، وتطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الاتحاد باعتبار الوسائل والإمكانيات المتوفرة، وتهدف كذلك إلى تمكين الباحثين في الاتحاد من المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنية وتوظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية والتقنية،[2] والحد من هجرة الأدمغة المغاربية إلى البلدان الأجنبية وتوفير محيط علمي يسمح بإدماج المتخصصين في بلدان المغرب العربي وكذلك الباحثين المغاربيين المقيمين بالخارج[3].

---

[1] عبد الوهاب بن خليف، نفس المرجع، ص 82.

[2] محمد بوبوش، المرجع السابق، ص 122.

[3] معطيات الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على الموقع الإلكتروني: www.maghrebarabe.org. تاريخ الاطلاع 2017/09/18.

3/ الجامعة المغاربية:

تتكون الجامعة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحاد المغرب العربي حسب مقتضيات مهمتها والإمكانيات المتوفرة في كل منها، وتهدف الجامعة المغاربية إلى تكوين الطلبة والباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة، ويقع مقرها في العاصمة الليبية طرابلس[1].

4/ المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية:

تم توقيع اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي بتاريخ 1991/03/10، ومقره تونس. يهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج، ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية، وكذلك في تشجيع انسياب رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي، وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها.[2]

المبحث الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي وإنجازاته

إن الحكم على النجاح أو الفشل في تحقيق أهداف السياسات التكاملية يعتمد بشكل أساسي على مدى توافر المقومات الضرورية واللازمة للعملية الاندماجية من تكوين جغرافي وبشري واقتصادي وثقافي. فنجد أن منطقة المغرب العربي تشكل كياناً مستقلا ومتوازناً ومتشابه الظروف المناخية والنباتية ما بين الصحاري والسهول والتلال المشتركة. هذا الطابع الجغرافي المتميز يضاف له

[1] بهلولي فيصل، التكامل الاقتصادي المغاربي كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة بين الواقع والطموحات. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015، ص **211**.

[2] خليل حسين، المنظمات القارية والإقليمية، التنظيم الدولي" المجلد الثاني"، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص 180.

النضال التاريخي والمصير المشتركين والتجانس البشري بمرجعياته الحضارية ووحدة الدين واللغة واللهجات المحلية لتكون بذلك هذه المقومات وتفاعلها كلا متكاملا لوحدة المغرب العربي.[1]

إن منطقة المغرب العربي بموقعها الاستراتيجي والحيوي على الكرة الأرضية من خلال تواجدها على ضفتي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي لشمال إفريقيا، وامتدادها للعالم العربي وبقربها من أوروبا، قادرة بأن تكون منطقة دولية حرة بامتياز لتنقل الأشخاص والمنتجات ومنفتحة على الجهات الأربعة للعالم، فدول هذه المنطقة المكونة من (تونس، ليبيا، الجزائر، المغرب وموريتانيا) تجمع بينها عوامل مادية ومعنوية، من خلال الروابط المشتركة والمعطيات المتشابهة في إطار الجغرافيا والجنس والتاريخ واللغة والدين، كفيلة بالمساهمة في وحدة شعوبها وتجانسها في إطار كتلة واحدة يمكن أن تؤدي إلى خلق التكامل لبناء اتحاد دولي يسوده الرخاء الاقتصادي.[2]

المطلب الأول: مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي

إن اتحاد المغرب العربي له مكانة مميزة على مسرح العلاقات الدولية لأهميته الاستراتيجية منذ أقدم العصور والحضارات الإنسانية وحتى الوقت الراهن، وذلك راجع لكونه يقع في القارة الإفريقية في أقرب نقطة فيها من القارة الأوروبية، وذلك يكون منطقة اتصال مباشر بين القارتين، ويشرف على أهم مداخل البحر الأبيض المتوسط مضيق جبل طارق.[3]

إن بناء المغرب العربي كوحدة إقليمية يعتبر خيار استراتيجي بالنسبة لشعوب المنطقة باعتباره المناخ الأنسب لتفعيل التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي المبني على المصالح المشتركة الذي من شأنه فك التبعية الاقتصادية للدول المغاربية لاقتصاديات الدول المتقدمة. وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتجسد إلا بترتيبات إقليمية توفر الظروف الملائمة لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي لمواجهة هزات قد يتعرض لها الاقتصاد العالمي، وبالتالي فإن تعزيز مسار التكامل والتقارب بين

---

[1] مصطفى الفيلالي، المغرب الكبير نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 3، بيروت، 2005، ص 99.

[2] أمين البار، منير بسكري، المرجع السابق، ص 46.

[3] محمد أزهر سعيد السمّاك، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار الأمل للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 1998، ص 130.

الدول المغاربية أصبح اليوم ضرورة حتمية ومطلبا ملحاً في النظام العالمي الجديد كونها تتوفر على مقومات التكامل الإقليمي تاريخيا وثقافيا، بالإضافة إلى قوتها البشرية وتنوع مواردها الطبيعية.

إن مقومات الاندماج الاقتصادي الذي يخدم الشعوب المغاربية باتت متوفرة غير أنها تبقى رهينة الاعتبارات السياسية والأمنية، التي لا تزال تخيم على الأجواء بين المغرب والجزائر، بالإضافة إلى تأزم الوضع الأمني والسياسي في ليبيا إلى يومنا هذا على إثر الثورات الشعبية التي عرفتها مطلع 2011.[1]

الفرع الأول: المقومات التاريخية والحضارية

إن اتحاد المغرب العربي له مكانة مميزة على مسرح العلاقات الدولية لأهميته الاستراتيجية منذ أقدم العصور والحضارات الإنسانية وحتى الوقت الراهن، وذلك راجع لكونه يقع في القارة الإفريقية في أقرب نقطة فيها من القارة الأوروبية، وذلك يكون منطقة اتصال مباشر بين القارتين، ويشرف على أهم مداخل البحر الأبيض المتوسط مضيق جبل طارق.[2]

أولا/ وحدة الدين واللغة:

تعتبر وحدة الدّين عاملا مساعد على تكوين واستمرار التكامل الاقتصادي، وبالتالي فإن الدّين الإسلامي يعتبر دعامة أساسية للوحدة المغاربية، فهو الدّين الذي اعتنقته شعوب الدول بعدما عرفت منطقة المغرب العربي الوثنية بمختلف أنواعها قبل فتح الاسلام. وبالنظر في الدساتير نجد أنّه يتّضح بجلاء أنّ كافة الدساتير المغاربية قد أكّدت ارتباط شعوب المنطقة بالدين الاسلامي.[3]

---

[1] طالب فاطمة، يوسفي رشيد، أثر التهرب الجمركي على التنمية الاقتصادية في الجزائر وضرورة التحوّل نحو الاندماج المغاربي كخيار استراتيجي. مجلة الأعمال والتجارة، العدد 04، ديسمبر 2017، ص 246.

[2] محمد أزهر سعيد السمّاك، المرجع السابق، ص 130.

[3] قصري محمد عادل، معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 04، المجلد 01، جوان 2017، ص 481.

أمّا فيما يخص وحدة اللغة، فإننا نجد أنّ اللغة الرسمية والرئيسية لدول المنطقة هي اللغة العربية. وهو الأمر الذي ساعد ودعمّ قيام هذا التكتل، على أساس أنّ وحدة اللغة يعني تسهيل سبل التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء، وكذلك تجعل الدول الناطقة بها جماعة متميّزة ومرتبطة أكثر فأكثر ببعضها البعض. ولقد تمّ التّصريح في كافة دساتير الدول المغاربية على اعتماد اللغة العربية لغة رسمية وطنية للشّعب والدولة ووصفها من المقومات الأساسية التي تعبّر عن وجدان الشّعوب المغاربية[1].

إذا نظرنا إلى أبعد من ذلك، نلاحظ أن هناك تطور في المقاربات لدى دول المغرب العربي التي تترك تجانس في تركيب المنطقة. ففي المجال الاقتصادي يمكن القول أنَّ هناك تكامل حقيقي الذي يشكل عامل الاختيار في أبعاد الاندماج الاقتصادي التام للدول المعنية. ومن بين العوامل الأخرى التي تساعد على الاندماج، التاريخ، اللغة، المصير المشترك، كل هذه العوامل يمكن أن تكون دافعا قويا لمواجهة التحديات التي تواجهها الدول المغاربية.[2]

ثانيا/ النسيج الاجتماعي

المغرب العربي أو المنطقة المغاربية أو المغرب الكبير هي منطقة تقع في شمال أفريقيا، ممتدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط وحتى المحيط الأطلسي، وهي تشمل بالأساس خمسة دول هي موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا. كما تشمل أراضي الصحراء الغربية المتنازع عليها (التي تسيطر عليها المغرب في الغالب) ومدينتي **(مليلية وسبتة)** التي تسيطر عليها إسبانيا وتعدّ جزء من المغرب)، وتبلغ مساحتها مجتمعة حوالي 5.782.140 كلم² .اعتبارا من سنة 2017، بلغ عدد سكان المنطقة أكثر من 100 مليون شخص [3]. وهو ما يمثل نحو25% من إجمالي سكان الوطن العربي ويشكل سكان الجزائر والمغرب حوالي 75 %من إجمالي سكان المغرب العربي. ويبلغ

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 37.

[2] Mohamed Troudi, Les relations Tunisio-Algériennes et la construction de l'unité maghrébine d'hier à Aujourd'hui. Revue les cahiers de l'Orient. Cairn.info, 2014/3, N°115, p 64.

[3] موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. على الموقع: ar.wikipedia.org/wiki/ تاريخ الاطلاع: 2019/01/20.

معدل النمو السكاني لدول الاتحاد حوالي 1.7%، ويسجل أعلى معدل نمو في موريتانيا 2.93% وأقلها في تونس بنسبة 1.15% وهي أقل نسبة نمو سكاني في الوطن العربي.[1]

عموما يمكن التأكيد على أن الدول المغاربية تملك فائضاً في قوة العمل وإن كانت المواهب غير مستغلة بشكل واضح وجيد. حيث تقدر القوة العاملة القادرة والراغبة في العمل بحوالي أكثر من 37% من عدد السكان، أي حوالي 35 مليون نسمة. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة نتيجة ارتفاع مساهمة السكان خاصة العنصر النسائي لسوق العمل، حيث هناك دول تعاني من كثافة سكانية كبيرة وأخرى ذات كثافة ضعيفة، مما يشجع التقارب لتحقيق المصالح المتبادلة خاصة في القطاع الزراعي والصناعي بالدول المغاربية التي يمتلك البعض منها مساحات صناعية شاسعة غير مستغلة، يمكن عن طريق التكامل بين عنصر الأرض في دولة مثل ليبيا وعنصر العمالة مثل تونس أو المغرب لتحقيق منافع كثيرة متبادلة، وأن حركية الطاقات البشرية بين الأنشطة والقطاعات في السوق الاتحادية من شأنه أن يضمن تعظيم المصلحة الاقتصادية القطرية من مدخل قدراتها التنافسية المتعلقة بالأجور.[2]

الفرع الثاني: المقومات الطبيعية

تتوفر دول الاتحاد المغاربي من إقليم بنغازي شرقا (ليبيا) إلى المحيط الأطلسي (غربا) على ثروات طبيعية هائلة بعضها لم يستغل والبعض الآخر لم يكتشف بعد. فالاستغلال الجيد لهذه الثروات الكبيرة يمكّن شعوب هذه الدول من الخروج من حالة التبعية الاقتصادية وتضعها في قائمة المصدرين للسلع والخدمات المختلفة، فهناك تنوع في الموارد والثروات الطبيعية ومحاصيل زراعية متنوعة وطاقات بشرية كبيرة، و موارد مالية معتبرة.

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 81.

[2] قصري محمد عادل، المرجع السابق، ص 487.

أولا/ الموقع الاستراتيجي:

تمتلك الدول المغاربية موقعا جغرافيا هاما ومساحة ترابية ضخمة مطلة سواحلها على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، توسطها قارات العالم، وإمكانية الاستفادة من موقعها خاصة في ظل الحركة الاقتصادية والتجارية العالمية الضخمة، وامكانية الاستفادة من التطور التكنولوجي نظرا للتجاور الجغرافي مع الاتحاد الأوروبي الذي يمثل أكبر منطقة متطورة تكنولوجيا وصناعيا وتاريخيا (عهد الثورة الصناعية).[1]

تمتد بلدان المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا) على مساحة تقارب 6 ملايين كيلومتر مربع، أي نحو 46 في المئة من إجمالي مساحة الوطن العربي، كما تشكل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ما نسبته 3.7 في المئة من المساحة الإجمالية وتقع 43 في المئة منها في المغرب، يصل طول شواطئها إلى نحو 6500 كلم، وهي تمتد من شمال البحر الأبيض المتوسط إلى جانب من المحيط الأطلسي، هذه المساحة الشاسعة سمحت بتنوع بيئتها الطبيعية.[2]

يقع اتحاد المغرب العربي بين دائرتي عرض 15–37 شمالاً وخط طول 16–25 شرقاً.[3] يشرف على الجناح الغربي للوطن العربي، كما أنه يستأثر برها نحو 42% من مساحة الوطن العربي، ونحو ثلث إجمالي السكان 30%، وتبلغ مساحته (5.780.140) مليون كم، هي ما يساوي ضعف مساحة الاتحاد الأوروبي، وكذلك لديه (6.505) كم من السواحل البحرية، التي تشترك فيها جميع الدول المغاربية، زيادة على ذلك فإن اتحاد المغرب العربي يجمع بين المساحة والسكان في عناصر قوته، وهو يختص بنصف إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة عربياً وينعم بسدس إجمالي الموارد المائية السطحية ونصف الموارد المائية الجوفية العربية.[4]

---

[1] على الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005، ص 161.

[2] شبيرة بوعلام عمار، الطاقة المتجددة وتحديات استغلالها في بلدان المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 458، أبريل 2017، ص 92.

[3] محمد أزهر سعيد السماك، المرجع السابق، ص 130.

[4] محمد عاشور، التكامل الإفريقي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005، ص 173.

هذه المميزات الجغرافية والحضارية والاقتصادية للمنطقة، أعطتها بعدا استراتيجيا وحضاريا مهما في مقابل الواجهة الأوروبية، ومركزية قارات العالم القديم، كجسر ومعبر نحو القارات العالمية، نحو العمق الإفريقي، وغرب آسيا، والسواحل الأطلسية المقابلة مباشرة للسواحل الأمريكية، وهذا ما يضع المنطقة في قلب النقاط المحورية لاستراتيجيات الدول الكبرى كمحور جيبوتيتيكي مهم، لا يمكن الاستغناء عنه أو إهمال لما له من تأثير مباشر على صياغة الاستراتيجيات، وبناء السياسات الإقليمية والدولية في النصف الجنوبي من المعمورة، وكرقم مهم له وزنه الحساس في معادلة القاعدة الاقتصادية للدول الأوروبية، وتمويل الأسواق العالمية بالمواد الأولية[1].

ثانيا/ الموارد الطاقوية:

تملك الدول المغاربية من مقومات التكامل ما يجعلها قادرة على تحسين قدراتها التنظيمية والرفع من قدرات اقتصاداتها الإنتاجية، وبما يمكنها من الاستخدام الأمثل لمواردها وإمكانياتها، وبالتالي خلق فرص العمل الشريف لمواطنيها، والرفع من مستوى معيشتهم وتحقيق معدلات نمو مناسبة تفوق معدلات نموها السكاني بما يكفل تقليل حجم المسافة التي تفصلها عن الدول المتقدمة[2].

كما أن احتواء المغرب العربي على ثروات طبيعية هامة بأحجام واحتياطات تسجل في المراتب الأولى عالميا (كالبترول والغاز الطبيعيين، والمعادن المتنوعة) ومصادر الطاقة، التي تحتاجها الدول الصناعية المتقدمة بصورة مستمرة وعدم القدرة عن الاستغناء عنها رغم المحاولات المحترمة للبحث عن موارد بديلة، وهذا ما يكسب المغرب العربي مركز قوة عالميا، ومثال ذلك قرارات رفع أسعار النفط في أكتوبر عام 1973، إثر الحرب بين العرب وإسرائيل وهو ما اضطر الدول الصناعية

[1] ابراهيم قلواز، الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 06، جوان 2015، ص 280.

[2] بودلالي علي، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي. تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، مجلة التكامل الاقتصادي الإفريقي، جامعة أدرار، العدد 02، جوان 2014، ص 12.

الانحناء لقرار الدول النامية البترولية، وقد ساهم هذا الحدث في طرح قضية إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية أو ما اصطلح عليه النظام الاقتصادي الجديد.[1]

إن بلدان المغرب العربي متقاربة من الناحية الجغرافية ولكن متنوعة من الناحية الاقتصادية. فالجزائر هي أكبر اقتصاد في المنطقة ومن بلدان الشريحة العليا في فئة الدخل المتوسط التي تحتل مكانة مهمة في تصدير الغاز والنفط. ونظرا لاعتمادها الكبير على الهيدروكربونات، فهي تواجه تحديات اقتصادية كلية مهمة بسبب انخفاض أسعار النفط. فتتعرض الجزائر، بصفتها أكبر دول المغرب العربي من حيث المساحة وعدد السكان، لجملة تحديات اقتصادية معقدة، في أعقاب تراجع إيراداتها المالية بسبب تراجع أسعار النفط والغاز العالمية إلى تهديد التوازنات الماكرو–اقتصادية حاليا، ويؤدي إلى تراجع قدرتها على امتصاص الصدمات الخارجية، ويعتبر الاقتصاد الجزائري الأقل تنوعا بين بلدان المغرب العربي، ويواجه معضلة انتشار الفساد والبيروقراطية واتساع الاقتصاد الموازي.[2]

كما تتميز دولة موريتانيا بتنوع وتعدد ثرواتها الطبيعية خصوصا المعادن من حديد ونحاس، وكذلك مخزون مهم من الفوسفات. غير أن الاقتصاد الموريتاني يبقى الأضعف أمام باقي اقتصاديات دول الاتحاد، حيث تحتاج موريتانيا إلى دعم شركائها والاستفادة من خبراتهم في المجال الاقتصادي، وقد استشعرت موريتانيا ضعف اقتصادها وقامت بإصلاحات جدرية أهمها نهج سياسة الخصخصة وخفض العبء عن ميزانية الدولة.[3]

---

[1] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة – دراسة في الرهانات والأهداف. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 2006، ص 53.

[2] عطية معتق سلمي المسعودي، التكامل الاقتصادي الإفريقي " الاتحاد المغاربي بين الواقع والمأمول " بحث مقدم في إطار المؤتمر الدولي للبحوث والدراسات الإفريقية، تحت عنوان "التنمية المستدامة في إفريقيا" جمهورية مصر العربية، يومي 7–8 ماي 2018، ص 10.

[3] بطاهر بختة، عدالة عجال. آليات تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي في ظل الظروف الراهنة، مداخلة ألقيت في إطار الملتقى الدولي حول تنمية وتطوير المناطق الحدودية: واقع وآفاق. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، يومي 05، 06 نوفمبر 2018، ص 08.

أما تونس، وهي بلد صغير من البلدان متوسطة الدخل ومصدر إقليمي مهم للمكونات الكهربائية، وقطع غيار الآلات والمعدات الخفيفة، وزيت الزيتون، والملابس. وتسعى تونس إلى استئناف النمو واسع النطاق واستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي بعد عدد من الصدمات الداخلية والخارجية. وهناك تفاوت كبير بين البلدان في مؤشر مناخ ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي ومؤشر جودة المؤسسات الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث يشغل كل من المغرب وتونس مراكز جيدة نسبيا، بينما تتقارب البلدان الأخرى عند المراكز الدنيا في المقياسين.[1]

الفرع الثالث: المقومات الاقتصادية

تتميز المنطقة المغاربية بتنوع بيئتها الطبيعية، إذ تشمل الأراضي، أقاليم الغابات والمناطق شبه الرطبة والأقاليم الجافة والأقاليم الصحراوية، وبتنوع البيئة الزراعية وتنوع المحاصيل النباتية. لا توجد نقائص في مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي، فالمغرب وتونس تستطيع ضمان تزويد الجزائر، ليبيا وموريتانيا بعدة منتجات فلاحية، وكدا اليد العاملة المؤهلة والخبرة الفنية لا سيما في المجال الفلاحي، في حين يشكل العامل الطاقوي المحور الرئيسي للتعاون وتطوير الاندماج الإقليمي في المنطقة المغاربية، ولكن بالرغم من خاصية الجوار، يشكل متوسط الإنتاج الطاقوي الجزائري 5% من واردات المغرب، وتمثل الصادرات الجزائرية نحو المغرب سوى 0.5% من إجمالي الصادرات الطاقوية، في حين لا يصدر المغرب سوى 0.6% من منتجاته الفلاحية نحو الجزائر.[2]

[1] مطبوعات صندوق النقد الدولي. الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد. الرقم 19/01، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2018، ص 02.

[2] TAMANI Fadhila, Intégration économique régionale au Maghreb : enjeux, contraintes et perspectives. Mémoires en vue de l'obtention du diplôme de Magister en sciences économiques. Faculté des sciences économiques, sciences de gestion et des sciences commerciales. Université Mouloud Mammeri, Tizi- Ouzou, Algérie, 2012, p 186.

جدول رقم 01 يبين نسبة الناتج المحلي لدول اتحاد المغرب العربي من سنة 2004 إلى 2017.

السنوات البلد	الجزائر	المغرب	موريتانيا	ليبيا	تونس
2004	5.2	4.2	5.2	5.0	5.8
2005	5.1	1.6	5.4	5.8	5.0
2006	2.5	8.0	11.4	5.2	5.4
2007	4.6	2.2	0.9	6.8	6.3
2008	3.0	5.6	3.7	1.6	5.1
2009	2.4	4.8	1.2	1.4	3.1
2010	3.3	3.6	5.1	4.3	3.5
2011	2.4	5.0	3.6	−60.0	−1.5
2012	2.4	2.4	6.0	108.6	3.6
2013	2.8	4.6	6.7	−52.1	2.4
2014	4.1	2.9	6.4	−12.4	2.4
2015	3.7	4.5	1.9	−6.4	2.3
2016	3.3	1.1	1.6	−7.4	1.0
2017	2.0	4.1	3.2	−7.8	1.9

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018.

لقد عرفت اقتصادات المغرب العربي معدلات نمو متفاوتة خلال الفترة (2004 −2017) والتي يمكن تقسيم هذه الفترة بالنسبة لدولتي تونس ليبيا الى مرحلتين قبل2011 وبعد 2011 أي ما بعد الربيع العربي وما له من تداعيات على اقتصاد هاتين الدولتين.

لقد شهد اقتصاد الجزائر معدلات نمو موجبة تراوحت نسبة النمو ما بين 2.0 و5.2% كما يوضح الجدول رقم **01** مع تسجيل انكماش في بعض السنوات نتيجة لظروف استثنائية متعلقة أساسا بالوضعية الداخلية وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وأيضا تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. بينما في ليبيا فقد سجل الناتج معدلات نمو موجبة طيلة هذه الفترة باستثناء سنتي 2009 و2011، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى اعتماد اقتصاد ليبيا على قطاع المحروقات مقارنة بالقطاعات الأخرى، وسجلت هذه الأخيرة أعلى نسبة نمو في سنة 2012 بلغت 108.6% وذلك بسب أزمة الربيع العربي في المنطقة وبعدها مباشرة انكماش طيلة السنوات الموالية قدر أقصاه52.1- % حتى سنة 2017 وذلك بسب الأزمة السياسية الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الليبي، وبداية انفراج الأزمة مع مطلع سنة 2017 أي مع بداية تشكيل حكومة انتقاليه فقد شهدت نسبة نمو معتبرة بلغت 70.8%.

كما حققت اقتصاديات كل من المغرب وتونس معدلات نمو موجبة خلال هذه الفترة أي قبل سنة 2011. بالنسبة لتونس (نتيجة الظروف الداخلية وذلك راجع إلى تحسن وضعية قطاع الخدمات في تونس والذي يساهم بأكثر 40% من الناتج المحلي)، وكذا تحسن القطاع الفلاحي في المغرب رغم التأثر بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة. وشهدت تونس تراجع نسبة النمو بعد 2011، فقد سجلت انخفاض في نسبة نمو الناتج وذلك بسبب تراجع اقتصاد الخدمات التونسي بسبب الوضع الأمني المترتب على الوضع السياسي. أما فيما يخص موريتانيا فقد عرفت معدلات نمو موجبة إلا أنها غير مستقرة ومتدهورة، وهو ما يعتبر انعكاس لتدهور مكونات هذا الناتج، خاصة فيما يتعلق بالقطاعين الفلاحي والصناعي.[1]

أولا/ القطاع الزراعي:

يتميز القطاع الزراعي في منطقة المغرب العربي بمحدودية إنتاجه والذي يرجع في الأساس إلى قلة الأراضي الصالحة للزارعة والتي تبلغ حوالي 26 مليون هكتار، أي ما يعادل نسبة 4.3% من

[1] شوبار إلياس، زكان أحمد، تحديات التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحوّلات الدولية الراهنة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. المجلد 12، العدد 01، جوان 2019، ص 166.

المساحة الإجمالية للمغرب العربي. لذلك إذا قمنا بتقسيم هذه المساحة الصالحة للزارعة على سكان المنطقة، نجد أن حصة الفرد الواحد لا تتعدى 0.27 هكتار. وعليه إذا لم تبذل الجهود اللازمة لتوسيع المساحة الإجمالية الصالحة للزارعة فإن حصة الفرد الواحد منها ستتقلص إلى حوالي 0.22 هكتار، وبالتالي سينخفض نصيبه من المواد الغذائية. إن ما يجب الإشارة إليه، هو أنه على الرغم من صغر المساحة الزراعية في منطقة المغرب العربي إلا أن أراضي هذه الأخيرة تتميز بتنوع مواردها الزراعية الطبيعية. هذا التنوع يرجع في الأساس إلى تباين المناخ من منطقة إلى أخرى، إذ تشتمل على أقاليم رطبة ومناطق شبه جافة وأخرى صحراوية شاسعة. وباختلاف البيئة الزراعية تتنوع محاصيلها النباتية من خضر وفواكه وحبوب شتوية وصيفية، وكذا الثروة الحيوانية والسمكية.[1]

1/ الثروة الحيوانية:

تحتوي البلدان المغاربية على ثروة لا بأس بها من الحيوانات وتتمثل أهمها في المواشي وذلك نظرا لاتساع المراعي بها، والأسماك بالرجوع إلى طول الشريط الساحلي لديها. وتتسم نظم تربية الثروة الحيوانية في الدول العربية بالتنوع والتفاوت، إذ يتركز نظام تربية المواشي في عدد من الدول المغاربية على الرعي المتنقل البدوي وشبه البدوي والتجاري، ويكتنف هذا النظام صعوبة مراقبة وحصر وتقييم تلك الثروة ورعايتها، بالإضافة إلى تعرضها إلى الإجهاد والمرض وانخفاض معدلات نموها في ظل الظروف المناخية والبيئية الصعبة السائدة، إذ أن المراعي الطبيعية هي ملكية عامة، ويعتريها الإهمال وسوء الاستغلال كالرعي المبكر والحمولة الزائدة وغياب الدورة الرعوية[2].

كما تنتشر في البلدان المغاربية على نطاق واسع تربية الدواجن والحيوانات في الحيازات الزراعية الصغيرة، ويعتبر تربية المواشي وفقا لنظام "**الإنتاج الكبير**" المتخصص والمكثف والحديث محدودة الانتشار، ولقد زادت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة تربية الدواجن، وحققت نتائج ايجابية من

---

[1] أقاسم عمر، بكادي مسعود، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي –رؤية تحليلية تقييمية لما هو كائن وما ينبغي أن يكون. المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 08، أبريل 2016، ص 125.

[2] الطاهر مبروكي. الأمن الغذائي في المغرب العربي. مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، "الجزائر" جوان 2011، ص 196.

أهمها مساهمتها بشكل فعال في التخفيف من العجز في المنتجات الغذائية الحيوانية. وتمتاز تربية الدواجن بعدم تأثرها بالعوامل والتقلبات المناخية، وبمرونتها من حيث المكان، وبإمكاناتها التقنية المتطورة، واستفادتها من مزايا الإنتاج الكبير، وقدرتها على تخفيض تكاليف الإنتاج، وعلى تقديم منتجاتها بأسعار منخفضة نسبيا، إلا أن ما يؤخذ عليها اعتمادها الكبير على التقنيات والمدخلات المستوردة من الدول الأجنبية. فضلا عن أن تربية الدواجن الكثيفة، القريبة من المدن، قد تكون مصدر لتلوث البيئة.[1]

2/ الثروة السمكية:

تشكل الثروة السمكية ركنا أساسيا في الموارد الزراعية المغاربية وعنصر هاما في مقومات تحقيق الأمن الغذائي، إذ أن تكاليف الحصول على البروتين الحيواني من الأسماك تعد منخفضة مقارنة مع المصادر الأخرى في غالبية هذه الدول التي لا تمتلك ثروة حيوانية كبيرة وليس لديها قدرة نسبية على إنتاج اللحوم؛ وتتنوع مصادر الثروة السمكية في الدول المغاربية، هنالك المصادر البحرية التي تمتد على السواحل، إذ يقدر طول الشريط الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط 4680 كلم، ويضم كل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، وكدا واجهة محيطية تطل على المحيط الأطلسي تقدر بـ 3534 كلم^2، وتشمل كل من المغرب وموريتانيا. أما المصادر غير البحرية والتي تتمثل في المسطحات المائية الداخلية كالأنهار والبحيرات والمجاري الداخلية والمزارع السمكية، فيقدر إنتاج الأسماك في البلدان المغاربية بحوالي أكثر من نصف الإنتاج لجميع الدول العربية، والذي يمثل ثلث تقديرات كمية المخزون السمكي العربي، وحوالي نصف الإمكانات الإنتاجية للدول العربية؛ وتتصدر المغرب وموريتانيا صيد الأسماك في البلدان المغاربية، وذلك نتيجة لاتساع أقاليمها المائية والثروة السمكية المهمة التي يحويها المحيط الأطلسي إذ بلغ مجموع انتاجها سنة 2007 ما نسبته 83.86%

---

[1] بن خزناجي أمينة. دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص 49.

[2] محمد بو طالب وآخرون، جغرافيا الجزائر والمغرب العربي، الديوان الوطني المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 18.

من إجمالي الإنتاج المغاربي حيث تعتبر الشواطئ الموريتانية من أغنى الشواطئ العالمية بالأسماك، إذ يقدر خبراء منظمة الأمم المتحدة للزراعة والتغذية **FAO** طاقة الاصطياد في المياه الإقليمية الموريتانية بما يتراوح ما بين 500 إلى 800 طن سنويا دون أن يتأثر معدل التزايد الطبيعي للأسماك في سواحلها.[1]

ثانيا/ القطاع المالي والتجاري

إذا كانت بلدان المغرب العربي تتمتع بقدر معتبر من الموارد الطبيعية والتي تتوزع بشكل متفاوت فيما بينها، فإن تشغيل هذه الثروات وكذا الطاقة البشرية المتوفرة يتطلب توفر حد أدنى من الموارد المالية لتحقيق ذلك. ودول المغرب العربي تتباين في قدراتها وحجم إمكانياتها المالية، فأغلبها يعاني من مشكل المديونية التي تثقل كاهل اقتصاداتها، وتؤثر سلبا على كافة التوازنات الاقتصادية والمالية والأوضاع الاجتماعية خاصة إذا عرفنا وأن خدمة الدين الخارجي تستنفذ جزءا كبيرا من عائدات هذه الدول.[2]

جدول رقم 02 يبين بعض المؤشرات الاقتصادية لبلدان المغرب العربي لسنة 2018.

المؤشر	المغرب	تونس	الجزائر	موريتانيا
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	1.4	7.0	7.4	3.7
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	-3.6	-3.7	-18.4	-0.5
إجمالي الاحتياطات الرسمية (مليار دولار)	28.9	6.3	82.6	1.0
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	34.4	79.7	2.0	78.3
معدل البطالة % مم إجمالي القوة العاملة	9.5	15.0	11.2	16.9

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سنة 2018.

[1] الطاهر مبروكي، المرجع السابق، ص 196.

[2] صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 98.

نلاحظ من خلال الجدول تقارب النظرة العامة لدول الاتحاد من حيث بعض المؤشرات الاقتصادية حيث سجلت المغرب اقل نسبة تضخم في المنطقة بقيمة 9.1 وعرفت الجزائر في السنوات الأخيرة تراجع كبير في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في حين سجلت موريتانيا اقل قيمة في إجمالي احتياطي وتراجع مستويات البطالة في جميع دول الاتحاد. وقصد معرفة وضع اقتصاد دول الاتحاد لجذب الاستثمار في المنطقة العربية مقارنة مع بعض التكتلات الاقتصادية من خلال عرض بعض المؤشرات[1].

إن ارتفاع أسعار البترول وخاصة في الفترة الممتدة ما 2005-2014 نتج عنه تحصيل فوائض مالية معتبرة لكل من ليبيا والجزائر، مما سهل في استغلالها في إنجاز مشاريع وخلق مؤسسات مالية مؤهلة لتحسين مستوى الاستثمارات والتجارة البينية. وإذا تفحصنا الإمكانيات المالية بغض النظر عن الموارد الفعلية التي تملكها دول المغرب العربي والتي استغرقتها الديون وخدماتها، نجد أن حجم الأموال المهاجرة المستثمرة في الدول الغربية تكفي لتغطية نسبة هامة من الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة في الدول المغاربية ما توفرت العوامل الموضوعية لإعادة توظيفها، وأهمها عنصر الثقة والشفافية، بحيث لا يخشى أصحابها من المصادرة أو التأميم أو التضييق نتيجة للاضطراب في القوانين وتبدل الأنظمة وتغيير الحكومات.[2]

إن من العوامل المشجعة لإقامة اندماج اقتصادي، أن الدول ذات العجز المالي تستطيع أن تحصل على التمويل اللازم للمشاريع المشتركة المتعددة لتحقيق الأمن الاقتصادي، وتتمكن الدول ذات الفوائض من إيجاد منافع وفرص مربحة لاستثمار فوائضها في المشاريع التي تنمي الاندماج، ذلك أن الاندماج الإقليمي يؤدي إلى جودة قطاع التمويل ويقلل تكاليف التمويل مما يؤدي إلى استثمار

[1] شوبار إلياس، زكان أحمد، المرجع السابق، ص 168.

[2] قصري محمد عادل، معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله. مجلة دراسات اقتصادية، العدد 04، المجلد 01، جوان 2017، ص 490.

عال، وتؤكد التحليلات الحديثة أن معدل العائدات على رأس المال وعلى الاستثمار يمكن أن يرتفع في كل الدول المشتركة في الاندماج بغض النظر عن قيمة رأس المال.[1]

المطلب الثاني: إنجازات التكامل الاقتصادي المغاربي

بالرغم من الفشل والفتور الذي يسود العلاقات الاقتصادية داخل اتحاد المغرب العربي، إلا أن هناك عدة إنجازات ومشاريع مشتركة ثم إقرارها من طرف هذه الدول، فجزء كبير من هذه المشاريع بقي حبراً على ورق والجزء الباقي تم تنفيذه. فبالنسبة للاتفاقيات والبروتوكولات التي تم إبرامها منذ نشأة الاتحاد في 17 فيفري1989 إلى غاية يومنا هذا، أكثر من 37 نص بين اتفاقية إطارية وقرارات وبروتوكولات وتعليمات، نصت كلها في مجال تقوية التعاون الاقتصادي، ولكن الأمر المؤسف هو أنه ثم تنفيذ سوى ست (06) اتفاقيات.[2] منها:

- الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية.
- اتفاقية تشجيع وضمانات الاستثمار.
- اتفاقية خاصة بالحجز الزراعي.
- إرساء اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي وقواعد التعاون في المجال الجمركي.
- اتفاقية بين دول اتحاد المغرب العربي خاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع والعبور
- اتفاقية حول تأسيس البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، ومهمته تمويل المبادلات التجارية والمشاريع في دول الاتحاد.[3]

الفرع الأول: الإنجازات على المستوى السياسي والأمني

إن الانجازات المحققة حتى الآن تبقى دون طموحات الشعوب المغاربية والطريق لا يزال طويل أمام الاتحاد حتى يحقق الهدف الذي أنشئ من أجله وهو تحقيق التكامل المغاربي، غير أنه لا بد من

---

[1] صالح صالحي، التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، جوان 2003، الجزائر، ص 09.

[2] قصري محمد عادل، المرجع السابق، ص 491.

[3] الأمانة العامة للاتحاد المغرب العربي. بنك المعلومات. على الموقع: **www.maghrebarabe.org.** تاريخ الاطلاع: 2018/02/05.

الإقرار كذلك بأن خطوات مهمة قطعت منذ إنشاء الاتحاد، فوجود اتحاد المغرب العربي ومؤسساته يعتبر في حد ذاته انجازا كبيرا لمواصلة مسيرة البناء المغاربي.

أولا/ على المستوى السياسي:

إن الإنجازات التي حققها التعاون بين أقطار المغرب العربي تتمثل بالدرجة الأولى في التقارب الذي حدث بين الأقطار الأعضاء، نتيجة للاجتماعات بين المسؤولين والخبراء وتأسيس أجهزة مشتركة. ثم إن مثل هذه الدرجة من التقارب تعتبر وبلا شك خطوة إلى الأمام بالنسبة لأقطار المغرب العربي، خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار حداثة استقلالها، وما جرى من توتر في العلاقات بسبب الحدود، إلا أن حصر النتائج الملموسة التي حققتها محاولة التعاون خلال العقود الثلاثة الماضية توضح محدودية ما أمكن التوصل إليه من نتائج، إذ لم تسفر الدراسات عن مشاريع محددة متفق على تنفيذها.[1]

عقد مجلس وزراء الخارجية منذ إنشاء الاتحاد 33 دورة عادية كان أخرها بالرباط في 07 ماي 2015 بالإضافة إلى العديد من الاجتماعات التشاورية الاستثنائية لتنسيق المواقف والآراء وتم خلال هذه اللقاءات إبرام العديد من الاتفاقيات ليس فقط في المجال الاقتصادي بل تجاوزته إلى ميادين أخرى علمية ثقافية اجتماعية وأمنية، وتنشر الأمانة العامة بانتظام حصيلة نشاط اللجان الوزارية المتخصصة المشرفة على برامج التعاون القطاعية في مجالات متعددة: كالصحة العمومية، المياه، مكافحة التصحر، الازدواج الضريبي، الصحة الحيوانية، شبكات الطرق المغاربية والمواصلات وترابط شبكات الكهرباء...، كما اتخذ التعاون بين دول المنطقة بعدا ثنائيا حيث تم عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية في مجالات متعددة لا شك أن لها انعكاس ايجابي على مسيرة التكامل المغاربي.[2]

وقد تم التوقيع على اتفاقية إنشاء منطقة التبادل الحر من قبل وزراء التجارة بطرابلس في جوان 2010، وتم التوصل الى صيغة نهائية بشأن المشروع المتعلق بالتقسيم الجمركي وكذلك المشروع

---

[1] دمان ذبيح محمد. التكامل الاقتصادي المغاربي –الواقع والآفاق، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، "جامعة عباس لغرور، خنشلة". العدد 08، المجلد 01، جوان 2017، ص 322.

[2] عايشي كمال، نوري منيرة. التكامل الاقتصادي المغاربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 06.

الخاص بنظام تسوية النزاعات التجارية، في حين يتواصل العمل من أجل إعداد الصياغة النهائية للمشروع المتعلق بقواعد المنشأ. وفي اجتماعه بالرباط ديسمبر 2014 أكد مجلس وزراء التجارة ضرورة الإسراع في إنشاء منطقة التبادل الحر لما لها من أهمية في تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي، باعتبارها المرحلة الأولى في تنفيذ الاستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة التي اعتمدها مجلس الرئاسة في جويلية 1990.

وفي 21 ديسمبر 2015 أعطى رئيس الحكومة التونسي إشارة الانطلاق الفعلية للبنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بعد مرور 24 سنة على إنشائه بموجب اتفاقية رأس **لانوف** في 10 مارس 1991. وتفعيل هذه المؤسسة المالية سيعطي دفعا هاما للمسيرة المغاربية، في اتجاه تحقيق ما تطمح إليه من اندماج اقتصادي واجتماعي بين الدول الخمس، وذلك من خلال تعزيز حركة تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات والمبادلات التجارية البينية داخل الفضاء المغاربي، والمساهمة في تمويل العديد من المشاريع التي تعود بالنفع على المواطن المغاربي.[1]

ثانيا/ على المستوى الأمني:

إن التركيز على البعد الأمني أي (التهديدات الأمنية) في العملية التكاملية المغاربية، لا يعني بأي حال من الأحوال أن الاتحاد المغاربي تكتل أمني بالدرجة الأولى، وإنما لأن العامل بات يحتل عمق الانشغالات التكاملية لدول المغرب العربي. وبحسب ما ورد في نص المعاهدة التأسيسية للاتحاد المغاربي، ولتحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساساً على العدل والإنصاف، وتماشيا وأهداف السياسة الدفاعية المشتركة بين الدول الأعضاء، جاءت المادة 14 لتدعيم ذلك[2]. ففي ميدان الدفاع يجب الإشارة إلى أن الاتحاد المغاربي انفرد دون التجمعات الإقليمية العربية الأخرى ببعد خارجي وداخلي، أي أنه انفرد بالحديث عن أمن دول الأعضاء وضد التهديدات مما ورد في معاهدة إنشاء الاتحاد من مضامين تتصل بصيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء حيث نجد الاتحاد

[1] عايشي كمال، نوري منيرة، المرجع السابق، ص 06

[2] المادة 14 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، التي تنص على:" كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء، يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى".

المغاربي أكثر طموحاً في النص على قضية حساسة تتصل بمدى إدراك الدول الأعضاء، وهي التحسب لأي عدوان خارجي.[1]

فيما يتعلق بالمجال الأمني فقد حضي باهتمام مغاربي خاص بسبب تصاعد التهديدات العابرة للحدود والتحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة، إذ تم تخصيص دورة استثنائية لمجلس وزراء الخارجية انعقدت بالجزائر في 09 جويلية 2012 الذي عرف "ببيان الجزائر"[2] جاء فيها بضرورة وضع استراتيجية شاملة ومنسقة لمواجهة المخاطر الأمنية التي تهدد المنطقة المغاربية، وقد تم عقد 03 اجتماعات وزارية على التوالي: اجتماع وزراء بموريتانيا 24 سبتمبر 2012، ثم اجتماع وزراء الداخلية في المملكة المغربية في 21 أبريل 2013، وكان بعده اجتماع وزراء الشباب في تونس في 17 ماي 2013، وتوجت هذه الاجتماعات تباعا بصدور بيانات: نواكشط والرباط وتونس وشكلت في مجملها الملامح الأولية للاستراتيجية المغاربية المتكاملة في المجال الأمني، ولمزيد من التعاون في القضايا المرتبطة بالأمن شهد السداسي الأول من سنة 2015، اجتماع فرق عمل مغاربية من خبراء في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة والجرائم الالكترونية، ومحاربة الاتجار في المخدرات ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وانبثقت عن هذه الاجتماعات قرارات وتوصيات من شأنها دفع العمل المغاربي المشترك لتعزيز الأمن في المنطقة، لأن غياب هذا الأخير سيكون عائقا أمام تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي.[3]

الفرع الثاني: الإنجازات على المستوى الاقتصادي والتنموي

بالرغم من الجهود المبذولة خلال العقود الثلاثة السابقة من قبل اقطار المغرب العربي لتحقيق معدلات كبيرة للتنمية، فإنها لم تستطع تحقيق نتائج تذكر على المستوى القطري، إذ ما زالت اقتصاداتها تعتمد على تصدير المواد الخام باستثناء تونس، ويؤدي ذلك بطبيعة الحال الى اعتبار اقتصاداتها تابعة وعرضة لمتغيرات دولية وليست في نطاق سيطرتها.

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 93.

[2] اجتماع وزراء خارجية دول المغرب العربي " نحو استراتيجية أمنية مغاربية"، بيان الرباط، بتاريخ 21 أبريل 2013.

[3] عايشي كمال، نوري منيرة، المرجع السابق، ص 07.

أولا/ الإنجازات على المستوى الاقتصادي:

إن مستوى الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات زيادته السنوية يعطي دلالات ومؤشرات على ضعف الكفاءة والانتاجية سواء بالنسبة لليد العاملة أو رأس المال، أو لعملية المزج والتنظيم اللازمة لدفع حركة التنمية المستدامة والتوصل إلى البحث التفصيلي لكل واحد من قطاعات الإنتاج.[1]

1/ المحروقات والمناجم:

لم يحقق هذا القطاع أي تقدم في تسجيل مشاريع خلال الفترة السابقة لتأسيس الاتحاد المغاربي، ما عدا خط الغاز الرابط بين الجزائر وايطاليا عبر تونس، فان الوضع بعد ذلك لم يتحسن كثيرا، ففي فبراير 1989، تم لتوقيع بين الجزائر والمغرب على اتفاقية تسجيل مشروع إنجاز خط للغاز بين حاسي الرمل وطنجة لتصدير 12 مليار متر مكعب من الغاز الجزائري إلى أوروبا سنوياً منها 2.5 مليار متر مكعب للمغرب. كما ينجم عن هذا التقارب الثنائي محاولة خلق الانسجام والتنسيق بين السياسات الوطنية للبلدان المغاربية في مجال الصناعة البترولية بهدف إنجاز سوق مشتركة للطاقة، ومنذ سنة 1990 إلى يومنا هذا لم يتحقق هذا المشروع، وذلك بسبب أحداث الجزائر الأمنية وتعطيل كل المشاريع، ليس فقط في مجال الطاقة ولكن في تكامل الوحدة المغاربية ككل.[2]

على مدى العقد الماضي، اتخذت البلدان العربية خطوات هامة نحو تحرير التجارة والتكامل الاقتصادي الإقليمي والاندماج في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار، توصلت بلدان المنطقة إلى مجموعة من الاتفاقات الإقليمية، على غرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد المغرب العربي. وقد بات 12 بلداً عربيا أعضاء في منظمة التجارة العالمية. بينما تتفاوض تسعة بلدان أخرى بشأن العضوية، وحرصت معظم البلدان على توقيع اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف للتجارة الحرة، ولا سيما مع بلدان متقدمة مثل بلدان الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. أما عن الحواجز التجارية في البلدان

[1] مصطفى الفيلالي، المرجع السابق، ص 60.

[2] عبد الحميد ابراهيمي، المرجع السابق، ص 360.

العربية اليوم هي أقل منها في عام 1990. ففي عام 2010 كانت 94 في المائة من الصادرات غير النفطية تدخل أسواق البلدان المتقدمة من غير رسوم جمركية، مقابل 48 في المائة عام 1996. وشهدت مجموعة بلدان المغرب العربي خطوات هامة، فارتفعت نسبة الصادرات غير النفطية المعفاة من الرسوم من 16 في المائة إلى 100 في المائة في الجزائر، ومن 9 في المائة إلى 96 في المائة في تونس.[1]

2/ التكنولوجيا والقطاع المالي:

يوجد تفاوت في القطاعات المالية بين بلدان المغرب العربي من حيث مستويات التطور، ولكن الحصول على التمويل يعتبر من التحديات المشتركة لدى جميع البلدان المغاربية. ويعد المغرب في طليعة البلدان المتطورة ماليا، حيث يتمتع بنظام مالي فعال تهيمن عليه بنوك خاصة ديناميكية. وقد توسع الجهاز المصرفي المغربي في العمليات عبر الحدود، ولا تزال تونس على درجة من التطور المالي مماثلة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، لكنها تواجه تحديات في إعادة هيكلة البنوك العامة الضعيفة والتعامل مع الأعباء الكبيرة الناتجة عن القروض غير المنتظمة، بالرغم من أن أداء بنوكها الخاصة سليم نسبيا. ولا يزال القطاع المالي في الجزائر وليبيا تهيمن عليه البنوك المملوكة للدولة. وفي معظم البلدان، يصعب الحصول على التمويل، لا سيما بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من التقدم الكبير المحرز خلال العقد الماضي. وتعد إمكانية الحصول على الخدمات المالية مرتفعة نسبيا في المغرب وتونس، وإن كانت دون متوسط اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ولكنها أقل في البلدان الأخرى.[2]

[1] التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية. مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015. مطبوعات الأمم المتحدة، أوت 2013، ص 40.

[2] مطبوعات صندوق النقد الدولي. الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد، المرجع السابق، ص 12.

أما فيما يخص القطاع المصرفي، فبتاريخ 21 ديسمبر 2015 أعطى رئيس الحكومة التونسي إشارة الانطلاق الفعلية للبنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بعد مرور 20 سنة على إنشائه بموجب اتفاقية **رأس لانوف** في 10 مارس 1991، حيث يقدر رأس ماله بـ 150 مليون دولار، وتم اختيار تونس مقرا له. وتفعيل هذه المؤسسة المالية سيعطي دفعا هاما للمسيرة المغاربية، في اتجاه تحقيق ما تطمح إليه من اندماج اقتصادي واجتماعي بين الدول الخمس، وذلك من خلال تعزيز حركة تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات والمبادلات التجارية البينية داخل الفضاء المغاربي، والمساهمة في تمويل عدد من المشاريع التي تعود بالنفع على المواطن المغاربي.[1]

ثانيا/ المشاريع التنموية

في مجال البنية الهيكلية، فلقد ارتكز اهتمام التكامل المغاربي على دعم وسائل الاتصال والتواصل بين كافة الدول الأعضاء من أجل تكثيف التعاون وفي كل المجالات، وفي هذا الصدد تم تحديد جملة من المشاريع الكبرى المشتركة منها ما تم إنجازه والآخر لا زال قيد التنفيذ.

1/ البنية التحتية للنقل والتجارة المغاربية:

لقد شكّل قطاع النقل بكل أشكاله قطاعاً مفضلا للتكامل بين دول المغرب العربي بالنظر إلى عوامله التكاملية وسهولة إنجاز المشاريع المقرّرة، فكان من الممكن أن يحظى بالأولوية باعتباره حجر الزاوية في استراتيجية التكامل والوحدة المغاربية، إلا أن عدم تجسيد مشاريع النقل في الواقع بعبّر عن حجم العطب المزمن في التكامل المغاربي.[2] وقد تم في هذا الإطار توقيع العديد من الاتفاقيات أهمها:

– الاتفاقية الخاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع: والتي وقّعت خلال مجلس انعقاد مجلس الرئاسة الثاني بالجزائر في 23 جويلية 1990، ودخلت حيز التنفيذ في 14 جويلية 1993، وذلك بغرض تعزيز وتسهيل النقل على الطرقات للأشخاص والبضائع بينها والعبور بدولها.

[1] عايشي كمال، نوري منيرة، المرجع السابق، ص 06.

[2] عبد الحميد براهيمي، المرجع السابق، ص 354.

-الاتفاقية الخاصة بالاعتراف المتبادل برخص السياقة بين دول الاتحاد: والتي وقّعت خلال انعقاد مجلس الرئاسة الخامس بنواكشط في 11 نوفمبر 1992 رغبة من دول الاتحاد في توثيق العلاقات الاقتصادية فيما بينها، وخاصة في تسهيل السير عبر الطرقات فوق ترابها.

- اتفاقية التعاون في المجال البحري بين دول الاتحاد، والتي وقّعت خلال انعقاد مجلس الرئاسة الثالث برأس لانوف الليبية في 10 مارس 1991 بغرض تكثيف التعاون بين دول الاتحاد في هذا المجال بغية تسهيل التبادل التجاري، ودعم وسائل الاتصال فيما بينها، وخاصة في مجال البحرية التجارية والنقل البحري ومشمولاته. [1]

أما المشروع المشترك والذي اعتمدته لجنة البنية الأساسية، بخصوص الشبكة أساسية لخدمة المواقع المهمة إداريا واقتصاديا وثقافيا، إذ يصل طولها 30 ألف كلم، ويعتبر طريق الوحدة المغاربية شبكة تربط بين عواصم البلدان المغاربية الخمس، حيث يبلغ طوله 7300 كلم، وتؤمن الربط بين الدول الأعضاء فيما بينها وبين أوروبا وإفريقيا، ولقد تم إنجاز أهم المقاطع فيه.[2]

يعتبر مشروع طريق السيار "شرق-غرب (**East West Highway Project**) في غاية الأهمية بالنسبة للجزائر وللمنطقة المغاربية ككل، والذي دخل حيز الخدمة سنة 2010. حيث يعد من جهة مشروعا وطنيا، يساهم بقدر كبير في وصل العديد من المدن الجزائرية فيما بينها، كما يعد أيضا مشروعا إقليميا على المستوى المغاربي، وذلك لكونه طريقا واصلا ما بين الأجزاء الحدودية المتناظرة بمنطقة اتحاد المغرب العربي، ضمن الطريق المغاربي السريع. يبلغ طول مشروع طريق السيار "**شرق-غرب**" مسافة 1200 كلم، انطلاقا من مدينة عنابة شرق البلاد قرب الحدود التونسية، ووصولا إلى مدينة تلمسان غرب البلاد وقرب الحدود المغربية، وهو مكون من ثلاثة أروقة لكل جانب، حيث يستطيع المسافرون من خلاله الانتقال ما بين مدينتي عنابة وتلمسان في حدود 10 ساعات بسرعة تتراوح ما بين 100 إلى 120 كلم/ الساعة. وقد تم إنجاز هذا الطريق عبر ثلاثة أجزاء، تتمثل في جزء شرقي، جزء مركزي، وجزء غربي، ولكون الجزائر قد كانت حريصة على تنفيذ هذا المشروع

[1] بهلولي فيصل، المرجع السابق، ص 224.

[2] قصري محمد عادل، المرجع السابق، ص 492.

وفق مقاييس دولية، فقد قامت باختيار القائمين على إنجاز المشروع وفق مناقصة دولية بتاريخ جويلية 2005.[1]

أيضاً من بين العوامل التي تدفع الى تعزيز التعاون الاقتصادي المغاربي، فتح الممر الحدودي "**الشهيد مصطفى بن بولعيد**" في شهر أوت 2018 الذي شكل دافعا حاسما للصادرات الجزائرية نحو موريتانيا مع تقليص تكلفة ومدة نقل السلع. وتشير الاحصائيات الرسمية الى أنه في شهر يناير 2019 فقط تم نقل حوالي 800 طن من المنتجات الجزائرية الموجهة للسوق الموريتانية عبر هذا الممر الحدودي بين البلدين فضلا عن الرحلات الجوية لنقل البضائع التابعة للخطوط الجوية الجزائرية التي تسهم في نقل المنتجات الجزائرية نحو موريتانيا.[2]

2/ مشروع كابل ابن خلدون للألياف البصرية وأنابيب نقل البترول والغاز:

يهدف مشروع كابل ابن خلدون للألياف البصرية إلى تحسين الخدمات الهاتفية والخدمات الحديثة في مجال الاتصالات، حيث يبلغ طوله 6200 كلم، تم إنجاز 3500 كلم منه، وذلك على مستوى كل من تونس، الجزائر والمغرب.[3]

بالمقابل يهدف إنشاء شبكة مغاربية عالية التدفق من الألياف البصرية إلى استعمال الإمكانيات القصوى لكابل الألياف البصرية المعروف بكابل ابن خلدون، والذي يربط حاليا بين جل دول الاتحاد، وكذلك تأمين الاتصالات المباشرة فيما بينها، دون المرو عن قنوات خارجية، بالإضافة إلى زيادة تعبئة استثمارات مغاربية، عمومية وخاصة، في قطاع تكنولوجيات الاتصال.[4]

---

[1] عقبة بلخضر. النقل البري المشترك بين الدول العربية، ودوره في تفعيل العلاقات الاقتصادية العربية "دراسة شبكة النقل البري في المغرب العربي" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، "الجزائر"، 2014، ص 98.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية. تاريخ الاطلاع: 2019/12/03.

[3] قصري محمد عادل. المرجع السابق، ص 201.

[4] بهلولي فيصل، المرجع السابق، ص 229.

لقد تم انطلاق مشروع شبكة مغاربية للاتصالات للتدفق العالي، وتم إعداد دراستين مغاربيتين حول تنسيق الأطر التشريعية لقطاع تكنولوجيات الاتصال والمعلومات **(TIC)** بدول اتحاد المغرب العربي وإنشاء شبكة مغاربية للاتصالات للتدفق العالي**(Haut débit)**، وقد تم تمويل الدراستين من قبل البنك الإفريقي للتنمية في نطاق اتفاقية أبرمت بينه وبين الأمانة العامة للاتحاد المغاربي، قبل أن يتم اعتمادها من قبل لجنة الإشراف، والتي تتبع مباشرة بالمجلس الوزاري للبريد وتكنولوجيات الاتصال والمعلومات، وذلك في إطار تحقيق الاندماج المغاربي في مجالات التشغيل والمنافسة النزيهة، والتواصل بين المواطنين، والمؤسسات في الفضاء المغاربي، بالإضافة إلى تحسين الدخول إلى مواقع التعليم عن بعد، وتوسيع الخدمات، لتغطية أكثر ما يمكن من مناطق الظل في إطار خريطة مغاربية متكاملة.[1]

أما فيما يخص أنابيب البترول والغاز فتربط هذه المشاريع بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ومالي، استنادا إلى طريق الصحراء التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول، حيث تفرض عليها رسوم وأتوات توجه لتنمية تلك المناطق الحدودية، بالإضافة إلى مباشرة الجزائر ومنذ فترة طويلة تمويل عمليا لحفر آبار المياه وكذا مراكز التكوين الاحترافي والمراكز الصحية خصوصا شمال مالي والنيجر والتشاد.[2]

3/ مشاريع التعاون الثنائي المغاربي المشترك:

بعد استقلال الدول المغاربية مباشرة من الاستعمار ، بدأت برسم سياساتها واستراتيجيتها لوضع أسس التعاون الدولي والاقتصادي والسياسي في اتجاه الاندماج والتكامل، وكان إنشاء المؤسسات والأجهزة المشتركة المتمثلة خصوصاً في اللجنة الاستشارية القارية ومركز الدراسات الصناعية، من بوادر الإنجازات وترسيم معالم التعاون في ميدان البناء المغاربي، وقد اتخذت لحكومات المغاربية أهدافا

---

[1] معطيات الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على الموقع: **www.maghrebarabe.org** تاريخ الاطلاع: 2019/12/05.

[2] رايس مبروك، رايس عبد الحق، كريمة بن شريف، الاتحاد المغاربي، بين مقومات وعناصر الإخفاق، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 03، ديسمبر 2018، ص 127.

متفاوتة في مراتب الأهمية، حيث جعلت الإجراءات المقررة في الندوات الأولى من سنة 1964-1967 تسعى إلى إقامة وحدة كاملة، ووحدة اقتصادية شاملة، وسوق مغاربية مشتركة. واختارت لتحقيق ذلك سبيل التنسيق القطاعي في الميادين المختلفة التي عالجها الوزراء في اجتماعاتهم على غرار التجارة والصناعة. ثم تبين من دراسات اللجنة الاستشارية أن هذا النهج من التعاون يثير عددا من المشاكل المعرقلة مثل منشأ السلعة وطابعها المغاربي، ونسبة القيمة المضافة على المنتوج المرشح لأفضلية المبادلات البينية، وكذلك نسبة رأس المال المستثمر في المشاريع الصناعية المشتركة.[1]

من المشاريع الكبرى المخصصة لتنمية المناطق الحدودية الشرقية الجزائرية التونسية، إنشاء شركة تونسية جزائرية هدفها إنجاز واستغلال مشترك لمعمل "**الإسمنت**" بناحية تالة ولاية القصرين بتونس، ومشروع حوض "وادس ملاق" الذي يعد من أهم الأودية بالبلاد التونسية القادم من القطر الجزائري، ينبع بالشرق الجزائري ويشق الشمال التونسي إلى أن يصب في البحر الأبيض المتوسط، حيث بدأت الأعمال به منذ سنة 1991، والذي يدخل في إطار السياسة التعاونية الجزائرية التونسية، والهادف إلى تنمية المنطقة الحدودية وتوفير المياه لها.[2]

أيضا مشروع التكامل الكهربائي المغاربي، حيث قامت اللجنة المختصة بوضع برنامج للترابط بين الشبكات الوطنية، يسمح بتواصل الإرسال الكهربائي عبر الحدود وتفادي العجز بالتوظيف الأمثل للطاقة المتوفرة بالشبكة المجاورة، والتعديل بين الإنتاج والاستهلاك على كامل الخطوط الكهربائية المغاربية، بما يحسن من كفاءة القطاع، ويقلل الاختلالات الناتجة عن تدهور الضغط في واحدة من الشبكات، وكذلك ارتفاع الطلب في شبكة مجاورة، وهو ما توصّلت إليه اللجنة الاستشارية لتحقيق السوق المغاربية المشتركة في ميدان الطاقة الكهربائية.[3]

---

[1] مصطفى الفيلالي، المرجع السابق، ص 24.

[2] صبيحة بخوش. المرجع السابق، ص 165.

[3] مقروس كمال، المرجع السابق، ص 202.

لتجسيد هذه المشاريع على أرض الواقع، لابد من توحيد المنظومة القانونية لدول المغرب العربي، حيث اقتنعت دول المغرب العربي بضرورة توحيد النصوص التشريعية والقضائية لتعزيز صيغ التعاون والتنسيق والتوحيد، حيث ثم في هذا الإطار توقيع على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دول المغرب العربي الموّقعة بمدينة **رأس لانوف** الليبية في 10 مارس 1991، والتي أنشأت بموجب هذه الاتفاقية لجنة دائمة للتعاون القانوني والقضائي لدول المغرب العربي تتولى دراسة ومتابعة وسائل تنفيذ ما نصت عليه الاتفاقية.[1]

الفصل الثاني: نظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي

يعيش عالم اليوم متغيرات عديدة تتطلب من الدول النامية مراجعة مسارها التنموي، إذ بات من المستحيل أن تحقق دولة ما متطلباتها التنموية بجهدها المنفرد دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة، كما أن المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من بعض المخاطر التي لا تستطيع دولة بمفردها من تحملها، وهذا ما يدفع التوجه الدولي نحو التكامل الاقليمي الذي بات يزداد يوماً بعد آخر. وأصبحت الدول الكبرى تلجأ لمحيطها الإقليمي وتحاول أن توسعه فالولايات المتحدة تنشئ منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "**النافتا**" وتدعو لإنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكيتين، وتجعل من المحيط الباسفيكي امتداداً إقليمياً لها من أجل الدخول في تكتل مع الدول الآسيوية وأستراليا. وأوروبا بعد أن حققت الحلم الأوروبي الكبير وضمت دول أوروبا الشرقية لها، بدأت الحديث عن " مبادرة العمالقة" عبر الاطلسي بين القارة الأوروبية والأمريكية .ولم يقتصر هذا التوجه على أمريكا وأوروبا بل تعدى الى آسيا وإفريقيا.[2]

إلى جانب النظريات العديدة التي برزت في حقل العلوم السياسية، ظهرت نظريات الاندماج الإقليمي التي تفسر عملية الاندماج بين الدول المختلفة من حيث الدوافع، القوى المحركة والآليات، مع التنبؤ بمستقبل عملية الاندماج، التي عدت من الظواهر البارزة في محيط العلاقات الدولية في فترة الحرب

---

[1] اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دول المغرب العربي الموّقعة بمدينة رأس لانوف الليبية في 10 مارس 1991.

[2] فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، جامعة بغداد، كانون الأول/ ديسمبر 2011، ص 171.

الباردة. هذه الظاهرة التي توجد في النموذج الأوروبي الذي انطلق من اتفاقية الفحم والصلب لعام 1950 إلى معاهدة ماستريخت عام 1992، التي وضعت أسس الاندماج الإقليمي السياسي والاقتصادي. وإذا كانت نظريات الاندماج الإقليمي الاقتصادية قد انصبت على منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، وكذلك الوحدة الاقتصادية، فإن نظريات الاندماج الإقليمي السياسية تتمثل في النظرية الفدرالية، النظرية الوظيفية، النظرية الوظيفية الجديدة، والنظرية الاتصالية.[1]

من أجل التوسع أكثر، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين. تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي. أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى تجارب بعض التكتلات الإقليمية.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي

شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات، والتي تميزت بالمجالات الاقتصادية الكبرى، مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات إقليمية تجمع بين دول ذات مستويات تنموية مختلفة وهي التي تضم دول متقدمة وأخرى نامية، وقد أخذت قضية الإقليمية طريقها في البروز والاهتمام مرة أخرى خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن الماضي[2].

لقد أضحى التكامل الاقتصادي من ملامح العصر الحديث، وتسارع بشكل كبير الانضمام إلى تكتلات اقتصادية نظرا للمزايا التي تحملها هاته الأخيرة من اتساع حجم السوق والتوسع في حجم الإنتاج وخلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وذلك باعتبار أن قيام التكتل يولد مناخ ملائم للاستفادة من التطور التكنولوجي والمساهمة في بناء قاعدة اقتصادية صلبة. هذا ما أدى بالدول التي تتوفر فيها المقومات المتجانسة إلى الاتحاد في شكل تكتلات اقتصادية

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 89.

[2] علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، المجلد 07، العدد 07، جوان 2009، ص 107.

في ظل التغيرات الراهنة، ويعد التكامل الاقتصادي العربي أحد السبل والوسائل التي تساهم في نمو الحركة الاقتصادية في مختلف الأقطار العربية.[1]

كما شهدت البيئة الدولية في تسعينيات القرن الماضي محاولة لإزالة كافة القيود الجمركية أمام حرية التجارة الدولية، هذه الوضعية تبعتها التوقيع على العديد من الاتفاقيات الأفقية (جنوب–جنوب، شمال–شمال) أو العمودية (شمال–جنوب)، حيث ومع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ازداد عدد الاتفاقيات من 300 إلى 400 اتفاقية.[2]

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي

يشير اصطلاح التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى تلك العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة البلدان الأعضاء في مشروع الاندماج الاقتصادي محل الدراسة، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركات رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين البلدان الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه البلدان من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح هذه البلدان في التحليل الأخير كلا واحدا. ويعتبر التكامل الاقتصادي من أرقى أساليب التعاون وأهمها، فإذا كان التعاون في بعده الاقتصادي يعبر عن مستويات متعددة من الإجراءات البسيطة كتقرير تخفيضات ورفع قيود كمية إلى أعمق درجات التقارب الاقتصادي بتحقيق الوحدة الاقتصادية، فإن التكامل يعبر عن مسار مرحلي يهدف إلى توحيد الدول انطلاقا من البعد الاقتصادي.[3]

ظهر مصطلح التكامل الاقتصادي وانتشر في العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مع الاقتصادي **جاكوب فاينر** «**J.Viner**» سنة1950، وتطور على يد العديد من الاقتصاديين أمثال **Scitovsky**،

---

[1] عبد الحكيم بن سالم، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتجسيد التنمية الاقتصادية، مجلة البدر، الحجم 06، العدد 04، أبريل 2014، ص 80.

[2] Fatima TALEB, Le projet d'intégration régionale maghrébine : Impact sur l'Algérie. Thèse pour l'obtention du doctorat en sciences économiques. Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion. Université Aboubaker Belkaid, Tlemcen, 2016, p 97.

[3] محمد بوبوش، المرجع السابق، ص 25.

Meade،Lipsey ، إلا أن الصيغة الكاملة لنظرية التكامل الاقتصادي كانت على يد الاقتصادي" **بلا بلاسا" (Bella balassa)**، سنة 1961، في كتابه المعروف" **نظرية التكامل الاقتصادي (" the theory of economic integration** " [1].

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

التكامل لغة مترجمة إلى كلمة **intégration** وتعني تجمع الأشياء لتؤلف شكلاً واحداً، أما التكامل فهو كواقع يعني الحالة التي لا يبقى فيها تمييز بين الدول الداخلة في التكامل[2].

يعرف التكامل لغة على أنه عبارة عن عملية تجميع ودمج أجزاء متناثرة، وجعلها كلاً متكاملاً، وذلك من أجل بلوغ هدف معين. وبمعنى آخر يشير التكامل إلى عملية تجميع أجزاء الشيء، أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها البعض لتؤدي وظيفة معينة. ويعرف التكامل كذلك على أنه عملية تجميع وتوحيد وربط وتنسيق مجموعة عناصر كانت منفصلة عن بعضها البعض من أجل تشكيل وحدة متكاملة ومتجانسة.[3]

والتكامل الاقتصادي يشمل إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للأقطار المتكاملة، وانتهاج وتطبيق سياسات مشتركة ومتناسقة على نطاق كاف لتحقيق الأهداف الاقتصادية.[4]

وقد عرفه البعض على أنه عبارة عن كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الانتاج فيما بينها، والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع.[5]

---

[1] عوار عائشة، بوثلجة عبد الناصر، المرجع السابق، ص 177.

[2] Bela blassa, The theory of Economic Integration, Richard, D. Irwin. Homewood, 1961, p.1.

[3] Silem Ahmed, Lexique d'économie, 8é édition, Dalloz, France, 2004, P 413.

[4] سماح أحمد فضل، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2010، ص 16.

[5] محمد رشدي ابراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية، دار النشر للجامعات، مصر، 2010، ص 35.

وللإحاطة بمفهوم التكامل الاقتصادي لابد من العودة إلى التعريف الذي قدمه بلا بلاسا حيث يبرز جانبين على قدر كبير من الأهمية وهما:

أ/ يجب النظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه عملية **As a prosess** بمعنى أنه يتضمن الإجراءات الهادفة إلى إلغاء وإزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دولة ذات قوميات مختلفة.

ب/ النظر إلى التكامل على أنه حالة **State of Affair** بحيث يشير إلى اختفاء كافة صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.[1]

يشير مصطلح الاندماج الاقتصادي الإقليمي إلى تلك العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة البلدان الأعضاء في مشروع الاندماج الاقتصادي محل الدراسة والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركات رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين البلدان الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه البلدان من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح هذه البلدان في التحليل الأخير كلا واحدا.[2]

يعرف **أرنست هاس Ernest Haas** مؤسس الوظيفية الجديدة التكامل بأنه عملية تحاول بمقتضاها مجموعة من الوحدات السياسية تحويل ولاءاتها وأهدافها ونشاطاتها السياسية إلى مركز أو وحدة أوسع وأشمل والتي تمتلك مؤسساتها أو تهدف إلى امتلاك شرعية قانونية على الدولة الوطنية المعينة[3]. فمن خلال تعريفه للتكامل كعملية أن يوضح أنه هو تلك الاستراتيجية التي تتبناها الدول

---

[1] سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الثاني، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005، ص 34.

[2] سامي عفيفي حاتم، نفس المرجع، ص 27.

[3] Jean Jacques Roche, Théories des relations Internationales. 5éme édition, Paris, Montchrestien E.J.A, 2004, p 103.

المشاركة في هذه العملية من أجل بلوغ أهداف معينة تتلخص عادة في بناء السلم الدولي وتخفيف حدة الصراع بين الدول وتحقيق الرفاه وهي أهداف مرتبطة بإنشاء المنظمات الإقليمية والدولية.[1]

الفرع الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي

إن التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي ليس هدفا في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

أولا: اتساع حجم السوق:

إن المتأمل لاقتصاديات دول المغرب العربي كل منها على حدى، يجد أنها جميعا تعاني من مشكلة صغر حجم السوق، فبعض الدول تتسم بوفرة مالية عالية. ومن شأن اتساع حجم السوق أن يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال تخصص كل دولة في إنتاج السلعة أو الخدمة التي تتمتع فيها بميزة نسبية أو تنافسية، كذلك يترتب على اتساع حجم السوق القضاء على ظاهرة احتكار مشروع معين لسلعة معينة، وذلك نظرا لظهور العديد من المشاريع ذات الكفاءة الانتاجية العالية في انتاج هذه السلعة، ومن ثم التخلص من الآثار السلبية الناجمة عن الاحتكار[2].

ثانيا/ تدعيم المركز التفاوضي للدول المغاربية في تعاملها مع العالم الخارجي :

يؤدي التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي إلى زيادة قدرتها التفاوضية في مجال التجارة الدولية مع الأطراف الأخرى، أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حدى، وبالتالي تعزيز موقف الدول المغاربية في السوق الدولية فيما يتعلق بأسعار بعض السلع أو النقل أو الرسوم الجمركية.[3]

كما يلعب التكامل الاقتصادي بناءا على العامل السياسي، دورا مدعما للاستقلال السياسي ومقويا للمركز التفاوضي للدول الأعضاء، فالدول النامية ليست لها القدرة الكافية، أي القدرة الاقتصادية

---

[1] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 248.

[2] بهلولي فيصل، المرجع السابق، ص 213.

[3] محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011، ص 316.

والسياسية في مواجهة الضغوطات الخارجية كدول منفردة وليست لها المناعة الاقتصادية لمقاومة آثار التقلبات الاقتصادية في الساحة العالمية، وبالتالي هذه الدول ترغب في تقوية مركزها التفاوضي عن طريق خلق تكتلاتها الإقليمية. [1]

ثالثا/ زيادة معدل النمو الاقتصادي :

إن التكامل يتيح إمكانات أكبر لاتساع الإنتاج اعتمادا على السوق الأكثر اتساعا، واعتماده على عناصر الإنتاج الأكثر وفرة، وكذلك عن طريق تشجيع الحافز على الاستثمار ويتوفر لها بذلك قدر أكبر من رؤوس الأموال وقدر أكبر من اليد العاملة، وهذا ما يتيح إمكانات تساعد على التوسع لإنتاج بشكل أكبر مما يوفر زيادة في الإنتاجية والإنتاج بالشكل الذي يحقق نموا في الناتج والدخل القومي، وعن متابعة النمو تصبح ممكنة نظرا لوجود الحافز على التوسع والنمو المتمثل بإمكانات التسويق الواسعة بالإضافة إلى الإمكانات البشرية والمادية والمالية وغيرها وكلها تتيح قدرة أكبر على النمو[2].

رابعا/ حرية انتقال رأس المال والعمل:

وذلك من البلد الذي تقل فيه الانتاجية الحدية إلى البلد الذي ترتفع فيه هذه الانتاجية، وبذلك يكون هذا الانتقال في صالح مجموع الدول الداخلة في التكامل لتحقيق الاستخدام الأمثل لعناصر الانتاج، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي في كافة الدول المتكاملة.[3]

المطلب الثاني: دوافع قيام التكامل الاقتصادي الإقليمي ومراحله

إن المتأمل في المجتمع الدولي المعاصر يلاحظ ظهور العديد من سياسات التكامل وأنماط الشراكة وذلك منذ عقود من الزمن، فبعد أن كانت الصراعات تحكمها العوامل والقوى العسكرية، أصبح

---

[1] محمد غربي، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2014، ص 26.

[2] عبد الحكيم بن سالم، المرجع السابق، ص 82.

[3] خالد بن محمد القاسمي، آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص 84.

المجال مفتوحاً أمام العامل الاقتصادي، والذي أصبح الركيزة الأساسية التي يقوم عليها اتحاد وتكامل الدول. لقد تميز الربع الأخير من القرن العشرين، بظهور العديد من التجمعات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، حيث أصبحت هذه الأخيرة من الحقائق المسلم بها في النظام الاقتصادي الدولي. ويشير الواقع الراهن إلى تزاحم العديد من الدول على أبواب التكتلات الاقتصادية الإقليمية ولا فرق في ذلك بين القوى الكبرى والدول الصغيرة، إذ تتسابق جميعها لاكتساب عضوية التجمعات الاقتصادية الناجحة والتي تؤثر بقوة في الاقتصاد العالمي.[1]

الفرع الأول: دوافع قيام التكامل الاقتصادي الإقليمي

إن من دوافع قيام التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول تتمثل في:

أولا/ الدوافع الجغرافية:

يلعب العامل الجغرافي دورا مهما في تحديد المظاهر الطبيعية والبشرية الخاضعة له. فإذا كان هنالك تباين جغرافي، فسيكون حتما هنالك تباين في المكونات الطبيعية والبشرية من إقليم لآخر. ولعل هذا العامل يكون في مقدمة العوامل التي تجعل مشروعات التكامل تجري على مستوى إقليمي وليس على مستوى عالمي. فالتواصل الجغرافي كأساس للتعاون والتكامل هو واقع تاريخي وطبيعي، وجدت فيه الدول المجاورة مصلحة للعمل المشترك باتجاه توسيع السوق والمبادلات الاقتصادية. وفيما يتعلق بالعالم العربي مثلا، نجد هناك تواصلا جغرافيا متينا بين الدول العربية وعلى منطقة شاسعة، تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا وتبلغ مساحتها 14 مليون كلم مربع. كما أنه على مستوى التجمعات العربية الفرعية كمثال، نجد أن هذه الفضاءات متوافرة على عامل الجوار الجغرافي، إذ نجد كل دول الاتحاد المغاربي كما هو الحال لمجلس التعاون الخليجي، رغم غيابه على مستوى التعاون العربي.[2]

[1] آمال حسن عبد الفضيل، التكامل الاقتصادي العربي بين الامكانات والمعوقات، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 146.

[2] محمد بوبوش، المرجع السابق، ص 33.

ثانيا/ الدوافع السياسية:

تعد المصالح السياسية من أهم الأسباب التي تدفع إلى إتمام التكامل الاقتصادي. والدوافع السياسية التي تكون من وراء قيام التكامل الاقتصادي عديدة تختلف باختلاف ظروف كل منها فقد يكون الدافع للتكامل توثيق العلاقات السياسية القائمة بين الدول الداخلية في التكامل، وقد يكون هو تمكين تلك الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية. وخير مثال على ذلك قيام السوق الأوروبية المشتركة، حيث كان الدافع لقيام تلك السوق تخوف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها، أو تأثر السياسة في التكامل حتى ولو لم تستهدف من التكامل أغراضا سياسية. إن البحث عن السلام والرغبة في تحقيق الأمن الخارجي للدول المندرجة ضمن إطار التكامل وتقوية وتعزيز دفاع الدول المتكاملة كوحدة واحدة أمام التكتلات الإقليمية الأخرى من أهم الدوافع السياسية التي تسعى إلى تحقيقها الدول.[1]

إن وجود الدافع السياسي له دوراً مهما في قيام التكتلات الإقليمية، والذي كان من بين دوافع قيام المجموعة الأوروبية المشتركة، حيث أنه بعد الحرب العالمية الثانية أدركت مجموعة من دول أوروبا الغربية وفي ظل سيطرة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية أنها لن تستطيع إذا بقيت منفردة أن تحافظ بشكل حقيقي على استقلاليتها ولا أن تؤثر على سير الأحداث في العالم وتطورها.[2]

ثالثا/ الدوافع الاقتصادية:

إن فوائد التكامل الاقتصادي عديدة ومتنوعة، وهي تقوم على جملة من القواعد التي ينبغي مراعاتها، وتتركز على تغيير شروط التراكم الرأسمالي والاستثمارات والعلاقات الخارجية وتغيير الخطط الاقتصادية للدول الأعضاء، وتغيير البنيان الاقتصادي وتخفيض نفقة الانتاج لتأمين الوفرات الخارجية، وكذلك الحد من مخاطر عدم التوازن الاقتصادي التي تصيب الأعضاء، وتحسين

---

[1] غانية نذير، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير. كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص 15.

[2] لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 74.

اقتصاديات البلاد النامية ضد التغييرات الاقتصادية المنعكسة من الصناعة المتقدمة وإعادة توزيع الموارد.[1]

إن المبررات عديدة، والخطابات مذهلة والواقع محزن، فمتوسط الدخل الفردي منخفض عموماً، وحجم أغلبية الدول صغير بصورة لا يلائم الوحدات الاقتصادية الحديثة، وأسواقها لا يمكن أن تستوعب اقتصاديات الحجم الكبير، وأموال وسكان بعضها قليل، كما أن انخفاض حجم الصادرات بالنسبة إلى الواردات في غالبية الدول يسبب تدهورا خطيرا في تجارتها بصفة عامة وتجارتها الخارجية على الخصوص. هذا بالإضافة إلى أن الدول العربية اليوم تعيش في عالم يتطور بسرعة مذهلة لا يراعى فيه الضعفاء، وهو دافع آخر من الواجب على الدول العربية أخذه بعين الاعتبار، كما أن الموقع الجيو–استراتيجي للعالم العربي والذي يجعله عالما تأخذه القوى الاقتصادية الكبرى بعين الاعتبار، يعتبر دافعا إضافيا للتكامل الاقتصادي العربي.[2]

إن الرغبة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية يؤدي إلى خلق فرص للعمالة في الدول المتكاملة.[3] فقد يرى الأعضاء أنه يمكن تحقيق منافع اقتصادية في هيكل إنتاجي أكثر كفاءة نتيجة استغلال وفرات الحجم الكبير، ومن حافز النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والتعليم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والتعليم عن طريق الخبرة وأنشطة البحوث والتطوير. أيضا عندما يرغب أعضاء التكتل في تنمية صناعات لا يمكن تنميتها دون وجود سوق إقليمي محمي أو ما يعرف بالصناعات الإقليمية الوليدة وهذا بغرض زيادة قدراتها التنافسية الدولية إذا ما أعطيت الوقت الكافي. [4]

---

[1] طلال أبو غزالة وآخرون، النظام العربي والعولمة، المؤسسة العربي للدراسات والنشر، لبنان، 2004، ص 81.

[2] خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق. كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص 54.

[3] مسعودي محمد، تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا، دراسة حالة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، COMESA، مجلة الحقيقة، العدد 35، ديسمبر 2015، ص 384.

[4] علاوي محمد حسن، المرجع السابق، ص 112.

إن التكتل يتيح التعاون الإقليمي الداخلي بشكل أقوى بما يحقق خفض الاستيراد إلى أدنى حد ممكن مع تعظيم الصادرات وفقا للمزايا التنافسية التي تتمتع بها البلدان الأطراف في التكتل. وفي ظل عدم القدرة على توفير السلع المختلفة والمتنوعة من طرف كل بلد على حدى، يستلزم وضع استراتيجية صناعية اندماجية إقليميا وليس وطنيا فقط.[1]

إن من دواعي التكامل الاقتصادي هو التكيف مع عولمة الاقتصاد والاستجابة لتحدياتها التجارية، الانتاجية والتقنية. فالتقدم التقني أدى إلى الزيادة الانتاجية كماً ونوعاً، مما ضاعف من حدة المنافسة الدولية في تسويق هذه المنتجات، ولا تستطيع الدول متفرقة أن تنمي صادراتها بغير التعاون فيما بينها، وإقامة سوق مشتركة ومناطق تجارة حرة وتجمعات إقليمية والانتظام في تكتل اقتصادي كبير، تستطيع من خلاله مواجهة التجمعات الاقتصادية المنافسة على الأسواق الدولية، والتي سيتعاظم تأثيرها ويقوي نفوذها في العالم.[2]

وعليه تكمن الدوافع الاقتصادية للتكامل الاقتصادي فيما يلي:

– رغبة الدول المتكاملة في رفع مستوى معيشة سكانها وزيادة معدل نموها وتقوية مركزها قبل التكتلات الاقتصادية الأخرى، خاصة وأن العصر الحالي أصبح عصر التكتلات الاقتصادية، وهذه التكتلات تخلق فرصة أمام الدول المتكاملة كي تقوي اقتصادها داخليا وخارجياً.

– رغبة الدول المتكاملة في الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن هدم هذه الحواجز الجمركية بين الدول الداخلة في التكامل مما يتيح إنشاء وحدات انتاجية قادرة على تحقيق وفرات الانتاج على نطاق واسع.

---

[1] محمد الشريف منصوري، امكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة منثوري، قسنطينة، 2009، ص 76.

[2] أدهم ابراهيم جلال الدين، التكامل الاقتصادي بين البلاد الاسلامية، مركز الكتاب للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2018، ص 27.

– الرغبة في تنشيط المنافسة بين المشروعات الانتاجية المتماثلة في الدول المتكاملة مما يساهم في تحسين الكفاءة الانتاجية لها، وتخفيف حدة احتكار السوق الداخلية من قبل وحدة أو وحدتين انتاجيتين في كل دولة من الدول المتكاملة على حدة.

– رغبة الدول المتكاملة وخاصة النامية منها في توفير الظروف الملائمة لاستغلال خبراتها والاستفادة المتبادلة من مزاياها الانتاجية، وتحريك عجلة التصنيع فيها والارتقاء بها من الصناعات الصغيرة التي تجسد الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة التي يشهدها العصر الحالي، ويعتبر التكامل الاقتصادي الطريق الأمثل لتأمين المناخ المناسب لوجود الصناعات التي تتوافر فيها شروط الكفاءة الانتاجية وذلك نتيجة اتساع السوق وزيادة حدة المنافسة فيه.[1]

– تنويع سلة الانتاج والصادرات السلعية والخدمية في إطار من التنسيق بين الدول المشتركة في برنامج التكتل.[2]

رابعا/ الدوافع التاريخية:

عند وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب دول المجموعة والقرب الجغرافي والتشابه أو التقارب الحضاري، فالتقارب الجغرافي يعد من أهم المقومات الضرورية لقيام أي تجمع إقليمي، نظرا للاتقاء المصالح واتفاق الأهداف، حيث يبرز قدرا من القيم والأنماط السلوكية المشتركة، مما يؤدي إلى امكانية توفر الظروف الملائمة لإقامة تنظيم يجمع الدول المتجاورة، ويكون أكثر فعالية في تحقيق المصالح والأهداف المشتركة، فالروابط التاريخية والثقافية بين دول الإقليم الواحد تجعل المنظمة الإقليمية قادرة على المساهمة في حل مشاكل المنطقة، نظرا لتقارب المواقف وتجاذبها وتوافق

[1] أحمد عرفة أحمد يوسف، أساليب ومقومات التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2016، ص 83.

[2] أدهم ابراهيم جلال الدين، المرجع السابق، ص 157.

المصالح.[1] غير أن هذه الشروط لا تكفي وحدها ويكمن فضلها في كونها تولد خلفية مشتركة من شأنها تحقيق درجة من الاستعداد للتفاهم المشترك والعمل معا.[2]

فمن خلال رفع مستوى رفاهية المواطنين، يستطيع المستهلكون الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة، نظرا لإزالة الرسوم الجمركية من جهة وتخفيض تكاليف الإنتاج الناشئة عن توسيع رقعة السوق من جهة أخرى، وكذلك فإن السماح لعناصر الإنتاج لانتقال من دولة إلى أخرى سيؤدي إلى تخصيص عناصر الإنتاج وتوظيفها بحيث يرتفع مستوى الإنتاج في منطقة التكامل الاقتصادي.[3]

الفرع الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي وآثاره

يعد التكامل الاقتصادي الإقليمي مدخلا حيوياً للاعتماد الجماعي وأمراَ لازما لمواجهة التحديات التي تعترض الدول، لما يتيحه التكامل من تجاوز لعوامل ضعف كثير من الدول التي تفتقر إلى مقومات البقاء والاستقرار بفعل واقعها وحيزها الجغرافي، وما يفرضه من قيود على إمكانات هذه الدول وقدراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث ارتبطت حركة التكامل الإقليمي في إفريقيا منذ الستينات من القرن العشرين بمساعي الدول الإفريقية لاستكمال استقلال إرادتها على الأصعدة المختلفة بعد حصولها على استقلالها المباشر على الدول الاستعمارية، وقد نوعت مساعي وأشكال التكامل في القارة ما بين أطر قارية شاملة، وأطر إقليمية موضوعية جزئية، وتفاوتت خبراتها من حيث النجاح والفشل.

أولا/ مراحل التكامل الاقتصادي

التكامل الاقتصادي كمنهاج، يأخذ عدة أشكال أو عدة درجات، وتزداد درجة التكامل كلما انتقلنا من شكل إلى آخر حتى نصل إلى الانصهار في وحدة واحدة، وهي آخر درجات التكامل وهذه الخطوات

[1] محمد غربي، المرجع السابق، ص 24.
[2] صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 57.
[3] عبد الحكيم بن سالم، المرجع السابق، ص 82.

أصبحت شائعة ونمطية في أدبيات التكامل الاقتصادي. يمر التكامل الاقتصادي من الناحية النظرية عبر المراحل التالية:

1/ اتفاقية التجارة التفضيلية:

تعتبر أولى درجات سلم الاندماج الاقتصادي، حيث تتفق مجموعة من البلدان فيما بينها على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية، بمعنى اختيارها لمجموعة من التدابير في مجال تخفيضات التعريفات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم فيما بينها في بعض المنتجات فقط التي في غالب الأحيان ليست سلع صناعية.[1] مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل، أو بصيغة أخرى اتفاق دولتين أو أكثر على أن تكون هناك معاملة تفضيلية تتمثل في إزالة بعض العوائق الكمية وغير الكمية في مجال التجارة الخارجية، سواء تجارة السلع أو الخدمات، مثل خفض معدلات التعريفة الجمركية أو إلغاء نظام الحصص.[2]

ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات التجارية التفضيلية العوائق، التي تفرضها الدول الأوروبية على صادرات الدول النامية إليها، والتي تقتصر على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كلية. كما تنصب هذه المعاملة التفضيلية الجمركية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل ولكنها لا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول. ويلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركية تحتفظ بحق صياغة وتحديد نمط سياساتها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.[3]

[1] محمد الشريف منصوري، المرجع السابق، 81.

[2] مقروس كمال، المرجع السابق، ص 28.

[3] سامي عفيفي حاتم، المرجع السابق، ص 286.

2/ منطقة التجارة الحرة:

تعتبر شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر و ويتم في إطارها إزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة والسلع بين هذه الدول بهدف زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في هذا التكتل.[1] وتتشكل هذه المنطقة عندما يتفق عدد من الدول على إسقاط التعريفة الجمركية فيما بينهم مع احتفاظهم بها اتجاه العالم الخارجي، ونظرا لاختلاف التعريفة الجمركية من دولة لأخرى تجاه العالم الخارجي فإن دول منطقة التجارة الحرة تتبع "**قواعد المنشأ**"، حيث تمنع هذه القواعد استيراد السلع إلى داخل المنطقة من قبل الدولة العضو بمنطقة التجارة الحرة ذات التعريفة الأقل ثم إعادة تصديرها لدولة ذات تعريفة جمركية أعلى.[2]

كما تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل التي يمر بها التكتل الاقتصادي، ويرى بعض الاقتصاديين أنه من الضروري أن تبدأ بها مراحل التكتل الاقتصادي، وهي تشكل مرحلة متقدمة من التكامل وتشتمل على التدابير التي تلغي كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية بين الدول الأعضاء، ويستثنى من ذلك تحرير الخدمات ورأس المال. وللدول الأعضاء الحرية في صياغة سياساتها الخارجية مع العالم الخارجي، أي هذه المرحلة لا تشتمل توحيد السياسات الخارجية.[3]

3/ الاتحاد الجمركي:

وهي مرحلة متقدمة عن المرحلتين السابقتين، حيث يتم فيها توحيد التعريفات الجمركية فيما بين الدول الأعضاء تجاه الدول الأخرى التي لا تشملها منطقة الاتحاد الجمركي، وهذا ما يمنع هروب

---

[1] محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، الطبعة الأولى، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية،2007 ، ص104 .

[2] عيسى محمد الغزالي، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 81، مارس 2009، ص8 .

[3] محمد غربي، المرجع السابق، ص 29.

المعاملات الخارجية إلى الدول الأقل تعريفة، ويضمن جوا من العدالة في المعاملة.[1]

ويتطلب لقيامه نوعين من الإجراءات:

أ/ أن تكون قد تمت إزالة جميع التعريفات الجمركية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة فيما بين الدول الأعضاء، وذلك في المرحلة السابقة، ألا وهي مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة.

ب/ وضع تعريفات جمركية اتجاه العالم الخارجي للسلع بصورة متجانسة، وذلك فيما بتعلق بالتجارة الخارجية مع الدول غير المشاركة في الاتحاد الجمركي، واذا نجحت الدول المعنية في تجسيد هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي يمكنها أن تتبنى شكلا أكثر تطورا وهي السوق المشتركة.[2]

تأتي هذه المرحلة في وقت يتم فيه تجاوز درجة التكامل الحر ذات الطبيعة الداخلية، بحيث يتم إجراء خارجي أو محيطي يتجلى في أن الأقطار في طريق الاندماج تمر من مرحلة التبادل الحر إلى وضع تعريفة جمركية موحدة إزاء باقي دول العالم.[3]

4/ السوق المشتركة:

تبدأ هذه المرحلة من حيث انتهت مرحلة الاتحاد الجمركي وما تم تحقيقه بالطبع في المرحلة الخاصة بمنطقة التجارة الحرة، فالسوق المشتركة تدخلنا إلى مرحلة تكامل الأسواق وتكفل تعميق وتحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج من رأسمال وعمل وإزالة كافة العقبات التي تعيق انتقال هذه العناصر وتجعلها تعمل بحرية تامة، وبالتالي تعتبر حرية تحرك عناصر الإنتاج من رأس مال وعمل مستوى متقدم من مستويات التكامل الاقتصادي. ومنه السوق المشتركة هي عبارة عن اتحاد جمركي مضافا إليه حرية انتقال عناصر الإنتاج من عمل ورأسمال بين الدول الأعضاء في السوق[4].

---

[1] ابراهيم سالم ياسمينة، يحي هاجر، المرجع السابق، ص 09.

[2] بشرى عبد الغني، منصوري حاج موسى، التكامل الاقتصادي الإقليمي واستراتيجية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 05، مارس 2015، ص 41.

[3] صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 62.

[4] مزيان حمزة، التجارة العربية الإقليمية، دراسة تحليلية بين مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010، ص 15.

تبدأ هذه المرحلة بترتيبات تنسيق السياسات الاقتصادية فيما يسمى بتكامل السياسات، وبالتالي تبدأ عملية تقليل التحكم والسيطرة على مستوى الاقتصاد الواحد فيما يتعلق بوضع سياساته الاقتصادية ويقوي الاتجاه نحو الالتزام بسياسات اقتصادية تتحكم بدرجة أكثر في مستوى الكيان الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منطقة التكامل. ولذلك يعتبر الكثير من الاقتصاديين مرحلة السوق المتحركة هي المرحلة الأكثر تقدما من المرحلتين السابقتين لها، وتوصف هذه المرحلة حديثا بالتكامل العميق **Deep integration** حيث يتحقق ما يسمى بتكامل عناصر الانتاج وبداية الدخول في مرحلة تكامل السياسات الاقتصادية.[1]

5/ الاتحاد الاقتصادي:

هذه الدرجة التكاملية هي المرحلة التي تعلو مرحلة السوق المشتركة، حيث أنه بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات، وحرية انتقال عناصر الإنتاج العمل ورأس المال، وتعريفة جمركية موحدة للدول الأعضاء اتجاه العالم الخارجي، فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، أي إنشاء الانسجام والتطابق في السياسات الاقتصادية التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وإنشاء اتحاد للمدفوعات بين الدول المتكاملة، واستخدام نوع من المقاصة لتسوية مدفوعاتها، بالإضافة إلى تنسيق السياسات الإنتاجية من خلال إيجاد سبل استغلال عناصر الإنتاج بكفاءة مراعاة للميزة النسبية حيث تتخصص كل دولة في إنتاج المنتجات ذات التكلفة المنخفضة، وهذا إلى جانب سياسات أخرى كالسياسات القانونية والاجتماعية بين الدول الأعضاء.[2]

6/ الاتحاد لنقدي:

يتطلب هذا الاتحاد إنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة واحدة تكون من صلاحيتها مسؤولية السياسة النقدية للكتلة النقدية، (مثل إصدار عملة اليورو الخاصة بالاتحاد الأوروبي بدءا من عام

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة " الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة " مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 28.

[2] حسن عوض الله زينب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2003، ص 310.

1999)[1]. وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها الذاتية وخضوعها لكثير من المجالات للسلطة فوق الوطنية، وهذا يعني أن التكامل الاقتصادي الشامل لا يحتاج إلا لخطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية.[2]

ثانيا/ آثار التكامل الاقتصادي

إن التقارب الجغرافي بين الدول الأعضاء من شأنه أن يخفض من تكلفة العمليات التجارية (مثل النقل والمواصلات) وكذلك وجود الروابط الثقافية والتاريخية واللغوية وتشابه الأنظمة السياسية ومستويات المعيشة. ومع مرور الوقت أصبح ينظر إلى التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية وأسلوب من أساليبها بعد أن اتضح أن ضيق الأسواق المحلية يمثل أهم المشاكل، لذا وجدت النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادي التي لا تؤثر فقط في مستوى الرفاهية الاقتصادية وإنما تؤدي كذلك إلى تغيير في طبيعة ومستوى النمو الاقتصادي. [3]

1/ زيادة التوظيف:

إن إلغاء القيود على انتقال الأشخاص بين الدول المندمجة من شأنه أن يؤدي إلى انتقال اليد العاملة من المناطق التي تعرف فائضا إلى تلك التي تعرف عجز في هذا المجال، مما يؤدي إلى التخفيض من نسبة البطالة، مع توفير الكفاءات وتنويع المهارات وزيادة التخصص.[4]

2/ تحقيق وفرات النطاق (الحجم):

هناك اعتقاد يكاد أن يكون من المسلمات أن التكامل الاقتصادي يتيح تحقيق وفرات الحجم للمؤسسات، وبالتالي للاقتصاديات المتكاملة البديلة التي لم يكن في مقدورها الانتفاع من هذه

---

[1] عيسى محمد الغزالي، المرجع السابق، ص 09.

[2] حسين عمر، التكامل الاقتصادي...أنشودة العالم المعاصر " النظرية والتطبيق «دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 09.

[3] شنيني عادل، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011، ص 25.

[4] محمد بوبوش، المرجع السابق، ص 30.

الوفرات بسبب ضيق أسواقها المنفردة قبل التكامل، حيث تتلخص المزايا الناجمة عن اقتصاديات النطاق في أنها تؤدي إلى زيادة درجة التخصص ومن ثم زيادة نتيجة انخفاض التكاليف والاستفادة من الوفرات الاقتصادية المحققة من السوق الموسعة.[1]

من المعروف أن الوفرات الخارجية يتضمن ما يترتب على العلاقات التي تنشأ داخل قطاع اقتصادي معين كالقطاع الصناعي أو بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من خفض التكاليف بالنسبة للمشاريع. ويميز" **بالاسا** " بين الوفرات الخارجية التي تنشأ خارج آلية السوق، كانتشار الخبرة التكنولوجية والتنظيمية ونشوء الطبقة الإدارية ونمو العمل الماهر في سوق واسعة، وبين الوفرات الخارجية التي تنشأ عن طريق السوق كانخفاض التكلفة عن طريق الآثار المتبادلة والاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية التي تنجم عن تغيير الدخل، وإذا ما زاد حجم السوق وما ينجم عنه فإن الوفرات الخارجية قد تزيد أيضا وعلى هذا النحو تزيد حركية الاقتصاد[2].

3/ تشجيع الاستثمار:

إن تشجيع الاستثمار هو من أهم أهداف الاندماج الإقليمي، فمن المعروف أن الأسواق الكبيرة، والمنافسة الشديدة، و السياسات المحسنة سوف تزيد من حوافز الاستثمار، وبالتالي تزيد في العائدات. وهذا الأمر ينطبق على كل أنواع الاستثمار، وعلى الاستثمار الخارجي المباشر بصورة أوضح.

تكسب اتفاقيات الاندماج الإقليمي الثقة في السياسات الحكومية عموماً، وهذا ما يساعد على زيادة الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن ما تجدر الإشارة إليه، هو أنه توجد العديد من الدراسات حول الإقليمية على الاستثمار وأغلب المعلومات المتاحة هي أن اتفاقيات الاندماج

[1] فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن،2001 ، الطبعة الأولى، ص170 .

[2] علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية الليبية، الطبعة الأولى2004 ،، ص 243.

الاقتصادي لها تأثير إيجابي متوسط على الاستثمار، ولكن ليس هناك دليل على ترجمة ذلك إلى تزايد النمو الاقتصادي.[1]

4/ أثر التكامل الاقتصادي على النمو الاقتصادي:

ترتكز نظرية النمو الحديثة على دور المعرفة في تحسين الانتاجية والنمو. ويمكن نقل المعرفة من دولة إلى أخرى من خلال الاحتكاك الدولي والتجارة. وفي تحليل "**موريس شيف وألن وينترز** يقولان إن الدول الغنية لديها معارف غزيرة وقدرة على استخدام التكنولوجيا أكثر من شركائها من الدول الفقيرة. وأن الدعم الذي يمكن أن تقدمه اتفاقيات الاندماج الإقليمي لرفع معدلات النمو في الدول الأعضاء من خلال مساندة إصلاح المؤسسات يبدو أقوى عندما تتشارك دول نامية مع دول أخرى غنية، فإن الدول تستطيع تحسين استخدامها للمعرفة والتكنولوجيا من خلال التجارة الحرة من جانب واحد مع الدول الغنية، كما يمكنها تحقيق العديد من الإصلاحات من خلال التجارة مع دول التكتل.[2]

المبحث الثاني: تجارب بعض التكتلات الإقليمية

بعد التغيرات والتطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي، اتخذت دول العالم سوآءا المتقدمة منها أو النامية منهاج التكامل الاقتصادي كوسيلة في سبيل مواجهة ذلك، وهو ما أفرز العديد من التكتلات الاقتصادية ارتكزت في كل قارات العالم، وتحاول في الوقت الراهن تفعيل التكامل فيما بينها استجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين.

المطلب الأول: مجلس التعاون لدول الخليج العربية

لقد جاء تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية استجابة طبيعية لرغبة شعوب مختلف شرائح المجتمع بدول المجلس، وتجسيدا للإرادة السياسية الواعية لطبيعة الرغبة الشعبية وتطلعات أبناء المنطقة، ومواجهة للتحديات الداخلية والخارجية، التي تستوجب وجود كيان قوي يحفظ مكتسبات

---

[1] شيف موريس، وينترز- ل- ألن. التكامل الإقليمي والتنمية، ترجمة كوميت للتصميم الفني، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، مصر، 2003، ص 87.

[2] شيخ فتيحة، المرجع السابق، ص 88.

الماضي ويجسد متطلبات الحاضر، ويترجم استحقاقات المستقبل. ومن هنا جاء قرار قادة دول المجلس بإنشاء هذه المنظومة تعبيرا عن كل هذا[1].

الفرع الأول: نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأهدافه

إن ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الوجود يعني استجابة للواقع وإيمانا من الدول الأعضاء بوجود علاقات خاصة وسمات مشتركة تربط بينها، ولأجل أن يكون هذا المجلس وسيلة فعالة لتحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل بين أعضائه في مختلف المجالات.

أولا/ نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

بدأت الجهود المكثفة لقيام مجلس التعاون مع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر والذي عقد في عمان بالأردن في نوفمبر 1980، حيث طرح أمير دولة الكويت تصورا لاستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات رحبت به دول المنطقة بشكل عام، وفي فيفري 1981 عقد في الرياض مؤتمرا ضم وزراء خارجية دول الخليج العربية الست وهي دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، حيث تم مناقشة خطة العمل المقدمة من طرف دولة الكويت[2].

وفي 1981/05/25 عقد قادة السعودية، سلطنة عمان، الكويت، قطر، الإمارات والبحرين، في مدينة أبو ظبي أول قمة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي وتم فيها إقرار النظام الأساسي وثم اختيار السيد عبد الله يعقوب بشارة ليكون أول من يشغل منصب الأمين العام لمجلس التعاون

[1] يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 81.

[2] عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 191.

الخليجي وكذلك تشكيل مجموعة من اللجان الوزارية المهمة لتنفيذ أهداف المجلس، وأخيرا اختيرت العاصمة السعودية " **الرياض** " مقرا للأمانة العامة للمجلس[1].

ثانيا/ أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أهداف المجلس في:

– بروز عصر التكتلات الاقتصادية، مما يحتم على دول المنطقة مواجهة ذلك عن طريق قيام تكتل اقتصادي خليجي قوي يمتلك القدرة على الصمود في وجه التكتلات الأجنبية.[2]

– تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

– وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعلمية والثقافية، والشؤون الاجتماعية والصحية، والشؤون الإعلامية والسياحية.

– دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة وإنشاء مراكز بحوث علمية مشتركة.

– تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها. [3]

الفرع الثاني: إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدياته

منذ أن أقرت دول مجلس التعاون صيغة التعاون الجماعي فيما بينها في عام 1981 م، عملت هذه الدول ومن خلال لقاءاتها المختلفة على المستوى السياسي أو الاقتصادي لأجل التوصل إلى الرؤى والقرارات التي تساعدها على تحقيق الأهداف التي اجتمعت عليها من خلال مجلس لتعاون والرامية

---

[1] صلاح عباس، التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 64.

[2] وصاف سعيدي، مجلس التعاون الخليجي :دراسة تقييمية لمسار عملية التكامل الاقتصادي، الندوة العلمية الدولية حول : "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر: 8–9ماي2004 ، ص 1.

[3] نصرة عبد الله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص 43.

إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية فيما بينها، وقد استطاعت دول مجلس التعاون عبر مسيرتها تحقيق العديد من المراحل، رغم ما واجهها من تحديات في سبيل هذه الوحدة.[1]

أولا/ إنجازات مجلس التعاون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

لقد تحقق العديد من الإنجازات في العديد من المجالات، والتي تمثلت في إقرار عدد من القوانين والأنظمة، وتعزيز المواطنة الاقتصادية، وإنشاء الهيئات المشتركة. وفيما يلي إيجاز لأهم ما تم انجازه:

1/ في مجال التعاون التجاري:

– السماح لمواطني الدول الأعضاء بمزاولة تجارة التجزئة في أي دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة اعتبارا من أول مارس 1987م، وكذلك السماح لمواطني الدول الأعضاء بمزاولة تجارة الجملة في أي دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة اعتبارا من أول مارس 1990م، وذلك تنفيذاً لقرار المجلس الأعلى في دورته السابعة (أبو ظبي، ديسمبر 1986).

– تشجيع التبادل التجاري ضمن مرحلتين:

(أ) إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس اعتبارا من مارس 1983 م، الأمر الذي أدى إلى حرية انتقال السلع الوطنية بين دول المجلس دون رسوم جمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية، ضمن ضوابط معينة.

(ب) إقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس اعتباراً من الأول من يناير 2003 م، والذي يقضي بتوحيد التعرفة الجمركية وحرية انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية.

– إبرام الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس لعام 2001 والتي صادقت عليها جميع دول المجلس[2].

– تبني استراتيجيات وسياسات عامة لتكون منطلقاً للسياسات الوطنية في الدول الأعضاء، ومن

---

[1] بلقاسم طراد، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 78.

[2] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز، الشؤون العامة، الطبعة 10، الرياض، 2016، ص 77.

ذلك الوثائق الصادرة عن المجلس الأعلى في مجالات التخطيط والتنمية والسكان والصناعة والبترول والزراعة.

2/ في مجال توحيد السياسات المالية والاقتصادية:

في أعقاب إنشاء مجلس التعاون الخليجي جرت دراسة عدد من الآليات الرامية لتوحيد أسعار الصرف بدول المجلس تمهيدا لاتحاد نقدي وإصدار عملة خليجية موحدة. وفي الدورة الحادية والعشرين لقمة الخليج (المنامة 2000) أقرّ المجلس الأعلى اختيار الدولار الأمريكي ليكون المثبت المشترك للعملات الخليجية.[1]

– العمل المتواصل لتقريب وتوحيد الأنظمة المالية والمصرفية في دول المجلس.

– اعتماد معايير الأداء الاقتصادي التي يلزم تقاربها لنجاح الاتحاد النقدي، وتشمل معدلات التضخم، أسعار الفائدة، مدى كفاية احتياطيات السلطة النقدية، نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

– اعتماد المعايير الاستشهادية للرقابة المصرفية الموحدة لدول مجلس التعاون وذلك من قبل لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس(مارس2012م) والعمل بها بصفة استرشاديه لمدة سنتين تمهيداً لمراجعتها والعمل بها بصفة إلزامية [2].

3/ في المجال التعاون الأمني والدفاع:

أقرت الاستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون في الاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء الداخلية، 15 فبراير 1987 م، وصادق عليها المجلس الأعلى في دورته الثامنة في الرياض. وهي عبارة عن إطار عام للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء بمفهومه الشامل، ولهذه الاستراتيجية أهداف عامة، كما حددت وسائل تنفيذها.

---

[1] محمد الصادق اسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة 1، القاهرة، 2009، ص 107.

[2] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المرجع السابق، ص 84.

ثانيا/ تحديات دول مجلس التعاون الخليج العربية:

واجهت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وما تزال، مجموعة من تداعيات الأزمات والتطورات الميدانية نتيجة لما هو حاصل في عدد من دول المشرق العربي، مما أدى إلى انهيار الهيكل البنائي في هذه الدول وتعثر الروابط القومية التي تجمعها مع النظام الإقليمي العربي، وهو ما يشير إلى احتمالية تشكل كيانات جديدة في منطقة المشرق العربي وذلك نتيجة عدد من المشكلات التي ترتبط بالانتماءات القومية والدينية والمذهبية.[1]

1/ الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليج العربية:

تشهد منطقة الخليج أزمة دبلوماسية بين عدد من دول مجلس التعاون الخليج العربية، هي الأكثر حدةً منذ تشكيل المجلس عام 1981. بدأت الأزمة بحملة إعلاميّة على دولة قطر، قادتها وسائل إعلام سعودية وإماراتية، وبخلاف أزمة سحب السفراء عام 2014 ، أقدمت ثلاث دول خليجية هي السعودية، والبحرين، والإمارات مع مصر، في الخامس جوان 2017، على قطع العلاقات الدبلوماسية وفرض حصار شامل على قطر ثم سلّمتها قائمة مطالب، وأمهلتها عشرة أيام لتنفيذها أو مواجهة سيناريوهات تصعيدية، وفي الإطار نفسه، تسعى هذه الدول إلى عزل قطر دبلوماسيًا، وسيلةً لإجبارها على الخضوع، غير أنّ القوى الكبرى تعاملت بمسؤولية أكبر تجاه الأزمة، وبدأت تقوم بدور الوسيط لتسويتها[2].

تعود جذور هذه الأزمة بالتحديد في 24 ماي 2017 حيث بثّت بعض وسائل الإعلام العربية التابعة للإمارات والسعودية ما ادّعت أنها أخبار منقولة عن وكالة الأنباء القطرية، ومنسوبة إلى خطابٍ لأمير قطر؛ الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، يمتدح فيه العلاقات القطرية الإيرانية. كانت تلك الخطوة الأولى التي تم فيها استحضار إيران إلى مشهد الأزمة الخليجية. ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل

---

[1] أحمد إبراهيم الأنصاري، التحديات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليج العربية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية. رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017، ص 24.

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات. الأزمة الخليجية: الجذور، المسارات، التفاعلات الإقليمية والدولية، مجلة سياسات عربية، العدد 26، مايو 2017، ص 97.

تبع ذلك جملة من الادعاءات أرادت بها وسائل الإعلام تلك إظهار كشفٍ جديدٍ حول العلاقات القطرية – الإيرانية[1].

2/ تباين السياسات الخارجية لدول الخليج العربية:

تشكل توجهات السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحديا مهما أمام قيام اتحاد خليجي، إذ أن دول الخليج العربية غير منسجمة تماما في توجهاتها السياسية الخارجية، ويتضح ذلك من خلال مواقف هذه الدول المتباينة فيما يتعلق بالعلاقات مع إيران والمواقف من ثورات الربيع العربي وكذلك المواقف من القضية الفلسطينية ومستقبل التسوية السلمية، وكذلك الحال فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والوجود العسكري الأجنبي في الخليج.[2]

3/ أحداث الربيع العربي:

لا شك أن أحداث ما يسمى بالربيع العربي على المنطقة بوجه عام وعلى دول مجلس التعاون الخليجي بوجه خاص، كانت بمثابة زلزال عنيف دمّر الكثير من البنى الأساسية في الدول التي وقعت فيها، وهزت الأوضاع الاقتصادية في تلك الدول وأثرت على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي. وأهم هذه الانعكاسات:

أ/ تراجع البعد القومي العربي المرتبط بمفهوم الهوية القومية، حيث تراجع هذا البعد في سياسات ما كان يطلق عليه بدول محورية مثل العراق التي أصبحت في صراع طائفي وأصبح صاحب القرار الحاسم فيها هي الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

---

[1] محجوب الزويري، إيران والأزمة الخليجية: المكاسب والخسائر، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 27، جويلية 2017، ص 40.

[2] عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص 75.

[3] محمد نعمان جلال، أربعة محددات ترسم مستقبل المنطقة وخمسة تحديات تواجه دول الخليج، مجلة آراء حول الخليج، عدد 108، جوان 2016، ص 26.

ب/ تعزيز مفهوم سباق التسلح في المنطقة العربية، فالسعودية أصبحت في المرتبة الثالثة في الانفاق العسكري عام 2015 بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين وسبقت بذلك حجم الانفاق العسكري الروسي.

ج/ تفاقم مشكلة اللاجئين من دول ما يسمى بالربيع العربي وبخاصة سوريا وإلى حد ما ليبيا والعراق، وازداد الضغط على الدول الأوروبية وعلى دول الخليج لاستضافة اللاجئين.[1]

الفرع الثالث: التكامل الخليجي – المغاربي

إن اتحاد المغرب العربي الذي تم إحياءه بموجب معاهدة مراكش، كمجلس التعاون الخليجي، وعلى خلاف التجارب الوحدوية التي تمت خلال عهد تنامي المد القومي، وشيوع المنظور المثالي والتبشيري للوحدة العربية، جاء ليعبر عن طرف جديد أصبح يمر منه النظام الإقليمي العربي، وهو ظرف ما بعد النفط، والانفتاح والتحولات الدولية، تحت ضغط الدعوات الشعبية إلى الديمقراطية والتعددية السياسية، ظرف دخل فيه مشروع خلق سوق عربية مشتركة تحت إشراف جامعة الدول العربية الطريق المسدود.[2] كما تمتد العلاقات المغاربية – الخليجية لعقود طويلة. وبعد استقلال دول المغرب العربي وفيما بعد دول المجلس، عمت العلاقات الشخصية بين قادة هذه الدول، الصداقة والتعاون ثم تطورت إلى علاقات مؤسسية. ونلاحظ أن منظمة المؤتمر الإسلامي والتي تعرف الآن بمنظمة التعاون الاسلامي، تأسست بمؤتمر القمة الذي عقد في الرباط في 25 سبتمبر 1969 بسبب حرق المسجد الأقصى.[3]

لقد تم تأسيس كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربي واتحاد المغرب العربي على أسس سياسية لبلوغ أهداف اقتصادية تتمثل أساسا في تحقيق التكامل الاقتصادي، كما أنه تم بين دول ذات ظروف

---

[1] محمد نعمان جلال، المرجع السابق، ص 27.

[2] المختار مطيع، جامعة الدول العربية وإشكالية الاندماج الاقتصادي العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام. كلية الحقوق، فاس، المغرب، يناير 1990، ص 244.

[3] أحمد سليم البرصان، الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات المغاربية - الخليجية، "من القوة الناعمة إلى القوة الصلبة. مجلة آراء حول الخليج، العدد 107، مايو 2016، ص 83.

متشابهة كتاريخ ودين مشترك ولغة واحدة. فبالرغم من الانجازات التي تم تحقيقها بين دول مجلس التعاون الخليج العربي مقارنة بدول المغرب العربي إلا أنهما يواجهان مجموعة من التحديات المشتركة، ألا وهي التحديات السياسية والتحديات الاجتماعية وكذا عدم التنوع الاقتصادي واستمرار الاعتماد على البترول[1].

من الثابت أن الاستثمارات الخليجية قد واكبت بعض الدول المغاربية منذ خمسينات القرن الماضي، فمثلاً يشير الرئيس الموريتاني الأسبق "**المختار ولد داداه**" في مذكراته إلى أن الدول الخليجية أسهمت في توطيد استقلال البلاد اقتصاديًا، وكان رأس المال الخليجي حاضرًا في تمويل طريق الأمل باعتباره أول طريق بري معبد يربط العاصمة **نواكشوط** بمناطق الوسط والشرق والجنوب الشرقي الموريتاني حتى مشارف الحدود مع جمهورية مالي المجاورة على مسافة تفوق الألف كلم. ولا تزال الاستثمارات الخليجية مستمرة في أكبر شركة وطنية، هي« الشركة الوطنية للصناعة والمناجم **أسنيم** » إذ يمتلك البنك الكويتي الصناعي من مجموع رأسمالها 7.17% تقريبًا. لكن الطفرة الأكبر كانت مع تأسيس الاتحاد المغاربي ومجلس التعاون الخليجي في ثمانينات القرن الماضي؛ فمن خلال ما يمكن اعتباره أحدث بيانات وتقارير عن حركة الاستثمارات الدولية في دول الاتحاد المغاربي بشكل عام، فإن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا التكتل الاقتصادي المهم قد تطور من حوالي400 مليون دولار في سنة 1989 إلى أن بلغت في سنة 2012 حوالي 7442 مليون دولار بمعنى أنه تضاعف 18.60 مرة[2].

وفي السنوات الأخيرة، سعى عدد من بلدان منطقة الشرق الأوسط (كالأردن ومصر) ومنطقة المغرب العربي مثل تونس والمغرب، إلى مزيد من تحرير التجارة والانفتاح أكثر على الأسواق الخليجية، كما تم تنفيذ سياسات لتشجيع الصادرات غير النفطية وغير المعدنية في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي اعتمدت بشدة على السلع الأولية كالنفط والمنتجات الزراعية. وهذا التوجه

---

[1] بن يوب لطيفة، ماحي سعاد، عوار عائشة. التكامل الاقتصادي المغاربي والتكامل الاقتصادي الخليجي: دراسة قياسية مقارنة. مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 14، جوان 2017، ص 166.

[2] أحمد ولد نافع، العلاقات الاقتصادية المغاربية – الخليجية: البواعث والفوائد. مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة "قطر" يوم 18 مايو 2014، على الموقع: Jcforstudies@aljazeera.net. تاريخ الاطلاع: 2019/11/20.

قد يزيد من رفع مستوى التبادل التجاري بين دول الخليج والمغرب العربي في المستقبل إذا توافرت الإرادة السياسية والتعاون القائم على المصالح المشتركة دون اعتبار لأي خلافات قد تكون وقتية.[1]

المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي

تعد أوروبا واحدة من أهم قارات العالم تاريخياً واستراتيجياً، نظراً لما تحمله من معنى جغرافي واقتصادي واجتماعي وسياسي مهم، فهي القارة التي تجمع بين العديد من الأضداد، اندلعت على أرضها حربان عالميتان ساخنتان والثالثة باردة أوشكت على أن تدفع بالدول الأوروبية نحو الهاوية، نتيجة الأزمات التي أوشكت على الانفجار، بالرغم من الحروب والدمار التي شهدتها القارة، فإنها استطاعت أن تتناسى الماضي المؤلم، والعمل على بلورة مشروع وحدوي يقوم على أساس التعاون بين الدول ونبذ الخلافات والانقسامات القطرية والاتجاهات السياسية أثناء الحقبة الماضية، والسير نحو عالم أكثر تقدماً، حتى أضحت في أقل من نصف قرن كيان ذا شخصية قانونية مستقلة واضح المعالم، عرف بالاتحاد الأوروبي الذي أثار إعجاب كثير من المهتمين في الشؤون الدولية لما خطاه من خطوات نحو التوسع والاندماج والتي انعكست على المنظور الجماعي الأوروبي[2].

رغم أن الإطار النظري للتكامل الأوروبي قد بني علي مزاعم أنه مشروع سياسي يسعى إلى إعادة التناغم والهدوء إلى أوروبا، والتقريب بين شعوبها التي فرقتها فظائع الحرب العالمية الثانية، فإن الواقع يؤكد أن التكامل الأوروبي والوحدة الأوروبية بنيا منذ أن وضع" **إيمانويل كانط** "**فكرته**، وإلى اليوم، على أعمدة اقتصادية بدأت بمشروع مارشال، ثم اتحاد الفحم والصلب، فالاتحاد المالي الأوروبي، ثم مشروع السوق الأوروبية المشتركة، وحتى إعلان الاتحاد الأوروبي في مطلع تسعينيات القرن الماضي. كما أن العناصر الأبرز للتكامل الأوروبي تتمثل في العناصر الاقتصادية والمالية أساسا، وأهمها وأشهرها العملة الأوروبية الموحدة" اليورو"، والبنك المركزي الأوروبي. وقد نشأ التكامل الأوروبي منذ بداياته عقب الحرب العالمية الثانية من أجل تحقيق أمل كبير يهدف إلى تخليص

[1] فريق مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والاستراتيجية (ميناك) مايو 2019. على الموقع: www.menaccenter.com. تاريخ الاطلاع: 2020/01/30.

[2] محمد دحّام كردي، مستقبل الاتحاد الأوروبي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2013، ص 11.

الوعي الجمعي الأوروبي في غرب أوروبا على الأقل من ميراث القومية **Nationalisme** السيء، والسير في اتجاه أوروبا متعاونة تأمل في تحقيق الوحدة الكنفيدرالية، فالفيدرالية يوما ما. إن الاتحاد الأوروبي، قبل كل شيء، هو قواعد تتجاوز الحدود الوطنية، أي ما يتخطى إطار عمل الدول الأعضاء ويضع إطارا له .وفي نهاية المطاف، لا يوجد هذا الاتحاد إلا طالما تم احترام هذه القواعد لكن الآن، فمن الواضح أنها أقل وأقل احتراما.[1]

الفرع الأول: مراحل التكامل الأوروبي

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تجارب متنوعة هدفها تحقيق التكامل والاندماج الإقليمي في مناطق متنوعة من العالم، ولكن التجربة الأوروبية هي وحدها التي استطاعت أن تفرض نفسها، إذ تعتبر عملية التكامل في أوروبا واحدة من أهم التطورات التي ميزت النصف الثاني للقرن العشرين، بحيث أعادت هذه العملية تركيب المنطقة سياسيا واقتصاديا، وأعادت بعثها من جديد لتكون فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية، وهذا على الرغم من الخراب والدمار الذي لحق بها خلال الحرب العالمية الثانية. وإن وصول الاتحاد الأوروبي إلى ما هو عليه اليوم، هو نتاج الجهود المبذولة لأكثر من خمسين سنة[(2)].

إن المتمعن في تجربة الاتحاد الأوروبي يكتشف منذ الوهلة الأولى بأن أوروبا شكلت على مدار التاريخ أحد المناطق المهمة التي عرفت أعنف الحروب[(3)]. إذ يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا والذي بلغ في تكامله الاقليمي مرحلة متقدمة، فهو نتاج عملية اندماج وتكامل بين دول تختلف شعوبها عن بعضها البعض في اللغة والثقافة والتاريخ والقومية[(4)].

---

[1] محمد عربي لادمي، مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، برلين، 2018، ص 142.

[2] Fabrice Larat, Histoire politique de l'intégration européenne (1945 −2003), Paris : la documentation française, 2003, p.24.

[3] محمد سلامة معتز، الأمن ومستقبل الشرق الأوروبي، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد 111، جانفي 1994، ص 209.

[4] يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010 ، ص، 170.

كما تحتل التجربة الأوروبية موقعا فريدا ومتميزا بين جميع هذه التجارب. ويرجع هذا التميز إلى عدة أسباب، من أهمها: حجم الإنجازات التي حققتها التجربة الأوروبية، وكذلك خصوصية المنهج المستخدم في بناء العملية التكاملية ذاتها. ويكاد يجمع معظم الباحثين والمتخصصين، إن لم يكن جميعهم، على أن تجربة التكامل والوحدة في أوروبا تعتبر أهم وأنجح تجارب التكامل الإقليمي على الإطلاق، وأغناها بالدروس المستفادة، وذلك لأن هذه التجربة قد أكدت وبالدليل الواضح المستمد من الممارسة العملية، على أن نقل نمط العلاقة بين مجموعة من الدول المتجاورة إقليميا وغير المتجانسة ثقافيا، من حالة التشتت والصراع إلى حالة التعاون والتكامل وصولا إلى الوحدة، هو أمر ممكن، بشرط توافر ظروف وعوامل دولية وإقليمية ومحلية خاصة. وبخاصة بعد أن استطاعت هذه التجربة أن تبتكر من الأدوات والتقنيات والآليات ما مكنها من مواجهة عوامل وظروف التنافر وعدم التجانس والتي كانت قد أفشلت الكثير من محاولات التكامل والاندماج الإقليمي في العديد من مناطق العالم، سواء من سبقت التجربة الأوروبية أو تلك جاءت بعدها[1].

لقد تطورت هذه التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليميين على مدى أكثر من نصف قرن إلى أن أصبحت على مشارف وحدة سياسية تضم غالبية الدول الأوروبية. وقد كانت هذه التجربة الحديثة في ختام حركات توحد بين العديد من الولايات الأوروبية سواء بالتراضي أو بالضم القهري الذي تسبب في حروب متتالية، التي كان أكثرها قسوة الحربين الكبيرتين واللتان امتدت نيرانهما إلى العالم كله. وقد اجتهد عدد من المفكرين في صياغة ما يرونه أفضل السبل إلى تحقيق وحدة أوروبية. فالاندماج يتطلب وجود علاقات هيكلية مستقلة تؤدي شيئاً فشيئا إلى التخلي عن جزء من الاستقلالية[2].

أولا/ الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

هو الاسم الشائع للجماعة الأوروبية التي تكونت بعد التوقيع على معاهدة روما في 25 مارس 1957، فانطلقت الجهود لترتيب البيت الأوروبي عام 1948، فتم تأسيس المنظمة الأوروبية للتعاون

---

[1] مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، دار الأكاديميون للنشر، الأردن، 2012، ص 2.

[2] Philippe Hugon, « Les économies en développement au regard des théories de la régionalisation », Revue Tiers Monde, n° 169, janvier-mars 2002.

الاقتصادي، ثم توقيع معاهدة باريس لإنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب، ثم يليه توقيع معاهدة روما التي أفضت إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية والجماعة الاقتصادية الأوروبية.[1] ومع حلول أول جويلية 1957 نجحت الدول الست الموقعة على تلك المعاهدة في دمج كل من" جماعة الفحم والصلب "و"الجماعة الاقتصادية الأوروبية "و"جماعة الطاقة الذرية" في منظمة واحدة وهي" الجماعة الأوروبية "والتي أطلق عليها أسم" **السوق الأوروبية المشتركة.**[2]

أنشأت المجموعة الأوروبية لتسهيل عملية توحيد أوروبا وذلك كون أن عملية الوحدة لا تكون دفعة واحدة بل تتم بتدرج، وعلى الرغم من أن العديد من الباحثين يعتبرون التوقيع على معاهدة روما المنشأة للجماعة الأوروبية عام 1957 هي التي شكلت الانطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير، إلا أن هناك اتفاقا على أن هذا الكيان يعود في إرهاصاته الأولى إلى عدة محاولات سابقة لتوحيد أوروبا، ومن أهم هذه الجهود : دعوة الكونت النمساوي "**كودينوف كاليرجي**" عام 1923 لإنشاء الولايات المتحدة الأوروبية، كذلك دعوة وزير الخارجية الفرنسي في ديسمبر عام 1929 إلى قيام اتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم المتحدة، شكلت الخطوات الأولى لتمهيد الطريق وتشجيع التعاون بين الدول الأوروبية[3] .

ثانيا/ معاهدة ماسترخت:

يمكننا القول بأن اجتماع **ماسترخت** هو الاجتماع الذي نتجت عنه اتفاقية الاتحاد الأوروبي والتي وقّع عليها من قبل قادة الدول الأوروبية بتاريخ 7 فيفري 1992، وأصبحت سارية المفعول في01 نوفمبر 1993، وذلك بعد الاستفتاء الشعبي عليها من طرف بعض الدول الأعضاء [4].

---

[1] مقروس كمال، المرجع السابق، ص 103.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر،2003 ، ص 112.

[3] الجاسور ناظم عبد الواحد، "تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007، ص 60.

[4] محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2011، ص 329.

جاءت معاهدة ماستريخت كتعديل جوهري لمعاهدة روما والتي تم التوقيع عليها في اجتماع المجلس الأوروبي بمدينة **ماسترخت** الهولندية بتاريخ 11 ديسمبر 1991، وخلالها تم الاتفاق على تحويل السوق المشتركة من مجموعة اقتصادية إلى وحدة سياسية ذات عملة واحدة. وبالتالي فإن معاهدة ماسترخت واتفاقية الوحدة الأوروبية أسفرت عن اتفاق رؤساء وحكومات المجموعة على تكثيف أواصر التعاون بين الشعوب المعنية، بل امتدت بنود الاتفاقية لتشمل الجوانب الاقتصادية والمالية والأمنية وإلى السياسة الخارجية، وبذلك يكون قد تم في قمة المجموعة الأوروبية هذه التوصل إلى اتفاق بشأن الوحدة الأوروبية الاقتصادية والنقدية، وبشأن الاتحاد السياسي، وبالتالي فإن تأريخ عقد هذه الاتفاقية بات يعد منعطفا تاريخيا لعلاقات تعاون نما تدرجيا على مدى العقود الأربعة الماضية.[1]

كون اتفاقية ماسترخت أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما فقد تضمنت في طياتها عدة مستجدات وهي:

1/ إنهاء عملية تقسيم القارة الأوروبية وبناء أوروبا الجديدة.

2/ أنها وسعت اختصاصات المجموعة الأوروبية لتشمل التربية والصحة وحماية المستهلك.... الخ.

3/ السعي لتعزيز التعاون في حقل السياسة الاقتصادية وذلك بإنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي وذلك على عدة مراحل تنتهي بإقامة البنك المركزي الأوروبي سنة 1999 ليتحكم في إصدار العملة الموحدة اليورو وحددت شروط الانضمام إلى هذه الوحدة.

4/ الوصول بأداء المؤسسات إلى أعلى مستوى عن طريق خلق تنظمي موحد .

5/ المواطنة المشتركة.

6/ تنفيذ سياسات خارجية مشتركة وخلق اتحاد وثيق بين الأوروبيين.[2]

---

[1] سمير صارم، اليورو، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، لبنان،1999 ، ص 165.

[2] هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة 1، مصر 2010، ص59 .

ثالثا/ الاتحاد الاوروبي وتفاعله مع الأزمات الداخلية:

يتزايد دور الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي، خاصة بعد التوسع في عدد الأعضاء حيث أصبح يضم 27 دولة ودخول العديد من الدول الشيوعية السابقة إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، الذي أعطي ذلك مؤشراً على قدرة التوحد السلمي، والتوافق على وضع سياسات تخدم الأطراف والمجتمع الدولي، كمحاربة الجريمة الدولية والاتجار بالأشخاص، والهجرة غير الشرعية، وتبييض الأموال. كما ويظهر دور الاتحاد في توظيف الجهود اللازمة في تحقيق نفوذ أوروبي قوي في المجتمع الدولي، ينطلق من تأسيس لقارة (أوروبا) مستقرة في بناء مجتمع أوروبي يؤمن بالأمن والسلام ويدشن معالم القانون والمؤسسية والحوار الإيجابي الذي يرتكز على منطلقات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.[1]

1/ خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي:

تشهد أوروبا واحد من أهم الأحداث التي مرت بها في القرن الحادي والعشرين، وهو خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي أو ما يطلق عليه "**البريكست**" .**BREXIT** ولهذا فالقرار البريطاني له تداعيات وآثار عديدة تجعل هناك اختلافاً في طبيعة السياسة الخارجية التي تنتهجها المملكة المتحدة تجاه أوروبا. كما تفاعلت مجموعة كبيرة من الأسباب وتسببت في القرار النهائي بخروج المملكة المتحدة، فهناك أسباب اقتصادية وأسباب سياسية وأخرى اجتماعية وأمنية. ولعل أهمها مشكلة الهجرة واللاجئين الذين مثلو ضغطاً على الاقتصاد البريطاني، فضلاً عن تصاعد التيارات القومية اليمينية في أوروبا ورغبة المملكة المتحدة بالنأي عن نفسها عما يمكن أن يسببه ذلك من أزمات مستقبلية. هذا بالإضافة إلى الانقسامات الداخلية داخل حزب المحافظين التي هددت بتمزق الحزب والحسابات الخاطئة التي كان بمقتضاها المتوقع أن تأتي نتيجة الاستفتاء لصالح البقاء.[2]

---

[1] محمد المقداد، صايل السرحان. الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 19، العدد 02، أكتوبر 2012، ص 23.

[2] رنيم علي جمال الدين الغنّام، السياسة الخارجية البريطانية تجاه أوروبا بعد "**البريكست**". المركز العربي الديمقراطي، برلين، 14 مارس 2020. على الموقع: **https://democratic.de.** تاريخ الاطلاع: 2019/05/08.

إن احتمالية انتشار عدوى انسحاب مزيد من الدول من الاتحاد الأوروبي قد يحدث، بحيث يمكنها أن تقلد النموذج البريطاني في الاستقواء بالناخب المحلي في مقابل سلطة بروكسل، أولها دول وسط وشرق أوروبا المتضررة من الإملاءات الأوروبية بخصوص أزمة اللاجئين.[1]

2/ أزمة الهجرة واللاجئين:

وصفت حالة تنقل بعض المهاجرين إلى أوروبا وداخلها منذ عام 2015 بأنها "**أزمة**". وقد تم استخدام تسمية الأزمة بسبب الأعداد الضخمة والتحدي المتتابع لكيفية تحديد دور الدول الأوروبية في مساعدة هؤلاء الناس بطريقة عادلة ومنصفة، في مواجهة التفاوت الحاد في كيفية أداء الأمور. على مستوى الاهتمام السياسي، يتعامل الاتحاد الأوروبي مع ظاهرة اللاجئين باعتبارها قضية هامة. وقد استشعرت النخب الحاكمة ضغوطات ذات أبعاد أمنية واقتصادية، فأخذت تبلور سياسات وقرارات ما لبثت هي نفسها أن أصبحت موضع خلاف حاد بين دول الاتحاد بعضها البعض، وداخل العديد من الدول أيضاً. وهناك العديد من الوثائق الأوروبية التي تظهر حالة التباين بين مواقف الاتحاد الأوروبي اتجاه قضية اللاجئين. فالشاهد أن دولاً مثل اليونان وإيطاليا كانت في الخطوط الأمامية من التعامل مع موجات الهجرة، وكان مطلبها ضرورة تشارك أعضاء الاتحاد في تحمل هذا العبء بدلاً من تركه ليقع على كاهلها وحدها. وبالمقابل، عبَّر قادة دول أخرى مثل **المجر** وجمهورية **التشيك** و**بولندا** عن تحفظهم، ليس فقط من استقبال المهاجرين ولكن أيضا عن عبورهم أراضيهم. وتميز الموقف الألماني تحت زعامة "**ميركل**" وكذلك السويدي، بالترحيب باللاجئين وصاحبه موقف فرنسي متعاطف، وإن كانت حكومات أوروبية عدة قد اضطرت للحد من هذه التوجهات خشية مكاسب حققتها قوى المعارضة اليمينية داخل بلادها واعتراضات الدول الأوروبية غير المرحبة بموجات الهجرة.[2]

---

[1] أحمد ذكر الله، التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة، بتاريخ: 28 جوان 2016. على الموقع: **eipss-eg.org**. تاريخ الاطلاع: 2019/11/25.

[2] محمد أنيس سالم، "اللاجئون بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد207، يناير 2017، ص89.

3/ زعزعة كيان الاتحاد الأوروبي بفعل جائحة كورونا:

سجلت دول الاتحاد الأوروبي نحو 1.5 مليون إصابة بفيروس كورونا **(كوفيد19)** منذ بداية ظهوره في القارة العجوز نهاية يناير 2020 وحتى أغسطس 2020، فيما بلغ عدد الوفيات نحو 136 ألف حالة. وتم اعتبار أوروبا بؤرة لتفشي فيروس كورونا من قبل منظمة الصحة العالمية، وفق إعلانها يوم 13 مارس 2020، مطالبة بالتضامن معها، بسبب ارتفاع وثيرة تفشي الوباء والأعداد الكبيرة للوفيات.[1]

كما كشفت أزمة فيروس كورونا عن محدودية دور الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الأزمة وفقًا لحدود صلاحياته المنصوص عليها في معاهدات تأسيس الاتحاد، ووفقًا لمدى التزام الدول الأعضاء بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه في بروكسل لإدارة الأزمة بشكل مشترك. وبرغم الانتقادات التي وُجهت للاتحاد بضعف تعاطيه مع الأزمة، وغياب التضامن الأوروبي فيها؛ بحيث يمتلك الاتحاد الأوروبي سلطات محدودة للتصدي لمثل هذه النوع من الأوبئة بشكل عام، ذلك لأن الدول الأعضاء تشرف على القطاع الصحي، ويمكن للمفوضية الأوروبية فقط تنسيق ودعم الدول الأعضاء في مجال الصحة، وتقديم توصيات وإعطاء المشورة، من خلال الدور عبر الحكومي، لكن تظل الحكومات الوطنية حرة في اعتماد هذه التوصيات. لكن بالرغم ذلك، لم يَتَوَانَ الاتحاد عن القيام بهذا الدور من خلال التنسيق بين وزراء الصحة والداخلية في الدول الأعضاء، فضلًا عن تفعيل استراتيجية الاستجابة المتكاملة للأزمة، والتي برزت من خلالها أولويات الاتحاد للتعامل مع انتشار الوباء وتداعياته، كما خصص الاتحاد 40 مليار دولار للتخفيف من التداعيات الاقتصادية للأزمة. إلا أنه تثار بعض التحفظات على أداء الاتحاد في التعامل مع الأزمة، وأنه لم يثبت فعاليته في المواجهة المشتركة للوباء وتداعياته، لذا تجدر الإشارة إلى أن هذه الانتقادات نابعة من عدة أمور، لعل أهمها عدم فهم الخط الفاصل بين دور الاتحاد وأدوار الدول الأعضاء طبقًا لمعاهدات تأسيس الاتحاد،

[1] أحمد شوقي، إدارة أزمة كورونا في أوروبا: بين المصالح القومية والتضامن الجماعي. مجلة قضايا ونظرات. العدد 18، يوليو 2020. مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مصر، ص 142.

خاصة في بعض الملفات وذلك لأن الاتحاد ككيان فوق وطني له سلطة التنسيق بين الدول الأعضاء، وصلاحية إبداء النصيحة والرأي وليس فرض قراراته عليهم.[1]

الفرع الثاني: الدول المغاربية واتفاقيات الشراكة الثنائية مع الاتحاد الأوروبي

سعت دول الاتحاد الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة لإعادة نفوذها الدولي في المناطق التي كانت تشكل محورا أساسيا للسياسات الأوروبية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، فقد كان بين أوروبا والمنطقة العربية عموما عدد من الروابط التاريخية تميزت بحلقات متصلة من التفاعلات المتنوعة وشكل التحول في السياسة الأوروبية تجاه المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة، و الذي ترجم بشكل واضح في مؤتمر الشراكة الأوروبية – المتوسطية الذي عقد في برشلونة الإسبانية عام 1995 بداية لتدخل أوروبي جديد في المنطقة الجنوبية للمتوسط، يرتكز علي سياسة التعاون الاقتصادي والأمني، ويهدف إلي تحقيق السياسات الأوروبية في المنطقة. كما شكل هذا التوجه الجديد تطبيقا عمليا للاستراتيجيات الأوروبية الرامية إلي زيادة مستوى تدخلها في المناطق الإقليمية المتاخمة للقارة الأوروبية. وانطلاقا من اهمية منطقة المتوسط بصفة عامة ومنطقة المغرب العربي بشكل خاص عمل الاتحاد الأوروبي على تطوير سياسات التعاون بين ضفتي المتوسط أين شهدت نموا تصاعديا تحت مسميات مختلفة من الشراكة الاورو–متوسطية إلى سياسة الجوار الأوروبية وصولا إلى الاتحاد من أجل المتوسط بهدف إنشاء منطقة للسلام والازدهار والأمن وتحرير التجارة[2].

أولا/ اتفاقيات التعاون الأوروبية تجاه الدول المغاربية:

أدركت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية أن العالم مقبل على تحَوُّلات عميقة كان أهمها نهاية الإمبريالية وتقسيم العالم إلى قطبين أصبحا يتنافسان سياسياً واقتصادياً في إطار ما عرف بالحرب الباردة على استقطاب المناطق التي كانت حتى ذلك التاريخ يدور في فلك إنجلترا وفرنسا، وحتى

[1] باسم راشد، هل يتجه الاتحاد الأوروبي إلى التفكك بعد أزمة كورونا؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ: 31 مارس 2020.على الموقع: info@futureuce.com. **تاريخ الاطلاع: 2020/06/26.**

[2] جعفر عدالة، تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، ديسمبر 2014، ص 317.

تحافظ على ما يمكن الحفاظ عليه من مصالح اقتصادية بدرجة أولى، حاولت بلدان السوق الأوروبية المشتركة منذ مطلع الستينيات توقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي مع مستعمراتها القديمة. [1]

ترتبط السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بمجموعة مميزة من المبادئ التي تشمل سيادة القانون، الديمقراطية، الهياكل المؤسسية التعاونية، الدبلوماسية، الوساطة، تعزيز حقوق الإنسان والتعاون الإقليمي على أساس نموذج إقليمي جديد، وهي المحددة في معاهدة لشبونة: "يجب على الاتحاد الأوروبي، في الشؤون الدولية أن يسعى لتعزيز نفس القيم التي يسترشد بها". من تلك ينطلق الاتحاد الأوروبي في تعامله مع دول جنوب المتوسط، ومن بينها دول المغرب العربي، بتصدير النموذج الأوروبي في عملية برشلونة، أو الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008، في محاولة لتعزيز مداخل من قبيل القواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان في السلوك الأوروبي. في الواقع ما توضحه الأحداث في تونس وليبيا والجزائر والمغرب، هو أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في المنطقة تتشكل وفق المصالح الاقتصادية الضخمة على الرغم من تغليف هذه المصالح بعباءة تعزيز القواعد والمعايير. [2]

لقد جمع دول أوروبا الغربية ودول المغرب العربي روابط متميزة، تتضح من حجم وكثافة التبادلات بين المنطقتين التي تربط الطرفين بروابط اقتصادية، سياسية، اجتماعية، وثقافية. ولا يمكن فهمها إلا بالعودة إلى السياق التاريخي لها؛ لأن الدول المغاربية خضعت للاستعمار الفرنسي والإيطالي والاسباني. وخلال تلك الفترة عمل المستعمر على إحلال نظم شبه أوروبية محل النظم التقليدية لربط الاقتصاد التقليدي بالاقتصاد الرأسمالي الدولي، وتحويل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبعد استقلالها بقي الوضع على حاله مع بقاء المنطقة مصدراً للمواد الخام الضرورية للصناعة الأوروبية، بالإضافة إلى المنتجات الزراعية. [3]

---

[1] عبد الفتاح الرشدان، العلاقات العربية الدولية: الواقع والآفاق. مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2017، ص 102.

[2] عربي بومدين، الاستمرار والتغير في العلاقات الأورو–مغاربية بعد الحراك العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 472، جوان 2018، ص 105.

[3] سهام حروري، سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الدول المغاربية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 08، نوفمبر 2012، ص 341.

تعتبر اتفاقيات الشراكة أو ما يسمى باتفاقيات الانتساب لدول المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي ترتيبا حمائيا لاقتصاديات الدول المغاربية من مخاطر العولمة الاقتصادية، وبوابة الدخول في فضاءات اقتصادية جديدة تتميز بالتكتلات الإقليمية والجهوية. فالارتباط عن طريق الشراكة، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة سيوسع من حركية المبادلات التجارية ويسمح بإعطاء ديناميكية جديدة لدفع عجلة التنمية بمعدلات أكثر تسارعا إن استغلت كل الفرص المتاحة ضمن قواعد مؤتمر برشلونة، حتى وإن كان انعكاسها الإيجابي لا يظهر إلا على المديين المتوسط والبعيد بالنسبة لاقتصاديات الدول المغاربية[1].

1/ السياسة المتوسطية الشاملة P.M.G (1972-1989):

جاءت هذه السياسة على إثر القمة الأوروبية المنعقدة بباريس سنة 1972، أين تم تحديد مجال تطبيقها على تلك البلدان المطلة على البحر المتوسط فقط، و التي طالبت من المجموعة الأوروبية معاملة تفضيلية مميزة، و تدور هذه المقاربة الشاملة حول تسهيل دخول المنتجات الصناعية المتوسطية إلى سوق المجموعة الأوروبية، وإعطاء مرونة أكبر في المعاملات التجارية بين بلدان ضفتي البحر المتوسط، التي من بينها بلدان المغرب العربي، إذ خفضت الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية القادمة من هذه المنطقة ما بين % 20 إلى % 80 حسب نوع المنتوج.[2]

فكان محور هذه السياسة يدور حول نقطتين أساسيتين:

* وضع نظام أفضليات تجاري يسمح بحرية دخول المنتجات الصناعية للدول المتوسطية إلى السوق الأوروبية بمنح لهذه الدول الأفضلية التجارية الممنوحة للدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة آنذاك، ماعدا بعض المنتجات الحساسة كالمنتجات النسيجية التي يخضع دخولها إلى السوق الأوروبية لنظام الحصص، أما فيما يخص المنتجات الزراعية فسوف يتم تقديم تنازلات

[1] عابد شريط، واقع الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية مع دول المغرب العربي، مجلة العلوم الانسانية، عدد 21، جوان 2004، ص 107.

[2] محمد الشريف منصوري، المرجع السابق، ص 138.

تعريفية من الطرفين إضافة إلى وضع جداول زمنية يتم تحديد حجم المنتجات الزراعية التي يتم دخولها إلى السوق الأوروبية وهذا بغية حماية المنتجين الأوروبيين.[1]

* التعاون المالي الموزع بين المساعدات المالية الممنوحة من قبل ميزانية المجموعة الأوروبية والقروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار وفق شروط ميسرة وبنسب فوائد محسنة فقد، كانت حرب 1973 نقطة تحول جوهرية في العلاقات الأوروبية العربية، وأوضحت الحرب مدى الاعتماد الأوروبي على الوطن العربي بالنسبة لإمدادات بالطاقة النفطية، وكان تصاعد الأسعار النفطية دافعا لكي تكثف أوروبا من تعاونها مع الوطن العربي، وهو الأمر الذي اتضح في التوصل إلى اتفاقيات تفضيلية من خلال السياسة المتوسطية للصناعة، وقد ركّزت المجموعة الأوروبية على عدد من الدول المتوسطية التي رأت فيها مصالحها وتجنب بذلك التخوف مرة أخرى من فقدانها للنفط، وكذلك الحفاظ على العلاقات الأور ومتوسطية، ففي سنة 1976 كانت ذات أهمية كبرى بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بين أقطار المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وفي شهر أبريل من نفس السنة وقّعت كل من الجزائر، تونس والمغرب بصفة انفرادية على" اتفاقية تعاونية مع المجموعة الأوروبية".[2]

بمرور الزمن أصبح الاقتناع بأن من واجب العلاقات بين مجموعتي البلدان الأوروبية والمتوسطية غير الأوروبية أن تستلهم نظرة شاملة تقوم على التعاون المشترك ودعم النمو والتبادل التجاري فيما بين المجموعتين، ففي يناير 1971 انتقد البرلمان الأوروبي غياب تقييم موحد للعلاقات بين المجموعة الأوروبية الاقتصادية (CEE)وبلدان جنوب المتوسط، متمنيا للمستقبل أن يكون أكثر اهتماما بالمنطقة وأهميتها للسلام والأمن العالمي. وتم اتخاذ التوصية بأن يتأسس العمل في حوض المتوسط على "عقيدة متماسكة وشاملة". وكان لتلك التوصية أثرها في اللجنة المشكلة عن البرلمان في أغسطس

---

[1] أسماء سي علي، "انعكاسات اتفاقية الشراكة الأور ومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية، " آفاق ما بعد2017 "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2017 ، ص 79.

[2] فيروز سلطاني، دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية) دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو–متوسطية) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013، ص 157.

سنة 1971 إلى تبني وثيقة تشير إلى العناصر الأساسية والتي عبّر عنها بالسياسة المتوسطية الشاملة **PMG** تهدف في توجهها الجديد إلى تسهيل التبادل التجاري وإلى التعاون ودعم النمو من خلال مشاريع ومساعدات ووسائل تمويل[1].

بدأت أهمية البحر الأبيض المتوسط تتنامى في ظل السياسات العالمية القائمة أساساً على بناء تكتلات اقتصادية كبيرة كما هو الأمر بالنسبة لأمريكا وآسيا. فالهدف هو إنشاء فضاء اقتصادي أورو–متوسطي، وهو ما لا يمكن أن يتحقق بالسرعة المرجوة إذا لم يترافق بجهود لتسوية الصراعات التي تهدد السلم والأمن في المنطقة، ومن أبرزها الصراع العربي الإسرائيلي الذي ما زال خاضعاً لحالة المد والجزر، متأرجحاً من جدلية التسوية والعنف. وهذا المشروع من شأنه أن يقوّم النتائج المحدودة لسياسة التعاون التي اتُّبعت حتى الساعة، والتي لا يمكن أن تخدم مصالح الطرفين لاسيما في ظل تنامي الفوارق بين شمال غني يسجل تراجعاً ديمغرافيا، وبين جنوب يعاني من صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية.[2]

2/ السياسة المتوسطية المتجددة P.M.R (1989–1995):

تعد النتائج الهزيلة المتحصل عليها من السياسة المتوسطية الشاملة بالإضافة إلى دافعين إضافيين فسرا توجه الاتحاد الأوروبي الجديد، الأول التوسع إلى إسبانيا واليونان، الذي نتج عنه انتقال مركز ثقل المجموعة باتجاه حوض المتوسط، أما الثاني أتى من اضطرابات التوازن العالمي بسقوط حائط برلين ونهاية صراع بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي. وأعدت المجموعة الأوروبية توجها جديدا أخذ بعض الاقتراحات، سواء تلك التي قدمتها بلدان المتوسط غير الأوروبية أو التي قدمها مجلس **ستراسبورغ** الأوروبي 1989، أو التي قدمتها الهيئات الاقتصادية والاجتماعية وعرف هذا التوجه" **التوحد الجديد**" والذي نمت صياغته سنة 1990 ودخل حيز التنفيذ سنة 1992 (السياسة المتوسطية المتجددة P.M.R). وتسمح هذه السياسة لبلدان المتوسط بأن تدير بصورة أفضل

---

[1] أبحري سفيان، الشراكة الأورو–مغاربية وأثرها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013، ص 103.

[2] عبد الفتاح الرشدان، المرجع السابق، ص 102.

اقتصاداتها وإمكانياتها، وشكلت الخطوات المقترحة داخل هذه السياسة انفتاحا حازما في إطار سياسة تجاوز جديدة[1].

نظرا عدم تحقيق السياسة الشاملة للأهداف المرجوة منها والأهداف التنموية، عملت الدول الأوروبية على تجديد السياسة المتوسطية، والتي جاءت تهدف بالدرجة الأولى إلى تمتين الروابط بين الدول المتوسطية عن طريق زيادة حجم المساعدات من خلال البروتوكول المالي الرابع، وكذا تحسين شروط الدخول للسوق الأوروبية المشتركة أمام السلع الزراعية والصناعية لدول الجنوب إضافة لمشاريع تتعلق بالبيئة والبحث وبرامج التعاون اللامركزي. إن السياسة المتوسطية المتجددة لا تختلف اختلافا جوهريا عن السياسة المتوسطية الشاملة مع إدخال تعديلات وتطورات جديدة لتدعيم تلك العلاقات أهمها زيادة حجم المساعدات المالية المقدمة للدول المتوسطية من خلال بروتوكول رابع بالإضافة إلى فتح الأسواق بشكل أوسع أمام السلع الزراعية والصناعية للدول جنوب المتوسط وتنويع هذه السلع والمنتجات التي تحضي بالأفضلية التصديرية لأوروبا[2].

أخيرا نستنتج أن السياسات الثلاثة التي جاءت بها المجموعة الاقتصادية الأوروبية جوهرها نفسه، بمعنى أنها منذ 1969 هي سياسة (مركنتلية مصلحية) ، فمعاملاتها التجارية والمالية وطبيعتها الاستمرارية، وكذا محاولة سد النقائص التي بقيت بارزة خاصة في عدم تناسب الهدف المرغوب تحقيقه مع الإمكانيات والوسائل المتاحة والمسخرة لذلك، ويبقى عدم التكافؤ بين طرفي العلاقة التعاونية، يصعب تجاوزه لتحقيق الأهداف المرجوة للطرفين. هذا ما استوجب ضرورة إيجاد مبادرات جديدة من شأنها تعزيز التقارب ومحاولة خلق نوع من التوازن بين الضفتين وبذلك ضمان استقرار المنطقة، فجاء مسار مشروع برشلونة كمقاربة شاملة تهتم بالمسائل الأمنية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية مما جعل هذه المبادرة رؤية جديدة لشراكة أور ومتوسطية[3].

---

[1] أبحري سفيان، المرجع السابق، ص 108.

[2] فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأور ومتوسطية، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، 1997، ص 197.

[3] لمياء حروش، المرجع السابق، ص 18.

ثانيا/ مسار برشلونة واتفاقات الجيل الجديد للشراكة الاورو–مغاربية:

تمثل الشراكة الأوروبية المتوسطية مرحلة أساسية من مراحل تطور التوجه الجماعي الأوروبي نحو المتوسط (المتوسطية). ومن أهم خصائص هذه المرحلة ارتباط سياستها المتوسطية بالبعد الثقافي إلى جانب البعدين التقليديين في السياسات المتوسطية الأوروبية، وهما البعد الاقتصادي والبعد السياسي. فبقدر ما تجدد الاهتمام بالعلاقة بين الثقافة والاقتصاد في عملية البناء الأوروبي وتوسيعه، بقدر ما برز هذا البعد الثقافي على صعيد التوجهات الخارجية للاتحاد الأوروبي.[1]

إن الشراكة الأورو–مغاربية تعتبر جزءا أساسيا من المشروع الأوروبي لإعادة احتواء دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وإدارة أزماتها بصورة تساعد على التقليل من الانعكاسات السلبية على دول الاتحاد الأوروبي وتضمن توافر الاستقرار النسبي الذي يوفر المناخ الاستثماري لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وبالتالي فهي تدخل في إطار الشراكة الأورو–متوسطية التي ترتكز على المحاور الأساسية التالية:

– تعزيز الحوار السياسي والارتقاء به بين دول الاتحاد ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط.

– تطوير أشكال التعاون الاقتصادي والمالي.

– الترقية المتنامية للجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

ولقد تسابقت البلدان المغاربية (تونس والمغرب والجزائر) لإمضاء وتوقيع اتفاقيات شراكة منفردة مع الاتحاد الأوروبي، في ظل أوضاعها الداخلية التي تعكس تنامي الاختلالات وتطور الأزمات، وفي محيط دولي تميزت تحولاته الهيكلية القسرية بإضعاف سيادة البلدان المغاربية، والنامية عموما، الأمر الذي أضعف وزنها التفاوضي وقلل من قدرتها التضمينية لمكاسبها بتلك الاتفاقيات مما جعلها غير متكافئة، ذلك أن موازين القوى كانت في غير صالح الاقتصاديات المغاربية التي دخلت في مفاوضات

[1] نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية في التاريخ الاسلامي: منظور حضاري مقارن. دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2015، ص 447.

بمسارات منفردة مع دول الاتحاد الأوروبي المجتمعة التي تتحرك كتكتل مندمجة في وحدة اقتصادية، معززة بمنظومة مؤسسية وسياسية وأمنية مشتركة.[1]

يعتبر الاتحاد الأوروبي قطبا اقتصاديا قويا بلغ مرحلة متميزة من التكامل الاقتصادي، لتوفر عناصر الاندماج الاقتصادي فيه على عوامل الوحدة التامة من تحرير التبادل التجاري بين الدول وتنقل عومل الإنتاج وتوحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والضريبية بين الدول الأعضاء، وبسبب قوته هذه وموقعه الجغرافي وعلاقاته الاقتصادية المتميزة مع دول البحر المتوسط، سعى لإنشاء شراكة أورو–متوسطية، انطلقت من مسار برشلونة امتدت إلى ما يسمى "**بالاتحاد من أجل المتوسط**" ليكون فضاء أوروبي متوسطي، نظرا للعلاقات التاريخية المرتبطة بينهما وكذا المنافسة الأوروبية الأمريكية لاستحواذ أكبر محيط لتقوية نشاطاتها الاقتصادية [2].

كان لتسلم فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 1995 الأثر الكبير والدفعة القوية لفكرة عقد مؤتمر برشلونة للشراكة الأورو–متوسطية، وقد قامت فرنسا واللجنة الأوروبية بصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح في الإطار الأوروبي المتوسطي أطلق عليها اسم" **الوثيقة الموحدة**"، وبعد قناعة الدول المتوسطية الأخرى تم الإعلان الرسمي عن هذا المؤتمر الذي حدد يوم 28 نوفمبر 1995 في مدينة برشلونة الإسبانية، لذلك سمي بمؤتمر برشلونة.[3]

---

[1] صالح صالحي، التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 02، العدد 02، جوان 2003، ص 23.

[2] سكينة حملاوي، واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 119.

[3] شاكري قويدر، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية، 2001–2011. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر–3–، 2015، ص 72.

أ/ أبعاد الشراكة الأورو-مغاربية:

فيما يتعلق بأسباب هذا التعزيز في العلاقات الأورو-مغاربية، فهي متنوعة ومتبادلة، فالمصالح الأوروبية السياسية هدفها استقرار المنطقة من خلال نشر القيم الأوروبية المعنوية، عن طريق إرساء دولة القانون والحريات الأساسية. أما الاقتصادية فالهدف من وراءها تنظيم التجارة الإقليمية.[1]

يأتي المشروع المتوسطي في الوقت الذي يمثل قمة الصعود للدول الأوروبية شمال المتوسطي في إطار مؤسسة عريقة وتكتل هام هو الاتحاد الأوروبي. وتمثل أدنى معدلات الهبوط للدول المتوسطية الجنوبية. ففي حين أمكن تحويل الحس الأوروبي إلى مشروع من روما 1957 إلى ماستريخت 1992، أي من ست دول إلى خمسة عشرة دولة، ومن سوق مشتركة إلى اتحاد أوروبي اقتصادي ونقدي متكامل، نجد الدول المتوسطية الجنوبية وخاصة المغاربية منها، بلا مشروع. هذا التباين في تحقيق المشروع يساعد على فقدان التوازن المطلوب في علاقة الطرفين، بل ساعد على تعميق الفجوة بينهما. وقد ظهر ذلك جليا من خلال الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي المكون من 15 دولة والطرف الثاني المكون من دولة واحدة، ولنا أن نتصور ثقل المفاوضات وقوتها[2].

تشكل الشراكة الأورو- متوسطية أكثر مساعي الاتحاد الأوروبي لإعداد مفهوم إقليمي عالمي في حوض البحر المتوسط في كل المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والامنية، وقد اعتبرت هذه الشراكة مثلا طموحا لكيفية صياغة السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة مستقبلا تجاه دول خارج الاتحاد ما يدعى بدول ثالثة، من خلال اشراك هذه الدول في مسارات الشراكة وأبعادها بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات خاصة في المجال الاقتصادي الذي يشكل المحور الأساسي للشراكة الأورو متوسطية، والتي تسعى من خلالها دول حوض المتوسط إلى تحقيق تكامل اقتصادي مع دول الاتحاد الأوروبي[3].

---

[1] Hassan Zouiri. Le partenariat euro-méditerranéen contribution au développement du Maghreb. « Le cas du MAROC ». Librairie harmattan, Paris, 2010, p 21.

[2] عابد شريط، المرجع السابق، ص 115.

[3] هشام عبد الكريم، خيرة بن عبد العزيز، أهمية التعاون الإقليمي في إطار الشراكة الأورو – متوسطية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 7، جويلية 2014، ص 148.

1/ البعد السياسي والأمني:

يشكل البعد السياسي للمشروع امتدادا للبعد الاقتصادي، حيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. فالاهتمامات السياسية لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية واسعة النطاق، وتتفاوت هذه القضايا السياسية من مسائل تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، وتأكيد ضرورة التزام الدول بمبادئ وقواعد القانون الدولي، إلى قضايا أخرى ترتبط بالحل السلمي للنزاعات الدولية ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية[1].

بعد أحداث 11 سبتمبر 2011، التهديدات في نظر الغرب لم تأتي من الشرق، بل من الجنوب الذي أصبح مصدر خطر إرهابي وديمغرافي وهجرة وفقر. إذ أنه منبع للإرهاب ولم يستطيع تحقيق التنمية التي بدأ فيها منذ ستينات القرن الماضي، مما جعل شعوبه تنزح إلى الشمال المتقدم بطريقة شرعية أو غير شرعية، وتنقل كل مساوئ البلد إليه وتساهم في وثيرة التهديدات. فالدول الأوروبية ترى في الجانب المغاربي وكرا للتهديدات اللاتماثلية يجب احتوائه، وهذا من بين أسباب الشراكة التي ستتحكم حسب الاتحاد الأوروبي في الآثار الاجتماعية السلبية الموجودة في هذه الدول النامية، مثل الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وظاهرة المخدرات، وإلا فكيف يمكن التكلم عن شراكة مع دول تهدد كيانها هذا من جهة، ومن جهة أخرى الدول المغاربية كذلك ترى الدول الأوروبية مصدر تهديد بالنسبة لها بحكم تكتلها وتوسعها إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية، وكل السياسات المتخذة بخصوص الدفاع المشترك وزيادة قوة جيوشها ومحاولة تدخلها في كل الدول التي تشكل تهديدا لها. وعلى هذا الأساس كان على الطرفين أن يوفرا حد أدنى من الثقة لأن كلاهما بحاجة إلى الآخر ولأن الدول المغاربية ليس لديها خيارا آخر.[2]

---

[1] زكري مريم، المرجع السابق، ص 109.

[2] راضية ياسينة مزاني، واقع وأبعاد العلاقات الأوروبية مع دول المغرب العربي، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد العاشر، العدد 01، مارس 2019، ص 316.

لقد أضحت الديمقراطية في العقدين الأخيرين شأنا دوليا يحظى باهتمام الأطراف الفاعل دوليا وبندا ثابتا في اتفاقيات التعاون بين هذه الأطراف والدول المتلقية للمساعدات[1]، حيث لم يعد ملف حقوق الإنسان قضية داخلية بل أصبح موضوعا دوليا ولم يعد مسألة وطنية، حيث يرى بعض الباحثين أن من مصلحة دول الاتحاد الأوروبي دعم ترسيخ الممارسة الديمقراطية في أقطار المغرب العربي، بوصفها آلية تساعد على الاستقرار السياسي في هذه المنطقة، لمساعدة دول الاتحاد الأوروبي على مواجهة تحديات الإرهاب والهجرة السرية[2].

إن دول الاتحاد وصلت إلى قناعة مفادها أن الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي لن يكون ممكننا في المغرب العربي دون وجود أنظمة شرعية تستجيب لرغبات شعوبها وتتمتع بالشرعية الضرورية لدى شعوبها، وهو ما يجعل تلك الأنظمة مطالبة بإجراء إصلاحات ديمقراطية عميقة تساعد على الاستقرار والتنمية، باعتبار الديمقراطية تساعد على وجود المؤسسات والآليات الضرورية لتحقيق ذلك. إن الاتحاد الأوروبي لم يغير استراتيجيته فقط بخصوص موضوع الديمقراطية بعد أن كان يعارضها انطلاقا من خلفية دوله الاستعمارية، بل أصبح يدعم الوحدة المغاربية، بعد أن كانت الدول الفاعلة في هذا الاتحاد تعارضها، حيث كانت الدول الأوروبية الاستعمارية تاريخيا تناهض أي شكل من إشكال التقارب بين أقطار المغرب العربي خلال العقود الماضية، في حين أن أغلبية القوى الدولية الفاعلة الآن على الساحة العالمية، أصبحت اليوم تؤيدها، خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لسعيهما للتعامل مع سوق مغاربية كبيرة لخدمة صادراتهما وكذلك لمواجهة المخاطر القادمة من هذه المنطقة، وذلك استجابة للتغيرات الكبيرة الحاصلة في المشهد الدولي في ظل العولمة المتسارعة[3].

---

[1] إدريس لكريني، الاتحاد المغاربي والممارسة الديمقراطية، إشغال المؤتمر السادس والعشرين لمنتدى الفكر المعاصر، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، بتونس، أكتوبر 2008، تونس، ص 7.

[2] Luis Martinez, Maghreb : vaincre la peur de la démocratie, cahier de Chaillot, n° 115, avril 2009, institut d'études de sécurité, union européenne, paris 2009, p 13.

[3] إدريس لكريني، نفس المرجع، ص 04.

2/ البعد الاقتصادي والمالي:

تتسم اتفاقية المشاركة الموقعة مع الدول العربية المتوسطية والاتحاد الأوروبي بعدد من السمات المشتركة، وبصفة عامة هي اتفاقيات متقاربة ومتشابهة إلى حد كبير، فقد نصت هذه الاتفاقيات على إنشاء منطقة تجارة حرة بشكل تدريجي بالنسبة للمنتجات الصناعية، وإعطاء تفضيلات في مجال تحرير التجارة في المنتجات الزراعية من خلال مناقشتها عبر لجنة المشاركة، كما تضمنت هذه الاتفاقيات أنواعا أخرى من التعاون الاقتصادي والمالي. ففي الجانب المالي تضمنت المشاركة جانباً هاماً متمثلاً في الدعم المالي والتقني الذي يقدم في إطار برنامج MEDA وكذلك الدعم المقدم من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، كما تضمنت اتفاقيات المشاركة تعاونا إنمائيا في مجال التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار والتعاون في مجال الطاقة، المياه، البنية التحتية، كما تهتم الاتفاقيات بتنسيق التشريعات والإجراءات الفنية المتعلقة بمقاييس الجودة، وحماية الملكية الفكرية، وغيرها من المجالات.[1]

كما تم وضع مجموعة من الاهداف في البعد الاقتصادي نص عليها البيان الختامي لمؤتمر برشلونة، كان الهدف الرئيس لهذا البعد هو تحقيق منطقة تبادل حر Zone de libre-échange من أجل الدفع بالتعاون الاقتصادي pour la coopération économique، مع ضرورة تحقيق تنمية شاملة لكل الاطراف، كون أي استقرار سياسي وأمني واجتماعي مرتبط بدرجة كبيرة بالجوانب الاقتصادية. لكن التقرير الصادر عن مجموعة العمل "**المتوسط: الاقتصاد والهجرة**" الذي ترأسه "**Leveau Rémy**" سنة 2000، وضع بعض الأسئلة عن النتائج المحتملة عن تحقيق التقارب الاقتصادي في المتوسط، وقد خلص التقرير إلى وجود بعض الاختلافات الجوهرية التي لا تسمح من الناحية العملية بتجسيد هذه الاهداف التي تم وضعها في مؤتمر برشلونة، خاصة فيما يتعلق بمستوى اللبرالية والانفتاح التي بلغتها الاقتصاديات في دول الجنوب.[2]

---

[1] يوسف خليل السبعاوي، الصعوبات التي تواجه اتفاقية المشاركة العربية الأوروبية. المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2015، ص 128.

[2] STÉPHANIE DARBOT-TRUPIANO, « Le Partenariat euro-méditerranéen : une tentative d'intégration maladroite », L'éspace Politique, N 2, 2007. P 35

وقد تم الاعتماد في برنامج " ميدا1 " الذي تم تبنيه في اجتماع مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في صيف1996، التمويل كآلية لتفعيل الشراكة الأورو متوسطية التي تنطلق من ثلاثة أهداف هي:

- مساعدة دول جنوبي المتوسط، بغية إيجاد منطقة تبادل حرة والعمل لدعم التحولات الاقتصادية.
- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة.
- دعم التعاون الإقليمي وعبر الحدود.
- فمن ناحية الجانب الأوروبي فقد قدم مجموعة من التسهيلات من أهمها:
- الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية بحيث تخفض بنسبة 80% عند بداية العمل بالاتفاقية، ثم تزول كليا بعد السنة الأولى.
- إزالة جميع القيود الكمية على جميع السلع ما عدا بعض المنتجات.
- تخفيض التعريفة على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية، لفترات محدودة من السنة ولكميات تحدد سنويا، وتختلف من دولة إلى أخرى بسبب التفاوت في هيكل الصادرات الزراعية.

وتتمحور أبرز النشاطات التي تمولها المساعدات والاعتمادات على المستوى الثنائي حول تصحيح البنى الاقتصادية والاجتماعية خاصة في مجال الصحة والتعليم والبيئة والثقافة)، بغية التخفيف من الانعكاسات السلبية للتحولات الاقتصادية، إضافة إلى ندوات تدريبية للدبلوماسيين.[1]

كما وصل المبلغ المخصص لبرنامج " ميدا 2 " إلى 5.350 مليارات يورو للفترة بين عامي 2000 و2005، يضاف إليها 7 مليارات يورو من البنك الأوروبي للاستثمار كقروض. حيث تقرر أن توجه لتمويل برامج لخلق تنمية اقتصادية وثقافية في دول جنوب المتوسط. تخدم الشراكة التوجهات الأوروبية نحو تطوير عملية الاندماج الأوروبي، وتدعيم إبراز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية لها مناطق نفوذها، مما يدعم موقفه في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية الدولية الأخرى. وفي كل الأحوال فإنّ المحرك الأساسي والهدف الرئيسي لفكرة الشراكة الأورو متوسطية هو التحكم في كل العمليات ذات الطابع الاقتصادي في المنطقة، ومن هنا يهدف الاتحاد الأوروبي إلى إقامة منطقة أمن واستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي وتأمين مجال حيوي للنشاط الاستثماري، فهو

[1] هشام عبد الكريم، خيرة بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 151.

يهدف من خلال هذه الشراكة إلى تنفيذ سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل، وتهدف إلى الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة وكذا تحقيق مصالح مشتركة فيما بينها[1].

يبقى البعد الاقتصادي من أهم الابعاد التي يركز عليها الباحثون الآن كمقاربة يمكن ان يتحقق من خلالها مفهوم الشراكة والتكامل، وقد حدد Bella BALLASSA عدة مستويات للاندماج والتعاون الاقتصادي تعتبر كلها عواملا منطقية مساعدة على تجاوز الاختلافات ومنطق الهيمنة الذي من الممكن ان يحكم مسارات هذا التعاون بين الدول في المتوسط[2].

3/ البعد الاجتماعي والثقافي:

وهو أعم وأشمل من البعدين السياسي والاقتصادي، فضلا عن أنه يتسم بالحركية والتنوع والاستمرار. فالتعامل مع الجوانب الثقافية للمجتمعات من منطق المشترك بين البشر يثير حسب الخبراء والباحثين عدة قضايا رئيسية، من أهمها: إشكالية المعتقد وتنقل الأشخاص في الفضاء الأورو–متوسطي وعلاقات الدول بالجمعيات غير الحكومية، ومسألة حقوق الإنسان. ويفترض البعد الثقافي، التعمق في أوجه التعاون للتقريب بين المفاهيم والقيم بين شعوب بلدان البحر الأبيض المتوسط، وإيجاد تيارات ثقافية تخدم ذلك التواصل. عندئذ تستطيع الشعوب المتوسطية أن تؤسس لمنطق مشترك في التعامل في كل الجوانب ويسمح بتجاوز الاختلافات المحتملة بينها.[3]

في حين رفض إعلان برشلونة مقولة صراع الحضارات ورحّب بمبدأ الحوار بين الأديان، والثقافات كوسيلة للتفاهم بين الشعوب. واهتم بقضايا التبادل بين الشباب ومنظمات المجتمع المدني وضرورة العمل على تنميتها وتطويرها. كما اهتم بقضية العلاقة بين الصحة والتنمية، وشدّد على ضرورة

---

[1] عمر سعد الله، المعجم في القانون الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 272.

[2] محمد مصطفى، كمال فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت "لبنان"، 2001، ص 21.

[3] هشام عبد الكريم، خيرة بن عبد العزيز، أهمية التعاون الإقليمي في إطار الشراكة الأور ومتوسطية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد السابع، جويلية 2014، ص 154.

التعامل مع قضية التنمية باعتبارها قضية متعددة الجوانب والأبعاد يلعب فيها الانسان والفرد دوراً أساسياً. وهو ما يتطلب الاهتمام بالتنمية البشرية بأوسع معانيها.[1]

ب/ أشكال التعاون الأورو-مغاربية الأخرى لما بعد مشروع برشلونة:

لقد تبلورت نماذج جديدة لتحقيق الأمن من خلال تبادل المنافع والمشاركة في المصالح، إذ اهتم الاتحاد الأوروبي بالقضايا الاجتماعية وإيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها شعوب الجنوب المتوسطي من مكونات ومتطلبات تحقيق مفهوم الأمن المعاصر، حيث أن ازدياد حدة المشكلات بنتائجها السياسية على الأمن والاستقرار في دول الجنوب سوف ينعكس بالتأثير على الأمن الأوروبي سواء في شكل مباشر أو غير مباشر، لهذا يحاول الاتحاد الأوروبي بلورة مفاهيم مجتمعية مشتركة تحقق الاستقرار وتؤدي إلى تطوير الهياكل السياسية والاقتصادية وبلورة قيم اجتماعية محددة بمواصفات انتقائية توفر على الاتحاد الأوروبي القدرات اللازمة على متابعة مختلف التهديدات الخارجية والتحكم فيها والقدرة على معالجتها. إن أبعاد الشراكة بين الدول جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي تبقى إلى حد بعيد مطلباً استراتيجياً على جميع الأصعدة خاصة في المجال الأمني والسياسي لدول الاتحاد الأوروبي. هذه الأخيرة التي تسعى من خلال سياسات الجوار الى ترقية التعاون في إطار مستمر ودائم، وهذا ضمن المحاولات العديدة لخلق هذا الفضاء التعاوني والسعي إلى دمج الدول المغاربية في هذا المسار.[2]

1/ سياسة الجوار الأوروبية:

عرف أستاذ الاقتصاد الأوكراني "**فيتالي دنيزيوك Vitaly Denysyuk**"سياسة الجوار « **بالإقليمية الطرفية** » بين البلدان الستة عشر والمناطق الطرفية الأقل ديناميكية من الاتحاد الأوروبي الموسع، أي اتفاق طرفي يترجم الاهتمام المركزي للاتحاد الأوروبي بخلق أطراف آمنة على حدوده المباشرة،

[1] جعفر عدالة، المرجع السابق، ص 320.

[2] هشام عبد الكريم، خيرة بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 156.

تمارس التبادل معه، تتلقى بعض المساعدات، وتؤمّن الانسياب المرن للتجارة الحدودية، وفي النهاية حدود جيدة لا تصدّر مشكلاتها ولا نزاعاتها[1].

لقد تم إنشاء سياسة الجوار الأوروبي من طرف المفوضية الأوروبية في سنة 2002 من أجل اندماج دول شرق أوروبا، ثم توسعت بعد ذلك لتشمل دول جنوب المتوسط[2]، حيث ثم الإعلان عن سياسة الجوار الأوروبية من طرف المفوضية الأوروبية في 12 ماي 2004[3]، لتضم 10 دول متوسطية (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، السلطة الفلسطينية، لبنان، سوريا، ليبيا، إسرائيل)، و ثلاث دول أوروبية هي : بيلاروسيا، أوكرانيان مولدافيا، و ثلاث دول من القوقاز : أرمينيا، أذربيجان، جورجيا[4].

تعكس سياسة الجوار الأوروبي هدف الاتحاد الأوروبي الذي يحاول تجنب وضع خطوط تقسيم جديدة في أوروبا بعد توسع الاتحاد والنهوض بالاستقرار والازدهار داخل الحدود الجديدة للاتحاد وما وراءها. إن البلدان المشمولة في سياسة الجوار الأوروبي هي بلدان غير مرشحة للدخول في عضوية الاتحاد الأوروبي، حيث تستند إلى مصطلح هام هو" **الشراكة**".[5]

كما تتركز اهتمامات الاتحاد الأوربي بشأن سياسة الجوار على توثيق العلاقات وفقا لأهداف الاستراتيجية الأمنية الأوروبية ومنح الدول الجديدة فرصة عمل مع الاتحاد الأوروبي في قضايا سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية، وإيجاد مسؤولية مشتركة للوقاية من النزاعات وحلها ومحاولة

---

[1] Vitaly Denysyuk, « Politique de Voisinage de L'Union Européenne : Qu'elles transformations sur le régime commercial régional en Europe », Revue du Marché Commun de L'Union Européenne, N°485, Février 2005, PP.101-114.

[2] Annick Mousnave, Union pour la Méditerranée ou rêve d'un « G-MED ». Revue Banque stratégie, n° 260, juin 2008, p 10.

[3] La politique Européenne de voisinage – Document d'orientation, Communication de la Commission, COM(2004)373 final, 12/05/2004, p. 5

[4] Otmane Bekenniche, Le Partenariat Euro-Méditerranéen, les enjeux, Office des publications Universitaires, Alger, 2011, P 172.

[5] نسيمة طويل، سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط، مجلة المفكر، المجلد السابع، العدد 08، نوفمبر 2012، ص 217.

إحلال السلام والأمن المتبادل من خلال مراقبة الهجرة وكل أنواع الممارسات غير الشرعية إزاء الاتحاد الأوروبي[1].

إن سياسة الجوار تمثل رؤية جريئة وعرضاً جديداً لأنها تمد إلى البلدان المجاورة مكاسب مفاعيل التوسيع من حيث الاستقرار السياسي والاقتصادي، والتقليل في الفوارق والازدهار. كذلك العمل مع الجيران لخلق فضاء مزدهر وقيم متبادلة تتأسس على الاندماج الاقتصادي المتنامي[2].

يتمثل مضمون هذه السياسة في محاولة تطوير الاتحاد الأوروبي علاقات جديدة مع جيرانه بشرق أوروبا وجنوب المتوسط، تقوم على ثلاث مبادئ هي: سياسة تفضيلية مع إقامة فضاء للرفاه وحسن الجوار، وأخيرا إقامة علاقات واسعة وسلمية على أساس من التعاون، مع الإشارة إلى تأطير قيم الاتحاد لهذه المبادئ. وقد تم تحديد هذه القيم بوضوح في العناصر الآتية:

احترام دولة القانون، الحكم الراشد، حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، مبادئ اقتصاد السوق، التنمية المستدامة، ترقية علاقات حسن الجوار، الحريات العامة. وتعد هذه العناصر شروطا لتفعيل السياسة الجوارية مع شركائها وجيرانها. كما تجدر الإشارة إلى تماثل هذه العناصر مع أسس وثيقة برشلونة للشراكة المتوسطية، وإلى اعتماد هذه السياسة لنفس الأهداف التي تحكم مسار برشلونة، والخاصة بدعم التعاون السياسي والأمني فضلا عن التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار.[3]

---

[1] MOHAMED HADDAR. La politique Européenne de voisinage et le Maghreb. Colloque international Organisé par le Laboratoire Prospective, Stratégie et Développement Durable De la Faculté des Sciences Economiques et de Gestion de Tunis, Hammamet le 1 et 2 juin 2007, p 16.

[2] D. THIERRY, « La Politique européenne de voisinage dans le contexte d'une politique euro-méditerranéenne : aspects géopolitiques », Editions KARTHALA, Paris, 2005, p 67.

[3] جعفر عدالة، نفس المرجع، ص 321.

2/ الاتحاد من أجل المتوسط:

شكَّلت فكرة الاتحاد من أجل المتوسط هاجساً "**لنيكولا ساركوزي**" منذ أن كان وزيراً للداخلية سنة 2005، وفي ذروة المعركة الانتخابية الرئاسية أعلن في 07-02-2007 صراحة عن مشروعه مستعرضاً فوائد التعاون والاتحاد بين ضفتي المتوسط في زمن العولمة، وبعدما تم انتخابه رئيساً للجمهورية أطلق نداء للانضمام إلى مشروعه الذي اعتبره حلماً كبيراً للحضارة، لوحدة إفريقيا وأوروبا ويبني مصيراً مشتركاً بينهما للتأثير في مصير العالم ومواجهة العولمة [1].

ففي سنة 2005 انتقد بحدة مسار برشلونة، الذي فشل في تحقيق أهدافه المرجوة منه وهي إقامة السلام والرفاهية والتنمية الاقتصادية والتقارب بين الشعوب، رغم إنفاق ما يزيد على 20 مليار يورو منذ إنشائه، وفي 2007/05/06 عشية انتخابه رئيساً للجمهورية أطلق نداء للانضمام إلى مشروعه الذي اعتبره حلما كبيراً للحضارة وبأن الوقت قد حان للانتقال من الحوار إلى السياسة وتجاوز النقاش إلى البناء، مؤكداً على أن مستقبل أوروبا يوجد في الجنوب[2].

ولقد كانت قمة "**هانوفر Hanouvre**"، بألمانيا في 03 مارس 2008، قمة الحسم التي جمعت الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" والمستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل"، ومنه كان الانتقال من الاتحاد المتوسطي إلى الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط. ذلك نظراً للتداخل بين الاتحاد المتوسطي ومسار برشلونة والذي وجد الترجمة له بتعديل التسمية من الاتحاد المتوسطي إلى "مسيرة برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط" وقد جاء هذا التغيير في تسمية وحتى مضمون هذه المبادرة انعكاساً لما يأتي [3]:

-انتقال الوصاية على مبادرة المشروع من فرنسا إلى الاتحاد الأوروبي.

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص16.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، نفس المرجع، ص 31.

[3] جعفر عدالة، المرجع السابق، ص 325.

– اعتبار الصيغة الثانية للمبادرة حسب تصريح رئاسة الاتحاد؛ تحديثاً لمسار برشلونة ودفعة جديدة له، وهو أمر يعكس الإدارة الأوروبية الجماعية في إعطاء الصفة التكاملية على كافة مشاريعها المتوسطية من خلال الجمع بينهما حتى لا تتعارض وتتداخل أهدافها وأساليب عملها حتى لا يرى في أي مشروع أوروبي متوسطي بديلاً عن مسار برشلونة.

–الاتفاق على ضم كافة دول أوروبا في المشروع، وليس الدول الأوروبية المتوسطية فقط كما كان مطروحاً في صيغته الأولى، وعلى أن تكون رئاسته الدورية مشتركة بين دول الشمال وجنوب المتوسط معاً وليس دول أوروبا المتوسطية.

يهدف هذا المشروع إلى تشجيع التنمية الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ورسم معالم فضاء الأمن المتوسطي، والدفع بالتنمية الاجتماعية، حماية البيئة والتنمية المستدامة، حوار الثقافات، إذ يعد هذا المشروع أكثر تقدماً من ميثاق برشلونة [1] . كما جاء مشروع الاتحاد من أجل المتوسط على أنقاض ما بقي من مسار برشلونة الأور ومتوسطي، وكان من أهدافه:

– تنظيف البحر الأبيض المتوسط من التلوث الذي أصابه من المياه المبتذلة التي تصب فيه من البلدان الشاطئية، وكذلك من بقايا النفايات التي ترميها هذه البلدان فيه وعلى شواطئه، تطوير شبكات الاستفادة من المياه الصالحة للشرب وتحسين وسائل السقي والمحافظة على الساحل[2]. وكان مسار برشلونة (Le Processus de Barcelone) قد أحصى أكثر من (44) موقعاً مصاباً بالتلوّث وحددت المدة التي يستغرقها هذا العمل حتى سنة 2020. وفي هذا الصدد خصّص البنك الأوروبي للاستثمار ما قيمته 5.7 مليار أورو، موزعة على 78 مشروع استثماري، 1.2 مليار أورو منها

[1] أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط: إعلان برشلونة نموذجاً. مجلة دراسات دولية، العدد 39، يناير 2009، ص 91.

[2] Jean–François Jamet, Les défis politiques et économiques de l'Union pour la Méditerranée. Questions d'Europe n° 93, Fondation Robert Schuman, Mars 2008, p 03.

مخصصة للفترة من 2010 إلى 2013. وقد بدأ تجسيد أول مشروع في لبنان في 2009 بقيمة 140 مليون أورو لإعادة استغلال مياه الصرف الصحي[1].

– إنشاء طرق بحرية وبرية بين البلدان الأعضاء الجنوبية، من أجل تحسين شروط نقل البضائع بينها ولمواجهة ارتفاع كلفة النقل، أما عملية تمويل هذه الطرق فقد تم اقتراح فرض رسوم مرور على البضائع العابرة لمضيق البوسفور وجبل طارق وقناة السويس[2].

– تطوير وتنمية الطاقة الشمسية لاستغلالها في مجالات متنوعة، فبلدان جنوب المتوسط تتمتع بالشمس على مدار السنة. لهذا ثم وضع مخطط للطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية والهوائية) لإنتاج حوالي 20 ميغاواط في البحر الأبيض المتوسط بحلول 2020، بمساهمة البنك الأوروبي للاستثمار الذي تعهد بتحويل التكنولوجيا والخبرة اللازمة لإنجاز مشاريع الطاقة في المتوسط على أكمل وجه[3].

إلا أنه من الواضح أن الحواجز التي سبق أن وقفت في طريق نجاح اتفاق برشلونة ستكون طليعة العناوين الكبرى التي ستستأثر بقائمة التحديات على مشروع الاتحاد من أجل المتوسط والتي ينبغي أن ينجح في تجاوزها، وهي القضية الفلسطينية والتي أضيفت إليها أزمات جديدة على غرار الأزمة السورية، وعدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا، هذا فضلاً عن الأزمات الأخرى القائمة والتي لا يدري أحدً عواقبها، ولا كيف سيتم تجاوزها، وغيرها من التحديات الأخرى.[4]

3/ منتدى حوار غرب المتوسط 5+5:

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وقيام الاتحاد الأوروبي بعد توقيع معاهدة ماستريخت، جعلت من البحر المتوسط والدول المطلة عليه من الرهانات الحاسمة لمستقبل أوروبا. وتبلورت الفكرة في نهاية سنة

---

[1] Philippe de la Fontaine Vive, Union pour la Méditerranée : Rôle et Vision de BEI. Rapport de la Banque Européenne d'Investissement, Décembre 2010. **www.bei.org/Femip–info@bei.org** consulté le : 06/02/2015.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص 51.

[3] Philippe de la Fontaine Vive, op.cit., p 33.

[4] لمياء حروش، الشراكة الأورو متوسطية_ السياقات والمسارات. المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، 24 سبتمبر 2019، ص 25.

1990 حينما تكّونت مجموعة من الدول المسماة (5+5) التي تضم خمس دول أوروبية هي: فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال ومالطا، ودول المغرب العربي الخمس ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا. وتم ذلك في مؤتمر عقد في روما من أجل تطوير التنمية والاستقرار في الحوض الغربي للمتوسط. وأطلق الرئيس المصري حسني مبارك مشروع " منتدى دول البحر المتوسط" في تشرين الثاني 1991 لتوسيع مجموعة (5+5). وعقد أول اجتماع لهذا المنتدى في الاسكندرية في تموز 1994 بمشاركة عشر دول متوسطية هي: المغرب، تونس، الجزائر، مصر، تركيا، اليونان، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا والبرتغال. ولم تدع إلى هذا الاجتماع ليبيا وإسرائيل.[1]

وتعد مبادرة 5 + 5 بمثابة الإطار الأكثر تقريبا لوجهات النظر الأمنية بين دول ضفتي دول حوض المتوسط؛ ذلك أنها ترمي بالأساس إلى إقامة مجال من السلم والتعاون الأمني دون أي بعد عسكري يهدف إلى تنفيذ مشاريع استيطانية، وإنما مشروع لتحقيق الأمن المشترك لشعوب المنطقة. ويهدف الحوار المتوسطي 5+5 بوصفه مبادرة تخص الأمن المتوسطي إلى إقامة تعاون أوثق بين الأعضاء الخمسة في الاتحاد الأوروبي وبلدان اتحاد المغرب العربي الخمس من خلال الحوار السياسي وتشجيع التسيير الأمثل للموارد بغية تعزيز الاستقلالية الإقليمية وتحقيق التنمية. وتعتبر قمة **مالطا** فضاءً للحوار السياسي غير الرسمي تهدف إلى " إعادة بعث وترقية" المناقشات بين الدول العشر خصوصاً حول القضية "الحاسمة" المتمثلة في الهجرة السرية. وهي أول قمة كذلك لقادة 5+5 منذ سقوط نظامي الرئيس التونسي زين العابدين بن على الذي فر إلى السعودية مطلع 2011 والزعيم الليبي معمر القذافي الذي قتل بعد أن قبض عليه ثوار في سرت في 20 أكتوبر 2011.[2]

من خلال الطفرة المتعددة الأبعاد التي أدت إلى سقوط جدار برلين سنة 1989، فتحت الجزائر أبوابها تدريجيا على المتوسط. ومع ظهور العولمة الرأسمالية، تبنت الجزائر النهج الرأسمالي أين انخرطت في العديد من المبادرات مع الضفة الأخرى من المتوسط. ومع انطلاق مشروع اتحاد المغرب العربي سنة 1989، لم تعارض الجزائر على المبادرة الفرنسية لسنة 1990، بالانضمام إلى

[1] علي مفلح محافظة، العرب والعالم المعاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 173.

[2] توفيق المديني، قمة "5+ 5" في مالطا ومأزق الشراكة المتوسطية، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 131، نوفمبر 2012، ص 03.

الحوار 5+5 لدول غرب المتوسط، ولا إلى الشراكة الأورو-متوسطية أين تم وضع إطار إلزامي لم يكن أمام الدول المغاربية حينها سوى القبول أو ترك هذه المبادرة الأوروبية.[1]

ثالثا/ تقييم سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الدول المغاربية:

إن العلاقات الاقتصادية المغاربية مع الاتحاد الأوروبي في مجال حركة السلع والخدمات تعكس مظاهر انعدام التوازن وتدهور شروط التبادل وتطور التبعية، في ظل استمرار الاختلالات الهيكلية والنوعية في بنية وتركيب اقتصاديات التجارة الخارجية في الأقطاب المغاربية. ولذلك فرغم أهمية حجم هذه المبادلات وأولوية أسواقها الأوروبية، فإنها لا تشكل إلا نسبة ضئيلة ضمن التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فهي لا تتعدى في المتوسط 4% من مجموع صادراته ووارداته، الأمر الذي يعني أن الطرف الأكثر تبعية في هذه العلاقات التشاركية التجارية هو دول اتحاد المغرب العربي، التي تطورت درجة الانكشاف الاقتصادي التجاري بها إلى مستويات التبعية الشديدة حيث بلغت أكثر من 73%، في حين أن تلك النسبة لا تتجاوز في الاتحاد الأوروبي 25 % مع تنوعها السلعي والسوقي والقيمي والنوعي.[2]

تتميز اقتصاديات الدول المغاربية بمساهمة كبيرة للرسوم على التجارة الخارجية في حصيلة الضرائب، وأن أي انخفاض لقيمة الضرائب هذه سيؤدي إلى الضغط على الأموال العمومية، هذا الانخفاض في الموارد الجبائية يختلف أثره من بلد لآخر حسب وزن الجباية الجمركية بالنسبة للإيرادات العامة في الميزانية وحسب درجة تبعية البلد تجاه وارداته من الاتحاد الأوروبي.[3] إن انخفاض قيمة الرسوم الجمركية يؤدي إلى انخفاض قيمة التحصيل الضريبي والذي سيترجم إلى انخفاض في مستوى الانفاق العام، زيادة على انخفاضه من جراء التعديلات المفروضة على هذه البلدان في إطار سياسات

---

[1] Aomar Baghzour. DU PROCESSUS DE BARCELONE A L'UNION POUR LA MEDITERRANEE : UNE VISION D'ALGERIE. Revue Outre-terre. 2009/3, N°23, p 140.

[2] صالح صالحي، المرجع السابق، ص 30.

[3] عبد الفتاح الرشدان، العلاقات العربية الدولية: الواقع والآفاق، المرجع السابق، ص 105.

التقويم الهيكلي، وهذا ما يحدث اختلال في مستوى الطلب العام، وبالتالي اختلالاً في مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية.[1]

[1] شريط عابد، الاندماج الاقتصادي والإقليمي للدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو 2005، ص 288.

خلاصة الباب الأول

يعد التكامل الإقليمي مدخلا حيوياً للاعتماد الجماعي لمواجهة التحديات التي تعترض الدول وبين أبرز التجارب ومحاولات التكامل والتكتل الإقليمي في العديد من قارات العالم على غرار أوروبا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا. لقد ظهرت في شمال إفريقيا تجربة التكامل المغاربي وإنشاء اتحاد المغرب العربي الكبير منذ سنة 1989 في إطار جماعي تعاوني، ومن هذا المنطلق برز الاتحاد المغاربي كأداة لتوحيد دول المنطقة التي تتقاسم أقطارها ليس فقط المقومات التي تشكل الهوية من خلال التاريخ المشترك، الدين، اللغة...الخ. إن التكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي أصبح ضرورة في وقت تزبد فيه باقي التكتلات في وحدتها واندماجها، حيث أصبحت التجمعات الاقتصادية في النظام الاقتصادي الدولي الراهن تسيطر على 90% من حجم التجارة العالمية التي تزايد أهميتها ودورها المحوري في الاقتصاد.

لدا تسعى بلدان المغرب العربي إلى التأقلم مع البيئة الدولية الجديدة، من خلال إقامة اتحاد إقليمي بوحد سياساتها ومواقفها وقراراتها الاقتصادية بشكل يكفل لها إرساء ركائز وقنوات صلبة تستفيد بها من المزايا الكثيرة الناتجة عن تكثيف التدفقات التجارية بين مختلف بقاع العالم. لكن جملة من العقبات السياسية، الاقتصادية والتقنية تحول دون تأدية هذا التكتل للدور المنوط به، والذي لم يفلح لا في تكوين اتحاد جمركي ولا سوق مشتركة ولا حتى منطقة تبادل حر مغاربية. لقد جعلت الحاجة الملحة، المعبر عنها من طرف البلدان المغاربية، من أجل برقيق التنمية الاقتصادية، خيار التكامل الاقتصادي خيارا استراتيجيا، قد يحمل نتائج معتبرة مقارنة بتلك التي قد تتحقق في حالة ما إذا اتبع كل بلد استراتيجية اقتصادية منفردة.

الباب الثاني: التكامل الاقتصادي المغاربي وآفاق التنمية

لقد أصبح التكامل في منطقة المغرب العربي من بين أهم الأولويات للواقع المغاربي في إطار ما تشهده الساحة الدولية من تكتلات اقتصادية، وإن استقراء الواقع السياسي والأمني والاقتصادي للمنطقة، والظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها، والتمعن في تطوير اقتصاديات المعرفة، ناهيك عن تطور التقانة الحديثة وتأثيرات العولمة، وما ينجر عنها من مبادرات الشراكة الإقليمية والدولية وشروط التبادل الدولي، والمنافسة غير العادلة تبين بشكل واضح أن قضية التكامل الاقتصادي المغاربي أصبحت أكثر من ضرورة، تستدعي إعطائها الأولوية على أجندة القادة المغاربة[1].

أدت التطّورات التي مست النظام العالمي في ظل تداعيات العولمة، إلى تزايد الاهتمام والحاجة إلى تعاون وتكامل الدول فيما بينها لبناء كيانات اقتصادية قوية، تستطيع الوقوف في وجه التحديات الطارئة، وتضمن لأعضائها الازدهار والتقدم وتطوير أدائها في الساحة الدولية؛ وهذا ما أسهم في إحياء تكتلات تجارية واقتصادية قديمة، وظهور ترتيبات تكاملية جديدة تستجيب لتطلعات الدول الأعضاء فيها، بعضها في إطار شبه إقليمي وأخرى في إطار إقليمي، كما ظهرت تنظيمات تكاملية عملاقة "**عبر إقليمية**" أطلق عليها مصطلح المجالات الاقتصادية الكبرى تتجاوز حدود الإقليم لتضم أعضاء من قارات مختلفة[2].

للتفصيل أكثر في هذا البحث، ارتأينا تقسيم هذا الباب إلى فصلين، تطرقنا في الفصل الأول إلى اقتصادات دول المغرب العربي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية. ثم تطرقنا في الفصل الثاني إلى التكامل الاقتصادي المغاربي خيار استراتيجي لتحقيق التنمية.

---

[1] مقروس كمال، المرجع السابق، ص 174.

[2] ابراهيم سالم ياسمينة، يحي هاجر، دور التكامل الاقتصادي الاقليمي بين آمال التنظير ومشاكل التطبيق، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 05، مارس 2015، جامعة أحمد دراية، أدرار، ص 02.

الفصل الأول: اقتصادات دول المغرب العربي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية

تميزت العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة ببروز ظواهر وتحديات معقّدة وسريعة الانتشار وتتميز بكونها عالمية من ناحية التأثير وطرق مواجهتها، هذا الوضع جعل من الدولة القطرية بمفردها عاجزة عن القيام بوظائفها في معزل عن بقية الوحدات السياسية في العالم. ومن هنا جاء مدخل التكامل كآلية كفيلة لمواكبة التحوّلات التي تطرأ على الساحة الدولية، باعتباره إطار للعمل الجماعي في المجالات الاقتصادية، السياسية، الأمنية، الثقافية...إلخ. هذه المعطيات يمكن أن نعتبرها من العوامل التي دفعت بالدول المغاربية في فترة الثمانينيات بالتوجه نحو العمل التكاملي.[1]

كما اتسمت العلاقات الدولية ببروز تكتلات اقتصادية كبرى تمكنت من تحقيق التطور والتنمية الاقتصادية للوحدات التي دخلت في العملية التكاملية، فالنظام الدولي تميزه ديناميكية الاعتماد المتبادل بفعل الثورات التكنولوجية والعلمية في مجال الاتصال والمواصلات التي تجعل من الاندماج ضرورة ملحة للاستفادة من الموارد والإمكانيات بشكل مشترك وأنسب. فدول المغرب العربي كي تلعب دورا مؤثرا في العلاقات الاقتصادية وكي تكسب مركزا تفاوضيا قويا في إطار نظام اقتصادي قائم على المنافسة بين التكتلات حول تحقيق أكبر قدر من المصالح الاقتصادية، يجب عليها الاتجاه نحو العمل الوحدوي.[2]

للتوضيح أكثر، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين. تطرقنا في المبحث الأول إلى واقع اقتصاديات دول المغرب العربي. أما في المبحث الثاني فخصصناه مبررات التكامل المغاربي وعوائقه.

---

[1] كعبوش الحواس، المرجع السابق، ص 122.

[2] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 59.

المبحث الأول: واقع اقتصاديات دول المغرب العربي

تبنت الدول المغاربية مناهج مختلفة من المخططات التنموية لتحسين المناخ الاقتصادي، وتعديل التوازن الاقتصادي بما يكفل تطوير قدراتها على اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإمكانيات الذاتية المتاحة.[1]

كما تبدو العوامل المحفّزة والموجبة لتفعيل الاتحاد المغاربي والتعجيل بتحقيق التعاون والتنسيق بين أعضائه متعددة فبالإضافة الى العوامل الثابتة التي تتمثل في المقومات البشرية والطبيعية والثقافية والاجتماعية والتاريخية، والتباين والتنوع في الإمكانيات والقدرات، يمثل الموقع الاستراتيجي المهم، لدول المغرب والتحديات الاقتصادية والأمنية والبيئية والاجتماعية تمثل جميعها حوافز مؤكدة تدفع، باسم المصلحة والنفعية السياسية، باتجاه التعاون والتنسيق بين دول المغرب العربي[2].

بصرف النظر عن الروابط التاريخية والدينية والثقافية والعاطفية التي تربط دول المغرب العربي، فلا شك أن العاملين الاقتصادي والأمني يعتبران المتغيران الرئيسيان وراء محاولات الاندماج ككتله سياسية قادرة على مواجهة تحديات السوق العالمية والأسواق الإقليمية، وتجاوز مشاكل العجز الاقتصادي والاضطرابات الناتجة، وإن المصلحة الاقتصادية تقتضي من الدول المغاربية التقارب في وجهات النظر حتى تتمكن من تنسيق سياساتها الاقتصادية داخليا وخارجيا، والوقوف ككيان اقتصادي متلاحم سيمنحها بالضرورة قوة يمكن توظيفها في مجال المساومة الدولية.[3]

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري والتونسي والمغربي

إن للعامل الاقتصادي أهمية كبيرة لدى البلدان المغاربية في مسار تفعيل اتحادها ومحفز لدى نخبها السياسية التي تجري وراء كسب المال والنفوذ من خلال المشاريع التي بإمكانها فتح آفاق تخرج

---

[1] بوسخان سعيدة. دور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي. دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم التجارية، الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة وهران 2. 2018، ص 119.

[2] عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص 05.

[3] نبيل علي دريس، الاتحاد المغاربي: التعاون المشترك والتقارب الاقتصادي، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 27.

بالاتحاد إلى برٍّ الأمان. إن حجم المصالح المشتركة بين دول المغرب العربي، والإمكانيات الموضوعية والمؤشرات العلمية التي بإمكانها إذا توفرت مجموعة من الشروط أن تسهم في تحويل منطقة المغرب العربي إلى قوة إقليمية ذات رهانات استراتيجية كبرى أمريكية من جهة، والدول الاستعمارية السابقة في المنطقة وتحديداً فرنسا وإسبانيا من جهة أخرى[1].

الفرع الأول: واقع الاقتصاد الجزائري

لقد اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال نظام التخطيط المركزي، ومحاولة إقامة قاعدة صناعية صلبة بإنشاء المؤسسات الوطنية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، وكان المساهم الوحيد آنذاك في هذه المؤسسات هو الدولة، باحتكارها لمجمل الأنشطة الاقتصادية وتهميش القطاع الخاص، وكان الهدف من ذلك هو وضع استراتيجية تؤمن استغلال الموارد الوطنية بصفة عقلانية وانتهاج أساليب تنمية تعتمد على الذات[2]، ولقد مر الاقتصاد الجزائري بمراحل عديدة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا نلخصها فيما يلي:

أولا/: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الاقتصاد الاشتراكي

انتهجت الجزائر في ظل هذا النظام عدة سياسات تنموية، سعيا منها للوصول إلى تنمية شاملة في عدة قطاعات، من خلال تطبيق مخططات تنموية أبرزها:

1/ مرحلة بناء اقتصاد اشتراكي خلال الفترة (1962-1966):

سعت الجزائر منذ بداية الاستقلال إلى التخلص من مخلفات الاستعمار وتوظيف إمكاناتها المحدودة في ترتيب أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، من خلال رسم معالم المسيرة التنموية للبلاد باتباع النهج الاشتراكي، لبسط النفوذ على الاقتصاد وفك الارتباط بالاقتصاد الفرنسي، ووضع الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق مخططات مقبلة لخدمة الأهداف التنموية.[3]

---

[1] صاغور هشام، المرجع السابق، ص 1220.

[2] جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص 88.

[3] عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2012، ص 219.

توجهت الجزائر بعد الاستقلال للبحث عن سياسة تنموية تمكنها من النهوض بالاقتصاد في الوقت الذي انتشر فيه النهج الاشتراكي ومبادئه مما دفع بالدولة إلى تبنيه كنسق مناسب حتى سنة 1988، عندما بدأت البوادر الفعلية لتبني النهج الليبرالي بعد ثبات فشل تطبيق النموذج السابق بكل المقاييس وعلى جميع الأصعدة.[1]

توجهت الدولة لاتباع الأسس الاقتصادية للنهج الاشتراكي في تسيير شؤونها الاقتصادية ولقد تم التوقف في المحطات الزمنية التالية:

حيث خرجت الدولة بعد الاستقلال بهيكل اقتصادي هش أنهكه الاستغلال الاستعماري، لذلك بادرت بالقيام بعدة إجراءات اقتصادية من بينها تأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، تأميم المناجم سنة 1966، بنك الجزائر سنة 1963، أما بقية البنوك وشركات التأمين سنة 1966، وذلك للتأكيد على توجه الجزائر لاتباع الأسس الاقتصادية للنهج الاشتراكي في تسيير شؤونها الاقتصادية.[2]

كما تميزت هذه الفترة والتي أتت مباشرة بعد الاستقلال بوضعية اقتصادية صعبة تتمثل فيما يلي:

– غياب شبه تام للصناعات الأساسية مع وجود بعض الصناعات التحويلية ذات الطبيعة الحرفية والمتمركزة حول الموانئ الرئيسية، إذ أن أكثر من 80% من النشاطات الصناعية كانت بيد المعمّرين.

– قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوروبيون ويحتل مساحة تقدر بـ 3 مليون هكتار كلها من الأراضي الخصبة، وقطاع زراعي آخر تقليدي بيد الجزائريين يحتل الأراضي الأقل خصوبة.

– وجود هياكل قاعدية في المدن الرئيسية فقط، والتي قدرت بحوالي 10.000 كلم من الطرق المعبدة، 4300 كلم من السكك الحديدية، 600 كلم من الخطوط الكهربائية، و20 مطارا وبعض الموانئ.

– مغادرة ما يقارب من مليون تقني أوروبي الجزائر غداة إعلان الاستقلال، مما ترك فراغاً كبيرا في الإطارات العليا والعمال المحترفين، منها 50.000 إطار من المستوى العالي، 35.000 إطار متوسط، و100.000 عامل ومستخدم، وهو ما عطّل سير الاقتصاد والإدارة بشكل كلي.

---

[1] فاطمة الزهراء رقايقية، قضايا اقتصادية معاصرة، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص 91.

[2] فاطمة الزهراء رقايقية، نفس المرجع، ص 92.

– التخلي شبه التام عن الاستغلالات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية والتي كانت مملوكة من طرف الأوروبيين.[1]

2/ مرحلة الاقتصاد الموجه وبداية تطبيق سياسة المخططات التنموية (1967–1989):

حيث تجسدت الأسس المادية للاشتراكية سنة 1966 بوضع كافة المقاليد الاقتصادية بين أيدي الدولة في إطار استكمال القيام بتأميم التجارة الخارجية سنة 1966، قطاع النقل والبترول سنة 1971، تطبيق الثورة الزراعية سنة 1972، وتجسيدا للمسعى التنموي تمسّك صانعوا السياسات الجزائريين بنموذج نظري لعملية التصنيع يعتمد على فكرة الصناعات التصنيعية، الذي يتطلب اختيارا دقيقا لنوعيات الصناعة التي تعزز وتعجل كثيرا عملية التنمية الشاملة.[2]

فابتداء من سنة 1967 تم الشروع رسميا في التخطيط المركزي، وتم تبني المخطط الثلاثي الأول (1967 – 1969) الذي باشرت الدولة تنفيذه والعمل على توفير الوسائل الضرورية لذلك، فعمدت السلطة قبل ذلك أي سنة 1966 إلى تأميم القطاع المصرفي الذي سمح للجزائر آنذاك بوضع أسلوب تمويل مستقل يمكنها من إنجاز مشاريعها المبرمجة في إطار حركة التطور الطموح التي رسمتها الدولة، وحماية الاقتصاد الوطني بفرض الرقابة على الصرف واحتكار التجارة الخارجية، وتبني استراتيجية تنموية تتمثل في إقامة شركات وطنية (عمومية) مملوكة للدولة تكون بديلة لندرة رأس المال الخاص.[3]

لتجسيد هذه الاستراتيجية أصدرت الدولة بعدها مخططين، المخطط الرباعي الأول خلال الفترة (1970–1973) والذي رصد له مبلغ قدره 35 مليار دينار جزائري، كانت حصة الصناعة منه (57.3%)، والمخطط الرباعي الثاني للفترة (1974–1978) والذي رصد له مبلغ 140 مليار دج، خصص لقطاع الصناعة نسبة 60.7%. وإذا كانت هذه السياسة قد حققت بعض النتائج الإيجابية، إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة 4.5%، وانخفض معدل البطالة من 25% في عام 1967 إلى 19% في عام 1978، لكن يؤخذ عليها بعض السلبيات التالية:

---

[1] بهلولي فيصل، المرجع السابق، ص 87.

[2] فاطمة الزهراء رقايقية، المرجع السابق، ص 92.

[3] عمورة جمال، المرجع السابق، ص 89.

– في ظل الاعتمادات الضخمة المرصودة لقطاع الصناعة، فقد كان ذلك على حساب قطاع الزراعة الذي تم تهميشه، إذ بلغ متوسط اعتماداته خلال فترة تطبيق المخططين 10.6%، وقد كانت هذه السياسة بداية لخلق التبعية الغذائية إلى الخارج خاصة مع النمو الديمغرافي السريع.

– تتميز الاستثمارات في الصناعات الثقيلة بالكثافة الرأسمالية، مما كلّف الدولة أموالا طائلة ومع عدم كفاية الموارد المحلية وقعت الجزائر في فخ المديونية الخارجية، والتي ارتفعت من 0.95 مليار دولار في عام 1970 إلى 17 مليار دولار في عام 1980.[1]

كما وضعت الحكومة مخططين خماسيين، إذ رصد للأول مبلغ 500 مليار دينار للفترة (1980–1984)، ورصد للثاني 828 مليار دينار خلال الفترة (1985–1989)[2]، وبالتالي فقد امتازا بالاعتمادات المالية الكبيرة مقارنة بالمخططين الرباعيين الأول والثاني. لقد كان هدف هذين المخططين تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة الإنتاجية والخدمية، وبالتالي فقد كرسا التوجه التدريجي للتخلي عن سياسة النمو غير المتوازن المعتمدة خلال عشرية السبعينات.[3]

إن ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد المحروقات دفع به إلى شفا الانهيار نتيجة تراجع سعر برميل النفط من 27 دولار إلى أقل من 14 دولار للبرميل بين سنتي 1985 و1986. كما ساهم تدهور قيمة الدولار خلال هذه الفترة في تراجع مداخيل الصادرات الجزائرية وارتفاع قيمة المديونية مما أدى إلى:

– انخفاض فرص العمل المستحدثة من 194 ألف في عام 1986 إلى 62 ألف في عام 1988، وبهذا ارتفع عدد العاطلين عن العمل من 650 ألف في عام 1986 إلى 1.8 مليون في عام 1989. كما تراجعت نوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة من طرف الدولة مما أدى إلى تأزم الوضع الاجتماعي، وقد تجلى ذلك في المظاهرات المأساوية التي وقعت في 05 أكتوبر 1988.

---

[1] Hamed Madjdoub, Etudes et perspectives, édition Economica–essai, Alger, 2003, P 53.

[2] صالح تومي وعيسى شقبقب، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري للفترة (1970–2002)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد الأول، الجزائر03، جوان 2005، ص 15.

[3] عميروش محند شلغوم، المرجع السابق، ص 225.

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي من 5.2% في عام 1985 إلى -2.9% في عام 1989، وارتفعت المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري وحدّت من مصداقيته في أسواق المال العالمية إلى 25.3 مليار دولار في عام 1989، مما انعكس في ارتفاع مؤشر خدمة الدين كنسبة من الصادرات إلى 75.25% لنفس السنة.[1]

شهدت الدولة تغيير استراتيجية التنمية المتبعة بعد الفشل الذي مني به النمط الاشتراكي في تحقيق متطلبات التنمية المجتمعية، وبذلك تحولت الدولة لاتباع آليات السوق من خلال الانتقال من اقتصاد قرض إلى اقتصاد استدانة والذي بدوره عجّل بإلزامية تبني آليات إصلاح شاملة، شملت مختلف جوانب الاقتصاد الوطني، سعياً لفك حلقة تداول الموارد المالية المستمدة من الخامات، وبسبب الظروف الصعبة التي آلت إليه الجزائر بعد تراجع حصيلة الموارد المالية بالعملة الصعبة (حيث انخفضت إلى أكثر من 40% سنة 1986، بسبب انهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية في ديسمبر 1985)، و تزايد حجم خدمات الديون مما شكل ذلك تحديا كبيرا للدولة.[2]

ثانيا/ واقع الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الليبرالي

إن الانتقال من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق ليس فقط التغيير في القواعد الرسمية لكيفية عمل المجتمع أو الاقتصاد، ولكن أيضا من قواعد غير رسمية مثل الأعراف والقيم والاتفاقيات التي تتغير بمرور الوقت، فهي قيدا على فعالية القواعد رسمية الجديدة للتفاعل بين الدولة والفرد. ولهذا لنقل تسيير الاقتصاد من نظام موجه (اشتراكي) إلى نظام حر (اقتصاد السوق) يتطلب إحداث تغييرات كبيرة في العلاقات الإنتاجية القائمة مع تطلب وقت للتكيف مع العلاقات الإنتاجية الجديدة بهدف إنجاز عملية الانتقال بأقل التكاليف الممكنة.[3]

هكذا سعت الجزائر من خلال تبنيها لسياسة المخططات الاقتصادية وتأميم الثروات المعدنية والطاقوية والأراضي الفلاحية والبنوك إلى بناء قاعدة اقتصادية وهذا من خلال الاستثمارات الكبيرة

---

[1] Office National des Statistiques. Statistiques sur l'économie Algérienne, (1970-2002).

[2] فاطمة الزهراء رقايقية، المرجع السابق، ص 93.

[3] مختاري ملوكة، التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر "دراسة مقارنة"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09، جانفي 2017، ص 32.

التي قامت بها في شتى المجالات ومنها القطاع الصناعي حيث ساعدها على ذلك الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول في الأسواق العالمية والتي مكنها من تحسين مداخيلها وكذا شروط الاستدانة الميسرة من الخارج. لكن سرعان ما بدأ هذا النمط الاقتصادي يكشف عن بوادر الضعف منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وهذا على الرغم من محاولة السلطات آنذاك إيجاد الحلول اللازمة من خلال الشروع في تطبيق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي اصطلح عليها اسم الإصلاحات الذاتية التي لم تستطع تحقيق الغايات المرجوة، وهذا بفعل عوامل داخلية متمثلة أساسا في محدودية استراتيجية التنمية المتبعة التي ارتكزت على سياسات التصنيع بإحلال الواردات وحماية المؤسسات الاقتصادية العمومية وتوجيهها لتحقيق الأهداف الاجتماعية على حساب الأهداف الاقتصادية، والاعتماد شبه الكلي على مداخيل تصدير المحروقات. علاوة على العوامل الخارجية والمتمثلة أساسا في الأزمة النفطية المعاكسة لسنة 1986 وما تبعا من انخفاض لأسعار النفط، ومن ثم الانخفاض الكبير في المداخيل المالية للجزائر، التي لم تجد من وسائل أمامها لمواجهة الأعباء بالالتجاء إلى الاقتراض، وبالتالي تضخيم حجم المديونية والزيادة من حدة الأزمة، وهذا ما دفع بالجزائر ابتداء من مطلع التسعينات إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجّه.[1]

من هذا المنطق وتعزيزا للمجهودات التي قامت بها السلطة قصد تصحيح الاقتصاد الكلي بادرت السلطة إلى اعتماد برنامجين مدعمين من طرف صندوق النقد الدولي تضمنا تنفيذ سياسة صارمة لتقليص الطلب وإعادة النظر في معدل سعر الصرف بتخفيضه، وقد رافق ذلك اتخاذ إجراءات صارمة بخصوص تحرير التجارة الخارجية، وتخفيض قيمة العملة آنذاك بنسبة تفوق 50% ما بين سنتي (1988-1991).[(2)]

[1] إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 174.

[(2)] Hocine Benissad, l'ajustement structurel, l'expérience du Maghreb, OPU, Alger, 1999, PP (59-60).

1/ الإصلاحات الاقتصادية الأولية في ظل الانفتاح الاقتصادي التدريجي:

لم تجد الجزائر مخرجا من هذه الوضعية الصعبة سوى اللجوء مرة أخرى إلى المؤسسات المالية الدولية، فقد تم تطبيق برنامجين اقتصاديين جديدين يتضمنان إصلاحات اقتصادية سريعة وشاملة تمس بكل جوانب النشاط الاقتصادي. لقد كانت هذه النتائج سبب لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لأول مرة في إطار برامج الاستعداد الائتماني والتي تم تطبيقها على مرحلتين:

أ/ اتفاق الاستعداد الائتماني الأول:

ثم توقيعه في ماي 1989، حيث وافق صندوق النقد الدولي على تقديم ما قيمته 155.7 مليون وحدة سحب خاصة (DTS)، والتي استخدمت كليا في 30 ماي 1989. هذا الاتفاق كان يهدف إلى تطهير الاقتصاد الوطني من جهة، والتحول به إلى اقتصاد السوق من جهة أخرى.[1]

لكن هذه التغيرات برزت في الميدان السياسي أكثر منها في الميدان الاقتصادي مما حتم على السلطات آنذاك إجراء تعديلات ترمي أساسا إلى تكريس وتجسيد استقلالية المؤسسات في الواقع وإدخال آليات نظام السوق بالنسبة للمؤسسات، وإعطاء المبادرات والحريات للمؤسسات من أجل التكيف مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد، وبالتالي رفع المردودية وتحقيق الفعالية، مما يسمح بالقضاء على أساليب الرداءة في التسيير. ومن أجل تكريس ذلك ميدانيا تم صدور مجموعة من القوانين والتي كانت تهدف إلى التوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق، ثم عزز ذلك بصدور قانون النقض والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 1990/10/14 المعدل والمتمم[2]، الذي تميز بإعادة تنشيط لوظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد في الاقتصاد.[3]

---

[1] الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996، ص 195.

[2] الأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المتضمن تعديل قانون النقد والقرض، ج،ر،ج،ج العدد 50 الصادرة في 01 سبتمبر 2010.

[3] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 186.

أما فيما يخص التجارة الخارجية فقد تم تحريرها تدريجيا من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1990 في مادتيه 40 و41، اللتان تشيران إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية[1]، كما ثم في سنة 1991 إصدار المرسوم 91-37 الذي أكد على إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية.

ب/ اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني:

ثم توقيعه في 03 في جوان 1991 لقد تم اللجوء مرة ثانية للصندوق في جوان 1991، في إطار برنامج تثبيت ثاني بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وهو ما دفع بالجزائر إلى مواصلة سياسة تحرير الأسعار، وكذا التطهير المالي للمؤسسات، مما يفترض نموا للكتلة النقدية يصل 41 مليار دينار، أي ما نسبته 12% عام 1991، وموافقة بنك الجزائر على تنظيم سوق نقدي لتفادي لجوء البنوك التجارية لإعادة الخصم، بحيث تم رفع معدل الخصم من 10.5% سنة 1991 إلى 1.5%سنة 1992، كما ثم رفع أسعار الفائدة أقل مما اقترح صندوق النقد الدولي، لتصبح موجبة بالقيم الحقيقية.[2]

2/ الإصلاحات الاقتصادية المعمّقة في ظل الانفتاح الاقتصادي الكلي:

عمقّت هذه الوضعية الأزمة الاقتصادية والاجتماعية مما حتّم على السلطات الاستمرار في الاتصال بالمؤسسات النقدية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي)، وذلك بإبرام اتفاقية **ستاند باي** 1994، وبرنامج التعديل الهيكلي لسنة 1995.[3]

استمرت الجهود الإصلاحية في تطبيق سياسات الخصخصة، وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية من خلال السعي المتواصل للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) والتوقيع علة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وصدور الأمر 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير

---

[1] قانون 90-16، الصادر في 07 أوت 1990، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990، جريدة رسمية رقم 38.

[2] عبد المجيد قدي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر "محاولة تقويمية"، مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية، CREAD، العدد 61، الثلاثي الثالث، 2001، ص 15.

[3] بن شلاط مصطفى، إمكانية اندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في دول المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص 145.

الاستثمار[1] الملغى بموجب القانون رقم 09/16 المؤرخ في 2016/08/30 المتعلق بترقية الاستثمار.[2] وتحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مدعمة بإصلاحات مالية من خلال عدة تشريعات تضمن الانكشاف المالي للدولة(كالتدرج في تحرير أسعار الفائدة وتحفيز المنافسة في القطاع المصرفي وفتح المجال أمام القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي، إنشاء سوق مالية، تحرير سعر الصرف وقابلية العملة الوطنية للتحويل).[3]

بالرغم من أن برنامج التعديل الهيكلي في إطار التجارة الخارجية الجزائرية كان يهدف إلى جعل الاقتصاد أكثر انفتاحا، إلا أنه لم يتم تحقيق هذا الهدف لأن ما فرضه الواقع الاقتصادي لم يكن ملائما لذلك، حيث أن التخلص من التبعية لقطاع المحروقات بات أمرا مستحيلا بالإضافة إلى ضعف الإنتاج الوطني خاصة الغذاء والتجهيز،[4] والأهم من ذلك هو غياب قانون ينظم التجارة الخارجية تنظيما محكما، بل إن هذه الوظيفة كانت تحكمها تدابير تشريعية وتنظيمية متفرقة بلغ عددها بين سنة 1988 و1993 فقط حوالي 156 قانونا ومرسوما.[5]

ثالثا/ وضعية الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الجديدة:

إن سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال بداية الألفية الجديدة تهدف أساساً إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق الاستثماري الحكومي والذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، وهو الذي تحقق من خلال تسجيل معدلات نمو مقبولة، صاحبها مساهمة عدد من القطاعات في تحقيق هذا النمو.[6]

---

[1] الأمر 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر ج ج عدد 47، الصادرة بتاريخ 2001/08/22 الملغى.

[2] القانون رقم 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر ج ج، العدد 46، الصادرة بتاريخ 2016/08/03.

[3] فاطمة الزهراء رقايقية، المرجع السابق، ص 94.

[4] مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008، ص، ص 130-132.

[5] أولاد زاوي عبد الرحمان، حريرش ناجي، سياسة تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد السابع، جوان 2017، ص 95.

[6] بهلولي فيصل، المرجع السابق، ص 71.

1/ سياسة الخوصصة وإصلاح القطاع العام:

لقد أثبتت التجربة التنموية التي انتهجتها الجزائر أن القطاع العام لم يؤد الدور المسند إليه مقارنة بالأهداف والنتائج المرجوة منه، وهذا راجع لعدة أسباب تتعلق بسوء التسيير، الفساد الإداري، انخفاض معدلات المردودية والضغوطات اجتماعية التي تتحملها الدولة...الخ. وبالرغم من محاولات إصلاح هذا القطاع إلا أن لم يصل إلى الأهداف المسطرة. وتعبّر الخوصصة عن الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص، أو تمكينهم بموجب عقود من إدارة المؤسسات مع بقائها مملوكة للدولة. وتستعمل أيضا للانتقال إلى اقتصاد السوق سعيا لتحقيق الترجيح لحجم ودور القطاع الخاص في الاقتصاد، كأهم دعامة لاقتصاد السوق، وعملا لترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءة المؤنسات الاقتصادية ومختلف النشاطات انطلاقا من دور رأسمال الخاص في تحسين أدارة وحوكمة هذه النشاطات. وعليه فإن الخوصصة ليست غاية وإنما وسيلة للوصول إلى الأفضل، ولا يعني توسيع قاعدة الملكية الاستغناء عن القطاع العام أو الحد من دوره، وإنما تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة وتوجيهها لخدمة مشاريع تنموية تراعي البعدين الاقتصادي والاجتماعي للوصول إلى أعلى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن.[1]

إن التوجه الذي سلكته الجزائر في سبيل الأخذ بنظام اقتصاد السوق، فرض عليها اعتماد العديد من المعايير والقواعد التي تعد جديدة عليها، وهو ما يمكن وصفه بالنقلة النوعية في السياسة الدولية الاقتصادية، وقد كان من الضروري ضبط الآليات القانونية والمؤسساتية بما يتماشى وهذا التوجه، وهو ما ترجم بسلسلة من العمليات على مستوى النصوص التشريعية، وذلك بإقرار ووضع الأحكام اللازمة التي تمهد الطريق نحو اقتصاد السوق وتحقق متطلباته وأسسه، وخاصة الحرية الاقتصادية، وفي هذا تم إقرار المنافسة الحرة بموجب الأمر رقم 03-03[2] ،المتعلق بالمنافسة والمعدل والمتمم

[1] درحمون هلال، تزير علي، استراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة، مداخلة ألقيت في إطار الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة. يومي 15-16 نوفمبر 2011.

[2] الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بالمنافسة، ج ر عدد43 المؤرخ في 20 جويلية 2003.

بالقانون رقم : 08-12،[1] وكذا حرية التجارة والصناعة في دستور 1996، كما أن المنافسة الحرة رغم اعتمادها القانوني إلا أنها لم تأت ضمن الحريات المكفولة في الدستور والذي جاء بعد وضع النص القانوني لها، وهو ما تم تداركه من خلال التعديل الدستوري بموجب القانون 01/16، خاصة عند قراءة الدلالات التي حملتها المادة 43 منه،[2] فقد تم التأكيد من خلالها على اقتصاد السوق كخيار مثالي لتحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية.[3]

وتطبيقا لهذا المبدأ، فقد عمل المشرع على وضع نصوص قانونية خاصة تضمن إزالة الاحتكارات العمومية وفتح القطاعات الاقتصادية على المنافسة، حتى تلك التي كانت من اختصاص المرفق العام، كما قام في نفس السياق بوضع القواعد لخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، ويتعلق الأمر بالأمر 04/01 المعدل والمتمم.[4] المتعلق بتنظيم وتسيير وخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، كما تم المساواة بين المستثمرين الأجانب والوطنيين بموجب الأمر القانون رقم 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، دون أن ننسى مختلف النصوص القانونية التي تم بموجبها تحرير مختلف القطاعات كالنقل الجوي، والتكوين الشبه طبي، والتعليم العالي، والبريد والمواصلات، والتبغ، والكهرباء والغاز، والتجارة الخارجية، والتعليم.[5]

كما ثم الاتفاق في مرحلة موالية على برنامج التعديل الهيكلي، حيث دخل الاقتصاد مرحلة جديدة كان الهدف منها القضاء على اللاتوازن الاقتصادي، تنمية الإنتاج الصناعي والزراعي، وفي مجال الخدمات فعزيمة الدولة الجزائرية على انتهاج سبيل اقتصاد السوق يتطلب قطيعة جذرية مع أسس الاقتصاد الممركز والمسير إداريا للسعي تدريجيا إلى إعادة الاعتبار لقوانين السوق وتشجيع مبادرات

---

[1] القانون رقم 08-12 المؤرخ في 25 يونيو 2008، المعدل والمتمم للأمر رقم03 /03، المؤرخ في 19 يوليو 2003 والمتعلق بالمنافسة، ج ر عدد 36 الصادرة في 02 جويلية 2008.

[2] القانون 16-01 المؤرخ في 2016/03/06، المتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية عدد 14.

[3] حداد زينة، الحرية في اقتصاد السوق والتشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد"أ"، العدد 46، ديسمبر 2016، ص 333.

[4] الأمر رقم 08-01 المؤرخ في 2001/08/22، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها المتمم للأمر رقم 01-04 المؤرخ في2008/02/20، جريدة رسمية عدد11، الصادرة في 02 مارس 2008.

[5] Rachid Zouaimia, Droit de la concurrence, maison d'édition Balkeise, Alger, 2012, p 16.

الاقتصاديين بهدف تحقيق فعالية عوامل الإنتاج. وشمل هذا البرنامج إصلاح جميع القطاعات وامتد إلى جميع المتغيرات الاقتصادية منها:

- إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص.
- السياسة النقدية وإصلاح القطاع المالي.
- المالية العامة، الأسعار ونظام الصرف.
- التجارة والمدفوعات الخارجية.
- قطاع الزراعة وسوق العمل.[1]

وعقب استكمال هذه البرامج سنة 1998، باشرت الدولة في العمل على مواصلة وتكثيف مسار الإصلاحات ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة خاصة حيث قامت ببعث برنامج للإنعاش الاقتصادي (2001-2004) أتبع ببرنامج خماسي أول لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009) وثاني خلال الفترة (2010-2014).[2]

لا يزال النمو يعتمد بشكل كبير على قطاع المواد الهيدروكربونية. ففي عام 2013 بلغ 2.8% بسبب الانخفاض الكبير بمقدار ناقص 5.5% في القيمة المضافة لهذا القطاع. وبالفعل، فقد سجل الإنتاج في هذا الأخير تراجعا دام ما يقارب 9 أعوام. وشهد عام 2014 تراجعاً حادا في أسعار النفط التي فقدت 40% من قيمتها في أقل من ستة أشهر. وانتقل متوسط سعر البرميل من 111 دولار، إلى أقل من 55 دولار في أواخر ديسمبر 2014.[3]

ما من تغيير كان إلا ويترتب عنه انعكاسات إيجابية وسلبية في الميدان الاجتماعي أو الاقتصادي، والخوصصة كإصلاح جدري للسياسة الاقتصادية السابقة نتج عنها جملة من الانعكاسات لاسيما في تقليص من عدد العمال حيث تم تسريح أكثر من 260 ألف عامل خلال سنة 1995، و هي

---

[1] بن شلاط مصطفى، المرجع السابق، ص 146.

[2] دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 250.

[3] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، موجز قطري-الجزائر، 2016، على الموقع: www.uneca.org/publications تاريخ الاطلاع: 2019/07/28.

نفس السنة التي انطلق فيها التعديل الهيكلي، الموقّع عليه من طرف صندوق النقد الدولي، حيث تشير حصيلة ثم إعدادها من قبل وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة إلى بعض الإجراءات المتعلقة بحل المؤسسات العمومية وتسريح العمال، حيث ثم حل حوالي 800 مؤسسة منذ عام 1994 إلى غاية 1998. ووفقا لقانون الخوصصة (04/01) قد أظهر وبوضوح تخلي الدولة عن مزيد من عمليات الخوصصة التي تشمل كل المؤسسات العمومية ما عدى سوناطراك، وهذا ما أعطى بعض الديناميكية لمسار الخوصصة، حيث عينت 1270 شركة للخوصصة منها 145 فقط شركات كبرى والباقي إما متوسطة أو صغيرة.[1]

كان هدف المؤسسة الاقتصادية من قبل هو كيفية البقاء في الأسواق المحلية، لكن هدفها الآن أصبح يتعدى الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية والفوز في معركة المنافسة الدولية بالحصول على معيار الجودة العالمية "**ISO**" وبالتالي يسمح لها بتحقيق الربح وزيادة الثروة من أجل البقاء والاستمرارية. ومن أجل بلوغ هذه الأهداف كان يجب على المؤسسة أن تواكب التطور الحاصل في العالم تحت إطار ما يسمى بتأهيل المؤسسات.[2]

2/ برنامج الإنعاش الاقتصادي:

برنامج الإنعاش هو عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي، وبالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة، وهذا البرنامج يعمل على تدارك تكلفة الإصلاحات المنجزة في إطار التحول. وقد قررت الحكومة بعدها تطبيق برنامج استثماري لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (1999-2004) بغية تهيئة الأرضية اللازمة لإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية والنمو وتعزيز إمكانية التنمية المحلية والتوازن الجهوي، ويعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا. وفي إطار مواصلة وتكثيف هذا المسار قد تم التأكيد من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) كل

---

[1] فاندي سهيلة خيرة، واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحديات اقتصاد السوق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص 230.

[2] فاندي سهيلة خيرة، نفس المرجع، ص 232.

هذا من أجل عودة الثقة لدى المستثمرين الجزائريين والأجانب. وفي إطار مواصلة وتكثيف هذا المسار، قد تم وضع ومباشرة برنامج خماسي تكميلي لدعم النمو للفترة (2010-2014) وهو أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال.[1]

الفرع الثاني/ واقع الاقتصاد التونسي:

يتميز الاقتصاد التونسي بالعديد من الخصائص تعكس طبيعته وأدائه، وتحدد مدى قدرته على الاندماج في الاقتصاد العالمي وقدرته على إرساء قاعدة تنافسية مستديمة.

أولا/ مرحلة تأميم الاقتصاد والتجارة الخارجية (1956-1969):

كان الاقتصاد التونسي غداة الاستقلال تابعا للسلطات الفرنسية، وأهم ما كان يميزه آنذاك هو سيطرة الشركات الفرنسية الكبرى على أهم القطاعات الاقتصادية. وأمام هذا الوضع رأت السلطات التونسية أن تشرع في سلسلة من الإجراءات لإزالة سيطرة المستعمر الفرنسي من خلال تأميم الاقتصاد الوطني، وذلك ما تم إنجازه من خلال تأميم البنية التحتية؛ حيازة نصف رأس مال شركات المناجم؛ تأسيس البنك المركزي التونسي واعتماد الدينار التونسي كعملة وطنية رسمية. لكن تأميم الاقتصاد التونسي في تلك الفترة لم يرافقه الدعم الحكومي الكافي لإحلال الاستثمارات الأجنبية التي تم ترحيلها. واستجابة لتلك الأوضاع رأت الحكومة التونسية ضرورة التحكم في نشاط التجارة الخارجية، وتجارة الجملة. وتوجيه القطاع الخاص نحو الصناعة والسياحة. وهنا قامت الدولة بتأميم التجارة الخارجية وتجارة الجملة من خلال تأسيس ما عرف بالشركات الجهوية للتجارة التي تعمل على المستوى الجهوي.[2]

فكان الهم الشاغل للحكومة التونسية يتمثل في تحرير الاقتصاد من مخلفات الاستعمار الفرنسي، والذي شجع الفلاحة والاستخراج المنجمي مع إهمال تام للصناعة، وخلال هذه الفترة غادر أغلب الموظفين الفرنسيين والذي قدر عددهم آنذاك 12000 من الإدارة التونسية عائدين إلى فرنسا، ولتأكيد

---

[1] كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009). مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 205.

[2] أولاد زاوي عبد الرحمان، حريرش ناجي، سياسة تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد السابع، جوان 2017، ص 93.

سيطرة الدولة على القطاعات الأساسية أسست الحكومة الشركة الوطنية للسكك الحديدة سنة 1956، وأمّمت القطاع المصرفي وشركات الكهرباء والغاز والماء. ثم أمّمت شركات النقل وشاركت بـ 50% في رأس مال شركة الطيران **تونيزار** وأسست الشركة التونسية للملاحة.[1]

ثانيا/ مرحلة الرأسمالية المقيدة (1970-1982)

إن خيار الاقتصاد الموّجه لم يدم طويلاً، فمع بداية السبعينات، أقرّت الدولة مبدأ الليبرالية الاقتصادية على أرضية نتائج مؤتمر "**المنستير**" للحزب الاشتراكي الدستوري، الذي أقَّر حل الكثير من التعاضديات التجارية، التفويت من الحصص من الأراضي المؤممة وتطهير المؤسسات الصناعية بتحويلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وقد تلا ذلك إصدار مجموعة من التشريعات مثلت الإطار القانوني الذي ساعد على التحوّل نحو الليبرالية الاقتصادية لعل أهمها قانون أفريل 1972، المتعلق بفسح المجال أمام الاستثمار المحلي والأجنبي، وذلك بتوفير إغراءات وتشجيعات جبائية للمستثمرين، كما تم إصدار قانون ديسمبر 1973 المتعلق بإنشاء صندوق للتنمية واللامركزية الصناعية، وما تلا ذلك من استحداث وكالة للنهوض بالاستثمارات والوكالة الصناعية العقارية ومركز النهوض بالتصدير.[2]

يعد الاقتصاد التونسي من الاقتصاديات الناشئة ويتميز بالتنوع، حيث يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة والمناجم والطاقة والسياحة وكذلك الصناعات التحويلية.[3] وعلى الرغم من افتقار الاقتصاد التونسي للموارد الطبيعية والاقتصادية مقارنة ببعض بلدان المنطقة إلا أن وقوع الأزمة المالية الراهنة عليه كانت أقل حدة وضرار، حيث استطاع أن يمتص الصدمات بكيفية أحسن من كثير من البلدان الشبيهة معه من حيث الظروف والموارد الاقتصادية، ومرد هذا يعود إلى تحسن مستويات الانتاجية والمردودية الاقتصادية في بعض الأنشطة منها خاصة السياحة التي أصبحت تشكل المصدر الأول من العملة الصعبة بعد تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية. غير أن هيكله الاقتصادي الذي

---

[1] André Wilmots : « De Bourguiba à Ben Ali. L'étonnant parcours économique de la Tunisie (1960-2000) », Edition L'Harmattan, Paris, 2003, PP 93-94.

[2] سالم لبيض، ثقافة المؤسسة وأثر العولمة في المغرب العربي، مثال تونس، مجلة انسانيات، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، عدد 22، ديسمبر 2003، ص، ص 18-19.

[3] بن شلاط مصطفى، المرجع السابق، ص 147.

يعتمد أساسا على مداخيل السياحة والبترول والفوسفات جعله كغيره من الاقتصاديات الأخرى للمنطقة تابعا لتقلبات التغيرات التي تحدث في الأسوق العالمية، ويعاني بدوره إلى تبعية خارجية متعددة الأشكال، خاصة فيما تعلق بوارداته من السلع الاستهلاكية والغذائية وقد تظافر ذلك مع الهزات والتقلبات التي عرفتها أسواق السلع والمال الدولية لجعل الاقتصاد التونسي عاجز عن مواجهة الاختلالات الهيكلية التي أصبح يعرفها منذ مطلع الثمانينات.[1]

ثالثا/ وضعية الاقتصاد التونسي خلال المرحلة الراهنة

على إثر الأزمة الاقتصادية التي عاشتها تونس منذ بداية الثمانينات، انطلقت منذ سنة 1986 في تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي لصندوق النقد الدولي الذي انتهى إلى انسحاب الدولة من دورها المباشر وغير المباشر في الحياة الاقتصادية، وكانت النتيجة الطبيعية لتطبيق هذا البرنامج هو تحرير الاقتصاد داخليا وانفتاحه على الاقتصاد العالمي، باعتبار تحول الاقتصاد التونسي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق، ولهذا الغرض انطلقت تونس في تطبيق برنامج للتأهيل الشامل منذ سنة 1996 وذلك من أجل مزيد من ضمان التكيف الهيكلي في سياق الاندماج في العولمة، خاصة في ظل انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، وكذا توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في نفس السنة.[2]

قبل ثورة الياسمين في 14 يناير 2010 لم تكن تونس تمثل معجزة اقتصادية ولا قصة نجاح كامل، ولكنها كانت أفضل حالا مقارنة ببلدان أخرى في المنطقة، وقد نجحت في بلوغ متوسط معدل نمو اقتصادي يصل إلى 5% خلال العقد الماضي على الرغم من نموها الاقتصادي وأدائها على مستوى الاقتصاد الكلي. وتعد تونس حالة معقّدة، فقد كان النظام قادرا ولفترة طويلة على توفير المكاسب الاقتصادية والاجتماعية لشرائح واسعة من السكان، مقابل تأمين شرعيته واستقراره السياسي.[3]

---

[1] صاولي مراد، مكانة دول اتحاد المغرب في النظام الجديد للتجارة العالمية " مداخيل التفعيل والاستراتيجيات البديلة" مجلة دراسات إقليمية، العدد السادس، جوان 2018، ص 226.

[2] محمد الأمين بن قسمية، رابحي مختار، استراتيجية ترقية وتحسين تنافسية القطاع الصناعي التونسي. مداخلة ألقيت في إطار الملتقى الدولي الرابع حول "المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية". جامعة الشلف، يومي 8 و9 نوفمبر 2010، ص 11.

[3] بن شلاط مصطفى، المرجع السابق، ص 151.

سجَّل الاقتصاد التونسي وتيرة نمو محدودة خلال عام 2015 بما يعكس استمرار تباطؤ النمو في منطقة اليورو، وتأثير الأوضاع الداخلية التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة التي أثرت على مستويات النشاط في القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به، إضافة إلى استمرار التحديات التي تواجه القطاع المصرفي، في المقابل تشير التقديرات إلى تحسن لأداء الاقتصاد التونسي خلال عام 2016 ليسجل نحو 1.5 بالمائة.[1]

الفرع الثالث: واقع الاقتصاد المغربي

لقد اعتمد المغرب بعد استقلاله على استراتيجية التنمية في قطاعين رئيسيين وهما الصناعة والزراعة، وثم دعم هذه الاستراتيجية من الموارد المالية المتأتية من صادرات الفوسفات والمحاصيل الزراعية، وقد تم تغيير الخطة الاقتصادية للفترة (1973–1988) واعتماد برنامج استثماري طموح يموّل عن طريق إيرادات الفوسفات المتزايدة، إلا أن العجز الكبير الذي ظهر على مستوى التوازنات الاقتصادية الكبرى خلال نهاية السبعينات نتيجة انخفاض أسعار الفوسفات، دفع بالمغرب للقيام بإجراءات التصحيح الهيكلي وإعادة جدولة الديون، التي أدت إلى تحسن كبير في الاقتصاد المغربي نهاية الثمانينات وبداية التسعينات. أما في بداية الألفية الجديدة فيواجه الاقتصاد المغربي تحديات عديدة باعتبار المغرب عضو في المنظمة العالمية للتجارة، كما وقّع على عدة اتفاقيات للتبادل الحر مع عدة دول على غرار اتفاقيتي التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.[2]

أولا/ الاقتصاد المغربي قبل الإصلاحات

فقد كان الاقتصاد ذو توجه ليبرالي مطبوع بطابع الاقتصاد المختلط ذو نزعة للحماية والتدخل، وهو اقتصاد غير نفطي تشكل له فاتورة النفط عبئا كبيراً ، كون أن موارده الناتجة من تصدير الفوسفات لا تغطي الاحتياجات الضرورية، ومن العوامل المؤثرة في ذلك: نموذج التنمية جعل المغرب اقتصادا فلاحيا معدنيا يتجه نحو التصنيع ببطء شديد، ضعف الاستثمار العمومي، التبذير متعدد الأشكال (التسيب الإداري) قام بوظيفة مضادة للنمو الذي وصل إلى 2.5% خلال 1981–1983 وعرف

[1] تقرير صندوق النقد العربي، " آفاق الاقتصاد العربي" أبريل 2017، ص 26.

[2] بهلولي فيصل، المرجع السابق، ص 92.

طابع متقلب مع ميل واضح نحو الانخفاض، وضعف القطاع الزراعي، الظروف المناخية المعاكسة والطلب الداخلي الكبير.[1]

يعتبر المغرب من أقوى الاقتصادات في دول المغرب العربي، فرغم أن المغرب دولة فلاحية بامتياز، حيث يشغل القطاع 40% من السكان النشيطين، إلا أن اقتصاده يعتمد على التنوع والانفتاح، كما أن الاقتصاد المغربي اقتصاد خدماتي بنسبة مساهمة تصل إلى 54.9% من الناتج الإجمالي في السنوات الأخيرة، كذلك يتوفر المغرب على مجموعة من الموارد الطبيعية باعتباره أول بلد مصدر "للفوسفاط" في العالم، وإطلالة المغرب على واجهتين بحريتين جعلت منه أول مصدر عربي للأسماك والثامن عشر عالميا، بالإضافة إلى مساهمة السياحة والتحويلات المالية للمهاجرين، غير أن الجديد في الاقتصاد المغربي هو التوجه الصناعي كإنتاج السيارات والنسيج والصناعات الغذائية؛ حيث وصلت مساهمة القطاع الصناعي إلى نسبة 35% من الناتج الداخلي الخام وتشغيل 20% من السكان النشيطين. لكن الاقتصاد المغربي يواجه تحديات كبيرة أهمها تأثر الأنشطة الزراعية بعوامل مناخية كالجفاف، وكذلك تأثير تقلبات أسعار المحروقات عالميا على الاقتصاد المغربي خصوصا على القطاع الصناعي.[2]

ثانيا/ الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على الاقتصاد المغربي

عمد المغرب خلال المخططات السابقة إلى تنفيذ عدة مشاريع طموحة، إلا أن انخفاض سعر الفوسفات أظهر عجز كبير على مستوى التوازنات الاقتصادية الكبرى نهاية السبعينات، إذ تم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لتغطية هذا العجز وهو ما رفع حجم المديونية الخارجية إلى 38% ثم 68% من الناتج المحلي الإجمالي سنتي 1978 و1982 على التوالي، ما اضطر المغرب إلى طلب جدولة الديون بموافقة صندوق النقد الدولي، وذلك بموجب اتفاقيتان للتمويل امتدتا إلى غاية

[1] حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جوان 2009، ص 12.

[2] الخلوقي محمد، تقرير حول اتحاد المغرب العربي " الواقع والتحديات" مركز برق للأبحاث والدراسات، ص 09. على الموقع: www.barq-rs.com تاريخ الاطلاع: 2017/08/22.

سنة 1985 وأرفقتا بإجراءات التصحيح الهيكلي الذي كان في شكل برنامج مس جانبين عام وقطاعي.[1]

سجَّل الاقتصاد المغربي معدل نمو بلغ 0.1% خلال سنة 2016 بما يعكس انخفاض القيمة المضافة في القطاع الزراعي نتيجة ظروف الجفاف والنمو المحدود للقيمة المضافة في القطاع غير الزراعي في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي في منطقة اليورو. هناك عدد من العوامل التي من المتوقع أن تدعم النمو في الأجل المتوسط ومن بينها تحسن النشاط في منطقة اليورو ونشاط صناعات التصدير عالية وانفتاح المغرب على عدد من الشركاء، القيمة المضافة التجاريين الجدد في القارة الأفريقية بما يؤهل المغرب للتحول، إلى مركز اقليمي للتجارة والاستثمار بين أفريقيا وأوروبا ودعم مكانة المغرب في سلاسل القيمة المضافة العالمية وذلك في ضوء القرار الذي اتخذ مطلع العام الجاري بعودة المغرب إلى الاتحاد الافريقي بعد 30 سنة.[2]

كما ساعد النمو الاقتصادي على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية على نزول معدل الفقر الكلي من 8.9% بين السكان البالغ عددهم 34.4 مليون نسمة في عام 2007 إلى 4.2% في 2014. لكن على الرغم من أن معدل الفقراء، والذين يعيشون على أقل من 1.9 دولار يومياً لعام 2011 انخفض نسبيا إذ بلغ 3.1% فإن ما نسبته 15.5٪ من الأشخاص يعيشون على 3.1 دولار أمريكي لا يزال مرتفعا. وقرابة 19% من سكان الريف الذين يعتمدون على الزراعة في المغرب مازالوا يعيشون في فقر أو معرضون للسقوط في براثنه. ويُعتقد أن معدلات الفقر هذه من غير المحتمل أن تتغيَّر مادام النمو الاقتصادي ضعيفاً، وما بقيت التفاوتات الاقتصادية داخل البلاد، حيث تتسم بعض المناطق بأنها أقل نموا من المناطق الأخرى وكما هو الحال في بقية أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن معدل البطالة الكلي في المغرب مرتفع، إذ يبلغ 9%، وأعلى بدرجة ملحوظة بين الشباب في المناطق الحضرية 38.8% في يونيو/حزيران 2016. وقد يتوقف نجاح الاستراتيجية الوطنية لخلق 200 ألف وظيفة سنوياً على تنفيذ إصلاحات لجعل سوق العمل مواتية لمتطلبات القطاع

[1] بهلولي فيصل، المرجع السابق، ص 94.

[2] تقرير صندوق النقد العربي، المرجع السابق، ص 25.

الخاص بدرجة أكبر وتهدف الاستراتيجية الجديدة إلى خفض معدل البطالة الكلية في المغرب إلى 3.9% في غضون عشرة أعوام.[1]

المطلب الثاني: واقع الاقتصاد الليبي والموريتاني

على الرغم من الموارد الطبيعية والطاقوية الوفيرة التي تتمتع بها كل من ليبيا وموريتانيا، فهي تمتلك اقتصادا أقل الاقتصاديات تنوعاً في منطقة المغرب العربي وبين الدول المنتجة للنفط، ففي أوائل السبعينات اختارت ليبا نظام الاقتصاد الموجه، وأدى إلى تدخل الحكومة الخانق في الاقتصاد على مدار عدة سنوات إلى حدوث تدهور متواصل في مناخ الأعمال، وانخفاض النمو الاقتصادي، وتدني مستويات المعيشة، وهشاشة أوضاع الاقتصاد الكلي، وزيادة تعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية، وقد بدأ تدهور الأحوال الاقتصادية في منتصف الثمانينات مع انخفاض أسعار النفط العالمية، ثم تفاقمت الأحوال في التسعينات نتيجة العقوبات الدولية. وبعد تجميد هذه العقوبات سنة 1999، عملت ليبيا على تنفيذ تدابير الإصلاح والانفتاح الاقتصادي والذي تم بشكل بطيء ومتقطع.[2]

الفرع الأول: واقع الاقتصاد الليبي

يعتبر قطاع النفط أهم قطاع في الاقتصاد الليبي، حيث إنه يمثل المصدر الرئيسي للدخل إضافة إلى كونه يمثل أعلى نسبة في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي الليبي. وقد عرف النفط الليبي تقلبات واختلالات عدة منذ البدء في عملية إنتاجه وتصديره بكميات اقتصادية مطلع الستينيات من القرن المنصرم، كان أبرزها ما عرف بالصدمة النفطية الأولى والثانية وكان للصدمات أثرها السلبي البالغ على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وذلك بسبب طريقة الإدارة المالية العامة والإنفاق العام وإدارة الاقتصاد الليبي الذي صار منذ نهاية عقد السبعينيات تحت رحمة الدولة كليا.

---

[1] تقرير البنك الدولي، انحسار الفقر في بلدان المغرب العربي، لكن التفاوتات لا تزال قائمة، بتاريخ: 2016/10/17. ص 40.

[2] بهلولي فيصل، المرجع السابق، ص 106.

أولا/ واقع الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط

لقد كان الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط اقتصادا يتسم بالعجز والانهيار بأسمى مظاهره، وذلك لما كانت تعانيه البلاد من تخلف اقتصادي. فقد كانت المكونات والمساعدات الخارجية الممّول الرئيسي لخطط التنمية. وفي مقابل هذه المساعدات فإن ليبيا لم تكن لديها سوى المركز الجغرافي الاستراتيجي الذي استغلته الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية لمصالحها العسكرية، فكان المقابل أن أبقت ليبيا على القواعد العسكرية الأجنبية للحصول على أموا لتخفيف أعباء الميزانية، وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات.[1]

إبان الاستقلال (1951)، كان الاقتصاد الليبي يعتمد بصورة رئيسية على الزراعة التي كانت تشغل أكثر من 70 % من اليد العاملة، وتشكِّل نحو 30 % من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب الظروف المناخية. وكانت ليبيا تعتبر قبل اكتشاف النفط والغاز أحد أفقر البلدان في العالم. لكن بالموازاة مع الانقلاب الذي قاده الرئيس معمر القذافي في عام 1969 أو ما أطلق عليه بثورة ليبيا، فقد تم إحداث سياسة تنموية جديدة، قائمة على القطيعة مع السياسات السابقة وبناء هيكل اقتصادي جديد. وكانت البداية باستعادة الثروات الوطنية من الشركات الأجنبية، والتحكم في القطاع النفطي وكان ذلك عبر ثلاث عمليات هي: الرفع من الأثمان، تسيير عقلاني للإنتاج والتحكم التام أو شبه التام لأنشطة القطاع. إن هذه السلسلة من التأميمات والمراقبة قد سمحت لليبيا بأن تتحكم فيما يربو 75 % من إنتاجها الوطني من النفط عام 1975 كما صاحب ذلك إعادة هيكلة النظام المالي (بنوك – شركات التأمين) من خلال تسييرها من قبل السلطات العمومية وإنشاء عدد من الشركات العمومية.[2]

---

[1] يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، التجارة الخارجية للجماهرية العربية الليبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا الاقتصادية، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص 05.

[2] فتح الله لعلو، العربي الجعدي، مكانة الموارد الجبائية في تمويل الميزانية في بلدان المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا) في غسان سلامة وآخرون، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، الجزء الأول، مركز دراسات والوحدة العربية، بيروت، 1989، ص ص، 416- 418.

ثانيا/ الاقتصاد الليبي بعد اكتشاف النفط

مع اكتشاف كميات كبيرة من النفط عام 1961، بدأ دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بقوة، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد نحو 6.800 دولار أمريكي عام 2005 مقارنة بعدد السكان الذي يبلغ 5,5 مليون نسمة. وقياساً بالمعدلات الاسمية (Nominal terms) ونظرا لارتفاع أسعار النفط، ازدادت حصة القطاع النفطي بمعدل ثابت، حيث بلغت 72.6 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2005، كما شكل النفط أيضاً 93 % من العائدات الحكومية و95 % من عائدات الصادرات. ونظرا للعقوبات التي كانت مفروضة على ليبيا ولانعدام الاستثمار في القطاع النفطي، شهدت حصة النفط في الاقتصاد بالأسعار الثابتة هبوطا ضعيفا خلال التسعينات، قبل أن ترتفع إلى 32% في عام 2004. وحينما يُقاس حجم القطاع النفطي بالمعدَّلات الاسمية، تبدو ليبيا أحد أقل اقتصاديات العالم المنتجة للنفط تنوعاً. ففي عام 2002 بلغت حصة العائدات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الليبي مستوى أعلى بنحو الثلث من العربية السعودية وأكثر من ضعفي عائدات النفط في إيران.[1]

يتميز الاقتصاد الليبي ببعض الخصوصيات التي تميزه عن غيره من الاقتصاديات المغاربية الأخرى، شساعة كبيرة في المساحة، وقلة في عدد السكان وثورة بترولية معتبرة وقلة الأيدي العاملة المحلية ووجود احتياجات كبيرة من عنصر العمل، جعلت ليبيا تستقبل أعداد كبيرا من المهاجرين ذوي جنسيات مختلفة حيث قفزت نسبة السكان الأجانب من 11% سنة 1980 إلى 48% سنة 1993، ولقد كان للتواجد الأجنبي المكثف نتائجه الاقتصادية السلبية تمثلت خاصة في عدم تمكن الأيدي العاملة المحلية من اكتساب المهارات والخبرات المهنية اللازمة حيث كانت نسبة الخبراء الأجانب سنة 1975 تعادل 70%، ورغم المشاريع الاستثمارية الضخمة ومحاولة تطوير القطاع الزراعي والإيرادات المالية الضخمة بفعل ارتفاع أسعار البترول فإن الاقتصاد الليبي ظل يعاني من تفكك هياكله الانتاجية وخلل كبير في تجارته الخارجية.[2]

---

[1] التقرير الاقتصادي القطري، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، مايو 2006، ص 01.

[2] صاولي مراد، المرجع السابق، ص 227.

إن استمرار اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على القطاع النفطي في توليد الناتج والإيرادات العامة يجعله عرضة لصدمات التقلبات في مستويات انتاج وأسعار النفط، حيث تشكل الصادرات النفطية قرابة 95 % من اجمالي الصادرات، كما تشكل الايرادات النفطية قرابة 90 % من اجمالي الايرادات العامة، وبالتالي فإن التنبؤ بمستويات النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على التطورات في أسعار وإنتاج وصادرات النفط الخام. والتي بدأت تشهد تحسنا مدع نهاية عام 2016. إلا أن كميات الانتاج النفطي لا تزال محدودة مقارنة بالمستويات التاريخية، حيث قدرت بنحو 370 ألف برميل يوميا فقط في المتوسط خلال الفترة يناير–نوفمبر 2016، فيما تضاعف الانتاج في شهر ديسمبر إلى نحو 600 ألف برميل يوميا وفقا لبيانات الوكالة الدولية للطاقة. أما فيما يتعلق بناتج القطاع غير النفطي فلا يزال يعاني انكماشا في ظل الأوضاع الداخلية التي تشهدها البلاد والقيود على قدرة الحكومة على الوفاء باحتياجات التمويل المتزايدة للعودة إلى مسارات النمو السابقة عليه.[1]

أصبحت نسبة كبيرة من السكان الذين كانوا في وقت من الأوقات يتمتعون بالحماية بفضل سخاء الدولة على شفا السقوط في براثن الفقر بفعل هبوط أسعار النفط، وتعطُّل إنتاج النفط، والجمود السياسي، والصراع الشامل الذي يعصف بالبلاد. ولم تتوفَّر إحصاءات رسمية عن بعض السنوات، لكن تقريراً للأمم المتحدة في الآونة الأخيرة ذهب إلى تقدير أنه بحلول منتصف عام 2016، كان ما يصل إلى 435 ألف شخص في ليبيا قد أصبحوا مُشرَّدين، ونحو 1.3 مليون يفتقرون للأمن الغذائي، وأكثر من ثلث سكان البالغ عددهم 6.3 مليون نسمة يحتاجون إلى شكل ما من المساعدات الإنسانية، أي نحو 2.4 مليون شخص. ويُنظَر إلى معدلات البطالة المرتفعة على أن لها دورا في عدم الاستقرار السائد حاليا، وفي احتمالات عودة السلام إلى ليبيا. وفي نهاية المطاف، يجب أن تفسح المساعدات القصيرة الأجل المجال لجهود زيادة فعالية جهاز الخدمة المدنية والقطاع العام، وكذلك تطوير القطاع الخاص وتنويع أنشطته لتمكينه من خلق وظائف جديدة.[2]

[1] تقرير صندوق النقد العربي، المرجع السابق، ص 23.

[2] تقرير البنك الدولي، انحسار الفقر في بلدان المغرب العربي، المرجع السابق، ص 41.

ثالثا/ الاقتصاد الليبي بعد الإطاحة بنظام الرئيس معمر القذافي

تعتبر ليبيا من أكبر منتجي النفط في العالم وهو عماد اقتصادها حيث احتلت الرتبة الثامنة عشر عالميا سنة 2009، حيث يساهم قطاع الصناعة 67.4% وقطاع الخدمات بـ 31.7% والفلاحة بنسبة 9%. ومن أهم زبائنها "إيطاليا وألمانيا وفرنسا والصين"، وأهم مزوديها "الصين وإيطاليا وتركيا وتونس وفرنسا" غير أن الاقتصاد الليبي بدأ يعرف بعض التنوع وذلك بعد رفع الحصار عنها سنة 2000، إلا أن ما تعيشه ليبيا من حرب منذ الإطاحة بنظام العقيد "**معمر القذافي**" أدخل الاقتصاد الليبي في حالة من التدهور والركود، خصوصا بعد استهداف مصافي النفط من طرف الجماعات المتناحرة وتهريب كميات كبيرة لبيعها في السوق السوداء، ناهيك عن انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية الأمر الذي انعكس سلبا على الاقتصاد الليبي، وأدخل ليبيا في قائمة الدول الفاشلة.[1] تسببت الحربان الأهليتان في 2011 و2014 في ليبيا في العديد من المشكلات الاقتصادية المتداخلة. في الوقت نفسه، يزيد انهيار أسعار النفط الدولية من تعقيد التحديات التي تواجهها ليبيا تحديدًا. ويبين ذلك مرة ثانية التقلب والغموض الذي يكتنف النموذج الاقتصادي الذي يعتمد كلية على صادرات النفط والغاز. تسببت المستجدات على مدار السنوات الست الماضية في الصعوبات الاقتصادية التالية:

- انخفاض إيرادات الدولة جراء الاضطرابات الحادة في الإنتاج النفطي وانخفاض أسعار النفط على مستوى العالم.
- الزيادة في إنفاق الدولة على أجور موظفي القطاع العام نظرًا لوجود عدد كبير من الموظفين الوهميين المقيدين على الورق فقط، والقرار الذي أُتخذ بتخصيص رواتب من الدولة لمن ساهموا في الإطاحة بنظام القذافي.
- نتيجة لعجز الموازنة المستمر، هناك نقص متواصل في احتياطات النقد الأجنبي مما تولد عنه ضغوط على ربط العملة وتزايد التضخم بسبب صعوبة الاستيراد.

[1] الخلوقي محمد، المرجع السابق. ص 08.

– النمو في الاقتصاد الذي يعتمد على الأنشطة الإجرامية، وهناك خطورة من أن الأنشطة غير المشروعة تكتسب صفة "الوضع الطبيعي" جراء الوضع الأمني المتدهور وغياب نظم الحكم والتنظيم.

– الضغوط على المؤسسات الاقتصادية الوطنية المستقلة في البلاد في لدفعها إلى الانضمام إلى أحد أطراف الصراع والمساهمة فعلا في الانقسامات السياسية.[1]

الفرع الثاني/ واقع الاقتصاد الموريتاني

لقد نالت موريتانيا استقلالها من فرنسا في العام 1960 في ظل المد التحرري الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية. وتمثل موريتانيا في حدودها الحالية إقليما شاسعا معظمه صحراوي يقع في أقصى الشمال الغربي للقارة الإفريقية ويمتد على ساحل المحيط الأطلسي بطول 750 كلم وتبلغ مساحته 1.03 مليون كلم مربع، تغطي الصحراء ثلثيه. ويشكل هذا البلد بموقعه الجغرافي، حلقه وصل بين الوطن العربي وإفريقيا السوداء. عندما نالت موريتانيا استقلالها كان عدد سكانها يقدر بـ 942 ألف نسمة، حيث كان يمثل البدو الرحل منهم حوالي 78%، بينما يمثل سكان القرى 15%. أما سكان الحضر فلا يتجاوزون 7%، يقطن العاصمة منهم 3 آلاف نسمة. كما قدرت القوة العاملة 299 ألف نسمة منها 91% يشتغلون في التنمية الحيوانية والزراعية، و3% في الصناعة و6% في الخدمات.[2]

أولا/ الاقتصاد الموريتاني قبل برامج الإصلاح الاقتصادي

نشأت موريتانيا دولة هشة وضعيفة، فإبان الاستقلال 28 نوفمبر 1960، لم تكن تمتلك الكثير من المقومات، هذه النشأة المختلة جعلت من الدولة كائنا هشا، أدت إلى طغيان منطق القبيلة والفئوية على أدائها في مختلف المراحل. في مرحلة ما بعد الاستقلال تكفلت الدولة في موريتانيا بالتدخل في كل الأنشطة، وفي ترسيخ المركزية السياسية، والسعي للتصنيع والنمو الاقتصادي، واكتسحت الحكومة

[1] ساسكيا فان جنوجتن. ليبيا: بناء التوافق السياسي حول الأهداف الاقتصادية، نظرة تحليلية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، أبو ظبي، مايو 2017، ص 03.

[2] محمد ولد أحمد سالم، الاقتصاد الموريتاني، ثلاثون سنة من الجهود التنموية، النتائج والآفاق. دار القافلة للطباعة والنشر، نواكشوط، 1992، ص 25.

نطاق الملكية العامة للمشاريع. فكما في سائر الدول النامية فإن "استراتيجيات التنمية القائمة على التدخل، وفي كثير من الأحيان على الاقتحام من جانب الدولة، مع التركيز على السيطرة السياسية المركزية...كثيرا ما كانت تؤدي إلى الركود وإلى نظم سياسية واقتصادية تفتقر إلى الكفاءة، ولا تتجاوب مع هموم الناس، "نظم متسلطة وفاسدة" أضف لذلك ضعف البنية السياسية والاقتصادية للدولة الوليدة في حالة موريتانيا.[1]

عرفت موريتانيا خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة الممتدة من سنة 1963 إلى غاية 1985. وتميزت هذه الخطط باحتوائها على مجموعة من الأهداف في شكل مبادئ عامة أهمها:

- الاستقلال الاقتصادي.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الأفضلية المطلقة للصناعة المنجمية.
- تشجيع ودعم المبادرات الخاصة المختلطة والمحلية لاسيما في نطاق المشاريع المتوسطة والصغيرة.
- تحسين قيمة الموارد الطبيعية.
- إحلال الإنتاج الوطني محل الواردات.[2]

كما عرفت موريتانيا في بداية السبعينات من القرن الماضي قرارات اقتصادية مهمة تجلت في الانسحاب من منظمة الفرنك غرب الإفريقي، وإنشاء بنك مركزي وعملة وطنية. إضافة إلى تأميم شركة الحديد **(ميفرما)** وشراء شركة تعدين النحاس الموريتاني **(سوميا)**. إلا أن الظروف بخلت على موريتانيا، حيث ضربتها أزمات متتالية من الجفاف جاءت على الأخضر واليابس، ودخلت في حرب

---

[1] الهادي عبدو أبوه، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية "الإمكانيات والواقع في موريتانيا". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 219.

[2] ولد أحمد محمود عيسى، السياسات النقدية الموريتانية في ظل الإصلاح الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 83.

الصحراء، مما أثر على انتاج البلاد من خامات الحديد التي توجد في شمال البلاد، حيث تكثر العمليات القتالية. هذا إضافة إلى الركود الاقتصادي الذي اكتسح العالم في تلك الفترة وما ترتب عنه من تدني الطلب على الصادرات الموريتانية (الحديد والسمك) وتزايد قساوة شروط الاقتراض الدولية. ونتيجة لهذه الظروف ولعوامل أخرى، دخلت موريتانيا في دوامة الاختلالات الاقتصادية الكبرى، إذ لم تلقى من حل لها سوى الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي بغية الحصول على التمويل.[1]

تتميز دولة موريتانيا بتنوع وتعدد ثرواتها الطبيعية خصوصا المعادن من حديد ونحاس، وكذلك مخزون مهم من الفوسفات. غير أن الاقتصاد الموريتاني يبقى الأضعف أمام باقي اقتصاديات دول الاتحاد، حيث تحتاج موريتانيا إلى دعم شركائها والاستفادة من خبراتهم في المجال الاقتصادي، وقد استشعرت موريتانيا ضعف اقتصادها وقامت بإصلاحات جذرية أهمها نهج سياسة الخصخصة وخفض العبء عن ميزانية الدولة.[2]

ثانيا/ الاقتصاد الموريتاني بعد برامج الإصلاح الاقتصادي

عرفت موريتانيا في بداية الثمانينات مشاكل اقتصادية ومالية عويصة ومتعددة تعود أسبابها إلى عوامل داخلية وخارجية كثيرة ومتشعبة، الشيء الذي دفعها للجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لوضع برامج اقتصادية قصد معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.[3]

ومن أجل معالجة هذه الاختلالات أخذت الكثير من هذه الدول ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي تحددت أهدافها فيما يلي:

– تحقيق التوازن المالي الداخلي من خلال إجراء تخفيض جوهري في عجز الموازنة العامة للدولة بحيث يصل هذا العجز إلى نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] مولاي ولد أب. الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا (1985–2004). مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 67.

[2] الخلوقي محمد، المرجع السابق، ص 07.

[3] ولد أحمد محمود عيسى، المرجع السابق، ص 92.

– الوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار ويكون في هذه الحالة تحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم هدفا هاما من أجل إزالة التشوهات السعرية والوصول إلى حالة من استقرار الأسعار.

– زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال سياسات الاستثمار والخوصصة التي تعطي الصدارة للقطاع الخاص وتجعله القائد لعملية التنمية على أن يترافق ذلك مع المزيد من التحول إلى سياسات الإنتاج من أجل التصدير وإعادة هيكلة الاقتصاد القومي وهو ما يؤدي في مجموعه إلى تحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه خارجي تضمن على المدى المتوسط والطويل معدل نمو اقتصادي مرتفع مع مرور الزمن.[1]

لا يزال الهبوط الذي تشهده أسعار المواد الأولية في موريتانيا وخاصة نشاط التعدين منها يؤثر على أداء الاقتصاد الموريتاني حيث تمثل هذه المواد أغلب صادرات البلاد، ولمواجهة هذه الوضعية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني التي يقدر لها أن تستمر على مدى السنوات القادمة، اتخذت السلطات الموريتانية عدة إجراءات من أجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي لمواجهة تأثير الصدمات الخارجية وخاصة المرتبطة منها بهبوط أسعار صادرات التعدين على معدلات التبادل التجاري.

في هذا السياق، اتجهت الحكومة إلى تبني سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية مستخدمة الاحتياطيات الوقائية على مستوى المالية العامة والحساب الخارجي التي تراكمت خلال السنوات الماضية إبان فترة ارتفاع أسعار المعادن لتنشيط الطلب الكلي لدعم النشاط الاقتصادي. إضافة لذلك عملت الحكومة على انتهاج سياسات اصلاح هيكلية تهدف إلى تنويع القاعدة الانتاجية وتحقيق النمو الشامل.[2]

ثالثا/ الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا

اعترف خبراء البنك وصندوق النقد الدوليين أن لبرامج الاصلاح الاقتصادي تكاليف أو انعكاسات اجتماعية على الدول النامية التي تقوم بتطبيق هذه البرامج. وموريتانيا لم تشذ عن هذا الواقع فقد

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 211.

[2] تقرير صندوق النقد العربي، المرجع السابق، ص 28.

أدت السياسات التي تنتهجها هذه البرامج من تخفيض لقيمة العملة الوطنية وزيادة الضرائب الغير مباشرة وتقليص العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال إلغاء الدعم السلعي الموجه للمواد الضرورية لحياة المواطن وكذلك تجميد الأجور والرواتب وتحرير أسعار الصرف، وتخفيض العمالة العمومية، كل هذه الإجراءات قد شكلت عبئا ثقيلا على المجتمع الموريتاني نتيجة لتطبيق هذه البرامج فانعكس هذا الانخفاض سلبا على المجتمع الموريتاني بشقيه المستهلك والمدخر، لأن هذه التخفيضات أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم، فالمستهلكون تضرروا من انخفاض قوتهم الشرائية إثر الارتفاع المذهل للأسعار.[1]

ومن أخطر الآثار الاجتماعية التي تترتب عن التضخم في المجتمع الموريتاني انتشار الرشوة والفساد الإداري، ومن هنا نجد أصحاب الدخول المحدودة يلجؤون إلى هذا الطريق السيئ.[2] أما تخفيض النفقات العمومية فقد أدى بالدولة إلى التخلي عن الكثير من الخدمات الاجتماعية والتسهيلات، فألغت سياسة الدعم التي كانت تساعد الفقراء على اقتناء السلع الضرورية كما تخلت الدولة عن بعض الخدمات التي كانت تقدمها للتلاميذ في مختلف مراحل الدارسة المتمثلة في تقديم الكتب والدفاتر في بداية كل موسم دارسي، كما قلصت من الكفالات والمنح المدرسية التي كان يستفيد منها أبناء الأسر الضعيفة والمتوسطة.[3]

المبحث الثاني: مبررات التكامل المغاربي وعوائقه.

تضم منطقة المغرب العربي خمسة دول هي: تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا. وقد كانت كلها ما عدا (ليبيا مستعمرة إيطالية) تحت الاحتلال الفرنسي. ولازالت اللغة الفرنسية هي اللغة الثانية بل، وهي لغة التعامل في الإدارات الاقتصادية لهذه البلدان مما يعكس ارتباطها اقتصاديا وثقافيا بفرنسا.[4]

---

[1] رمزي زكي، التضخم في العالم العربي، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 1986، ص 287.

[2] التقرير السنوي لوزارة التنمية الريفية في موريتانيا لسنة 2005.

[3] أبايه ولد قاسم، التنمية الإنسانية في الاقتصاديات المغاربية (حالة موريتانيا)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013، ص 190.

[4] عبد العزيز شرابي، اتحاد المغرب العربي: الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 05، 2008، ص 12.

إذا كانت مجمل القطاعات الاقتصادية لم تعرف تطورا أو إنجازات تذكر في إطار الحركية الجديدة لاتحاد المغرب العربي، فإن السبب في ذلك لا يعود للتعثر الذي عرفه الاتحاد منذ سنة 1994، وإنما لكون المقاربة أصلا كانت قائمة على التكامل عبر الأسواق وليس التكامل الهيكلي، أي تحرير المبادلات التجارية من القيود الجمركية. يبقى إذا تحليل التجارة المغاربية البينية أحسن دليل على مدى نجاعة هذه المقاربة. فهل فتحت الاتفاقيات المعتمدة في إطار اتحاد المغرب العربي ذات الطابع التجاري المجال أمام انسياب المبادلات التجارية بين دول الاتحاد، أم بقي الوضع كما كان عليه من قبل[1]؟

المطلب الأول: التبادل التجاري بين بلدان المغرب العربي وسبل تعزيزه

لم تستطع الخيارات الاقتصادية التي تبنتها دول المغرب العربي الكبير بعد الاستقلال، خلق شروط تنمية مستدامة، لتنتهي في الثمانينات إلى تبنى سياسات التعديل الهيكلي وسبل من الإصلاحات الاقتصادية التي أملاها صندوق النقد الدولي بدرجات متفاوتة، إذ تبين أن هذه الدول تشترك في كثير من خصائصها الاقتصادية، كما أنها تعاني من غياب الروابط البنيوية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية ووجود خلل بين القطاعات، ما أدى إلى ارتباط الاقتصاد المغاربي بالسوق العالمية وتعميق التبعية للخارج في المجال التقني والتجاري. ومع السنوات الأولى للألفية الجديدة، خاضت الدول المغاربية تجارب تنموية جديدة نسبيا جاءت كنتيجة للتحولات الاقتصادية الدولية الراهنة، وهو ما أفرز ظهور تحديات جديدة تجسدت في المخططات متوسطة وطويلة الأجل التي أطلقتها هذه الدول[2].

إن التبادل التجاري هو أحد آليات التكامل الاقتصادي المهمة، باعتباره مدخلا طبيعيا إلى بقية أشكال التكامل المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، أو المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية سبيلا إلى تحقيق التكامل التام أو الاندماج. فقد انعكست هذه الحقائق على مسار العمل

---

[1] صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 347.

[2] فيصل بهلولي، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة. مجلة الباحث، عدد 14/ 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، " الجزائر"، ص 184.

المغاربي المشترك، على مستوى الأبعاد النظرية والبنية القانونية ووضع الإطار التنظيمي اللازم، وهو ما يظهر بوضوح في حجم الاتفاقيات ذات الصلة، وعلى مستوى إنشاء الهياكل، من لجان مركزية متخصصة، ولجان وزارية قطاعية. لكن هل انعكست تلك المساعي على تطوير التجارة البينية لبلدان الاتحاد وتنسيقِ السياسات القطاعية وتأهيل البنى التحتية اللازمة لذلك؟ وإلى أي مدى تَمكّنَ الاتحاد المغاربي بأطره التنظيمية المختلفة من تسهيل وتكثيف التجارة البينية والتبادل التجاري؟

الفرع الأول: طبيعة التجارة البينية المغاربية

لم تستطع الخيارات الاقتصادية التي تبنتها دول المغرب العربي الكبير بعد الاستقلال، خلق شروط تنمية مستدامة، لتنتهي في الثمانينات إلى تبنى سياسات التعديل الهيكلي وسيل من الإصلاحات الاقتصادية التي أملاها صندوق النقد الدولي بدرجات متفاوتة، إذ تبين أن هذه الدول تشترك في الكثير من الخصائص الاقتصادية، كما أنها تعاني من غياب الروابط البنيوية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية ووجود خلل بين القطاعات، ما أدى إلى ارتباط الاقتصاد المغاربي بالسوق العالمية وتعميق التبعية للخارج في المجال التقني والتجاري. ومع السنوات الأولى للألفية الجديدة، خاضت الدول المغاربية تجارب تنموية جديدة نسبيا جاءت كنتيجة للتحولات الاقتصادية الدولية الرهنة، و هو ما أفرز ظهور تحديات جديدة تجسدت في المخططات متوسطة وطويلة الأجل التي أطلقتها هذه الدول[1].

أولا/ ضعف التجارة البينية المغاربية:

لعل أبرز ما يتعلق بالواقع الاقتصادي لأقطار المغرب العربي، هو استمرار عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي خاصة، وتنامي حجم الفجوة الغذائية، وانكشاف أقطار المغرب العربي على الخارج، وما يصاحب ذلك من تبعية للأسواق الخارجية والوقوع تحت ضغوطها، فضلاً عما يترتب عليها من مشكلات اجتماعية على الصعيد الداخلي في ضوء تنامي الحجم السكاني وزيادة المتطلبات.[2]

[1] فيصل بهلولي، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة. المرجع السابق، ص 184.

[2] محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، المرجع السابق، ص 91.

إن التأخير في إنشاء المغرب العربي يفقد بلدان الاتحاد المغاربي سنويّا ما يقارب 2 إلى 3 نقاط نمو، وهو ما يمثل لتونس تقريبا خسارة تقدر بـ 50 ألف موطن شغل مباشر كل سنة هي في أمّس الحاجة إليها، هذا بالإضافة إلى الآلاف من مواطن الشغل غير المباشرة المهدورة. كما تبين بعض الدراسات الاقتصادية أن عدم تكامل الدول المغاربية قد كلّف بلدان هذه المنطقة خسارة حجم مبادلات تجارية بنحو 6.1 مليار دولار.[1] إن ضعف التبادلات بين بلدان المغرب العربي تكشف عن ضعف الاندماج التجاري، سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي، في حين أن هذه المبادلات تتطور في سياق يتميز بعدد كبير جداً من الاتفاقيات المؤسسية الإقليمية.[2]

مقارنة بعدة أقاليم في العالم، تُعدّ مساهمة المنطقة المغاربية في التجارة العالمية ضعيفة جداً. فمجموع تصدير الدول الخمس لا يتجاوز 1% من مجمل التصدير العالمي وتمثل هذه النسبة ربع تصدير فرنسا وثلث تصدير بلجيكا. أما عن إيرادات المنطقة المغاربية فهي كتلك ضئيلة جدا إذ لا تتجاوز 0.55 % من مجموع التوريد العالمي، وإذا ما استثنينا الجزائر وليبيا حيث التصدير الأكبر إنما هو النفط أساسا، فإن حصة الصادرات المغاربية تنخفض إلى 0.22% ، وهي حصة تقرب من الصفر، ويرجع هذا الدور الضعيف في المبادلات التجارية العالمية إلى عدة أسباب أولها ضعف القدرة التنافسية للأجهزة الإنتاجية، وضعف القدرة الشرائية ومحدودية نجاعة الاستراتيجيات التنموية التي لم تتمكّن إلى حد الآن من الارتقاء إلى مستويات عليا من إنتاجية أجهزتها. وعلاوة على ذلك فإننا نلاحظ من خلال الجدول الآتي أن نسب التصدير أقل من نسب التوريد، وهذا يعكس ميل الدول المغاربية إلى وضعية عجز تجاري دائم يجعل من اتخاذ سياسات تعديلية كلية ناجعة حتى لا يمر العجز الخارجي إلى داخل الاقتصاد ويجعل صعوبة أكثر في إدارة التوازنات الاقتصادية العامة[3].

---

[1] كاميل ساري، تقرير حول بلدان المغرب العربي الاضعف في العالم، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية 2015/05/15. على الموقع: www.csds-center.com. تاريخ الاطلاع: 2019/02/05.

[2] Daniel La baronne. Les difficultés de l'intégration économique régionale des pays maghrébins. Revue Mondes en développement, vol 41, 2013/23, p 101.

[3] علي الشابي، الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي، ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، يومي: 18/17 فبراير 2013، ص 08.

المتتبع للخطوات التي اتخذت لتوحيد المغرب العربي منذ مؤتمر طنجة سنة 1958 إلى إعلان تأسيس الاتحاد المغاربي في1989/02/17، يلاحظ تعثر المشروعات التنموية، بل إن الكثير من المشروعات التي تم الاتفاق عليها لم تتجاوز قاعة إنشاء اتحاد المغرب العربي، التي نصت في المجال الاقتصادي على:« تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، وعلى وجه الخصوص إنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد[1]» .

في ظل المرحلة الانتقالية لاقتصاديات الدول العربية عامة والمغاربية خاصة التي تسعى جاهدة لمواكبة العصر بتطوراته السريعة، تحاول دول المغرب العربي تسخير كل ما يمكن لتوجيهه في استثمارات مشتركة مغاربية وعربية، فبالنظر إلى ما حققته هذه الدول من ناتج محلي يعكس انتاجها وبالتالي قدرة استهلاك شعوبها، يمكن القول بأنها لم تدخر أي جهد لاستغلال ما تملكه من مقومات طبيعية ومادية ومالية وبشرية قصد جذب الاستثمارات الأجنبية.[2]

تتكون التجارة فيما بين بلدان المغرب العربي من تدفقات أساسية قليلة. ففي عام 2016 شكل عدد قليل من التدفقات السلعية الجزء الأكبر من التجارة الإقليمية: صادرات الغاز والنفط من الجزائر إلى المغرب وتونس، وصادرات الحديد والصلب والملابس من المغرب إلى الجزائر، وصادرات الحديد والصلب من تونس إلى الجزائر، وصادرات الزيوت الحيوانية والنباتية من تونس إلى ليبيا. أما باقي التدفقات التجارية الأخرى فكانت جميعها محدودة. وتوجد بعض السلع المهمة القابلة للتصدير التي لا تدخل ضمن تدفقات التجارة الإقليمية على الإطلاق. فعلى سبيل المثال، لا تحتل السيارات وقطع غيارها من المغرب، والأسمدة من الجزائر، والأسماك من موريتانيا، وأشباه الموصلات الكهربائية من تونس جانبا كبيرا من التجارة

[1] إنصاف سركالي، العامل الاقتصادي وتكامل الاتحاد المغاربي، المعهد المصري للدراسات، "دراسات سياسية" 09 نوفمبر 2018. على الموقع www.eipss-eg.org. تاريخ الاطلاع: 2018/12/15.

[2] سامية غربي، فاطمة ابن سيرود، العلاقات العربية-الإقليمية: الواقع والآفاق، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2018، ص 44.

الإقليمية. وبوجه عام، توجد 20 سلعة محتملة يمكن أن تشملها التدفقات التجارية الثنائية يشغل ربعها فقط جانبا كبيرا من التجارة الإقليمية بين البلدان المغاربية.[1]

إن الثروات الهائلة في المغرب العربي لا تخطئها العين، ولكن المشكلة تبرز حين ندرك ان الجزائر وليبيا هما إحدى أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز في العالم، حيث تحتل الجزائر المرتبة السابعة في إنتاج الغاز الطبيعي والمرتبة الأولى في تصدير الغاز الطبيعي المسال. في حين تورّد تونس والمغرب هذه المواد بأسعار مشطة تؤثر على موازناتهما الداخلية والخارجية. بينما يمتلك المغرب، 70 % من احتياطات الفوسفات العالمي أي ما يمثل بالإضافة إلى انتاج تونس من نفس المادة في الحالة العادية ربع ما ينتجه العالم في هذه المادة أو أكثر. بينما تحويل هذه المادة الى أسمدة يتطلب الطاقة والكبريت والامونياك وهي مواد موجودة بكثرة في الجزائر وبأسعار جدّ تنافسية. والشراكة المغاربية في هذا الميدان يجعل من منطقة المغرب العربي أحسن قاعدة لإنتاج الأسمدة في العالم وبأسعار لا تقبل المنافسة وبذلك تستطيع بلدان المغرب العربي أن تنمي انتاجها الفلاحي وتقوي قدرته التنافسية عوض استيراد هذه المادّة وبأسعار تصاعدية تؤثر كثيرا على مردودية القطاع الفلاحي خاصة بتونس هذا بالإضافة إلى الأنشطة المرتبطة بهذه القطاعات والتي يمكن أن تحدث في الأقطار الخمسة[2].

إن الاقتصاد المغاربي في الوقت الحاضر، يتميز بالتبعية للاقتصاد الأجنبي بالرغم من توفر منطقة المغرب العربي على امكانات اقتصادية هائلة تتجلى في القطاع الطاقوي الموجه إلى أوروبا، زيادة علة القطاع المعدني المتنوع من فوسفات وحديد ونحاس وغيرهما، وهذان القطاعان الأساسيان يؤهلان دول المغرب العربي لإقامة صناعة متكاملة ومتطورة، وتبادل تجاري محكم بين دول المنطقة والعالم الخارجي.[3] أما فيما يتعلق بالتوزيع حسب المناطق الاقتصادية خلال سنة **2018**، تبين الجداول المرفقة بوضوح أن معظم المبادلات الخارجية للدول المغاربية ما زالت مرتكزة على الشركاء التقليديين.

---

[1] مطبوعات صندوق النقد الدولي. الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد، المرجع السابق، ص 19.

[2] كاميل ساري، تقرير حول بلدان المغرب العربي الاضعف في العالم، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية 2015/05/15. على الموقع: www.csds-center.com.المرجع السابق.

[3] يسري أبو العلاء، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 40.

في الواقع، تستحوذ كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والاتحاد الأوروبي على أكبر حصة في مجال التعاملات والتي تقدر على التوالي بنسبة **58.3%** من الواردات و**74.34%**من الصادرات.

جدول رقم: 03 يبين حجم التبادل التجاري بين مختلف المناطق الاقتصادية

المناطق الاقتصادية	الواردات بالمليون دولار أمريكي			الصادرات بمليون دولار أمريكي		
	السنة		التطور%	السنة		التطور%
	2017	2018*		2017	2018*	
دول الاتحاد الاوربي	20 298	099 21	3.95	386 20	386 23	16.03
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	5 953	837 5	6.56-	465 6	950 6	7.50
الدول الاوربية الاخرى	1 910	542 1	19.27-	40	40	0.00
دول امريكا الجنوبية	3 209	546 3	10.50	530 2	660 2	5.14
اسيا	12 369	557 11	6.56-	595 3	351 5	48.85
اوقيانوسيا	-	-	-	71	-	-
الدول العربية	1 542	904 1	23.48	799	712	10.89-
الدول المغاربية	592	546	7.77-	1 273	1 669	31.11
الدول الافريقية	186	166	10.75-	103	132	28.16
المجموع	**46 059**	**46 197**	**0.30**	**35 191**	**41 168**	**16.98**

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية CNIS

إن منتجات الدول المغاربية خاصة الزراعية منها تواجه منافسة من الدول الأوروبية، وبما أن المنتوج الزراعي الحالي لا يلبي الحاجة الغذائية لبلدان المغرب العربي، الأمر الذي جعلها في تبعية لغيرها، هذا الغير ذو الفائض الغذائي أصبح يستخدم هذه المنتجات كسلاح استراتيجي في مواجهة الدول التي هي في حاجة إلى منتجاته.[1]

[1] نبيل علي دريس، المرجع السابق، ص 26.

غير أنه من الناحية الاقتصادية، وبحكم أن الدول الأوروبية هي دول ذات انتشار استعماري واسع في السابق، فقد استعملت علاقاتها مع أنظمة مستعمراتها القديمة، وتستغلها اليوم كمناطق نفوذ اقتصادي بالدرجة الأولى، حيث لا تزال ترتبط بها بعلاقات تبادل تجاري، وتمتلك حقوق بحث واستغلال في العديد من الأنشطة الاستخراجية في هذه البلدان، التي تعتبرها كذلك أسواق لترويج سلعها، وهذا ما يجعل من الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية معتبرة.[1]

ثانيا/ عوامل ضعف الاندماج داخل بلدان المغرب العربي

توجد أسباب عديدة ومعقدة وراء عدم اندماج بلدان المغرب العربي بدرجة كافية. ومن هذه الأسباب السياسات التجارية والاستثمارية التقييدية، والحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية، وعدم كفاية البنية التحتية الإقليمية، والاعتبارات الجغرافية السياسية. كذلك أدى التوجه التقليدي للتجارة تجاه أوروبا، والمحاولات الأخيرة للتنويع في اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء، وصعود الصين كسوق لصادرات المغرب العربي، إلى تحول تركيز بلدان المغرب العربي عن الاندماج الإقليمي. وثمة عوامل جغرافية سياسية أعاقت الاندماج الإقليمي. والأسباب الرئيسية وراء الاضطرابات معقدة ومختلفة عبر البلدان. ولا يزال اتحاد المغرب العربي معطلا منذ سنوات بسبب الخلافات بين البلدان الأعضاء، لا سيما بين الجزائر والمغرب. كذلك أدت التهديدات الإرهابية إلى تشديد الضوابط الحدودية. ولا تزال الحدود الممتدة على مسافة 1000 ميل بين الجزائر والمغرب مغلقة منذ عام 1994.[2]

[1] عبد الحليم بن مشري، التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي، ورقة مقدمة في ندوة " المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة "، الدوحة: 17و 18، فبراير 2013، ص 06.

[2] مطبوعات صندوق النقد الدولي. الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد، المرجع السابق، ص 14.

الفرع الثاني: السياسة المغاربية للتنمية المشتركة

إن البلدان الخمس المكونة لاتحاد المغرب العربي (تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا) يتميزون بمستويات اقتصادية مختلفة مع أنهم يتقاربون في عدد هام من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، زد على ذلك اللغة والثقافة والدين، ويمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات:

المجموعة الأولى: دول ذات هيكل اقتصادي متنوع وبها الكثير من الموارد البشرية والمهارات والكفاءات، مثل: الجزائر والمغرب.

المجموعة الثانية: دول ذات هيكل اقتصادي متخصص " الاعتماد على البترول " مثل الجزائر وليبيا.

المجموعة الثالثة: دول لا يمثل لها إنتاج البترول أهمية عالية، فضلا عن أن مواردها الطبيعية والبشرية محدودة التنوع، وتشمل: تونس.

المجموعة الرابعة: دول ذات اقتصاد رعوي زراعي وتشمل: موريتانيا. زد على ذلك أن الترابط الساحلي المغاربي غير مستغل في مجال الصيد البحري.[1]

المطلب الثاني: تحديات التكامل الاقتصادي المغاربي

إذا كان التاريخ يعرف حالات من التكامل التي كانت تفرضها دول مجتمعات أخرى بالقسر والجبر على الشكل الذي كان يحدث للمستعمرات في الماضي، فالتكامل في الوقت الراهن هو في طبيعته عملية إرادية بحته لا يمكن أن يتجسد ميدانيا إلا برضى واتفاق بين الدول الأطراف فيه. وعليه ففي غياب اتفاق الدول الأعضاء في العملية التكاملية فإنه لا تقوم قائمة لها، وذلك مهما تعاظمت قوة العوامل والأسباب التي تدفع لقيامها، ومن هنا لا يمكن فهم ظاهرة التكامل المغاربي ومعرفة عوامل تعثرها دون التطرق إلى العوائق التي تواجهها. فاتحاد المغرب العربي صاحبته منذ البداية عوائق

[1] عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 28.

وتحديات لم يتمكن من تجنبها، منها ما هو مزمن ويرتبط بوضعية الأقطار المغاربية وسياساتها تجاه بعضها البعض ومنها ما هو ظرفي سرعان ما زال، لكن ترك بصماته واضحة على عمل الاتحاد.[1] إن الوصول إلى حل لجميع العوائق المطروحة ليس بالأمر الهين، لكن الوصول إلى أي حل يضمن المصالح المغاربية العليا، يقرب الحل للعوائق الأخرى ذلك أن المغرب العربي بخاصة، والوطن العربي بعامة، يمتلك الكثير والكثير من المقومات والعناصر الموحدة التي تفتقدها التجمعات الدولية المعاصرة، فهناك تجانس جغرافي ومرجعية تاريخية وقومية ودينية وحضارية واحدة، فضلاً عن تماثل اقتصاداتها وثرواتها المعدنية، إلى جانب تماثل أزماتها الداخلية والخارجية، تلك عناصر لمقومات موضوعية لوحدة المغرب العربي، وعليه فإن بناء المغرب العربي الاتحادي أو الموحد يبدأ بخطوة حقيقية وجادة تعبر عن الإرادة الحرة والإيمان العميق بتحقيق تطلعات الشعب وضمان مصالحه الحاضرة والمستقبلية ضمن إطاره القومي والحضاري العربي.[2]

الفرع الأول: التحديات الداخلية للتكامل الاقتصادي المغاربي

لقد ظهر اتحاد المغرب العربي إلى الوجود وهو يهدف إلى توحيد الجهود من أجل إرساء قواعد التعاون والتكامل الاقتصادي ومواجهة التحديات المقبلة التي تفرضها المتغيرات الدولية الجديدة على الدول المغاربية. ولكن منذ نشأته وهو يعاني من أسباب القصور والثغرات التي أدت إلى جعل جميع الاتفاقيات التي تم توقيعها مجرد قرارات على الورق يتم الاتفاق عليها دون الاهتمام بتطبيقها على أرض الواقع، فلم تنجح المجموعة المغاربية في تحويل مشروع المغرب العربي الكبير إلى فعل تاريخي قادر على تعزيز مقومات التنمية في الأقطار المغاربية، بل إنها ورغم المعطيات الجغرافية والتاريخية والثقافية العامة التي صنعت مشروع الاتحاد وحلمه لم تنجح في تركيب برامج مشتركة في العمل قادرة على تحويل بنود ميثاق الاتحاد إلى معطيات وحقائق على أرض الواقع، فقد كرّست

[1] صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 371.

[2] محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، المرجع السابق، ص ص 93، 94.

واقع الحال القائم بين أقطار المغرب العربي مجموعة من المعوقات تتشابك على نحو لا يمكن معه توقع بزوغ فجر التكامل في الوقت القريب.[1]

يؤشر الواقع الفعلي الذي تعيشه بلدان المنطقة المغاربية على أزمات عميقة ومعضلات قاتلة باتت تنخر الجسد المغاربي، وتكبل طموحات شعوبه، وتعيق تحرك الطبقات الحيوية والفاعلة، الراغبة في إقلاع المسيرة التكاملية من جديد[2].

لقد واجه الاتحاد المغاربي خلال حقبة التسعينات وكالعادة في كل تعاون اقتصادي عربي تداخل السياسي بالأمني والاقتصادي، مثل الملف الاسلامي بالجزائر وتباين المواقف من قضية لوكربي، وتداعيات الموقف من احتلال العراق لدولة الكويت، والموقف من إقامة العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الكيان الصهيوني في أرض فلسطين. وحسب المادة الخامسة من معاهدة الاتحاد المغاربي، فإن مجلس الرئاسة ينعقد في دورات عادية مرة كل سنة بالإضافة إلى دورات غير عادية إن اقتضت الضرورة ذلك (وما أكثر هذه الضرورات). لقد انعقدت القمة ستة (06) مرات خلال العشرون سنة الماضية كان آخرها بتونس عام 1994.[3]

أولا/ التحديات السياسية:

من المسلم به ان الاعتبارات السياسية تبقى هي السبب الرئيسي في فشل أغلب مشاريع التقارب المغاربي خصوصا في ظل غياب الآليات الديمقراطية عن منظومة العمل المغاربي وهو ما أدى إلى فشل الآليات التنموية المعتمدة في الاقتصاديات المغاربية وانحصرت بذلك الخيارات المتاحة لكل تقارب ممكن فاتسعت هوة التناقض الاقتصادي والأيديولوجي بين أقطار المغرب العربي وانعكست بذلك على التوجهات العامة فترجمت هذه التوجهات بسباق نحو التسلح في إطار صراع الزعامة على

---

[1] أمين بلعيفة، السياسات الإقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي :دراسة في تأثير الاختلاف السياسي على التكامل الاقتصادي. مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 03، جوان 2017، ص 91.

[2] ابراهيم قلواز، الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السادس، جوان 2015، ص 281.

[3] عبد الحميد لخديمي، مصطفى العرابي، مدى استيفاء دول الاتحاد المغاربي لمعايير التقارب. (حالة تونس، الجزائر والمغرب 2006-2012). مجلة التكامل الاقتصادي، الحجم 03، العدد 06، جوان 2015، ص 125.

المنطقة[1]. إن أية دراسة للوحدة لابد وأن نتطرق فيها إلى الإطار السياسي الذي تتم فيه خاصة وأن الجانب السياسي هنا يتطلب قدرا من المرونة في التعامل. ولن تتحقق هذه الوحدة ما لم تتوفر هناك إرادة سياسية، أي ما لم تقرر وتوافق الأجهزة التي تمارس السلطة السياسية في كل دولة عضوة. ومن هنا فإن الإرادة السياسية التي تتطلبها العملية الوحدوية ينبغي أن تتميز بجدية في إصدار القرارات والالتزام بها، أي الاستمرارية في متابعة تنفيذها وتجسيدها ميدانيا وكل الدراسات تتفق على أن هناك سبب رئيسي هام يقف حاجزا أمام تنفيذ تلك القرارات، وبالتالي عرقلة الاندماج، هذا السبب هو غياب الإرادة السياسية اللازمة للعمل الوحدوي، بل غياب فعالية هذه الإرادة.[2]

يعتبر الالتزام السياسي ووضوح الأهداف من أقوى العوامل التي تؤدي إلى تحقيق تكامل اقتصادي، غير أن الخلافات السياسية والإيديولوجية والفكرية، والتخوف من التعدي على السيادة القطرية وفقدان الثقة بين حكام البلدان المغاربية، أضعف الاقتناع لدى أصحاب القرار السياسي، وبالتالي جعل القادة المغاربة يتبنون العديد من الاتفاقيات دون معرفة مدى جدواها وجديتها.[3]

إن عملية التكامل الاقتصادي المغاربي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توفرت الإرادة السياسية التي تقبل بمبدأ التكامل، وتعمل على تنفيذ القرارات والخطوات التي تصب في هذا الاتجاه، كما يتطلب الأمر قدرا من التفاهم السياسي خصوصا عندما يتعلق الأمر بقضايا حساسة.[4]

1/ الخلافات السياسية وفقدان تضامن الدول المغاربية:

إن معظم الدول الإفريقية تعتبر متخلفة اقتصاديا، وربما ترجع أسباب ذلك لأبشع أنواع الاستغلال من طرف المستعمرين، والذي ترك أثار سلبية على القارة، فقد ظل قرونا عدة ينهب ثروات القارة،

---

[1] توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، مكتبة الأسد، سوريا، 2006، ص13.

[2] نبيل علي دريس، المرجع السابق، ص 121.

[3] بكادي مسعود، دراسة امكانية التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الاقليمية. حالة اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد. كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية. جامعة وهران، 2013، ص 226.

[4] محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011، ص318.

بالإضافة إلى وجود قطاع زراعي ضخم يعمل بوسائل بدائية، مما يؤدي إلى إنتاج زراعي ضعيف، مما يستلزم تطوير الوسائل والسماح بهجرة الأيدي العاملة إلى المناطق التي تحتاجها، كما أن أكثر من ثلثي دول العالم المصنفة على أنها الأقل نموا و الأكثر فقرا تقع في إفريقيا، مما يترتب عليه ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين، ويؤدي إلى ضيق الأسواق القومية عن استيعاب السلع المنتجة محليا، كما يتخصص معظمها في إنتاج المواد الأولية، مما يجعل التجارة الخارجية ضعيفة لتصدير تلك المواد بأبخس الأثمان، لسيطرة الدول الغربية على الأسواق وفرضها للأسعار[1].

رغم مرور فترة تجاوزت العقدين من الزمن على إنشاء الاتحاد المغاربي، إلا أن الخلافات السياسية كانت حجرة عثرة أمام مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي، ورغم التكاملية الحقيقية للدول المغاربية الخمس، فإن مسيرة الاتحاد لا تزال تراوح مكانها، وأصبح من الصعوبة بمكان أن يجتمع القادة المغاربة، رغم تجانس الدول والقواسم المشتركة فيما بينها.[2] ومن ناحية أخرى فإن الاستعمار لم يكتف من قتل هذا الأمل فحسب، بل عمد أيضاً إلى خلق تناقضات ومشاكل مفتعلة بين هذه الأقطار لضرب بعضها بالبعض الآخر حيث زرعت بينها ما سمي بالمشكلات الحدودية والتي قامت بين كل من تونس وليبيا حول الجرف القاري، الذي لم يتمكن القطرين من حلها إلا من خلال محكمة العدل الدولية في لاهاي. أيضاً المشاكل التي قامت بين المغرب وموريتانيا بعد حصول هذه الأخيرة على استقلالها في عام 1960 والتي لم تعترف بها المغرب كدولة مستقلة إلا في عام 1969.[3]

ولأسباب سياسية، توقف مسار الاندماج المغاربي الذي عرف تأخر كبير، بالمقارنة مع تكتلات أخرى التي عرفتها القارة الإفريقية. ففي المجال التجاري لجأت بعض الدول المغاربية إلى التوقيع على اتفاقيات أخرى متجاوزة بذلك العراقيل التي عرفها التكتل المغاربي، حيث وقعت كل من المغرب

---

[1] عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 31.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 86.

[3] فؤاد علي وهاب، حنان علي ابراهيم الطائي، قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي: المغرب الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 257.

وتونس على اتفاقية أغادير [1] مع إسبانيا والمغرب. كذلك الحال، انتظرت الجزائر سنين طويلة للتوقيع على اتفاقية التجارة العربية الحرة في جانفي 2009. هذه الاتفاقية كان لها أبعاد خاصة بالنسبة للدول المغاربية، فهي تسمح للفاعلين الاقتصاديين المغاربيين بالتوجه إليها كبديل على عقم العلاقات التجارية بين البلدان المغاربية.[2]

2/ أزمة الصحراء الغربية:

يتعلق نزاع الصحراء الغربية بأراضي تقع بين المغرب وموريتانيا وتشترك في جزء من حدودها مع التقسيم التعسفي الذي أجراه الاستعمار.[3] اختلفت المغرب والجزائر حول أسلوب الحل النهائي لقضية الصحراء الغربية. ففي وقت اعتمد فيه المغرب على أطروحة الحق التاريخي لاسترجاع سيادته على الصحراء الغربية، معللاً ذلك بالعديد من الحجج التاريخية، نادت الجزائر منذ عام 1975 بحق تقرير المصير عن طريق استفتاء تنظمه الأمم المتحدة وتشرف عليه. هذا الاختلاف في الطرح مرتبط بالاختلاف في التفسير بين البلدين. فيما يتعلق بمبدأ حق تقرير المصير، فإنه يعني بالنسبة إلى المغرب استقلال دولة عن الدولة المحتلة، وتكوين دولة جديدة وأن المغرب باسترجاعه للصحراء الغربية من المستعمر الاسباني يكون قد حقق هذا المبدأ. أما بالنسبة إلى الجزائر، فإن تعريف حق تقرير المصير جاء على لسان ممثلها السيد يحياوي أثناء تدخله لدى محكمة العدل الدولية **بلاهاي**، في 16 يوليو1976، إذ أكّد أن حل مشكلة الصحراء يجب أن تكون في إطار حق تقرير المصير

---

[1] اتفاقية أغادير هي اتفاقية تجارية عربية انعقدت بمدينة أغادير المغربية في 08 ماي 2001. هدفها على المدى الطويل تيسير الطريق أمام سوق عربية مشتركة، وعلى المدى القريب إلى إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية، وكانت كخطوة على طريق التحضير لاستحقاقات 2010 المرتبطة بإقامة منطقة التبادل الحر الأورو – متوسطية. تضم الاتفاقية كل من مصر، الأردن، المغرب، تونس، فلسطين ولبنان. وتنص الاتفاقية على الإعفاء الجمركي لصادرات وواردات دول الاتفاقية من السيارات بشرط ألا تقل نسبة الناتج المحلي عن 40 %.

[2] Nassim Oulmane. Politique commerciale, intégration régionale sud-sud et souveraineté économique en Algérie. Revue Confluences Méditerranée, L'harmattan, 2009/4, N° 71, p 121.

[3] الطاهر المهدي بن عريفة، الجامعة العربية والعمل العربي المشترك، 1945-2000. دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 525.

الذي يعد من بين القواعد الأساسية الذي تتفرع منه المبادئ الأخرى التي تحكم المجموعة الدولية، وأن المطالبة باسترجاع الأقاليم الصحراوية لا تؤثّر على أيّ نحو كان، في حق تقرير المصير الذي يدخل في إطار قانون الشعوب[1].

وعلى الصعيد الدولي، انعكست آثار هذا النزاع على العلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث تساند هذه الأخيرة ادعاءات المغرب وإسبانيا (الاستعمار السابق للصحراء الغربية) بشأن هذا الملف، إضافة إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية للمغرب لمواصلتها لاحتلال الصحراء الغربية أثناء فترة الحرب الباردة مما يعيق الوصول إلى حلول سلمية لهذا النزاع وفق الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة بشأن تصفية كل أنواع الاحتلال.[2]

شهدت المنطقة إنذاك صراعًا مسلحًّا مريرًا، مثّل فيه بناء المغرب الجدار الرملي على مراحل، في الفترة (1980– 1987)، نقطة تحول كبير في الصراع، لأنه أكد التفوق العسكري المغربي في الميدان، ودفع جبهة البوليساريو إلى قبول مسلسل الحل السلمي؛ إذ اتفقت مع المغرب على إثره، برعاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية **(المينورسو)**، على وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في 6 أيلول /سبتمبر 1991. إلا أنه برزت في الآونة الأخيرة مشكلة الصحراء مجددًا، بعد أن اندلعت أزمة جديدة في منطقة **الكركرات** على الحدود المغربية–الموريتانية، في 21 تشرين الأول أكتوبر 2020 ، عندما قطع عشرات الأفراد من الشعب الصحراوي المعبر الحدودي أمام الرحلات التجارية التي تربط المغرب بموريتانيا، عقب ذلك قام الجيش المغربي بعمليات عسكرية محدودة، وذلك في 13 تشرين الثاني /نوفمبر 2020 ، بغرض إنهاء إقفال المعبر الحدودي[3].

---

[1] العربي بن رمضان، قضية الصحراء المغربية، عقدة التجزئة في المغرب العربي: رؤية مغربية. مجلة سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2016، ص 77.

[2] Lucile martin, Le dossier du Sahara Occidental. Revue les Cahiers de l'orient, CAIRN.INFO. 2011/2/ N° 102, p 46.

[3] المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، " أزمة الكركرات وسيناريوهات مستقبل قضية الصحراء". وحدة الدراسات السياسية، تقييم حالة، الدوحة، قطر، 07 كانون الأول، ديسمبر، 2020، ص 01. على الموقع: **www.dohainstitute.org**.

إن حل الأزمة يكمن في قيام وحدة بين الدول المغاربية تضم في إطارها جميع شعوب المنطقة بغض النظر عن انتماءاتها الجغرافية لما فيه مصلحة اتحاد المغرب العربي وبما تعود بالفائدة على شعوب الأمة العربية. إن بقاء هذا الصراع دون حل، يشكل بؤرة توتر دائمة في بلدان المغرب العربي ويمكن أن يستغل من طرف أطراف دولية أخرى نظراً للأهمية الاستراتيجية لمنطقة الصحراء الغربية وللثروات والمعادن التي تحتوي عليها.[1]

3/ التطبيع المغربي الإسرائيلي:

أكّدت المغرب رفض لأي تطبيع مع "**إسرائيل**" وذلك بالتزامن مع تكثيف الولايات المتحدة جهودها لدفع بقبول الدول العربية لإبرام اتفاقات "**سلام**" مع "إسرائيل" "**كالإمارات والبحرين**" وتأكيده على الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والمسجد الأقصى المبارك، ورفض التهويد، والتأكيد على عروبة وإسلامية المسجد الأقصى والقدس الشريف.[2]

لكن سرعان ما أعلن الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" في سلسلة من التغريدات عبر موقع تويتر في 10 ديسمبر 2020 أنّ الولايات المتحدة تعترف بسيادة المغرب على أراضي الصحراء الغربية المُتنازع عليها وأنّها ستفتح قنصلية لها في مدينة "الداخلة" المحتلة، وأنّها توسّطت لتطبيع العلاقات الجزئيّة بين المغرب وإسرائيل. وقد أكّد الديوان الملكي ووزارة الشؤون الخارجية المغربيّان هذه الاتفاقية المتبادَلة المثيرة للجدل التي سيكون لها تداعيات كبيرة إقليمية ودولية ومحلّية[3].

---

[1] الطاهر المهدي بن عريفة، المرجع السابق، ص 526.

[2] إلهام جبر شمالي، مسار التطبيع بين المملكة المغربية وإسرائيل، ورقة علمية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ديسمبر 2020، ص 08.

[3] ياسمينة أبو الزهور، تطبيع المغرب الجزئي مع إسرائيل يترافق بمكاسب ومخاطر، مركز بروكنجز، الدوحة، 2020/12/14. على الموقع: **www.brookings.edu**. تاريخ الاطلاع: 2021/03/15.

بهذا الاتفاق يصبح المغرب رابع دولة عربية توقع اتفاق التطبيع في سنة 2020 برعاية أمريكية، بعد توقيع الإمارات والبحرين في 2020/09/15، وإعلان السودان في 2020/10/23 الموافقة على التطبيع.[1]

إنّ التطبيع المغربي معناه استدعاء الوجود الصّهيوني إلى قلب المغرب العربي وإلى شمال إفريقيا وإلى حدود الجزائر، بذلك التحالف والاندماج الاستخباراتي والأمني والعسكري مع هذا الكيان السّرطاني، ما يشكّل تهديدا وجوديّا للأمن القومي الاستراتيجي للجزائر، وما سيتسبّب فيه من الفتن وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة، وخاصّة عندما يتمّ مقايضته بقضية الصّحراء الغربية، والتي تحرص هذه الدول الاستعمارية على إبقائها قضيَّة خلافية للابتزاز والضّغط، وملفّا لمساومة الأنظمة بالبقاء في الحكم مقابل هذا التطبيع.[2]

إن اعتراف الرئيس الأمريكي، وفي الوقت الضائع من عهدته الرئاسية، بمغربية الصحراء الغربية، مقابل تطبيع النظام المغربي لعلاقاته مع الدولة العبرية، هو مقايضة وابتزاز يضر بقدسية الصحراء المغربية، لأن الخاسر الأكبر فيه، هو النظام المغربي الذي تصرف ضد الشعب المغربي المرتبط نفس الارتباط بالقضيتين الجوهريتين، الصحراء مغربية، وفلسطين عربية.. والرابح من هذا التصرف الذي يحيل الى علاقة البقال بالزبون، تبقى إسرائيل التي ساوت بين احتلال فلسطين، وبين (احتلال) الصحراء.. أي وكما عبرت عنه صحيفة "**هآريتس**" الصهيونية الشهيرة: (احتلال) مقابل احتلال[3].

---

[1] أسامة جمعة الأشقر، المسارات المحتملة للتطبيع المغربي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية. تقدير استراتيجي رقم 123، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، كانون الأول/ديسمبر 2020، ص 04.

[2] ناصر حمدادوش، التطبيع المغربي.. الخلفيات والتداعيات والمخاطر. المركز الفلسطيني للإعلام، 23 يناير 2021. على الموقع: **https://palinfo.com**. تاريخ الاطلاع: 2021/03/01.

[3] سعيد الوجاني، هل كان اعتراف **دونالد ترامب** بمغربية الصحراء الغربية، فخ سقط فيه النظام المغربي ؟، موقع الحوار المتمدن، 2020/12/13، على الموقع: . **www.ahewar.org** تاريخ الاطلاع: 2021/02/15.

ثانيا/ التحديات الأمنية:

يمثل تزايد المخاطر الإرهابية في المنطقة المغاربية وجوارها الإقليمي(منطقة الساحل الإفريقي) منذ ظهور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بدرجات متفاوتة وتنظيم "**داعش**" بعد أحداث ما يسمى بالربيع العربي وانهيار الدولة في ليبيا الذي أدى إلى تزايد تناسل الجماعات الإرهابية المتطرفة، بالإضافة إلى حركة الهجرة السرية نحو أوروبا عبر الدول المغاربية وتوسيع نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتزايد أعداد اللاجئين في المنطقة، تحديات جديدة لم تعد تتناسب والأنماط السياسية القديمة التي سادت خلال العقود الماضية مما يتطلب وجود أنماط بديلة لمواجهة هذه التحديات على أساس من التعاون والتنسيق بين الدول المغاربية.[1]

1/ الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر:

عرفت الجزائر أواخر سنة 1988 انتفاضة شعبية نتيجة لتردي أوضاع المجتمع الاجتماعية والاقتصادية، وكرد فعل على ذلك تبنى النظام إصلاحات سياسية توجت بدستور 1989/02/23، وقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي الصادر في 1989/07/05. وكنتيجة لتلك الإصلاحات بدأت الخريطة السياسية للجزائر ترتسم، ففتح المجال أم التعددية السياسية أسفرت عن إجراء انتخابات محلية وتشريعية (1990-1991). فبدأت بوادر الأزمة السياسية تلوح في الأفق نتيجة إلغاء الانتخابات التشريعية. ومنذ ذلك دخلت البلاد مرحلة العنف وللاستقرار زادها تجميد وحل كل الهيئات المنتخبة (البرلمان والمجالس المنتخبة).[2]

إن ظهور الأزمة السياسية في الجزائر وتطورها ابتداء سنة 1990 نتيجة توقف المسار الانتخابي، وما نجم عنها من أحداث، خلق سلسلة من مظاهر عدم الاستقرار الداخلي بأبعادها المختلفة سياسيا

[1] كروي كريمة، سعود صالح، المرجع السابق، ص 381.

[2] صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 372.

واقتصاديا واجتماعيا في البلاد،[1] كان لها انعكاسات سلبية على مسار التكامل المغاربي من أوجه ثلاث:

الوجه الأول: أن الجزائر في الوقت الذي تولت رئاسة اتحاد المغرب العربي سنة 1995، كانت تعيش أوج أزمتها، مما جعلها منشغلة أكثر بأوضاعها الداخلية المتأزمة عن تحريك مؤسسات الاتحاد، ما زاد في جمود هذه المؤسسات بالإضافة إلى العوامل الأخرى.

الوجه الثاني: يتمثل في تخوف الدول المغاربية الأخرى في انتقال الأزمة إليها، مما جعلها تقلل من دخول الجزائريين إليها، كما قامت هذه الدول بضبط حركة مواطنيها إلى الجزائر، الأمر الذي ساهم في عرقلة حركة الأشخاص والبضائع داخل الفضاء المغاربي.

ففي أعقاب أحداث أكتوبر تشرين الأول 1988 في الجزائر ونهاية الحرب في أفغانستان 1992، تعرضت المنطقة لموجات من العنف (الجزائر أساسا)، اقتضت من دول الاتحاد التفكير في استراتيجية أمنية ودفاعية مشتركة لمواجهة تنامي شبكات "**الإرهاب**"، وتوسع دائرة العنف. لذلك، توقفت الدورة العادية الخامسة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي، المنعقدة في نواكشوط في 11 نوفمبر حزيران 1992 عند هذا المعطى، مؤكدة على أهمية التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء لمواجهة وتطويق هذه الظاهرة (الإرهاب والتطرف) الخطيرة والدخيلة على المجتمع المغاربي وحضارته وتقاليده العريقة التي تتسم بالتسامح والتضامن[2].

2/ ثورات الربيع العربي وانعكاساتها على الأزمة في ليبيا:

شهدت عدة دول عربية عدم استقرار سياسي من خلال ثورات واضطرابات أمنية، أثرت بشكل مباشر على وضع التنمية الاقتصادية في هذه الدول، إذ أدت هذه الظروف إلى هجرة رؤوس الأموال العربية

[1] زايد عبيد الله مصباح، "اتحاد المغرب العربي: الطموح والواقع" ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 236، أكتوبر 1998، ص 36.

[2] امحمد مالكي، المرجع السابق، ص 03.

وعزوف المستثمر الأجنبي على الاستثمار في هذه الدول وهو ما ساهم في تضييق الخيارات الإنمائية المتاحة وتقليص مخصصات الانفاق على المشاريع الإنمائية.[1]

إن طبيعة ثورات الربيع العربي الذي لا تتحمل إجراءات ثورية كاملة، حتى في تونس وليبيا اللتين سقطت فيهما الأنظمة، فتونس تمر بأزمة مالية كبيرة واضطرابات سياسية وأمنية لا تؤهلها للقيام بدور ريادي في الوقت الراهن، كما أن ليبيا لا تتوفر إلى حد الآن على قيادة سياسية مستقرة بسبب الاضطرابات الأمنية والأبعاد القبلية وضعف مؤسسات الدولة. فكانت انتفاضتي تونس ومصر وليبيا وغيرهما، جماهرية سلمية مليونيه تصاعدت في مسلسل أحداث متسارعة، لم ينفع معه القمع أو الاستفزاز، بل ازدادت النظم الحاكمة تفككاً وانهارت انهيارا سريعاً ومدوّياً، خصوصاً أن الثورات الجديدة لم تعد ثورات خبز أو جياع، بل ثورات مجتمعات امتازت بالتمدّن والتحضر لفئة جديدة من المثقفين والمتعلمين الذين كانوا في مواجهة انغلاق فرص الحياة، البطالة، وانسداد الآفاق. بالإضافة إلى الاستبداد السياسي، وغياب الحريات العامة، والانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان[2].

إن حقيقة ما يجري في ليبيا الآن هو مخطط غربي استعماري يهدف إلى وضع اليد على ليبيا كمخزون ثروة نفطية وغازية مهمة جداً بالنسبة لأوروبا والغرب، وكموقع جغرافي حاكم ومجاور للمثلث المصري السوداني من جهة المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)، ومن جهة أخرى منفتح على عدد من الدول الإفريقية. إن ليبيا هي المستهدفة من القوى الاستعمارية وتحديدا من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مع بعض قوى المعارضة في الخارج، وبعض مؤسسات المجتمع المدني المرتبطة والموجهة من قبل هذه الدول الاستعمارية لتحقيق أهدافها، وهذا لا يقلل من أهمية

[1] شليحي الطاهر، المناخ السياسي ودوره في التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 05، جامعة الجلفة، 2017، ص 43.

[2] Michel Cermak. Face aux révolutions arabes, le business as usual européen. POINT DU SUD. N° 07, mars 2013, p 65.

المطالب المشروعة للشعب الليبي والتي تجب معالجتها من خلال إرادة الشعب الليبي، لتحقيق هذه الأهداف وضمان وحدته الوطنية ومواجهة أي تدخل خارجي.[1]

ثالثا/ التحديات الاقتصادية:

يشكل الجانب الاقتصادي أهمية بالغة لارتباطه العضوي بحياة المواطن اليومية، فالتكامل الاقتصادي يعني التبادل التجاري، وفتح السوق لتدفق السلع بين دول الاتحاد دون أية عراقيل وتشجيع الاستثمارات، وبناء هياكل اقتصادية من مصانع وشركات مشتركة وتنمية الموارد البشرية .والمتتبع للخطوات التي اتخذت لتوحيد المغرب العربي منذ مؤتمر طنجة سنة 1958 إلى إعلان تأسيس الاتحاد المغاربي في1989/02/17، يلاحظ تعثر المشروعات التنموية، بل إن الكثير من المشروعات التي تم الاتفاق عليها لم تتجاوز قاعة إنشاء اتحاد المغرب العربي، التي نصت في المجال الاقتصادي على:" تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، وعلى وجه الخصوص إنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.[2]

ترجع صعوبات التكامل الاقتصادي العربي إلى التبعية الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة. وهذا الوضع يؤدي إلى حدوث تفتت بالدول العربية ويتم ذلك لصالح الدول المتقدمة التي تسعى جاهدة إلى إعاقة كل محاولة للتكامل بين الدول العربية. ضف إلى ذلك ضعف وقلة النقل والمواصلات، حيث يعاني هذا القطاع من التخلف والانقطاع بالدول العربية، الأمر الذي يستلزم قيام سياسة مشتركة بين الدول العربية لفرض تنمية وإنشاء شبكة واسعة من السكك الحديدية مع توسيع وتوحيد هذه الخطوط، وإنشاء الأساطيل البرية والبحرية والجوية لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية.[3]

---

[1] أبو خالد العملة، التحوّلات الدولية الراهنة، دار البيروني للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2012، ص 96.

[2] إنصاف سركالي، العامل الاقتصادي وتكامل الاتحاد المغاربي، المعهد المصري للدراسات، "دراسات سياسية" 09 نوفمبر 2018. على الموقع **www.eipss-eg.org**. تاريخ الاطلاع: 2018/12/15.

[3] جميلة الجوزي، المرجع السابق، ص 28.

تتمثل المعوقات الاقتصادية في جملة من الأمور أبرزها التحدي التجاري والتكنولوجي والعلمي، المعوقات المالية، نقص البنية التحتية الأساسية، الحواجز الجمركية، وهذا مرده إلى أن اقتصاديات دول المغرب العربي في فترة الاستعمار وغداة الاستقلال كانت تخضع إلى تبعية اقتصادية أوروبية وعلى الأخص فرنسية. ومازالت لحد الآن في جميع النواحي الفلاحية والصناعية والتجارية، وحتى المالية، حيث اتسمت الصناعات الغذائية التحويلية الموجهة للخارج لسد الاحتياجات الأوروبية، وكذلك النشاطات المنجمية والاستخراجية والتي وجهت نحو التصدير كمواد أولية ليتم معالجتها في الخارج، وترجع كمواد مصنعة تباع للدول المغاربية بأثمان مضاعفة، وحتى تطوير البنى التحتية من موانئ، طرق، سكك حديدية، مطارات مدن، كانت تخدم في المقام الأول أهداف التصدير والاستيراد الأوروبي.[1]

مع أن البلدان التي تضمها منطقة المغرب العربي –الجزائر وليبيا والمغرب وتونس وموريتانيا تختلف في أدائها الاقتصادي، فإنها تواجه نفس التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية. ويرى كثيرون أن أهم هذه التحديات هي ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب، والحاجة إلى معالجتها بتنمية القطاع الخاص من أجل تهيئة المزيد من فرص العمل وتحسين نوعيتها.[2]

1/ ضعف حجم المبادلات التجارية:

حصر تقرير اللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة، حجم المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية خلال سنة 2015 بـ 4.8% في المائة من مجموع المبادلات التجارية لهذه البلدان بقيمة مالية لا تتجاوز المليارى دولار، وهي نسبة تقل بكثير عن المعدل المسجل على مستوى البلدان الإفريقية والبالغ 12%. كما وصف التقرير ذاته السوق المغاربية بكونها الأقل دينامية في العالم رغم توفرها على الأساسيات، في الوقت الذي تبلغ فيه التجارة الخارجية البينية في دول جنوب شرق آسيا

[1] لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك. مجلة المفكر، المجلد 05، العدد 01، مارس 2010، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 27.

[2] تقرير البنك الدولي، انحسار الفقر في بلدان المغرب العربي لكن التفاوتات لا تزال قائمة. واشنطن بتاريخ: 17/10/2016.

مثلا 21 في المائة، ودول أمريكا الجنوبية 14,8 في المائة. تصل المبادلات بين بلدان الاتحاد الأوروبي حوالي 66% من الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية لبلدان المنطقة.[1]

إن التجارة البينية المغاربية هي صورة صادقة للتجارة البينية العربية عموماً والتي تبقى ضعيفة جدا لا تتجاوز 10% من مبادلات العالم العربي مع العالم الخارجي، بينما تبلغ التجارة ما بين دول الاتحاد الأوروبي ما يزيد على 60% من مبادلات أوروبا مع الخارج. وتبلغ نسبة التجارة البينية المغاربية حالياً حوالي 3% من التجارة الخارجية المغاربية والتي تقدر بحوالي 70 مليار دولار.[2]

إن الانطلاق من القضايا المتفق عليها بين البلدان المغاربية، واستبعاد القضايا الخلافية، يعتبران بحق استراتيجية ملائمة للخروج من مأزق جمود الاتحاد المغاربي، وذلك بما يتماشى وطموحات الشعب المغاربي بعد نجاح ثورة الربيع العربي في تونس، وإجراء إصلاحات جذرية متوقعة في بقية البلدان المغاربية. لكن التكامل السياسي في إطار اتحاد المغرب العربي لا يكتمل إلا من خلال التكامل الاقتصادي، وهذا ما أكّد عليه الرئيس التونسي السابق المنصف المرزوقي من خلال إقرار الحريات الخمس بين دول الاتحاد، وهذه الحريات هي:

- حرية التنقل –حرية الإقامة–حرية العمل–حرية الاستثمار والتملّك–حق المشاركة في الانتخابات البلدية.[3]

لقد أدى غياب الاستقرار السياسي والأمني إلى تدهور المناخ الاقتصادي في هذه الدول، فازدادت معدلات البطالة وتراجعت التحويلات المالية وتقلصت الاستثمارات الأجنبية وتدهورت عائدات السياحة، هذا التراجع دفع بالحكومات إلى الزيادة في وارداتها مما أدى إلى زيادة كبيرة في عجز الميزان التجاري.[4]

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص 04.

[2] خليل حسين، المرجع السابق، ص 186.

[3] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2013، ص 45.

[4] شليحي الطاهر، المرجع السابق، ص 44.

2/ ارتباط اقتصاد دول المغرب العربي بالاقتصاد الأوروبي:

تتميز اقتصاديات الدول المغاربية بفقر تنوعها حيث تعتمد في صادراتها اساسا على المواد الأولية بنسبة تفوق 11 % مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار تلك المواد في الأسواق الدولية، وبالتالي تبعية دائمة للأسواق الأجنبية خاصة الاتحاد الأوروبي[1].

فمن بين أهم معيقات تحقيق تكامل مغاربي بقاء وعزم الدول المغاربية على التعامل مع الاتحاد الاوروبي بنسبة عالية من المبادلات التجارية، الأمر الذي حال دون تحقيق تكامل مغاربي. إن نسبة الزيادة في النمو السكاني لدول الاتحاد المغاربي أدت إلى مشكلة العجز الغذائي والتي أصبحت هاجساً لمعظم الدول المغاربية، لذا نجد نسبة كبيرة من واردات الدول المغاربية عبارة عن واردات مواد استهلاكية غذائية مقارنة مع المواد الأخرى، وعليه يمكن القول أن اقتصاديات الدول المغاربية ظلت مرتبطة بالدول الصناعية الغربية، و قد أدى نمط الصناعة في هذه الدول إلى زيادة اعتماد الدول الغربية عليها في الاستيراد خاصة استيراد الآلات و المعدات والتكنولوجيا، بما في ذلك الخبرة والخدمات الفنية، و في المقابل تركزت معظم صادرات البلدان المغاربية، التي تعتمد أساسا على المواد الأولية الاستخراجية و الزراعية على أسواق هذه الدول، و التي أصبحت تسيطر على أكثر من 75% من حجم التجارة الخارجية المغاربية[2].

إن ضعف هيكل المبادلات التجارية لدول المغرب العربي ومرورها عبر شريك ثالث غالبا ما يكون الاتحاد الأوروبي يزيد من تكلفة الاستيراد، فعلى سبيل المثال يستورد المغرب من الجزائر 5% من وارداتها من المشتقات النفطية، في حين يستورد ما تزيد قيمته الإجمالية عن 2.5 مليون درهم من نفس السلعة من الخارج، وتستورد الجزائر أقل من 2% من وارداتها من الحوامض من المغرب، في حين تستورد ما قيمته 5 ملايين دولار من السلع الغذائية من الاتحاد الأوروبي، وتعد إسبانيا أكبر مصدر لأسواق الجزائر وتونس وليبيا من الثروة السمكية القادمة من الشواطئ الموريتانية، التي تعد

[1] محمد بوبوش، التكامل المغاربي المعوقات والآفاق، ندوة حول صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي، جامعة محمد الأول، كلية الحقوق، وجدة "المغرب" يومي 16 و17 أبريل 2009، ص 205.

[2] أحمد يوسف احمد وآخرون، التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل، البنك العربي، الطبعة 1، الاردن، 2001، ص137.

من أغنى الشواطئ في العالم، و يتم تصنيع الأسماك الموريتانية في أوروبا لتصدر لدول المنطقة بأسعار مضاعفة.[1]

إن المتتبع لمسيرة العلاقات الاقتصادية المغاربية يلاحظ بجلاء غياب التكامل القطاعي، حيث يلاحظ عدم وجود مشاريع جهوية مشتركة، سواء أكانت مشاريع صناعية أو زراعية أو خدماتية على مستوى اتحاد المغرب العربي. فالعملية التكاملية تتطلب من الناحية الوظيفية قيام تكامل بين القطاعات الواعدة بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، ومن أمثلة ذلك تطوير صناعة الملابس في تونس، والغاز الطبيعي في الجزائر، والبتروكيمياويات في ليبيا، والأسمدة في المغرب، والأسماك في موريتانيا. فالتركيز الوظيفي على توطين المشاريع المغاربية المشتركة، في دول مختلفة، كفيل في نهاية المطاف بتحقيق عملية الانتشار التي سينتج منها تحقيق مستويات عالية من التكامل الوظيفي.[2]

وتواجه التجارة داخل المغرب العربي صعوبات بسبب السياسات التجارية التقييدية. وتخضع البلدان المغاربية لتعريفة جمركية أقل مع أوروبا مقارنة بالتجارة مع بعضها البعض. وبوجه عام، فإن المتوسط البسيط للتعريفة الجمركية المطبقة في بلدان المغرب العربي أعلى كثيرا منه في مجموعة العشرين أو مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فعلى سبيل المثال، بلغ المتوسط البسيط للتعريفة الجمركية في بلدان المغرب العربي حوالي 14% في عام 2016 مقابل 5% في الاتحاد الأوروبي، و4% في الولايات المتحدة الأمريكية، و10% في الصين. وتخضع السوق الجزائرية لأعلى مستويات الحماية، حيث يبلغ متوسط التعريفة الجمركية 19%، بينما تبلغ التعريفة الجمركية في البلدان الأخرى حوالي 16%. كذلك تخضع مجموعة مختارة من القطاعات لحماية شديدة في البلدان المنفتحة نسبيا أمام التجارة. فعلى سبيل المثال، تبلغ التعريفة الجمركية 28% في المغرب و31% في تونس. كذلك تم تشديد الحواجز الجمركية وغير الجمركية في الجزائر في أوائل عام 2018، حيث تم تطبيق حظر مؤقت على حوالي

[1] كفاح عباس رمضان الحمداني، اتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات الراهنة، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 10، العدد 33، خريف 2013، ص 78.

[2] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، المرجع السابق، ص 41.

850 فئة من السلع وزيادة عدد السلع الخاضعة لضريبة انتقائية نسبتها 30% إلى جانب تطبيق زيادة كبيرة في التعريفة الجمركية (حتى60%) على بعض المنتجات الأخرى.[1]

إن عدم التجانس والاختلاف في السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدول المغاربية بالإضافة إلى تخلف اقتصاديات هذه الدول، أدى إلى ضعف المبادلات التجارية بين الدول المغاربية، على الرغم من وجود مجموعة من العوامل للتقارب بينها، إلا ان حجم التبادل التجاري فيما بينها يبقى ضعيفا ولا يرقى إلى المستوى المطلوب فهو لا يتجاوز نسبة 3% من حجم المبادلات، وهو ما يعتبر بالتأكيد عائقا أمام قيام التكامل، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية اللازمة للمبادلات التجارية الخارجية مثل الموانئ و السكك واساطيل السفن و الطائرات علاوة على البيروقراطية المعقدة التي تعرقل سير المبادلات التجارية.[2]

رابعا/ التحديات القانونية:

منذ دخول معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي حيز التنفيذ اتضح أن المعاهدة تشوبها الكثير من العيوب والتي قد تؤثر على مسيرة الاتحاد وهذا ما جعل مجلس الرئاسة في دورته الأولى يصادق على التعديلات المقترحة بشأنها، لكن هذه التعديلات لم تمس إلا الهياكل بينما القضايا الأخرى كالعضوية ومبدأ اتخاذ القرارات وسريان الاتفاقيات بقيت كلها مغيبة.[3]

لقد شاب معاهدة مراكش المنشئة لاتحاد المغرب العربي جملة من العيوب والثغرات، ساهمت في تعطيله بالإضافة إلى العوامل الآنفة الذكر وسنحاول فيما يلي إبراز أهم هذه العيوب والثغرات:

1/ عدم تحديد مفهوم المغرب العربي في المعاهدة:

لم تحدد معاهدة مراكش بشكل واضح مفهوم المغرب العربي ولا حدوده الجغرافية، بل إن" الصفة العربية "لم تعتبر ميزة خاصة أو معيار قبول أو رفض عضوية دول أخرى، حيث نصت المادة

---

[1] مطبوعات صندوق النقد الدولي. المرجع السابق، ص 14.

[2] كروي كريمة، سعود صالح، تفعيل التكامل الاقتصادي كضرورة لمواجهة التحديات المطروحة على المنطقة المغاربية، مجلة المعيار، المجلد التاسع، العدد 02، ديسمبر 2018، ص 379.

[3] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 265.

السابعة عشر من المعاهدة على" : للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك."

2/ مركزية القرارات في يد مجلس الرئاسة:

حسب المادة 06 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي[1]، فإن القرارات تتخذ من طرف مجلس الرئاسة، ولا يحق لأية هيئة أخرى القيام بذلك، بل إن المعاهدة لم تشر حتى إلى فكرة التفويض، وعليه فإن كافة الهيئات الأخرى يتوقف عملها عند إعداد وإنجاز الدراسات دون تنفيذها أو متابعتها بما في ذلك مجلس الوزراء الخارجية، الذي يتمتع بصلاحيات واسعة، غير أن عدم منحه سلطة اتخاذ القرار جعله في مرتبة أدنى، وهذا الوضع ساهم في عرقلة الاتحاد خاصة وأن مجلس الرئاسة لم يجتمع منذ سنة 1994.

لقد جعلت المعاهدة كل القرارات في يد مجلس الرئاسة دون أن تمنح بعض الصلاحيات لهيئات الاتحاد التنفيذية، خاصة مجلس وزراء الخارجية وهو ما ساهم في تعطيل مسيرة الاتحاد، لأنه إذا لم يجتمع مجلس الرئاسة، تتعطل كل نشاطات الاتحاد وذلك ما توضحه نص المادة السادسة "لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه[2]."

3/ قاعدة الإجماع:

من المعروف أن قاعدة الإجماع في التنظيم الدولي، قاعدة معيقة لتطور هذا التنظيم مهما كان مستواه، وخير مثال على ذلك ما سببته قاعدة الإجماع من عرقلة لمؤسسات العمل العربي المشترك وعلى رأسها جامعة الدول العربية، الأمر الذي كان من المفروض أن تستفيد منه أقطار المغرب العربي في تجربتها الجهوية لأنها تعرف مخاطر وعيوب قاعدة الإجماع على العمل الجماعي من خلال تجربتها في جامعة الدول العربية. وجاءت قاعدة الإجماع في معاهدة مراكش في نص المادة السادسة. هي الأخرى أعاقت عمل الاتحاد، لأنه يكفي اعتراض طرف واحد فقط على أي مشروع

---

[1] المادة 06 من معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي التي تنص: " لمجلس الرئاسة وحدة سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه."

[2] ديدي ولد السالك، تأثير تحديات التحولات الديمقراطية وغياب المجتمع المدني على مسيرة اتحاد المغرب العربي، مجلة دراسات دولية، عدد71 ، نوفمبر 1999، ص71 .

قرار لتعطيل هذا الأخير، وانطلاقا من فكرة أن دول المغرب العربي تختلف أكثر مما تتفق حول الكثير من القضايا لا تتضح لنا مدى خطورة مثل هذا المبدأ على مسيرة الاتحاد.[1]

4/ تأثير عدم دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ إلا بعد تصديقها من كل الدول الأعضاء:

إن اشتراط أن لا تدخل أي اتفاقية حيز التنفيذ إلا بعد تصديقها من طرف كل البلدان المغاربية، يعتبر عامل تعطيل لمسيرة الاتحاد، والدليل على تعطيل هذه الآلية لسير الاتحاد يبرز من خلال أنه من 37 اتفاقية تم إبرامها في إطار اتحاد المغرب العربي، لم يستكمل منها شروط الدخول حيز التنفيذ إلا ست اتفاقيات، في حين كان من المفروض الاكتفاء بتصديقها من ثلاثة أعضاء من بلدان الاتحاد، لتسريع تنفيذها وكذلك إعطاء نوع من الفاعلية لمؤسسات الاتحاد، لمنع طرف واحد أو اثنين من عرقلة مسيرة اتحاد المغرب العربي وفي الوضع الراهن يمكن لأي طرف معترض على مشروع أو اتفاقية لا تخدم مصالحه المباشرة أن يوقف هذا المشروع أو الاتفاقية مهما كانت أهميته لتقدم مسيرة اتحاد المغرب العربي ، مع عدم إغفالنا لموضوع السيادة فيما يتعلق بتصديق المعاهدات، لكن العمل الاندماجي بطبعه يتجاوز سيادة الأطراف المشاركة فيه، لأنه ما لم تتنازل الأقطار المغاربية عن جزء من سيادتها لصالح الاتحاد، لن يستطيع هذا الاتحاد تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى تراجع مفهوم السيادة المطلقة أمام المتغيرات المصاحبة للعولمة.[2]

خامسا/ المعوقات المنهجية:

إن أزمة التكامل العربي اختزلت في قرارات ومراسيم سياسية هي نفسها عرضة أهواء الحكام وبورصة التوترات العربية –العربية، في حين أن التكامل هو أصلاً تتابع اقتصادي واجتماعي معقّد وطويل الأمد، فأوروبا عملت منذ زمن طويل لكنها لم تصل بعد إلى مستوى من الاتفاق السياسي بين أعضائها يسمح بتبني سياسة خارجية موحدة، ولكن في المنطقة العربية تبدأ المشروعات بالسياسة والقواسم المشتركة، فكانت الكارثة. كل مشروع تكاملي يبنى على السياسة ينهار بمجرد نشوب خلاف

[1] صبيحة بخوش، المرجع السابق، 389.

[2] ديدي ولد السالك، المرجع السابق، ص 72.

سياسي كما هو شأن اتحاد المغرب العربي، وأما القواسم المشتركة فقد حمّلت ما لا طاقة لها، فيما أهملت العوامل المادية والموضوعية.[1]

لدا تشوب التجربة التكاملية المغاربية العديد من الأخطار المنهجية المتعلقة بالعملية التكاملية والتي كان لها تأثير مباشر فشل التكامل فيما بينها، فكل قرارات التكامل المغاربي كانت حكراً على النخب الرسمية، دون فتح المجال أمام النخب غير الرسمية من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص على عكس التجربة الأوروبية.[2]

الفرع الثاني: التحديات الخارجية للتكامل الاقتصادي المغاربي

تواجه البلدان المغاربية في سعيها لتكوين تكتلها الإقليمي جملة من التحديات الخارجية، تعرقل من اندماجها في السوق العالمية والاقتصاد العالمي، وتعرقل حتى من اندماجها إقليميا أو فيما بينها، من بينها:

أولا/ التنافس الأوروبي-الأمريكي على المنطقة المغاربية:

يعتبر التنافس سمة لازمة لحياة البشر على مرّ العصور، فمن التنافس على الطرائد إلى التنافس على المراعي ثم الأرض الزراعية، إلى التنافس على موارد المواد الأولية في الثورة الصناعية. وبظهور الحضارة الغربية المادية، الذي تزامن مع بروز فكرة الدولة، ازداد التنافس على مناطق النفوذ الحيوي، التي قسّمت العالم خصوصا الجنوبي منه إلى مستعمرات، وما كاد ينتهي هذا التنافس الاستعماري، حتى بزغ للوجود تنافس إيديولوجي تزعّمه كل من الاتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وهو نوع جديد من الاستعمار لكن هاته المرة للأيديولوجيات والمعتقدات، والغرض واحد هو بسط النفوذ دائما على أكبر قدر من موارد الدول

[1] خليل حسين، المرجع السابق، 184.

[2] هبة محمد العيني، مصطفى كافي، خالد رسلان، المرجع السابق، ص 244.

الضعيفة[1]. وما إن سقط المعسكر الشرقي في نهاية القرن الماضي، حتى تحول التنافس بين الدول الحليفة نفسها في المعسكر الغربي وغيرها، غير أن التنافس في هذه المرة في المجال الاقتصادي، ذلك أن الرأسمالية التي هي أيضا تجسيد للبقاء للأقوى، لا تؤمن بالصديق والعدو في ميزان التنافس على المصالح، وتحولت مناطق النفوذ العسكري والإيديولوجي إلى مناطق نفوذ اقتصادي، وتحولت تسمية الاستعمار إلى الإعمار والشراكة، التي تكون فيها الكفة دائما مرجحة للدولة الأقوى اقتصاديا وتكنولوجيا[2].

تشهد المنطقة المغاربية منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي بروز مشاريع دولية ذات طابع تنافسي، وإن استبعدت العديد من الأوساط السياسية الرسمية أن تكون من هذه الطبيعة، وشددت على جوانبها التكاملية والتعاونية. فعلاوة على الإطار التقليدي الذي جمع بلاد المغرب بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية (1969 وما بعد)، قبل تحوُّلها إلى اتحاد أوروبي مستهل تسعينيات القرن المنصرم، هناك تزايد حثيث للولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة. وقد تأكد ذلك مع مشروع كاتب الدولة في التجارة الخارجية السابق "**إزنشتات**" الرامي إلى إحداث مناطق للتبادل الحر مع السعي إلى ربط المنطقة برمتها (المغرب، والجزائر وتونس) بالتوجهات السياسية والجيوستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط عموماً. ويمكن أن نضيف إليهما المشروع الذي روج له الرئيس الفرنسي السابق" **نيكولا ساركوزي**"، منذ حملته الانتخابية في مايو /أيار 2005، وعمل من أجل إقناع بعض قادة ضفتي المتوسط باستراتيجيته في تطوير العلاقات البينية لبلدانهم أي "**الاتحاد من أجل المتوسط**". إننا في الواقع أمام ثلاثة مشاريع يربطها خيط ناظم يتعلق بإعادة هيكلة المنطقة لتتجاوب مع التطلعات التي تروم القوى رافعة هذه المبادرات تحقيقها في المنطقة،

[1] عبد الحليم بن مشري، التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي. مداخلة قدمت في إطار الندوة الموسومة:" المغرب العربي والتحوّلات الإقليمية الراهنة". مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، يومي 17 و18 فبراير 2013.

[2] محمد الطيب حمدان، التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة بسكرة،2011، ص 10.

وهو ما يطرح بعمق أكثر من سؤال عن موقع اتحاد المغرب العربي، كتجمع إقليمي، ضمن هذه الاستراتيجيات، بغض النظر ما إذا كانت تنافسية أم تكاملية؟.[1]

1/ التنافس الأوروبي على المنطقة المغاربية:

يعتبر الاتحاد الأوروبي منطقة المغرب العربي فضاء أوروبيا نتيجة للتقارب الجغرافي والموروث الاستعماري والاقتصاد التابع لدوله. كما يشكل المغرب العربي سوقاً كبيرة واعدة بالنسبة لعدد السكان والثروات الطبيعية، ويشكل خطراً على أوروبا من ناحية الهجرة غير الشرعية. كما تعد منطقة المغرب العربي، شريان اقتصاد البلدان الأوروبية سواء من حيث اليد العاملة، أو من حيث الثروات الباطنية، فضلاً عن المنتجات الزراعية والثروة السمكية. كما تشكل مخزوناً هاماً من الثروات المعدنية والبترولية والغازية، التي تشكل مرتكزات للصناعات الأوروبية.[2]

كما تفضل بعض الدول الأوروبية التعاطي الثنائي في مفاوضاتها الاقتصادية والأمنية مع دول المغرب العربي باعتبار أنها لا تعتبره فضاء اقتصاديا موحداً، لذلك أبرمت اتفاقات شراكة ثنائية على انفراد (مع تونس والمغرب والجزائر) في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية. كما توجد بعض الدول المنتمية للاتحاد الأوروبي التي ليس من صالحها أن يفعّل هذا الاتحاد لأسباب اقتصادية وتاريخية وثقافية، في حين تشجع دول أوروبية أخرى وتدعم هذا الهيكل وتعمل على إنعاشه.[3]

أفرزت سياسة التدخل الغربية ضد نظام القذافي في ليبيا سنة 2011 العديد من التداعيات الأمنية على المنطقة المغاربية (انتشار الجماعات الإرهابية، وشبكات الهجرة غير الشرعية ، وجماعات الجريمة المنظمة) وأدت الفوضى في ليبيا إلى هشاشة الحدود المشتركة مع ليبيا، أين كان سقوط نظام القذافي في ليبيا سببا مباشرا للأزمة في شمال مالي، وذلك نتيجة عودة آلاف من الطوارق إلى مالي وبقية دول الجوار مرفقين بالأسلحة، أين وصلت مليون قطعة سلاح بما فيها الأسلحة المضادة

---

[1] امحمد مالكي، الاتحاد المغاربي ورهانات التكتلات الإقليمية، ورقة مقدمة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 17،18 فبراير 2013، ص 04.

[2] أمين البار، منير بسكري، المرجع السابق، ص 49.

[3] عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص 04.

للطائرات الى منطقة الساحل الإفريقي. فمسؤولية فتح مخازن الأسلحة الليبية بعد التدخل الغربي ووصول ما سمي "**بالثوار**" اليها، تتحملها دول التدخل العسكري بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.[1]

تكمن دوافع عدة وراء سعي أوروبا لتحديد إطار جغرافي سياسي اقتصادي موحد يجمعها مع بعض الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، منها استعادة الدور الأوروبي في مجاله الحيوي في الضفة الجنوبية للمتوسط، حيث ترى أوروبا أن الضفة الجنوبية للبحر المتوسط بمثابة مجالها الحيوي، في الوقت الذي تراجع فيه هذا النفوذ لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا فهي تريد استعادة دورها في الشرق الأوسط عن طريق فتح أسواق جديدة لها مع دول المنطقة، لتقوية اقتصادها أمام المنافسة مع الاقتصاد الأمريكي، ومن ثم لكي تتحول إلى قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية كبيرة لتصبح أحد أقطاب النظام الدولي.[2]

2/ التنافس الأمريكي على المنطقة المغاربية:

برزت مع نهاية الحرب الباردة عوامل سياسية إقليمية جديدة في الاستراتيجية الدولية الأمريكية، تمثلت في الرهان على التجمعات التجارية الإقليمية وتشجيع الليبرالية الاقتصادية. وقد بدأ المسؤولون الأمريكيون منذ مطلع التسعينات يولون أهمية خاصة لمنطقة المغرب العربي، في سياق مشروع اندماجي إقليمي، يسمح بإقامة سوق مغاربية تستقطب اهتمام رجال الأعمال والمستثمرين الأمريكيين. وقد جاء هذا المنظور الأمريكي الجديد لمنطقة المغرب العربي، منسجما مع التحوّلات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، التي تراجع فيها محرك العامل الإيديولوجي لحساب عوامل التنافس الاقتصادي على الأسواق التجارية العالمية والإقليمية، لاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والمجموعات

[1] اسماعيل دبش، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي. دار الهومة، الجزائر، 2017، ص 78.

[2] عمر كامل حسن، النظام الإقليمي العربي بين التحديات المزمنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة – دراسة مستقبلية. دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص 100.

الآسيوية وما تمثله الشركات وأصحاب رؤوس الأموال وللضغط على صناع القرار الأمريكي، وتأثيرها على توجه السياسة الأمريكية في المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة.[1]

إن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية يرتبط بانتشار التهديدات الأمنية عبر القومية المرتبطة بنشاط الجماعات الإرهابية وانتشار الأسلحة وشبكات الجريمة المنظمة حيث يثير المغرب العربي الذي يعد نقطة الارتكاز الجغرافي للنفوذ على الدوائر الاستراتيجية المجاورة، اهتماما متزايدا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى الى تعزيز وجودها على حساب العلاقات المتميزة لدول المنطقة مع أوروبا، من خلال طرح فكرة إقامة قواعد عسكرية في دول المنطقة تكون أداة للتدخل السريع في القارة الافريقية في إطار الاستراتيجية الاستباقية ومكافحة الإرهاب، وهذا ما يفسر اهتمامها المتزايد بتعميق علاقاتها في المجال الأمني مع دول المنطقة، والتركيز على التطورات الأمنية في ليبيا.[2]

أرادت الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على المجال الاستراتيجي للمتوسط باعتباره بوابة أمريكا الحيوية اتجاه الشرق الأوسط وعزمها إحكام القبضة الحديدية لمكافحة الإرهاب. وفي إطار تهيئة وتحضير التوازنات الإقليمية والدولية للإمبراطورية الأمريكية، سعت إلى ابراز معالم السياسة الأمريكية اتجاه المغرب العربي، فاقترحت الولايات المتحدة الأمريكية أواخر العام 1997 على الدول المغاربية اتفاقا للشراكة عرف بمبادرة **ايزنستات**، وأصرّت من خلالها على ضرورة إقامة منطقة تبادل حر بين الدول المغاربية والولايات المتحدة الأمريكية، كشرط ضروري للتبادل. وبموجب هذه المبادرة شرع الطرف الأمريكي في إبرام العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار والتجارة، مع الجزائر في جويلية

[1] عامر هشام عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص 231.

[2] الحواس كعبوش، المنطقة المغاربية وآليات الاستجابة للسياسات الأورو–أمريكية بعد سنة 2010. المرجع السابق، ص 66.

2001، ومع تونس في 2002، أما المغرب فخصصت له مبادرة ترقى إلى درجة اتفاقيات التبادل الحر[1].

جاء اتفاق الشراكة المعروف "**بإيزنستات**" كرد فعل على مشروع برشلونة 1995، بحيث عقد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الاقتصاد والأعمال الزراعية "**ستيوارت إيزانستات**" في شهر جوان من عام 1998 ندوة صحفية في تونس، أعلن فيها عن مبادرة جديدة تهدف إلى إقامة شراكة أمريكية مغاربية، هذه الشراكة لن تشمل سوى تونس والجزائر والمغرب، وتهدف المبادرة إلى رفع حجم الاستثمارات الأمريكية في الدول الثلاث باعتبارها تشكل وحدة اقتصادية.[2]

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011، وبهدف تقوية النفوذ الأمريكي في المغرب العربي، ركَّزت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها بالشأن الأمني والعسكري تحت عنوان "**التعاون ومكافحة الإرهاب**" وبالتحديد في منطقة المغرب العربي، حيث سعت إلى بناء شراكات اقتصادية وأشكال تعاون أمني وعسكري تم التعبير عنها بالمناورات المشتركة في العديد من الدول المحيطة بالمغرب العربي مثل موريتانيا وفي الصحراء الجزائرية من أجل تدريب وقيادة عمليات خاصة. ونتيجة للتنافس المحموم البارد بين فرنسا وأمريكا، والارتباك الفرنسي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وارتباك النظم المغاربية إزاء هذا التنافس وسعيها الجبان لاسترضاء الطرفين، فقد استجابت النظم المغاربية مع أي مبادرة تقدمها فرنسا أو أمريكا تاركة باب التنافس مفتوح بينهما والنصر لمن ينتصر في الميدان دون قدرة على تحديد توجهات أو استراتيجيات وطنية خاصة.[3]

ففي فبراير 2007، برزت إلى الوجود آلية أمريكية جديدة تمثلت في إنشاء قيادة "**أفريكوم**"، والتي عرّفت نفسها على أنها آلية عسكرية–عسكرية، تهدف إلى مساعدة وتحديث الجيوش الإفريقية، والمساعدة في مكافحة الشبكات الإرهابية والإجرامية، حيث كانت تعوّل من خلالها الولايات المتحدة

---

[1] إسماعيل معراف، الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الجزائر، 2009، ص 185.

[2] كعبوش الحواس، اتحاد المغرب العربي كآلية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، المرجع السابق، ص 182.

[3] أبو خالد العملة، المرجع السابق، ص 73.

الأمريكية على الدول المغاربية في تثبيت المشروع وإعطائه دورا فاعلا في المنطقة، ولكن الرفض المغاربي لاحتضان هذا الأخير، دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التقليل من شأن المخاوف المغاربية، حول أهداف هذه الآلية التي جاءت لتتيح أكثر لمهمة التشارك والتنسيق والتعاون الأمني بشكل أفضل مع الدول المغاربية، حيث أعلن فيها قائد قوات أفريكوم آنذاك الجنرال "**وليام وارد**" أن بلاده لا تسعى لإقامة قواعد عسكرية في الجزائر أو في أي من دول الساحل، وليست لها أية نوايا ومخططات لتحويل مقر "أفريكوم" إلى إفريقيا.[1]

إن المشروع الشرق أوسطي يعتبر تهديدا للأمن القومي العربي، لأنه يؤدي إلى تجميد المعاهدات والاتفاقيات العربية المشتركة، كاتفاقية معاهدة الدفاع المشترك، ويقود إلى إقامة استراتيجية أمنية جديدة على حساب الأمن القومي العربي، وضمان التفوق العسكري الإسرائيلي على حساب الدول العربية، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة بين الدول العربية.[2]

ثانيا/ تحديات العولمة على التكامل الاقتصادي المغاربي

إن العولمة تعني ذلك التداخل الواضح في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، دون الاهتمام بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة أو دون حاجة إلى إجراءات حكومية. فالعولمة هي محاولة للحد من المظاهر الإنسانية وإزالة خصوصيات كل دولة. وقد تمسّك بعض المفكرين والساسة ورجال الاقتصاد بتنفيذ مخطط العولمة، ووجدوا الظروف مهيأة لإدخال العالم وتراثه وحضارته تحت سيطرة فكر واحد وحضارة واحدة، وقد ساعدهم على ذلك ضعف البينية الثقافية الوطنية.[3]

لقد لعبت الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة لها دوراً رئيسيا في تأكيد أهمية العولمة، وأهمية الإعداد لوحدة العالم، ومنذ إنشاءها سنة 1945، استطاعت أن تهيئ الفكر الإنساني الحديث لتقبل فكرة

---

[1] سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران2 "محمد بن أحمد"، 2016، ص 145.

[2] عمر كامل حسن، المرجع السابق، ص 102.

[3] نسرين عبد الحميد نبيه، الانفتاح الاقتصادي العالمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 360.

الحكومة العالمية، واستطاعت مؤتمرات الأمم المتحدة المتتالية ومنظماتها بناء الروابط الواصلة بكافة دول العالم لتشكل منها جميعاً سوقا واحدة ومتسعة.[1] وتشير العلاقة بين العولمة والتكامل الإقليمي إلى إشكالية تتعلق بمدى التوافق والتعارض بين الدعاوى الوطنية والإقليمية والعولمة، خاصة في ظل الدعوة إلى انفتاح العالم، وبالتالي تراجع دعاوى التكامل والاندماج. كان على الدول المغاربية أن تحقق تكاملها قبل الانخراط في سياقات هذه المؤسسات، لأن التكامل من شأنه على الأقل أن يدعم المركز التفاوضي للدول المغاربية، لكن الحاصل أن الدول المغاربية وفي ظل حالة التفرقة تسعى منفردة لربط علاقاتها بمؤسسات العولمة وغيرها من الوكالات المالية العالمية، مما انعكس سلباً على تنافسية اقتصاداتها وعلى جدوى التكامل المغاربي إن لم نقل على إمكانية تفعيل مؤسسات الاتحاد المعطَّلة.[2]

تسعى العولمة الثقافية إلى طغيان ثقافة عالمية واحدة على الثقافات القومية والمحلية المتعددة، بما يشكل خطرا على خصوصيتها، وعلى المدى البعيد قد يؤدي إلى ابتلاعها والحلول محلها. هذه العولمة عند تنزيل مفهومها على العالم العربي الإسلامي، فإنه يقصد منها التدخل المباشر في ثقافات الشعوب العربية الإسلامية، وذلك لتحقيق أهداف خطيرة أهمها، تذويب المجتمع العربي المسلم في بحر الثقافة الغربية، وخاصة ما يتعلق منها بالإسراف المادي والانحراف العقائدي والترهل المعنوي، مع محاولة عزله عن الثقافة ذات المردود الإيجابي والارتقاء الحضاري والبعد الاستراتيجي.[3]

يبدو جليا اليوم أنه بات من المستحيل للأقطار المغاربية التعاطي المجدي مع تحديات العولمة، بما تنطوي عليه من قوى احتكارية، بالاعتماد فقط على السياسات الوطنية في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية، والتي يضاف إليها أيضاً تعثر مشروع التنمية الاقتصادية في المغرب العربي من خلال تراجع فاعلية القطاعات الإنتاجية وتقدم قطاعات الخدمات والتجارة، واستمرار نفس السياسات التنموية، الذي سوف يقود إلى فشل التنمية وازدياد الأزمات الاقتصادية، كالتضخم، أزمة

[1] محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص 98.

[2] نموشي نسرين، عوامل تعثر التكامل الإقليمي على ضوء الطروحات النظرية للتكامل والاندماج: التكامل المغاربي نموذجا، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد 14، جوان 2017، ص 145.

[3] عمر كامل حسن، المرجع السابق، ص 103.

السكن، أزمة الغذاء، وظهور النمط الاستهلاكي، وانخفاض الكفاءة الإنتاجية وتصاعد الصراع الاجتماعي وسوء توزيع الدخل القومي وتردي الخدمات الاجتماعية وتراجع المستوى التعليمي، الثقافي، الصحي، واتساع الهوة بين القرية والمدينة، وازدياد حركة الهجرة القروية، مع ارتفاع حجم البطالة وانتشار الآفات الاجتماعية.[1]

بما أن العولمة الاقتصادية كظاهرة لا يمكن احتواءها أو ردُّها، إلا أنه يمكن مواجهة مخاطرها وتجنب سلبياتها، والسبيل يكمن في تطوير العمل المغاربي المشترك وبناء منطقة للتجارة الحرة مغاربية لتعزيز الموارد الذاتية للاقتصاديات العربية بدل من تكريس السياسات القطرية المطبقة، إذ يبدو اليوم جلياً بأنه من المستحيل على الدول المغاربية مواجهة تحديات العولمة بما تنطوي عليه من قوة احتكارية متوحشة بالاعتماد فقط على السياسات الوطنية، مما يفرض عليها تكثيف الجهود من أجل إحداث نقلة نوعية في التكامل المغاربي.[2]

1/ تحديات التكتلات الاقتصادية:

إن من أهم المتغيرات التي أثرت على العالم أجمع ما شهده العالم يوم الخامس عشر من نيسان 1994، حيث تم التوقيع من طرف مائة وإحدى عشر دولة على اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة إيذاناً لوضع معالم التنظيم الدولي للتجارة وتدويل الحياة الاقتصادية أو ما يسمى "**بالعولمة**" التي إلى جانب وجهها الاقتصادي لها أوجه أخرى سياسية وثقافية وحتى اجتماعية. وهذه العولمة حسب رؤية بعض الكتاب ليست إلا مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية التي تتميز بالانتقال التدريجي إلى الاقتصاد الدولي، الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متمحورة على الذات ومتنافسة على الاقتصاد العالمي القائم على أنظمة إنتاجية كونية، وإدارة اقتصادية شديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية.[3]

---

[1] إنصاف سركالي، المرجع السابق، ص 16.

[2] كروي كريمة، سعود صالح، تفعيل التكامل الاقتصادي كضرورة لمواجهة التحديات المطروحة على المنطقة المغاربية، مجلة المعيار، المجلد التاسع، العدد 02، 2018، ص 382.

[3] جمال الدين برقوق، الاقتصاد الدولي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 302.

إن من أمثلة تحديات العولمة الاقتصادية، تحدي التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تفرض سياسات اقتصادية رأسمالية على الدول النامية خاصة الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "**النافتا**". هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في مجال الاستثمار والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، ويرى البعض أن هذه التكتلات هي عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة وفي نفس الوقت كجدار لمواجهة نمط العولمة السائد أو كوسيلة تتبعها الدول المتخلفة بهدف المواءمة مع مشكلات التكامل الكوني الذي تدفع إليه العولمة.[1]

كما أن تحديات العولمة الاقتصادية تتمثل في المنظمة العالمية للتجارة والانعكاسات التي قد تعترض اقتصاديات دول المغرب العربي، والتي بحكم الأوضاع الحالية لهذه الاقتصاديات يكون أغلبها ذات طابع سلبي يؤثر على الأمن الاقتصادي للدول المغاربية، خاصة في ظل المنافسة العالمية وما تتطلبه من قواعد إنتاجية كبيرة. إذ نجد أن هناك ثلاثة دول مغاربية انضمت بالفعل إلى المنظمة، وهي تونس والمغرب وموريتانيا. في حين لا تزال الجزائر وليبيا تسعى للانضمام إليها.[2]

2/ تحديات الشركات المتعددة الجنسيات:

يمكن اعتبار العولمة مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية، وهي بذلك تجعل الاقتصاد العالمي مترابطا ومتشابكاً من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، مما يؤدي إلى خضوع العالم لقوى السوق العالمية. وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، لأن مقومات السيادة الاقتصادية تصبح عالمية بدلا من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية. كما أن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هو الشركات الضخمة متعددة الجنسية (عابرة القارات). وتكتسب هذه الشركات مكانتها المتميزة من خلال ما تباشره من تأثير على الاقتصاد العالمي وما

---

[1] أحمد عبد العزيز وآخرون، العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، 2011، ص 71.

[2] كروي كريمة، سعود صالح، تفعيل التكامل الاقتصادي كضرورة لمواجهة التحديات المطروحة على المنطقة المغاربية، مجلة المعيار، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2018، ص 382.

يصاحب ذلك من تدفق للاستثمارات المباشرة ومن نقل للتكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية. ويمكن القول بأن بروز العولمة والشركات المتعددة الجنسية بالشكل السابق يجعل المنطقة المغاربية، بل العربية، في وضع صعب حيث أن العولمة الاقتصادية أصبحت حتمية يفرضها الوضع العالمي الراهن.[1]

إن العولمة الاقتصادية تولد عدة مخاطر للبلدان العربية والنامية، فهي عولمة ذات اتجاه واحد، يؤدي إلى تقوية مكاسب ومواقع قوة البلدان الصناعية المتقدمة والغنية، وكذا حماية مصالحها السياسية، في حين تسلب مصالح البلدان النامية وحقوقها، فتدفق الاستثمارات الأجنبية كثيراً ما يبلغ مستوى يسمح للمصالح الأجنبية بأن تسيطر على الاقتصادات الوطنية المستضيفة للاستثمار، و بأن تعيد ترتيب أولويتها الإنمائية ونمط انتاجها، بل الذوق العام فيها وكذلك ثقافتها الأصلية، وتوجهاتها السياسية بما يخدم مصالح البلدان المصدرة للاستثمارات لا البلدان المضيفة له.[2]

يلاحظ أن دور الشركات الدولية على مستوى مختلف القارات تجاوز الحدود الوطنية، حيث وصل عددها 3700 شركة عالمية تتشكل من حوالي 170 ألف فرع، منتشرة في كل أنحاء العالم، وتتحكم في الاقتصاد العالمي، سواء في أسعار الصرف والقدرة الشرائية لمختلف الدول وتتحكم هذه الشركات في رؤوس أموال تقدر بحوالي 20 ألف مليار دولار، أي أكثر من 80% من إجمالي الناتج العالمي، وتسيطر على حوالي 85% من إجمالي التجارة العالمية.[3]

إن العديد من مشروعات الشركات المتعددة الجنسيات، وخاصة في إفريقيا تتمركز في قطاع المواد الأولية كالنفط والمناجم، وهذا ما يطرح إشكالية القيمة المضافة التي تحصل عليها هذه الدول المضيفة، كما تطرح نفس الإشكالية في المشروعات التي يتم فيها استيراد كل مستلزماتها من الخارج،

---

[1] محمد الأمين ولد أحمد جدو، أثر التغيرات العالمية والإقليمية على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي. دار الكتب الوطنية، بنغازي " ليبيا "، 2007، ص 154.

[2] آمال حسن عبد الفضيل، التكامل الاقتصادي العربي بين الإمكانات والمعوقات. هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص 195.

[3] محمد غربي، المرجع السابق، ص 2014.

ويتم تصدير انتاجها، مع تحويل الأرباح والمداخيل. كما أن مبالغة الدول المضيفة في تقديم إعفاءات ضريبية للمستثمرين الأجانب ينعكس سلباً في تخفيض إيراداتها العامة، وتتعمق هذه السلبيات أكثر في كون المستثمر الأجنبي يسعى كذلك إلى تجسيد أهداف الدولة الأم في كثير من الحالات، كتخفيض البطالة المقنعة فيها، أو التخلص من مخلفات الإنتاج في الدول المضيفة مما قد ينجر عنه آثار سلبية على البيئة وتحميل الدول المضيفة تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة، بالإضافة إلى بعض الاعتبارات الاستراتيجية كالسيطرة على مصادر الطاقة لضمان الإمدادات للدول الأم، مما قد ينجر عنه ممارسة ضغوط سياسية.[1]

الفصل الثاني: التكامل الاقتصادي المغاربي خيار استراتيجي لتحقيق التنمية

أصبح التكامل الاقتصادي اليوم وسيلة متفقين عليها من قبل المهتمين بموضوع التنمية، واعتبارها الوسيلة الأكثر ضماناً للوصول الى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية، وزيادة رفاهية الشعوب مهما اختلفت الطرق والأساليب، والمفاهيم المستخدمة والمعبرة عن هذه الوسيلة. وكذلك يعد التكامل الاقتصادي أحد أهم الوسائل المستخدمة لتحقيق الرفاه الاقتصادي لمجموعة الدول الأعضاء، فالعلاقات التكاملية بين مجموعة الدول مهما كانت ضعيفة أو قوية تتيح بالتأكيد تحقيق النمو والتنمية المرجوة أكثر مما أقامت هذه الدول، باتباع سياسات لتحقيق هذا الهدف بشكل منفرد. وسيسمح التكامل الاقتصادي للدول الاعضاء الاستفادة من المزايا النسبية لتقسيم العمل ما يجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويزيد من رأس المال المتاح، ويرفع العوائد الاقتصادية ويخفض تكاليف الإنتاج.[2] من أجل التوسع أكثر، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى التكامل المغاربي بين دوافع التنمية والتحديات الراهنة. وسوف نتطرق في المبحث الثاني إلى آليات تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي وآفاقه.

---

[1] عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2012، ص 60.

[2] جمال الدين العاقر، شمام عبد الوهاب، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 41، جوان 2014، ص 329.

المبحث الأول: التكامل المغاربي بين دوافع التنمية والتحديات الراهنة

تخضع ترتيبات التكامل الإقليمي للاعتبارات الاقتصادية إلا أنها تتأثر بالدوافع والمكاسب السياسية والتي تعوض أو تفوق التكاليف الناتجة عن مثل هذه الاتفاقيات. وعلى الرغم من صعوبة تحديد وزن وأهمية كل جانب من جانبي هذه المعادلة، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في ضمان تحقيق مكاسب والذي يعني مدى توفر هيكل من الحوافز الاقتصادية والدوافع السياسية وما يتبعه من تخفيض للتكاليف الاقتصادية وتحقيق لمكاسب سياسية.[1]

عانت الدول النامية بعد حصولها على استقلالها السياسي من مظاهر التخلف متعدد الأبعاد، مس جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية والثقافية، مما ولّد عبئاً كبيراً على هذه الدول لتصحيح أوضاعها وإعادة بناء اقتصاداتها المنهارة. لذلك اعتبرت الدول النامية التنمية الاقتصادية قضيتها الأساسية للتخلص من التخلف، ووضع اقتصاداتها على سكة النمو والتطور، مستعينة في ذلك بمواردها المحلية إن توفرت أو باللجوء إلى المصادر الخارجية أو بالاعتماد على كليهما. ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدول النامية استراتيجيات تنموية متباينة تبعاً لاختلاف أوضاعها المحلية أو حسب حجم التأثير الخارجي عليها. وفي حين أخفق بعضها في تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في التنمية الاقتصادية، فإن البعض الآخر استطاع الخروج من دائرة التخلف وتمكن من تحسين مؤشراته الاقتصادية والاجتماعية واللحاق بركب الدول المتقدمة باتباع خطط تنموية ناجحة.[2]

المطلب الأول: مفهوم التنمية وآثار التكامل الاقتصادي على السياسات التنموية

تعد التنمية سمة المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، فهي غاية وطموح تعمل للوصول إليه بشتى الطرق والوسائل، الأمر الذي جعل منها محل جدال ونقاش فكري وسياسي منذ النصف الثاني

---

[1] توات عثمان. المسارات البديلة: هل تشكل مشاريع التكامل الإقليمي بديلا للاتحاد المغاربي؟ مجلة آراء حول الخليج، العدد 130، أبريل 2018، ص 25.

[2] جميلة معلم، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، باتنة، 2017، ص 70.

من القرن العشرين، يوم كانت السيطرة للثنائية والقطبية وما رافقها من تضارب المصالح وهو ما يفسر غياب تعريف موحد للتنمية على الرغم من الاتفاق حول مضمونها. إن موضوع التنمية يحتل أهمية كبيرة من قبل المتخصصين والمسؤولين والباحثين والمخططين في الحكومات والشعوب والمنظمات المختلفة، لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة من خلال التقليل من حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة. ولقد زادت من حدة ذلك عوامل اقتصادية متمثلة في التبعية إلى الخارج، وأخرى اجتماعية تكمن في زيادة النمو الديمغرافي، وتدني المستوى التعليمي، وضعف الرعاية الصحية.[1]

الفرع الأول: مفهوم التنمية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى

تعد التنمية الشغل الشاغل لجميع الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، فالأولى تسعى لتحقيق التنمية، أما الثانية فتحرص على المحافظة عليها. وقد عرف مفهوم التنمية الاقتصادية تطورا عبر مختلف المدارس الفكرية، تزامن معه تغير في مؤشرات قياسها، حيث ظهرت العديد من المؤشرات المساعدة على تقييم ظاهرة التنمية الاقتصادية، لعل آخرها هي مؤشرات التنمية المستديمة.[2]

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

اختلف المهتمون بمفهوم التنمية بشكلها العام في تعريف هذا المفهوم، ولعل ذلك هو سبب شمول مفهوم التنمية لجميع الحضارة والتي أهمها المجال الاقتصادي، ومن أبرز هذه التعريفات نجد أن البعض عرفها بأنها "عبارة عن عملية تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وبالتالي زيادة دخل الفرد وتحقيق نمو كبير في القطاعات الاقتصادية المختلفة وصولا إلى التقدم والازدهار"، كما عرفها آخرون على أنها "مجموعة الإجراءات الموجهة لتعديل الهيكل الاقتصادي لدولة ما بهدف زيادة مداخيل الأفراد خلال فترة زمنية معينة"، ومن أهم التعريفات هي أنها " عملية تغيير مقصود ومخطط له بعناية لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في مجتمع ما يتسم

[1] إسماعيل عبد الرحمان، محمد عريقات حربي. مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 270.

[2] جميلة معلم، المرجع السابق، ص 22.

بسمة عدم التطور في هذه المجالات بهدف الوصول إلى مستويات أفضل من حيث الكم والنوع لإشباع وتلبية الحاجات الأساسية لأفراد هذا المجتمع". ومن التعريفات الشائعة للتنمية نجد أيضا تعريف الأمم المتحدة الذي يبين أن التنمية ما هي إلا " مجموعة من الوسائل المستخدمة بتظافر جهود الأفراد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا". ومما يستنتج من التعريفات السابقة نجد أنها ترتكز أن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية تحول في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة وغير المرغوب فيها إلى أوضاع أفضل.[1]

كما تعرف التنمية على أنها عملية مخططة أو مرسومة تستهدف تنويع القاعدة الاقتصادية بهدف تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي، ومصحوبة بتغيرات هيكلية وتركيبية منبثقة من دفعة قوية ومبنية على أساس استراتيجية ملائمة للتنمية، وبالتالي فالتنمية الاقتصادية هي الحالة التي تحدث فيها كل التغيرات اللازمة لانتقال المجتمع من حالة الركود الاقتصادي إلى حالة النمو الذاتي خلال فترة زمنية معينة، أي أنها عملية ديناميكية تتضمن حدوث تغيرات هيكلية تشمل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية اللازمة للوصول إلى زيادة سريعة ومستمرة في الدخل الفردي الحقيقي.[2]

إن مصطلح التنمية أكثر صعوبة في التعريف أو القياس، لأنه لا يقتصر على المعطيات الكمية (كالنمو الذي يتعلق بقياس التغير الكمي في الدخل الفردي من فترة لأخرى، فإذا كانت الزيادة في الناتج الوطني تفوق الزيادة في عدد السكان، فإن الناتج الفردي يزيد، ومن ثم يرتفع معدل النمو الاقتصادي، فالنمو يحدث بشكل تلقائي معتمدا على تطور عناصر الإنتاج أو تقدم فني أو تراكم لرأس المال) بما يتضمن أبعاد كيفية مثل العدالة الاجتماعية ودرجة الفقر، المستوى التعليمي والثقافي، الصحي والغذائي، ومستويات المعيشة والرفاهة والأوضاع السياسية والبيئية لكل مجتمع من المجتمعات. لذلك فإنه من المحتمل حدوث نمو اقتصادي بدون تحقيق تنمية. ولكن من المتعذر

---

[1] علي جدوع الشرفات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الواقع... العوائق...سبل النهوض"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 5.

[2] محمد محمد الماحي، " تخطيط وتمويل التنمية (المناهج–النماذج–التطبيق)"، بستان المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2010، ص 53.

النجاح في التنمية بدون حد أدنى من النمو الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي شرط ضروري وإن لم يكن لتحقيق التنمية بمعناها الواسع.[1]

ثانيا/ مفهوم النمو الاقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي التوسع التلقائي غير المعتمد والذي لا يستدعي تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع، ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية مثل الإنتاج الوطني والدخل الوطني.[2] كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو الإجمالي للدخل الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على أن النمو الاقتصادي.

ثالثا/ علاقة التنمية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي:

عند الحديث عن التنمية الاقتصادية تشار فرضية التفرقة بين النمو والتنمية فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد لهذا يميل البعض من الكتاب والباحثين الاقتصاديين إلى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي كمرادفين، إلا أن الرأي العام والصائب هو وجود أوجه اختلاف بين المصطلحين، ولهذا من المفيد أن نوضح مفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وأوجه الاختلاف فيما بينهما.[3]

إن مصطلحي النمو والتنمية استخدما كمرادفتين لبعضهما وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال مدة زمنية طويلة، ولكن مع بعض الفروقات الأساسية بينهما، فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج المحلي الإجمالي لمدة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاجتماعية

---

[1] أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، جهاز توزيع الكتاب الجامعي، المنصورة، مصر، 2001، ص 292.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، المرجع السابق، ص 5.

[3] محمد عبج العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013، ص 05.

والسياسية والثقافية، بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي التشريعات والأنظمة. وامتدت هذه المرحلة تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينات القرن الماضي، وخلال هذه المدة كان التصور لعملية التنمية باعتبارها النمو الاقتصادي، وقاد ذلك إلى افتراض أن على البلدان النامية أن تمر عبر عدد من المراحل لتحقيق النمو الاقتصادي مشابهة لتلك التي مرت بها أقطار أوروبا الغربية.[1]

الفرع الثاني/ آثار التكامل الاقتصادي على السياسات التنموية في البلدان المغاربية

إن بناء المغرب العربي كوحدة إقليمية يعتبر خيارا استراتيجيا بالنسبة لشعوب المنطقة باعتباره المناخ الأنسب لتفعيل التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي المبني على المصالح المشتركة الذي من شأنه فك التبعية الاقتصادية نحو الدول المتقدمة، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتجسد إلا بترتيبات إقليمية توفر الظروف الملائمة لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي لمواجهة هزات قد يتعرض لها الاقتصاد العالمي، وبالتالي فإن تعزيز مسار التكامل والتقارب بين الدول المغاربية أصبح اليوم ضرورة حتمية ومطلبا ملحا في النظام العالمي الجديد، خصوصا كونها تتوفر على مقومات التكامل الإقليمي تاريخيا وثقافيا، بالإضافة إلى قوتها البشرية وتنوع مواردها الطبيعية.[2]

أولا/ آثار التكامل الاقتصادي المغاربي على عملية التنمية الاقتصادية

من المهم اقتصاديا تعزيز الاندماج بين البلدان المغاربية. فمنطقة المغرب العربي عبارة عن مجموعة مقسمة من البلدان المتجاورة. وتشكل البلدان المغاربية منطقة جغرافية واحدة، وتتشارك بلدان عديدة في نفس الحدود. وتحتل البلدان المغاربية موقعا استراتيجيا بين أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء، كما يوجد بينها تقارب ثقافي ولغوي. وفي حالة اندماج هذه البلدان، ستكون

[1] عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016، ص 29.

[2] طالب فاطمة، يوسفي رشيد، أثر التهرب الجمركي على التنمية الاقتصادية في الجزائر وضرورة التحوّل نحو الاندماج المغاربي كخيار استراتيجي. مجلة اقتصاديات الأعمال والإدارة. العدد الرابع، ديسمبر 2017، ص 246.

قادرة على الاستفادة من وفورات الحجم، وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، وإقامة سلاسل قيمة إقليمية والاندماج بشكل أفضل في سلاسل القيمة العالمية، مما قد يؤدي إلى زيادة التجارة فيما بينها وتعزيز قدرتها على التفاوض الجماعي وتسريع وتيرة النمو[1].

لقد انصبت معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للدول النامية بقراراتها الثلاث (آسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية) على تحقيق التكامل في مجالات العلاقات التجارية، كما تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي والعسكري، وإهمال للدور الاقتصادي والاستثماري في تجسيد التكامل العربي، في حين أن واقع اقتصاديات هذه الدول الذي يتسم بضعف درجة التطور لا ينسجم، وذلك خاصة وأن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها هو إقامة القاعدة الإنتاجية التي هي بأمس الحاجة إليها، والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية والوحدة السياسية والعسكرية لاحقا، إذ بدون ذلك لا يمكن توسيع التبادل التجاري بين هذه الدول، لأن قدراتها الإنتاجية لا توفر منتوجات يمكن الاتجار بها بشكل واسع. ولذلك يبقى مدخلا ضعيف الأثر ومحدود الأهمية وعرضة للتخلي عنه لأبسط الأسباب نتيجة لذلك. ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها هو المدخل الأساسي في التكامل بين الأقطار النامية بما في ذلك الأقطار العربية. ويعتبر الاستثمار الإنتاجي العامل الأساسي الحاسم في توفير القاعدة الإنتاجية ونموها، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة التأكيد على التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي كمدخل أساسي وحاسم للتكامل العربي في المجالات الأخرى.[2]

لطالما عانت الدول المغاربية من ضعف الاندماج بينها، ونسبة التبادل البيني مقابل تبعيتها شبه المطلقة للخارج وأوروبا على الخصوص. إن الأوضاع الخطيرة تطرح ضرورة ايجاد البديل والمخرج من خلال انتهاج سياسة تكاملية لضمان بقاء هذه الدول وازدهار شعوبها التي لم تغفل لحظة عن ايمانها بنجاعة التضامن والوحدةّ المغاربية، وذلك من خلال اتخاذ خطوات جريئة في صرف الخلافات

[1] سلسلة دراسات إدارات صندوق النقد الدولي، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد. المرجع السابق، ص 19.

[2] علاء شكري عبد الله بدر بأخت المطيري، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، المؤتمر العالمي الخامس، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة البترا الخاصة، عمان، الأردن.2007، ص 18.

الراهنة بتقديم المصالح المشتركة وذلك في إطار تقارب حقيقي، يضع الاولويات في التعاون ويؤخر الخلافات.[1]

1/ آثار التكامل الاقتصادي المغاربي على الاستثمار الأجنبي المباشر

يؤثر التكامل الإقليمي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر جراء قيام الشركات عبر الوطنية بترشيد مرافق الإنتاج داخل المنطقة، نظرا لاستفادتها من انخفاض تكاليف التجارة داخل المنطقة. ويمكن أن تؤدي هذه العملية إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو إلى تحويل اتجاه الاستثمار عندما يسمح تخفيض الحواجز التجارية مثلا، باستفادة بعض الشركات من وفرات الحجم بتركيز أنشطتها على الصعيد الوطني والعمل في أسواق إقليمية أوسع نطاقا في الوقت ذاته. وتشمل العوامل التي تؤثر في اتجاه هذه الآثار ودرجتها شكل وقوة تكامل الأسواق، والسياق الصناعي على المستويين الوطني والإقليمي، وخصائص الشركات المعنية. ويتوقف التأثير أيضاً على كيفية تأثير الترتيبات المؤسسية على قرارات الشركات بشأن الاستثمارات والعمليات الدولية.[2].

نجحت بلدان المغرب العربي خلال العقد الأخير في تحقيق إنجازات قياسية على صعيد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد قفزت تدفقاتها الواردة من هذا الأخير من نحو 460 مليون دولار سنة 1990 إلى 1.66 مليار دولار سنة 2000، لتصل سنة 2008 إلى مستوى قياسي بلغ 11.362 مليار دولار، وهو ما يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بلدان المغرب العربي تضاعفت حوالي 07 مرات عما كانت عليه سنة 2000، وتضاعفت 25 مرة عن مستواها سنة 1990.[3]

---

[1] عبد الغني رميتة، الاتحاد المغاربي بين حلم الإنجاز وتعثر المسارات "أمام التجربة الأوروبية وحتمية التفعيل"، مجلة دراسات تاريخية، المجلد 06، العدد 01، ديسمبر 2019، ص 46.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "**الأونكتاد**" التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والانتقالية. المرجع السابق، ص 06.

[3] ولد حام الطالب مصطفى، خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي "دراسة تحليلية"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، الحجم 12، العدد 23، جوان 2017، ص 186.

2/ آثار التكامل الاقتصادي المغاربي في تحقيق الأمن الغذائي

إن المفهوم الصحيح للاكتفاء الذاتي الذي يتحقق في إطاره الأمن الاقتصادي القطري والجماعي لدول الاتحاد المغاربي، يركز على الاكتفاء الذاتي الحقيقي الذي يراعي ضرورة ارتفاع القدرة الشرائية في إطار التطور الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعاتنا وما يترتب عنها من زيادة كمية ونوعية في الطلب على السلع والخدمات، كما يراعي ذلك المفهوم أهمية الاستفادة من الميزة النسبية في مجال التخصص على المستوى المغاربي أو الدولي بما يؤدي إلى توفير العائدات اللازمة لتغطية قيمة الاحتياجات المستوردة المكملة للإنتاج المحلي اللازم لتحقيق الاكتفاء الذاتي[1]. وانطلاقا من المبادئ والأسس الواردة في معاهدة مراكش 1989، وتنفيذا لقرار مجلس الرئاسة في دورته العادية الثانية في 23 جويلية 1990، بزرالدة (الجزائر)، التقى قادة الدول الخمسة في قمة خرجت بتبني استراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية مستدامة تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي، وصار هدف الاتحاد المغاربي تشكيل وحدة اقتصادية بين البلدان الأعضاء، فبعد جهود طويلة لخبراء من البلدان الخمس، عقد اجتماع مشترك بين وزراء الخارجية المكلفين بوضع السياسة الاقتصادية ووزراء الفلاحة، بغرض النظر في وضع الخطوط العريضة لاستراتيجية فلاحية مشتركة، وذلك على اعتبار أن استراتيجية التنمية في القطاع الفلاحي ضرورة ملحة من أجل تلبية حاجة السكان المتزايدة من المواد الغذائية من ناحية والقضاء على التبعية الغذائية من ناحية أخرى، وهي القاعدة الأساسية لمتكامل المغاربي من جهة ثالثة؛ ليتم الاتفاق على وضع استراتيجية من ثلاث محاور لتحقيق أمن غذائي مغاربي مستدام وفضاء مغاربي موحد، حيث ترتكز الاستراتيجية على مراحل ومدد زمنية محددة وعلى تحقيق مصالح مشتركة لكل الأطراف وعلى توفير الإمكانيات المادية والبشرية لخدمة الأهداف الاتحادية، آخذة بعين الاعتبار درجات النمو لكل بلد عضو امكانياته

[1] إبراهيم سعد الدين وآخرون، التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1989، ص 98.

ودرجة تحقيق اكتفاءه الذاتي من الغذاء، وحث المؤسسات القطرية لإعطاء البعد المغاربي لكافة نشاطاتها.[1]

تشير الإحصائيات إلى أن الإنتاج الزراعي المغاربي لا يتجاوز 1.5 % من الإنتاج الزراعي العالمي، وفي ظل ارتهان هذا الإنتاج لتقلبات مواسم الأمطار، واختلاف التقنيات الزراعية المستخدمة، وزيادة معدلات النمو السكاني، فإن الأمر يستوجب سياسات تكاملية تحقق الأمن الغذائي المغاربي بشكل متدرج ومدروس.[2]

يعتبر غياب الأمن الغذائي، من المشاكل الرئيسية التي تواجه دول المغرب العربي، لما له من تأثيرات مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد أدى تفاقم أزمة الغذاء عالميا منذ عام 1973 إلى تعميق مشكلة غياب الأمن الغذائي، وذلك نتيجة لتقلبات أسعار السلع الغذائية الرئيسية، فبالرغم من المقومات التي تمتلكها دول المغرب العربي، إلا أنه يلاحظ تزايد نسبة الانكشاف الغذائي الذي أصبح من أبرز الملامح الاقتصادية لهذه الدول، والذي يظهر قصورا في النشاط الزراعي عن الاستجابة لمتطلبات النمو السريع في الطلب على الغذاء، وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي لأغلب المنتجات الزراعية الرئيسية وخاصة الحبوب منها[3].

من هنا يمكن اعتبار الاكتفاء الغذائي واختلال الميزان التجاري بين الإنتاج والاستهلاك قضية مشتركة بين مختلف الاقتصاديات المغاربية، والتي يمكن معالجتها عن طريق وضع وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة لحصر وتصنيف ومسح ورصد الموارد الطبيعية الفلاحية والاستغلال والإنتاج والعمل في إطار مشروعات إقليمية مشتركة، تراعي التنوع والتشابه في أصناف المحاصيل في كل قطر، وقابلية

---

[1] بن خزناجي أمينة، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص 106.

[2] بودلال علي، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي " تشخيص الواقع وتحديات المستقبل "، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 02، جوان 2014، ص 11.

[3] محمد بولعسل، أحمد غريبي، فجوة الحبوب في دول المغرب العربي وعلاقتها بتقلبات أسعار الغذاء خلال الفترة (2004-2014). مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 07، العدد 02، جانفي 2016، ص 31.

التخصص الجهوي، مع تحقيق التوظيف الأمثل للموارد الطبيعية والمالية والبشرية لتحقيق تنمية فلاحية شاملة. وعلى ذكر التخصص الجهوي، يمكن أن تتوسع رقعة انتاج الزيتون بالسواحل الليبية والتونسية ليصبح انتاجها كفيلا بإشباع الحاجيات المغاربية كلها، وفي مجال ترشيد الإنتاج الزراعي المغاربي، تقوم مشاريع مشتركة في المغرب الأقصى للرفع من الكفاءة الإنتاجية لأصناف اللحوم والسكر لتلبية السوق المغاربية، وأيضاً الرفع من الكفاءة الإنتاجية لسهول الجزائر والمغرب وليبيا وتونس لتحقيق الاكتفاء على المستوى المغاربي والتصدير إلى الأسواق الدولية إن أمكن، وهذا لا يعني توقف العمل على المستوى القطري، وإنما تكون للأقطار المغاربية خطة زراعية مشتركة تهدف إلى إشباع الحاجات الغذائية من المحاصيل الأساسية بالاعتماد على الإنتاج الداخلي وتقليص الاعتماد على الواردات.[1]

تتجلى الأهمية الاستراتيجية المغاربية في تحقيق أمن غذائي في إطار تنمية شاملة ومستدامة للبلدان المغاربية وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

– تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية، والتخفيف من التبعية الغذائية ومن العجز الغذائي الذي يتوقع أن يستمر ويتفاقم في حال استمرار الأداء الضعيف للقطاع الفلاحي. – التخلص من الازدواجية التنموية في القطاع الفلاحي وتحقيق التسويق والتعاون في مجالات الإنتاج والبحث العلمي والتطوير التقني، وتوفير قاعدة بيانات شاملة وموثقة وحديثة لبلدان الاتحاد.

– التخفيف من الخلل الكبير الناجم عن تشتت الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وسوء توزيعها بين دول الاتحاد عن طريق تسهيل حركة العمالة والكفاءات ورؤوس الأموال والسلع والمنتجات، مما يسمح بتهيئة الظروف الموضوعية لتحقيق مبدأ التخصص الأمثل للموارد ومبدأ جمع عوامل الإنتاج في توليفات قومية كبيرة ومبدأ تحقيق وفرات الإنتاج الكبيرة والسوق الكبيرة بما يعود بالفائدة على كافة الأطراف.[2]

[1] مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل، المرجع السابق، ص 105.

[2] الطاهر مبروكي، الأمن الغذائي بالمغرب العربي، مجلة الباحث، العدد 09، جوان 2011، ص 194.

– مواجهة التطورات والتحديات العالمية الجديدة والمتوقعة مستقبلا في مجال اقتصاد السوق وتحرير التجارة حيث يصبح التكتل الاقتصادي المغاربي مطلبا لتقوية الموقف التفاوضي مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى وخاصة الاتحاد الأوروبي.

– إقامة مشروعات مشتركة على المستوى الإقليمي في البحث والتطوير التقني والنظر مثلا في إقامة بنك مغاربي للمعلومات الفلاحية[1].

فالمنطقة تعتمد بدرجة عالية على الأسواق الدولية لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الأساسية، وتمثل واردات المنطقة نسبة تتراوح من 16 إلى 17% من الواردات العالمية من القمح تبلغ منها واردات الجزائر والمغرب نسبة تتراوح بين 9 و12%. وفي عام 2011 تأثرت معظم المنطقة بسلسلة من الأزمات السياسية وحركات الاحتجاج الاجتماعية بسبب الارتفاع المستمر في أسعار المواد الغذائية، وضعف القدرة الشرائية للأسر المعيشية، وتزايد معدلات البطالة بين الشباب. ويعتبر تحسين الإنتاج الزراعي، وإمكانية الحصول على الغذاء (السياسات التجارية، وزيادة الإيرادات) من القضايا المحورية في إطار السياسات العامة في بلدان المغرب العربي، وينبغي أن يكون التخفيف من المخاطر المناخية التي تتعرض لها الموارد الإنتاجية الشحيحة أصلاً (المياه والأراضي) في صلب سياسات الأمن الغذائي.[2]

من الملاحظ أن قطاع الزراعة في المغرب العربي لا يحظى باهتمام كاف من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص، وذلك رغم وجود مقومات طبيعية وبشرية محفزة وغير مستغلة، كما أن الزراعة تعتبر من بين القطاعات التي تسجل نسبا متدنية من جاذبيتها للاستثمارات، لأسباب تتمثل في انخفاض العائد على رأس المال المستثمر ، وطول دورة رأس مال بعض الأنشطة الزراعية، وهنا يمكن القول أن الزراعة في المغرب العربي ليست فقط في حاجة إلى المزيد من الاستثمارات، بل هي في

[1] بركان يوسف، بن خزناجي، دور التكامل الاقتصادي المغاربي في تحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب الوسيط، دراسة تحليلية استشرافية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الأول، ديسمبر 2014، ص 24.

[2] كعبوش الحواس، المرجع السابق، ص 148.

حاجة إلى ضخ رأس مال كبير كفيل بنقلها من وضعها الحالي المتردي إلى وضع يجعلها قادرة على منافسة نظيراتها في العالم.[1]

3/ آثار التكامل الاقتصادي المغاربي على القطاع الصناعي:

استطاعت أقطار المغرب العربي أن تنجز الكثير بداية من 1988، حيث تم التوقيع على الاتفاقيات التكاملية، ورسم ملامح استراتيجية تنموية مشتركة على غرار التجربة الجزائرية–التونسية، فقد عرفت سنة 1988 انطلاق إنشاء مصنعين كبيرين في مناطق الشريط الحدودي، ويتعلق الأمر بمصنع المحركات بساقية سيدي يوسف" **شركة ساكمو**" ومصنع الإسمنت الأبيض بفريانة" **شركة سوناسيب**" والذي تم فتحه في 16 جانفي 1988.

وقد تم بعث الشركات الجزائرية–الليبية في ميدان التصنيع الثقيل والخفيف من أجل الاستغلال المشترك لثروات القطرين وتبادل الخبرات الفنية. ويبدو مشروع "**حديد البناء المغاربي**" من أهم المشاريع الصناعية التي تضطلع بها أقطار المغرب العربي في الميدان الصناعي، وبالنسبة للدراسات التي تمت حول هذا المشروع فهي جاهزة، أما مشروع الأنابيب الفولاذية، فدراسته تنتظر التجسيد الميداني. فهذان المشروعان الصناعيان ينتظران إشارة الانطلاق لتدعيم القاعدة الصناعية في منطقة المغرب العربي. ونذكر كذلك مشروع تطوير السكة الحديدية الذي يمتد من ليبيا إلى الجزائر، ومشروع إنجاز العربات الحديدية، بالإضافة إلى مشروع ربط السكك الحديدية بين تونس وليبيا، لكن يبقى مصدر التمويل من أكبر المشاكل التي تواجه هذه المشاريع.[2]

إن الاقتصاديات المغاربية بوصفها جزءا من أطراف الاقتصاد الدولي لم تستطع حتى اليوم بواسطة قدراتها الصناعية الراهنة، التحول إلى صناعة مخرجات نهائية للسوق الدولية بدلا من بقاءها صناعة المدخلات له. وهي بهذا المعنى ما زالت تلبي الاحتياجات التنموية للمراكز الرأسمالية الخارجية من

---

[1] مقروس كمال، المرجع السابق، ص 211.

[2] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 70.

تلبية احتياجاتها التنموية الداخلية.[1] ويرجع السبب في ذلك أن الصناعات المغاربية لا تزال تعتمد بشدة على اقتصاديات الموارد الطبيعية حيث تتكون بنية الصناعة في الاقتصاديات المغاربية اليوم من قطاعين صناعيين أساسيين:

القطاع الأول: هو قطاع الصناعة الاستخراجية، والذي يتكون من صناعة النفط والغاز، وصناعة الخدمات المعدنية (حديد، نحاس، زنك)، وصناعة الخامات غير المعدنية (الفوسفات، البوتاس).

القطاع الثاني: هو قطاع الصناعة التحويلية، الذي يتكون من صناعة البتروكيماويات، صناعة الأسمدة، صناعة الخشب والأثاث، صناعة الإسمنت ومواد البناء، صناعة الحديد والصلب، صناعة الألمنيوم، صناعة الأدوية، صناعة المنسوجات والملابس، الصناعات الغذائية، الصناعة الكيمائية. ومن جانب الصناعات الاستخراجية لايزال النفط والغاز يسيطران على بنية تلك الصناعة بشكل مطلق ويشكلان المصدر الأساسي للقيمة المضافة ليس مغاربيا فحسب بل حتى عربيا.[2]

إن بلدان المغرب العربي بالرغم من الجهود المبذولة لا زالت بطيئة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية كما أن القيود الجمركية والتدابير لتحرير السوق لا زالت قائمة، مما يحدد القدرة التنافسية للصناعات المغاربية، كما أن معظم هذه الدول تعاني مشاكل على مستوى الحكومة، مما يعيق تطور الصناعات والمشاريع الصناعية، كما لم تستفيد من توافر السيولة النقدية لدى القطاع الخاص[3].

اتسمت بعض استراتيجيات التصنيع في الدول المغاربية بالنظر إلى العملية التصنيعية من منظور جزئي وعدم ربطها بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا الخلل في التشابك أدى إلى الجهل بالطاقة الاستيعابية للأسواق، وأيضا عدم دقة المعايير المستخدمة في التصنيع، مما تسبب في عدم إتباع سياسات استهلاكية منبثقة من الاحتياجات الأساسية للدول، وهذا بدوره أدى إلى تخلف الإنتاج

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، الفصل الخامس " التطورات في مجال النفط والطاقة"، ص 89.

[2] لرباع الهادي، المرجع السابق، ص 167.

[3] عادل زغدي، دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي خلال الفترة (1995-2010). مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 80.

الصناعي العربي، وشل قدرته الإنتاجية المتاحة، ودفع بالعديد من الدول العربية ومن بينها المغاربية إلى الاستيراد من الأسواق الخارجية[1].

كما تشهد الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل أكبر من 80 في المائة من النسيج الصناعي المغاربي العديد من العوائق التي أبطأت اندفاعها وقيامها بالدور المنشود في الاقتصاد الوطني كعدم المرونة الكافية في أدوات التحويل وغياب الشفافية والنقص الواضح في قواعد المعلومات والبيانات وتدني إمكانيات التطوير التقني والتكنولوجي وضعف التشابك بين هذا القطاع وقطاعات الأعمال الكبيرة، كما أن مسيرة هذه الصناعات يحيطها تدني القدرات التسويقية والترويجية ودراسات الجدوى الاقتصادية وضعف آليات دعم التصدير وتدني مستوى وظائفها الدولية وكيفية تطوير الإنتاجية وحماية المعلومات ومواصفات الأسواق الدولية المستقبلية. [2]

4/ آثار التكامل الاقتصادي المغاربي على القطاع السياحي:

تشكل السياحة مصدرا مهما لتدفق النقد الأجنبي وذلك من خلال الإيرادات المحققة من القطاع السياحي، ولقد أكدت العديد من الدارسات الاقتصادية على أهمية العوائد السياحية والتي تدخل ضمن الصادرات غير المنظورة. إن مساهمة السياحة في التشغيل يعد مؤشرا هاما في الدور الاقتصادي لقطاع السياحة نظار لتنوع فرص العمل التي يوفرها القطاع. وتمثل الوظائف في قطاع السياحة عدد الوظائف في الأنشطة السياحية التي تتطلب اتصالا مباشرا مع السياح (كالعاملين في الفنادق، المطاعم، الوكالات السياحية). أما الوظائف في اقتصاد السياحة فتشمل: الوظائف السابقة، بالإضافة إلى الوظائف في القطاعات المكملة لقطاع السياحة. وتتمتع دول المغرب العربي بإمكانيات معتبرة لتطوير السياحة وولوج مراتب مهمة ضمن مؤشرات تنافسية السياحة العالمية، وتسعى كل دولة إلى

[1] بن موسى بشير، حشماوي محمد، تفعيل الصناعة التحويلية في ظل الاستفادة من مقومات التكامل المغاربي (دراسة تحليلية لواقع الصناعة التحويلية في الجزائر، تونس، المغرب). مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، المجلد 11، العدد 01، أكتوبر 2018، ص 183.

[2] عادل زغدي، المرجع السابق، ص 80.

تجسيد استراتيجيتها السياحية من خلال خطة عمل تهدف إلى تحقيق الأهداف المسطرة، وذلك من خلال العمل على تأسيس منتجات سياحية بالمواصفات اللازمة (الكم والنوع). [1]

فالسياحة تمثل أيضا أحد أشكال التبادل بين الدول المغاربية، فالمواطنون المغاربة والجزائريون والتونسيون لا يحتاجون إلى تأشيرة سفر للدخول لهذه البلدان، وهذا ما تفسره الروابط التاريخية للدول المغاربية التي نسج مواطنوها علاقات اجتماعية وعلاقات مصاهرة. [2]

تمثل الإيرادات السياحية نسبة معتبرة من إجمالي الصادرات المغربية، حيث قدرت بـ 23.32%، وهو ما يدل على الأثر الفعال لهذا القطاع كمصدر مهم لجلب النقد الأجنبي، وبالتالي له دور مهم في الاقتصاد. وبذلك تحتل المغرب المرتبة الأولى خلال الفترة الممتدة من 1995-2015 من حيث مساهمة السياحة في إجمالي الصادرات. وتشكل الإيرادات السياحية التونسية ما نسبته 10.71%، من إجمالي الصادرات سنة 2015، وتحتل بذلك السياحة المرتبة الثانية في قائمة الصادرات بعد قطاع النسيج، مما يجعلها تساهم بدور فعال في الاقتصاد. ومقارنة بالدول الثلاث تأتي تونس في المرتبة الثانية بعد المغرب من حيث نسبة مساهمة السياحة في جلب النقد الأجنبي. إن الإيرادات السياحية الجزائرية لا تساهم إلا بقدر ضئيل جدا ضمن مجموع الصادرات الوطنية، حيث لا تشكل سوى 0.95% من إجمالي الصادرات سنة 2015، وهو ما يدل على دورها المهمل في الاقتصاد، حيث أن الصادرات النفطية تستحوذ على الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات الوطنية.[3]

ثانيا/ آثار التكامل الاقتصادي المغاربي على التنمية الاجتماعية:

كان لزاما على بلدان المغرب العربي إقامة تكتل اقتصادي يبدأ بإقامة منطقة تجارة حرة، خاصة وأن مقومات التكامل بين هذه البلدان متوفرة مع الاختلاف النسبي مثل: الموارد البشرية (الجزائر والمغرب)

---

[1] خلوط عواطف، عيسى نبوية، أثر السياحة على النمو الاقتصادي بدول المغرب العربي. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 01، جانفي 2018، ص 54.

[2] محمد مصباح، رشيد أوراز، الشراكات الاقتصادية بديلا عن الجمود السياسي. تقرير الاندماج المغاربي 2020. المركز المغاربي لتحليل الدراسات، الرباط، "المغرب". على الموقع: **http://mipa.institute**. تاريخ الاطلاع: 2020/07/01.

[3] خلوط عواطف، عيسى نبوية، نفس المرجع، ص 48.

مصادر الطاقة (الجزائر وليبيا) الانتاج الزراعي (الجزائر، تونس، المغرب) الثروة السمكية (موريتانيا) خاصة وأن هذا الاتحاد يضم أكثر من مليون 100 مستهلك. فالتكامل الاقتصادي مع البلدان العربية يعتبر أحد أهم عوامل المواجهة للتحديات الناجمة عن النظام الجديد للتجارة العالمية وذلك لعدة اعتبارات أهمها الانتماء الجغرافي والحضاري والمصير المشترك، إضافة إلى توفر مقومات التكامل مع هذه البلدان.[1]

1/ آثار التكامل الاقتصادي المغاربي على مناصب الشغل:

قطعت البلدان المغاربية خطوات مهمة في الإصلاحات الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة، ولكن توفير الفرص للجميع لا يزال أولوية للسياسات فيها جميعا. ونظرا لنسبة الشباب الكبيرة وسرعة النمو السكاني في المنطقة المغاربية، ينبغي تحقيق نمو أسرع في المنطقة عن طريق الاستفادة من مصادر النمو التقليدية والأخرى التي لم تستغل بعد. ولطالما ظل النمو في المنطقة شديد الانخفاض ولم يقدم مساهمة كافية في خلق فرص العمل والحد من الفقر. فقد بلغ معدل النمو المتوسط في السنوات الخمس الماضية أقل من 2.4 %. ولا يزال متوسط نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي قرابة الصفر، ويلاحَظ أن البطالة المرجحة بعدد من السكان لا تزال مرتفعة، حتى مقارنة بأنحاء أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تبلغ 12% كمعدل كلي، و25% للشباب (15–24 سنة). وهناك شح في بيانات الفقر وعدم المساواة، لكن الأدلة تشير إلى أن كليهما شهد تحسنا طفيفا منذ الربيع العربي.[2]

لقد كانت سياسة التشغيل دوماً جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتحقق بتوفير فرص العمل لكل القادرين على العمل، والباحثين عنه، ووضع البرامج الناجعة للتكفل بالداخلين إلى سوق

[1] صاولي مراد، المرجع السابق، ص 237.

[2] سلسلة إدارات صندوق النقد الدولي، " الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر لم يستغل بعد ". المرجع السابق ص 02.

العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة.[1] كما أن عامل اتساع حجم السوق وكذا زيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية يؤدي إلى خلق فرص للعمالة داخل الدول المتكاملة في شتى الميادين، ومن ثم تخفيض البذالة في الدول المعنية. يمكن اختصار الآثار التي تنجر عن التكامل الاقتصادي في تطوير الاقتصاد التجاري، وانخفاض الأسعار نتيجة لانخفاض التكاليف، وما يزيد من وثيرة المنافسة في السوق، وهذا يؤدي بدوره إلى الرفع من الكفاءة الاستخدامية وتحقيق مستويات متزايدة من النمو الاقتصادي.[2]

لا شك أن حرمان مئات الآلاف من شباب الدول المغاربية العاطلين عن العمل له علاقة مباشرة وغير مباشرة بعدم تجسيد قرارات تحرير تنقل رؤوس الأموال والسلع والمسافرين في كل الاتجاهات في الدول الخمس. كما أن عدم إطلاق سوق مغاربية موحدة بها أكثر من 100 مليون مستهلك ينعكس ذلك بالضرورة سلبا على فرص الإنتاج والاستثمار والتشغيل. ومنع المنطقة المغاربية من لعب دور الفاعل الاستراتيجي الإقليمي والدولي، بما يتماشى مع موقعها الجغرافي المميز كما حرم ذلك ملايين المهاجرين المغاربة في أوروبا والخليج وأمريكا، ويدفع باتجاه توظيف مدخراتهم ومن لعب دور اقتصادي والمساهمة في تنمية المغرب الموحد.[3]

2/ آثار التكامل الاقتصادي على القدرة الشرائية:

إن الاندماج التجاري الإقليمي يمكن أن يشكل محركا قوياً للرخاء الاقتصادي. ويصدُق ذلك بصفة خاصة على منطقة المغرب العربي. فحجم التجارة البينية للمنطقة لا يتجاوز 5 %من التبادل التجاري ككل وهو بالتالي من بين أدنى المستويات في العالم. وقد تسببت التوترات الجغرافية –السياسية والسياسات التي تفرض قيودا على تدفقات التجارة ورؤوس الأموال في تضييق الخناق على الاندماج الإقليمي. فمن شأن زيادة هذا الاندماج أن يخلق سوقا إقليمية تشمل قرابة 100 مليون نسمة يبلغ

---

[1] بركات أحمد، البطالة والتحدي في المغرب العربي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 03، جانفي 2013، ص 222.

[2] إبراهيم سالم ياسمينة، يحي هاجر، دور التكامل الاقتصادي الإقليمي بين آمال التنظير ومشاكل التطبيق: دراسة تقييمية لمجموعة مختارة من التجمعات الإقليمية، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 05، مارس 2015، ص 08.

[3] عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص 05.

متوسط دخلهم السنوي حوالي 4 آلاف دولار أمريكي للفرد بالقيمة الإسمية وحوالي 12 ألف دولار على أساس تعادل القوى الشرائية. ومن شأن هذا أن يزيد جاذبية المنطقة كوجهة لاستثمار الأجنبي المباشر، ويخفض تكاليف حركة التجارة ورأس المال والعمالة عبر بلدانها، ويعزز كفاءة تخصيص الموارد. ويمكن أن يسهم التكامل بين بلدان المغرب العربي في زيادة النمو في كل بلد من هذه البلدان بمقدار 1 % في المتوسط على المدى الطويل.[1]

للتنمية الاقتصادية أهداف تتعلق بتحسين القدرة الشرائية للأفراد من خلال:

- **توفير الحاجات الأساسية:** يحتاج الأفراد لاستمرار الحياة إلى حاجات أساسية تتمثل في الغذاء والمسكن والصحة والحماية من مختلف الأخطار، وإن التنمية الاقتصادية شرط ضروري لتحسين جودة الحياة.

- **رفع مستوى معيشة الأفراد:** ويتحقق ذلك بزيادة مداخيل الأفراد، وتوفير فرص العمل، ورفع مستوى التعليم والصحة، والارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية في المجتمع، عن طريق تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدرجة مقبولة وملائمة بحيث تخفف من معدلات البطالة والتضخم، تحقيقا للعدالة الاجتماعية وفقا للمعايير المقبولة في المجتمع، مع تفعيل كافة الطاقات الوطنية واستغلالها بشكل يحقق النفع العام والخاص، وتعزيز القدرات العامة للمجتمع في التعامل مع البيئة المحيطة محليا وخارجيا.[2]

- **توفير عنصر الحرية:** ويقصد بذلك تمكين الأفراد من تقرير مصيرهم بأنفسهم وتخليصهم من العبودية والاعتمادية، وبتحقيق التنمية الاقتصادية تزداد حرية الأفراد وتزيد قدرة الدولة على تقرير مصيرها. ويرتبط تطور أهداف التنمية بتطور مفهوم التنمية، لذلك لابد من إضافة هدف آخر وهو

[1] التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي " عالمنا المترابط " 2019، ص 07.

[2] إبراهيم مشروب، التخلف والتنمية، (الدراسة الاقتصادية)، دار المنهل، بيروت، 2009، ص 151.

الحفاظ على البيئة، حيث أن تحقيق رفاهية الأجيال الحالية يجب ألا تكون على حساب استنزاف الموارد الطبيعية، لأن في ذلك إجحاف بحقوق الأجيال المستقبلية.[1]

– **التخلص من كافة مظاهر الفقر والتخلف:** فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى التخفيف من حدة الفقر في المجتمع، وتتحقق إذا قل عدد الأفراد أو الأسر الذين يعيشون تحت حد الفقر أو قلت نسبتهم في إجمالي السكان، فحدود الفقر تختلف من مجتمع لآخر، حسب الاحتياجات الضرورية للأفراد، كما يختلف حد الفقر داخل البلد الواحد من فترة زمنية لأخرى تبعا للأسعار، وقد يختلف من إقليم لآخر داخل نفس البلد. ومن ثم تؤدي جهود التنمية الاقتصادية لتخفيف حدة الفقر إذا ترتب عليها ارتفاع في متوسط الدخل الأفقر 40% من السكان، ولكن لا تؤدي التنمية أبدا للقضاء على ظاهرة الفقر إلا إذا تساوت جميع دخول أفراد المجتمع مساواة مطلقة، ففي هذه الحالة لن تجد هناك من هو أفقر من الآخر.[2]

– **زيادة الدخل القومي:** الارتقاء بمستوى معيشة الإنسان وتقليل الفجوة الداخلية مع تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لصالح قطاع الصناعة والتجارة، وتلك الأهداف هي في واقع الأمر بمثابة علاج للمشكلات الناتجة عن الخصائص الأساسية لاقتصاديات الدول الفقيرة.[3]

المطلب الثاني: تحديات التنمية المغاربية في إطار التكامل الاقتصادي

صحيح أن الدول المغاربية تملك رصيداً تاريخياً وحضارياً مشتركاً، إلا أن نجاح أي مشروع للاندماج الاقتصادي يتطلب إرادة سياسية صلبة لتجاوز الخلافات القائمة، واعتماد لغة المصالح الاستراتيجية المتبادلة، والعمل معاً لمواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية المشتركة. ويُعَدّ الاندماج الإقليمي في المغرب العربي من الإجابات المهمة على التحديات التي تواجه المنطقة، سواء لجهة إيجاد فرص عمل أو لجهة تحقيق تنمية متوازنة داخل الأقطار المغاربية. ليس التكامل أو الاندماج مجرد إرادة

---

[1] رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1991، ص 113.

[2] دحماني علي، أنواع التنمية وأهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة. مجلة دراسات اقتصادية، العدد 17، أكتوبر 2010، ص 102.

[3] سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية، دراسات ومفهوم شامل، المرجع السابق، ص 100.

شخصية أو قرار مجموعة محدودة من الفاعلين السياسيين، إنه أولاً وأساساً مشروع جماعي، واضح، واع، ومتوافق حوله، بالحوار، والمشاركة، والاجتهاد الجماعي في التنفيذ والمتابعة والتقييم والتقويم. فحين يتمكن المجتمع من مباشرة، أو عبر مؤسساته التمثيلية الحرة والنزيهة من أن يصبح حاضرا في جدلية التكامل، يتوفر للتجمعات الإقليمية شروط الاستمرارية.[1]

الفرع الأول: تحديات التنمية المغاربية

إذا أراد المغرب العربي أن يتغلب على ماضيه وأن يتقدم بثقة إلى المستقبل، فإنه يحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تطبيق استراتيجيته الخاصة بالتنمية في اتحاد متماسك، فهو محصور داخل مأزق رباعي الأضلاع: الضغوط الديموغرافية، عجز التنمية البشرية، التغير المناخي والتنافسية العالمية. وهذه تحتاج إلى إصلاحات يصعب كثيراً أن تنجز بشكل فردي. ومما يفاقم هذا المأزق الرباعي، غياب المؤسسات الديمقراطية، الذي يمثل العائق الرئيسي في تكامل المنطقة.[2]

أولا/ الضغوط الديموغرافية:

تحسنت مؤشرات التنمية البشرية، بإدخال الطب الوقائي إلى المنطقة المغاربية، إبان الحقبة الاستعمارية وما بعدها إبان بناء الدولة الوطنية، حيث اختل التوازن التقليدي بين ظاهرتي الولادات والوفيات الذي كان سائدا، وكان من نتائج ذلك، ارتفاع معدل النمو السكاني بسبب تراجع الوفيات، فيما بقيت الولادات مرتفعة. وتعرف هذه الحقبة بالتحوّل الديمغرافي، وتعمل الحكومات المغاربية اليوم على التقليل من الولادات قدر الإمكان تمهيدا لدخولها مرحلة النضج الديمغرافي، وهي المرحلة الثانية من مراحل هذا التحوّل. إن ما عرفته المنطقة المغاربية والعالم الثالث من تحوّل ديمغرافي لم تصاحبه تنمية اقتصادية بشكل تناسبي، بحيث أن الزيادة السكانية ظلت تنمو بنسق يفوق النمو

[1] أحمد مالكي، الاتحاد المغاربي ورهانات التكتلات الإقليمية. ورقة مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحوّلات الإقليمية الراهنة. مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، يومي 17/16 فبراير 2013، ص 06.

[2] جواد راشمي، التكامل المغاربي ومأزق التنمية رباعي الأضلاع. مركز المشروعات الدولية الخاصة للتنمية. 2005، ص 04. على الموقع: www.CIPE.org/blog. تاريخ الاطلاع: 2020/06/17.

الاقتصادي لهذه الدول، وهذا الاختلال بين السكان وموارد الدول خلف وضعا ديمغرافيا منفرداً، لم تعرفه أوروبا إبان تحوّلها الديمغرافي.[1]

يعتبر الانفجار الديمغرافي السبب الرئيسي والمحرّك لكل مشكلات اضمحلال البيئة، فنجد مثلا أنه بزيادة عدد السكان على الأرض نحتاج إلى انتاج هائل لمواجهة حاجات الانسان غير المحدودة، الأمر الذي يشكل ضغطا على الموارد الطبيعية ويؤدي إلى استنزافها بشتى صوره، كالزحف السكاني على الغابات والأراضي الزراعية الرعي المكثف وغيرها، وهو ما يهدد البيئة ويؤدي إلى اختلال توازنها وتدهور قاعدة الموارد الطبيعية، وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة. والتصّحر هو أحد المشاكل البيئية أيضاً بالنسبة للدول المغاربية، حيث تحتل الصحاري إجمالي مساحتها أو البعض منها، ففي إقليمي الجزيرة العربية والمغرب العربي تصل نسبته ما يقارب 70%.[2]

ثانيا/ عجز التنمية البشرية:

طبقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن عجز التنمية البشرية بالمنطقة المغاربية يهدد بتوجيه سيناريو هذا العبء إلى الاتجاه الخطأ، حيث يعاني حوالي 40% من السكان البالغين بالمنطقة من الأمية، وما يقرب من ثلث سكان الحضر من الشباب يعانون من البطالة، وتزداد حدة هذه المشكلة في المملكة المغربية وموريتانيا حيث حوالي نصف السكان من الأميين. وبالرغم من التقدم القياسي في مجال الخدمات الصحية والبشرية الذي تم إنجازه في المنطقة منذ ستينيات القرن الماضي، إلا أن عجز التنمية البشرية يظل أكبر عائق لتنمية المغرب العربي. علاوة على ذلك فإن المنطقة تعاني من عجز حقيقي في نوعية مؤسسات النظام التعليمي، وفي ابتكار التكنولوجيا ونشرها.[3]

---

[1] عماد الميغري، خصوصيات التحوّل الديمغرافي وبروز المشكلة السكانية في العالم الثالث: المنطقة المغاربية نموذجاً. مجلة إنسانيات، العدد 09، ديسمبر 1999، ص 43.

[2] رزاي سعاد، واقع التنمية المستدامة في دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2017، ص 210.

[3] جواد راشمي، المرجع السابق، ص 05.

غير أن المنطقة لا تزال متأخرة في بعض الغايات، ولا سيما في مكافحة الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، والحصول على المياه، وتأمين خدمات المحسن للمناطق الريفية، وتخفيض معدلات وفيات الأطفال والأمهات. وكان تزايد الفقر من أبرز مظاهر التعثر التي أصابت المنطقة نتيجة لحالات عدم الاستقرار السياسي والنزاعات التي تشهدها منذ عام 2010. والتقدم في تحقيق الأهداف لم يكن متوازنا بين مجموعات المنطقة، ولا بين بلدان المجموعة الواحدة، ولا داخل البلد الواحد، فمن المستبعد أن تتمكن أقل البلدان نموا من تحقيق معظم الأهداف في المهلة المحددة، وعلى هذه البلدان أن تتجاوز الكثير من الحواجز من أهمها النقص في الموارد المالية، والضعف في البنى التحتية، وتصاعد النزاعات في بعض الحالات.[1]

ثالثا/ التغيّر المناخي:

يعتمد المغرب العربي على الزراعة لتشغيل قطاع كبير من العمالة، وأدت الظروف المناخية المناوئة إلى تقليل الإنتاج الزراعي، وتخفيض فرص العمل والنمو، وكذلك تسبب الجفاف في تخفيض معدل نمو. وإذا لجأنا إلى المقارنة فسنجد أن الزراعة في المغرب العربي تعاني بالفعل من فجوة إنتاجية مقارنة باقتصاديات المنطقة الأوروبية، فمعدل الإنتاج الزراعي للعامل في إسبانيا على سبيل المثال يزيد عن مثيله في المغرب العربي بنسبة عشرة أضعاف. ويرجع ذلك إلى عدم الاهتمام باستخدام التكنولوجيا، واستنزاف موارد المياه الجوفية، وتآكل التربة، وتخلف البنية التحتية.[2] وتعتبر منطقة شمال إفريقيا من بين المناطق الأكثر عرضة لتغير المناخ (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2007). ويعتبر التكيف مع تغير المناخ واحدا من التحديات الكبرى التي تواجهها المنطقة

[1] التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية، مواجهة التحديات ونظرة لما بعد 2015، الأمم المتحدة، اسكوا، بيروت، 2013، ص 06.

[2] جواد راشمي، المرجع السابق، ص 06.

المغاربية لكنه يمثل في الوقت ذاته فرصة لإعادة إطلاق تطوير التكنولوجيات الكفيلة بتحسين الإنتاجية الزراعية من جديد وتفضيل التدبير العقلاني للموارد الطبيعية. [1]

يهدد التغير المناخي بزيادة مستوى انعدام الأمن الغذائي ويفاقم ندرة المياه في الإقليم، الذي هو في الأصل أحد المناطق الأشد بالمياه في العالم. تعاني بعض المناطق من ازدياد وتيرةً فقار موجات الجفاف، فيما تعاني مناطق أخرى من ارتفاع منسوب مياه البحر. ومن المتوقع أيضا أن يكون الإقليم الفرعي لدول المغرب العربي، وخاصة موريتانيا والمغرب أشد تأثراً.[2]

على أية حال، فالتغير المناخي ليس القوة الوحيدة المعاكسة للتنمية الزراعية في المغرب العربي، فتغير آليات المجتمع وضعف القدرة المنتجة تجبر المنطقة على إعادة بناء اقتصادها ليتمكن من مواجهة تحديات التشغيل ولتلعب دوراً تنافسياً في الاقتصاد العالمي. ويمكن مواجهة هذا التحدي بمبادرات تعتمد على السوق وتعظم الموارد عن طريق تكامل المنطقة.[3]

من المجدي أن تعمد الدول العربية إلى دمج تدابير مواجهة تغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات الوطنية مع تدابير بيئية أخرى وتدابير للحد من مخاطر الكوارث. ولتحقق استراتيجيات الصمود والتكيف الفعالية المرجوة منها، لا بد من دعمها بتحسين التعليم، وتنظيم التوعية، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، وتخفيف تبعاتها، والإنذار المبكر.[4]

---

[1] ورقة تركيبية مقدمة في إطار الاجتماع التشاوري بين مكتب شمال افريقيا التابع للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية بشمال إفريقيا، حول " آفاق التكامل المغاربي في السياق الاجتماعي والسياسي الجديد في المنطقة الفرعية". اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الرباط (المغرب)، 15 يناير 2013، ص 14.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الشرق الأدنى وشمال إفريقيا. نظرة عامة حول انعدام الأمن الغذائي "الإدارة المستدامة للمياه في الزراعة شرط أساسي للقضاء على الجوع والتكيف مع التغير المناخي". القاهرة، 2017، ص 12.

[3] جواد راشمي، المرجع نفسه، ص 05.

[4] التقرير العربي للتنمية المستدامة، العدد الأول، 2015، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الإسكوا، **ESCWA**، بيروت 2015، ص 11.

رابعا/ التنافسية العالمية:

تشير القدرة التنافسية إلى زيادة مستويات إنتاجية الدول ووعيها للتحديات والقيود التي تفرض على منتجاتها وخدماتها من المنافسة العالمية. لذلك تسعى إلى تطوير وتحسين انتاجيتها في جميع القطاعات الاقتصادية لمواجهة الحواجز التي تعرقل من قدراتها التنافسية. واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق التوازن في التجارة العالمية، وتسويق منتجاتها في الأسواق المحلية والدولية وتنمية اقتصاداتها للارتقاء بمستويات معيشية تعود بالنفع على المجتمع.[1]

إذا كان قطاع الزراعة بالمنطقة مكبلا، وبنيتها الاجتماعية مركزة بالحضر، فإن مفتاح التنمية الاقتصادية الحقيقية يكمن في إيجاد قدرة تنافسية للصناعة والخدمات المحلية. ولكن باستثناء البترول تظل المنطقة مجرد مستورد للبضائع والخدمات، فنصيب المنطقة مجتمعاً من حجم التجارة العالمية شاملاً البترول، يعادل نصيب جمهورية التشيك، ويقل 3% عن مجموع صادراتها من التكنولوجيا المتقدمة فقط. وعلى سبيل المثال، فإن الجزائر كادت تتعرض للإفلاس لولا البترول الذي يمثل 98% من صادراتها. أما المملكة المغربية فلولا تحويلات العاملين لتلازم عجز الحساب الجاري بها مع اقتصاد مكبل بإنتاجية منخفضة وحساسية شديدة تجاه الخارج.[2]

ومع ذلك فإن السبب في إضعاف التبادل التجاري المغاربي ليس محصورا في المشكل السياسي فحسب؛ فهناك عوائق بنيوية لازالت تقف حجر عثرة أمام تطوير التجارة البينية، "فاقتصاديات الدول المغاربية تتميز بفقر تنوعها، حيث تعتمد أساسا على المواد الأولية بنسبة تفوق 90% من الصادرات كالمحروقات بالنسبة للجزائر وليبيا، والمعادن (الفوسفات أساسا) بالنسبة للمغرب، والحديد والذهب بالنسبة لموريتانيا؛ كما أنها اقتصاديات تبادلية، بمعنى أنها قائمة على التجارة مع العالم الخارجي بنسبة كبيرة، (التجارة تمثل 87% من الناتج الداخلي لموريتانيا)، والمغرب مثلا يوجه 65% من

[1] تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، صندوق النقد العربي. يناير 2016، ص 06.

[2] جواد راشمي، المرجع السابق، ص 05

منتجاته نحو السوق، كما أنه يستورد منها أكثر من 52% من احتياجاته. كما أن ضعف التنوع يضعف اقتصاديات هذه البلدان، ويضاعف من تبعيتها للخارج ويزيد من تأثرها بالصدمات الخارجية.[1]

كما تخفي التوجهات الإيجابية المتصلة بإنجاز أهداف الألفية للتنمية تباينات قوية بين الفئات الاجتماعية، وبين الدول والمناطق داخل البلد الواحد، بالإضافة إلى اختلالات هيكلية أخرى تطرح تحديات ينبغي رفعها على المدى المتوسط والبعيد، في سياق اقتصاد عالمي متباطئ ومخاطر الركود في بلدان منطقة اليورو، التي تمثل البلدان الشريكة الرئيسية لإقليم شمال إفريقيا.[2]

إن قيام دول المغرب العربي بحل مشكلة الأيدي العاملة بتصديرها إلى الخارج سواء للدول العربية أو لأوروبا، هو حل مؤقت غير مضمون العواقب. فضلا عن المشاكل التي بدأت تأخذ طابعاً عنصرياً ودمياً في أوروبا ضد المهاجرين المغاربة، مما إلى قيام المجموعة الأوروبية بتقليل عدد العمال المغاربة عن طريق التصفية أو تحديد الموجود منهم. إن التحدي الكبير الذي يواجه دول المغرب العربي يتعلق بنسق النمو والتشغيل، فلو ركزنا على معدلات البطالة في دول المغرب العربي، لوجدناها من أعلى المعدلات على المستوى الدولي. [3]

الفرع الثاني: دور المشروعات المشتركة في تحقيق التنمية المغاربية

إن التكامل الاقتصادي يهدف إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول العربية من خلال:

– تعزيز وتعميق مفهوم الاستثمارات العربية المشتركة، والعمل على تنمية وتطوير هذا النوع من الاستثمارات في الدول العربية وتشجيعها على إقامة المشروعات والأسواق المالية في مختلف البلدان العربية.

---

[1] عطية معتق سلمي المسعودي، التكامل الاقتصادي الإفريقي " الاتحاد المغاربي بين الواقع والمأمول " بحث مقدم في إطار المؤتمر الدولي للبحوث والدراسات الإفريقية، تحت عنوان "التنمية المستدامة في إفريقيا" جمهورية مصر العربية، يومي 7– 8 ماي 2018، ص 13.

[2] ورقة تركيبية مقدمة في إطار الاجتماع التشاوري بين مكتب شمال افريقيا التابع للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية بشمال إفريقيا، المرجع السابق، ص 13.

[3] كفاح عباس رمضان، المرجع السابق، ص 77.

– تشجيع إقامة المشروعات الاستثمارية متعددة الجنسيات في مجال إنتاج السلع المصنعة مثل الأدوية والحديد والصلب والبتروكيمياويات الأساسية والتصنيع باعتبارها ضمن المداخل الرئيسية للتنوع الاقتصادي العربي.

– تطوير الأسواق المالية بإنشاء هيئات رقابة مالية، وإقامة بورصات حديثة للاستثمار وتغطية الإصدارات، وإصدار صناديق الاستثمار وغيرها من الأدوات المالية الحديثة. كذلك تشجيع البنوك العربية على تطوير أعمالها للقيام على تنشيط سوق رأس المال وخاصة في إقامة صناديق الاستثمار المختلفة وأداء الأدوار المعروفة في الأسواق المالية المتطورة مع الاهتمام بالسياسات الإنمائية السليمة.[1]

– تشجيع ودعم إنشاء مزيد من مؤسسات التمويل العربية المشتركة لتوفير المزيد من المصادر التمويلية العربية للوفاء بالاحتياجات المالية للمشروعات الاقتصادية العربية المشتركة ذات الطابع التكاملي.

– ضرورة وضع القواعد والبرامج المتطورة لتحسين إدارة الشركات من خلال تطبيق أسس الإدارة السليمة ونشر المعلومات.

– صياغة سياسة زراعية عربية صناعية تقوم على أساس متطلبات الكفاءة الاقتصادية والاحتياجات الفعلية والتحديث الزراعي، وإصلاح وتفعيل الهياكل العربية الخاصة بالجانب الاقتصادي لكي تساهم في عملية التكامل.[2]

[1] كامل علاوي الفتلاوي، عاطف لافي مرزوق، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 282.

[2] عبد الحكيم بن سالم، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتجسيد التنمية الاقتصادية، مجلة البدر، العدد 04، الحجم 06، أفريل 2014، ص 86.

المبحث الثاني: آليات تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي وآفاقه:

تطبيقا لقرار إنشاء اللجان الوزارية المتخصصة لاتحاد المغرب العربي لاسيما المادة الخامسة منه،[1] وإعمالا بهذا النص، فقد تم إنشاء عدد من المجالس الوزارية القطاعية المتكونة من الوزراء المعنيين التي شرع في تأسيسها واعتماد أنظمتها الداخلية. وتتمثل في مجالس فنية مكونة من الوزراء. وتعمل هذه المجالس على تجسيد أهداف الاتحاد المغاربي في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية أي في المجالات غير السياسية.[2]

تسعى بلدان المغرب العربي إلى التأقلم مع البيئة الدولية الجديدة، من خلال إقامة اتحاد إقليمي يوحِّد سياساتها ومواقفها وقراراتها الاقتصادية بشكل يكفل لها إرساء ركائز وقنوات صلبة تستفيد بها من المزايا الكثيرَة الناتجة عن تكثيف التدفقات التجارية بين مختلف بقاع العالم. لكن جملة من العقبات السياسة، الاقتصادية والتقنية تحول دون تأدية هذا التكتل للدور المنوط به، والذي لم يفلح لا في تكوين اتحاد جمركي ولا سوق مشتركة ولا حتى منطقة تبادل حر مغاربية. لقد جعلت الحاجة الملحة، المعبر عنها من طرف البلدان المغاربية، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، خيار التكامل الاقتصادي خيارا استراتيجيا، قد يحمل نتائج معتبرة مقارنة بتلك التي قد تتحقق في حالة ما إذا اتبع كل بلد استراتيجية اقتصادية منفردة. كما ستسمح إقامة مناطق التجارة المغاربية موحدة بمضاعفة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها، لتساهم في تجسيد إمكانيات التنمية في المنطقة[3].

---

[1] المادة الخامسة من معاهدة مراكش لإنشاء اتحاد المغرب العربي التي تنص على:" تتفرع عن اللجان الوزارية المتخصصة مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل حسب ما يقتضيه عملها". اقرار إنشاء اللجان الوزارية المتخصصة لاتحاد المغرب العربي بتونس. يوم 23 جانفي 1990. الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، مجلس الرئاسة، رقم/10/ث/90.

[2] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 226.

[3] بطاهر بختة، عدالة العجال، آليات تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي في ظل الظروف الراهنة، مداخلة ألقيت في إطار الملتقى الدولي حول تنمية وتطوير المناطق الحدودية: واقع وآفاق. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، يومي 05، 06 نوفمبر 2018، ص 16.

المطلب الأول: آليات تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي

تمتلك الدول المغاربية من المقومات ما بجعلها قادرة على تحسين قدرتها التنظيمية والرفع من قدرات اقتصادياتها الإنتاجية، وبما بمكنها من الاستخدام الأمثل لمواردها وامكانياتها، وبالتالي خلق فرص العمل لشعوبها والرفع من مستوى معيشتهم وتحقيق معدلات نمو مناسبة تفوق معدلات نموها السكاني، بما يكفل تقليص الفارق الذي يفصلها عن الدول المتقدمة في أقرب الآجال، بالإضافة إلى وحدة اللغة والدين والإرث الثقافي والحضاري. [1]

الفرع الأول: الآليات القانونية

أثبت الواقع أن النصوص التأسيسية للاتحاد المغاربي بصفة عامة، واتفاقية التأسيس بصفة خاصة، حملت العديد من النقائص والثغرات، مما يتطلب إعادة النظر فيها، حتى تواكب وتساير التغيّرات والتحوّلات الدولية والإقليمية، وتعد آلية الإجماع في اتخاذ القرارات عقبة أمام اتخاذ قرارات ذات مصداقية، وقاعدة الإجماع قاعدة تقليدية عرفت في بداية مراحل التنظيم الدولي، مفادها أن القرارات تصدر بعد الحصول على موافقة جميع الدول الأعضاء وأساسها مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول. أخذت الدول المغاربية في تجربتها التكاملية بقاعدة الإجماع، ولكن هذا الأمر ترتب عنه آثار سلبية على العمل المغاربي المشترك، نتيجة عدم اتخاذ القرارات لاشتراطها موافقة كل الدول الأعضاء، الأمر الذي لا يتحقق، مما يعرقل المشاريع ويعطّل الإنجازات، وهذه القاعدة كانت وراء فشل الكثير من المشاريع وإفساد المبادرات.[2]

أولا/ إلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات:

بما أن اتفاقية التأسيس اشترطت توفر النصاب القانوني المتمثل في الإجماع للمصادقة على أي معاهدة، إلا أنه ينبغي إعادة النظر في ذلك والأخذ بمبدأ الأغلبية بدل الإجماع، لإعطاء المسيرة الوحدوية نوعاً من الدفع والسرعة لمواكبة التغيرات الدولية، خصوصا أن هذا المبدأ أعاق تطبيق

[1] مصطفى الفيلالي، المرجع السابق، ص 81.

[2] محمد لمين العجال أعجال، المرجع السابق، ص 36.

الكثير من الاتفاقيات، إذ لم تحظى إلا خمس اتفاقيات بمصادقة كل الأطراف، بينما ما زالت البقية تنتظر مصادقة دولة أو دولتين، وأحياناً أخرى مصادقة الدول الخمس ككل. إن منع الدول الأعضاء من المصادقة على أي اتفاقية مع الدول غير الأعضاء، دون عرضها عليه قبل إبرامها حتى تتماشى مع أهدافه، ولا تتعارض معها من جهة، وإقامة برلمان مغاربي مشترك لإشراك المواطن المغاربي في صنع المسيرة الوحدوية من جهة أخرى.[1]

بالمقارنة مع المنظمات الدولية الأخرى كالاتحاد الأوروبي، فإننا نجده يحتوي على 248 مادة و04 ملاحق و09 تصريحات، بينما معاهدة الاتحاد تقع في 19 مادة مع ترك الترتيبات التطبيقية إلى التنظيم الذي يأتي من بعد. كما يلاحظ التعميم وعدم تخصص أي هدف وروابطه بآجال التنفيذ وآلياته. كما يلاحظ أيضا عدم وضوح العمل المغاربي المشترك والمراحل الزمنية للوصول إلى الأوضاع الجديدة.[2] بالإضافة إلى سوء اقتران النصوص القانونية القديمة بالتحولات السياسية الجديدة كالنضج السياسي، وضغط المجتمع الدولي والتكتلات الاقتصادية، كذلك نقص المعاهدات المبرمة بين الدول المغاربية والتي تصل إلى 37 اتفاقية، حيث صادقت الجزائر على 29 اتفاقية وتونس على 26 اتفاقية أما ليبيا فقد صادقت على 25 اتفاقية وموريتانيا على 19 اتفاقية. أما المغرب فلم يصادق إلا على 05 اتفاقيات.[3]

هناك عاملاً مركزياً في تواضع فعالية المؤسسات التكاملية العربية، يتعلق الأمر بطغيان منطق السيادة القطرية، وصعوبة قبول الدول الأعضاء بالتنازل الجزئي عن سلطاتها لصالح التجمعات الإقليمية، ولعل ما يترجم وجود هذا العطب في القوانين التأسيسية والممارسة، تمسك الدول الأطراف بمبدأ الإجماع وعدم قبول التنازل عنه لصالح الأغلبية حتى في القضايا ما دون الأساسية، كما هو

---

[1] رشيدة بدق. اتحاد المغرب العربي بين الواقع والمأمول. مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية. المجلد الأول، العدد الرابع، المركز الديمقراطي العربي، برلين، أغسطس 2019، ص 136.

[2] صاغور هشام. اتحاد المغرب العربي بين الواقع والمأمول. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 02، أوت 2019، ص 1215.

[3] لعجال أعجال محمد لمين، " معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك "، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس 2010، ص 25.

معمول به في تجارب تكاملية عالمية (الاتحاد الأوروبي). ففي حالة الاتحاد المغاربي يظهر تأثير مبدأ الإجماع على مسار هذا التجمع، حيث منذ توقفه عام 1994، لم يستطع مجلس الرئاسة الاجتماع بسبب هذه القاعدة[1].

ثانيا/ التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة:

بما أن مجلس الرئاسة هو أعلى جهاز في الاتحاد حسب المادة الرابعة من معاهدة التأسيس، وله وحده سلطة اتخاذ القرار حسب المادة السادسة من المعاهدة نفسها، فإن توقيف اجتماعاته لسبب أو لآخر، يرهن كافة المشاريع الاتحادية التي أعدّتها بقية الأجهزة، وهذا ما حدث سنة 1995، فمنذ ذلك العهد والعديد من المشاريع تنتظر المصادقة عليها. كما أن إعطاء الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي صلاحيات فعّالة ووازنة، من خلال نقلها من مجرد أداة إدارية تتولى أعمال السكريتارية، إلى أداة قادرة على بناء نظام وطني فوق جهوي، يربط دول المغرب العربي بروابط حيوية تفرض على كل منها الالتزام بالقرارات المشتركة، من خلال تزويد الأمين العام بالصلاحيات الضرورية لمخاطبة أعضاء الاتحاد الذين لا يلتزمون بالقرارات التنفيذية، وهو ما يتطلب من الدول المغاربية التنازل عن جزء من سيادتها لصالح النظام الإقليمي الذي أقامته في إطار اتحاد المغرب العربي خدمة لمصالحها الاستراتيجية. ثم إن ضرورة تحسين وتحديث النصوص التأسيسية للاتحاد، عن طريق بروتوكولات للتطبيق، وملاحق لتنفيذ الأهداف المسطّرة، وفق فترات زمنية محددة، لكي تتماشى مع المستجدات الاقتصادية والسياسية والأمنية في العالم بفعل العولمة، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات والتحوّلات على المستويين الجهوي والدولي، وذلك قصد تلاقي مختلف النقائص والثغرات.[2]

ثالثا/ ضبط كيفية اكتساب العضوية وفقدانها:

أشارت معاهدة التأسيس في مادتها السابعة عشر، إلى أن العضوية في الاتحاد مفتوحة في وجه الدول العربية والإفريقية التي ترغب في ذلك، غير أنها لم تشر إلى الإجراءات والضوابط اللازم اتباعها، باستثناء ضرورة إجماع الأطراف على ذلك. ولعل عدم إدراج نص صريح بالانسحاب من

[1] امحمد مالكي، المرجع السابق، ص 09.

[2] لعجال أعجال، المرجع السابق، ص 25.

الوثيقة المنشأة للاتحاد، إنما يعود إلى حرص الدول المؤسسة منذ الانطلاقة على ضمان الاستقرار والدوام للاتحاد، ورغبتها في نجاح التجربة. إن الدول المؤسسة للاتحاد أغفلت عمدا الإشارة الصريحة إلى حق الانسحاب، لكي يظهر الاتحاد كمنظمة إقليمية متميزة، تعتزم الدول المكونة له التمسك به، مهما كانت الظروف والتطورات. هذا الموقف يجعل الدولة العضو لا تقدم على ممارسة حقها في الانسحاب بكل سهولة إذا ما طرأت من مشاكل.[1] وتحويل مجلس الشورى من مجلس استشاري إلى برلمان مغاربي له صلاحيات التشريع والمراقبة ويتم اختيار أعضائه بالانتخاب على الصعيد المغاربي[2].

رابعا/ توسيع صلاحيات السلطة الإقليمية

لعل من أهم التحديات والمشكلات التي تواجه التكتلات الإقليمية عموما هي رفض الدول الأعضاء التخلي عن بعض صلاحياتها وسيادتها إلى سلطة عليا إقليمية يتطلبها إقامة تكتل إقليمي ناجح. إن الدول المغاربية قد نجحت في إنشاء البناء المؤسساتي للتجربة التكاملية من خلال أجهزة تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة سنة 1964، وكذلك تجربة اتحاد المغرب العربي لعام 1989. فعلى الصعيد الشكلي المؤسسي، يمكن القول بنجاح التجربة في إنشاء مؤسسات ذات طابع عام تلتها أخرى متخصصة، مثلتا معا جسد التجربة وضمان وجودها، أما على صعيد الأداء الفعلي يمكن القول أن ذلك الأداء جاء أقل من المتوقع بكثير من هذه المؤسسات التي اقتصرت في الحقيقة على إثبات الوجود دون أن تؤدي إلى تدفق في العمل الوحدوي، والسبب في ذلك هو عدم امتلاكها للسلطة والتي تعني القدرة الفعلية على تجسيد القرارات المتخذة في الإطار المؤسساتي إلى واقع حقيقي. فمثل هذه المؤسسات لا تملك سوى سلطات استشارية.[3]

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 153.

[2] عايشي كمال، نوري منيرة، التكامل الاقتصادي المغاربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 11.

[3] رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص 119.

ونظرا لأن الدول المغاربية ما زالت تتمسك بسيادتها، فإنها تضيق من نطاق سلطات مؤسسات التكامل كلما أمكن ذلك، حرصا على عدم المساس بسيادتها وحريتها الكاملة في التصرف، ولذلك جاءت معاهدة اتحاد المغرب العربي على اعتبارها التجربة القائمة حاليا بمثابة صيغة لتحقيق التوازن بين رغبة الدول وحرصها على الاحتفاظ بسيادتها كاملة، وبين ضرورة تمتع الاتحاد بسلطات مقيدة، ومن بين هذه القيود مسألة عدم التدخل في المسائل المتصلة بصميم الاختصاص الداخلي للدول الأعضاء واشتراط الإجماع لاتخاذ القرارات وعدم سريان القرارات الملزمة في أقاليم الدول الأعضاء، إلا إذا صدر في شكل تشريعات وطنية.[1]

ما يدل على أن الاتحاد لا يملك سلطة إلزامية لتنفيذ قراراته، نأخذ على سبيل المثال لا الحصر، مسألة مشروع المصرف المغاربي، والذي وقعت اتفاقيته في مارس 1991، ولكن انتظرت إحدى عشرة سنة لمحاولة تجسيدها، حيث اتفق وزراء المالية والاقتصاد في الاتحاد في مارس 2002 على إحياء مشروع تأسيس المصرف المغاربي للتجارة والاستثمار برأس مال قدره 500 مليون دولار، ويعد هذا تمهيدا لقيام منطقة تجارة حرة مغاربية، وأهمية هذه المصارف تكمن في إنشاء بنية اقتصادية مغاربية حقيقية وتسهيل التبادل فيما بين الدول الأعضاء، وهذه الأخيرة كانت تتعامل فيما بينها بالفرك الفرنسي والآن تتعامل باليورو، وعليه فإنشاء هذا المصرف قد يؤدي مستقبلا إلى إصدار عملة موحدة تكون بحد ذاتها عاملا لتطوير المبادلات البينية المغاربية. ومثل هذا الاستغراق في محالو لتجسيد اتفاقية موجودة منذ إحدى عشرة سنة، يعني أن تصريحات القادة المغاربة حوا اتحاد المغرب العربي كخيار استراتيجي، هي من قبل الخطاب العربي الذي لا يجد كالعادة تجسيد عملي له، فلو كان ذلك لما انتظروا إحدى عشر سنة لتفعيل اتفاقية أبرموها بأنفسهم.[2]

فعلى الرغم من وجود العديد من المؤسسات الإقليمية المغاربية التابعة لاتحاد المغرب العربي، إلا أن الإقليم لا يزال يفتقر إلى سلطة إقليمية عليا تتفاوض تفوض لها بعض الاختصاصات لوضع القواعد

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 262.

[2] نور الدين حامد، بشير بن عيشي، مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحوّلات العالمية الراهنة. في محمد عاشور محرر، التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا، الواقع والتحديات، مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، القاهرة، 2005، ص 155.

موضع التنفيذ، وتسهيل عمليات التفاوض مع الأطراف الخارجية، وهو ما عجز عنه الاتحاد أمام قضية "**لوكربي**" والموقف السلبي لدوله، كذلك التفاوض الفردي مع أوروبا من خلال اتفاقيات الشراكة. فغياب مثل هذه السلطة يعبر عن غياب شرط أساسي للتجربة التكاملية حسب الطرح الوظيفي الجديد، وهو ضرورة منح مؤسسات التكامل الفوق وطنية الصلاحيات والتنازل لها عن جزء من سيادة الدول لأجل التكامل ومنافع التكامل لجميع الدول الأعضاء.[1]

خامسا/ الانتقال الديمقراطي نهج لتحقيق الاندماج المغاربي:

إن نجاح الانتقال الديمقراطي شرط للاندماج المغاربي، ليس لأن الديمقراطية هي العائق الوحيد في وجه البناء المغاربي، وإنما بوصفها النظام السياسي والاجتماعي الذي يحمي الأفراد ويعزز لديهم الرغبة في أن يعيشوا حياتهم بالشكل الذي يرغبون فيه في إطار مجتمعي منفتح يحترم الخصوصيات الفردية، ويمزج بين الفكر العقلاني والحرية الشخصية والهوية الثقافية.[2] إن الممارسة الديمقراطية الصحيحة توفر مناخا من الحريات العامة والخاصة، تدفع الأفراد إلى تحمل مسؤولياتهم عبر المشاركة في كل مفردات الحياة العامة، وهو الأمر الذي يعزز من فرص التقارب بين مواطني أقطار المغرب العربي، وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى تعزيز فرص نجاح الاندماج المغاربي، لأن الاندماج الجهوي لا يمكن أن يتحقق دون المشاركة الفعالة من كل الأطراف، خاصة الأفراد المفترض أنهم هم المستفيدون مباشرة من الاندماج المغاربي.[3]

لكن رغم المحاولات للانتقال نحو الديمقراطية في دول المغرب العربي، فالوضع السياسي يبقى يعاني الكثير من النقائص على صعيد طبيعة نظم الحكم الغير ديمقراطي، بالرغم من انتقالها الديمقراطي، الذي اقتصر حسب الدارسين على الجوانب الشكلية الصورية للتحول دون أن يمس جوهر الديمقراطية الفعلية. فهذه الإصلاحات والتغييرات نحو تطبيق الديمقراطية والحكم الراشد

---

[1] رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص 120.

[2] ALAIN TOURAINE, Qu'est-ce que la démocratie, Librairie arthème fayard, Paris, 1994, p15.

[3] ديدي ولد السالك، المرجع السابق، ص 71.

صـــوحبت بالعديد من النقائص والتي حدت بشـــكل كبير وشـــكّلت عوائق أمام التحول الفعلي نحو الديمقراطية في الدول المغاربية، فبالاعتماد على مؤشـــرات ومقاييس الحكم الراشـــد التي اعتمدها البنك الدولي فعلى مستوى مؤشر "**المسائلة**" الذي ينطوي على الانفتاح السياسي ودرجة المشـــاركة الســـياســـية ونوعيتها وكذلك الشـــفافية والمســـائلة الســـياســـية، فنلاحظ أن الدول المغاربية لا تعرف مشاركة سياسية فعالة، بل تشهد عزوف سياسي، وهذا راجع لأزمة الهوية والشعور بالاغتراب داخل نفس الوطن[1].

سادسا/ فتح المجال أمام المجتمع المدني للعب دوره في البناء المغاربي

إن بناء اتحاد المغرب العربي يحتاج إلى مشاركة جميع الأطراف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وليس فقط مشاركتها بل قدرا كبيرا من الفاعلية والحيوية، وقدرا من حرية الإرادة والحركية، وهي معطيات لم تتوفر لمنظمات المجتمع المدني في أقطار المغرب العربي خلال العقود الماضية، نتيجة هيمنة الدولة على الشأن العام ونوعية علاقة السلطات الحاكمة في هذه الأقطار بمؤسسات المجتمع المدني، التي طبعها في الماضي التوتر والتضييق على أنشطتها وحركتها عموما. والآثار السلبية بادية في عرقلة عمل منظمات المجتمع المدني عن القيام بدورها في تحقيق التنمية والبناء المغاربي المشترك، في الوقت الذي يحتاج البناء المغاربي المشترك إلى مشاركة الجميع وتوفر إرادة الجميع، فالانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني في الإطار المغاربي سيساعد على إعطاء حيوية لأنشطة الاتحاد وتوفير نسيج مجتمعي داعم لهذا الاتحاد، بوصفه حلقة الوصل بين مواطني أقطار المغرب العربي ومؤسسات الاتحاد وأنشطته، ويمكن هنا أخذ الدرس من تجربة الاتحاد الأوروبي الذي ساعدته ديمقراطية أنظمته على استمرار تجربته ووصولها إلى أهدافها، لإتاحتها الفرصة لمشاركة كافة القوى السياسية والاجتماعية ولاقتصادية والثقافية فيها[2].

---

[1] بشير مصطفى، "الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الراشدة"، مداخلة ضمن: الملتقى العلمي حول "الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، تنظيم جامعة ورقلة، 2005. ص 29.

[2] ديدي ولد السالك، تأثير تحديات التحولات الديمقراطية وغياب المجتمع المدني على مسيرة اتحاد المغرب العربي، مجلة دراسات دولية، عدد 71، نوفمبر 1999، ص 71.

بينما المطلوب اليوم من مؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بدور فعال في البناء المغاربي، بعد أن أصبحت الأوضاع السياسية تسمح لها بذلك، في ظل مسارات الانتقال الديمقراطي الذي تعرفها أقطار المغرب العربي، خاصة أن هناك العديد من المنظمات غير الحكومية داخل المجتمع المغاربي قامت بمبادرات شعبية. ومما يبرهن على تعلق المواطن المغاربي بمشروع اتحاد المغرب العربي، تأسيس ما يزيد على 45 اتحادا مغاربيا يغطي أغلب المهن، حيث وتتوزع مقَّراتها على مختلف أقطار المغرب العربي، وما يزيد على 26 جمعية مغاربية وحوالي 12 رابطة وهيئة مغاربية.[1]

الفرع الثاني: الآليات الاقتصادية والمالية

لا شك أن تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي يتطلب القيام بمجموعة من الخطوات التي من شأنها أن تساهم في ذلك، ويبقى مشروع إقامة منطقة التبادل الحر المغاربية خطوة مهمة في مسار تحقيق هذا الهدف، خاصة في ظل ما يمكن أن يلعبه تطوير العلاقات التجارية متعددة الأطراف في إطار التقريب بين هذه الدول، وكذا فتح المجال أمام القيام بخطوات أخرى يمكن أن تساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي. وما لا يخفى على الفقهاء الاقتصاديين والقانونيين أن العولمة الاقتصادية في تسارع خطاها أدت إلى تسارع العولمة القانونية، وأن ظاهرة اقتصادية كهذه ما تركت دولة إلا ودقَّت بابها.[2]

أولا/ الآليات الاقتصادية

انطلاقا من المبادئ والأسس الواردة في معاهدة مراكش لسنة 1989، وتنفيذا لقرار مجلس الرئاسة في دورته العادية الثانية المنعقد بالجزائر في جويلية 1990، والذي دعا فيها إلى اجتماع مشترك بين وزراء الخارجية والوزراء المكلفين بوضع السياسة الاقتصادية، ووزراء الفلاحة بغرض النظر في وضع الخطوط العريضة لاستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة انطلاقا من برنامج عمل الاتحاد،

[1] ديدي ولد السالك، اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل، مجلة المستقبل العربي، عدد 312 فبراير، بيروت 2005، ص 61.

[2] لطرش علي عيسى عبد القادر. النظام القانوني للاستثمارات الدولية بالمناطق الحرة العربية "دراسة مقارنة". دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 64.

حيث اعتمد مجلس الرئاسة في دورته العادية الثالثة بليبيا (**رأس لانوف**، مارس 1991) قرارا خاصا بالملامح الكبرى لهذه الاستراتيجية بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية والاجتماعية المندمجة وضمان حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال.[1]

أ/ منطقة التجارة الحرة المغاربية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي:

كان لزاما على بلدان المغرب العربي إقامة تكتل اقتصادي يبدأ بإقامة منطقة تجارة حرة خاصة وأن مقومات التكامل بين هاته البلدان متوفرة مع الاختلاف النسبي مثل: الموارد البشرية (الجزائر والمغرب)، مصادر الطاقة (الجزائر وليبيا)، الإنتاج الزراعي (الجزائر، تونس والمغرب)، الثروة السمكية (موريتانيا). خاصة وأن هذا الاتحاد يضم أكثر من 100 مليون مستهلك، فالتكامل الاقتصادي مع البلدان العربية يعتبر أحد أهم العوامل لمواجهة للتحديات الناجمة عن النظام الجديد للتجارة العالمية، وذلك لعدة اعتبارات، أهمها الانتماء الجغرافي والحضاري والمصير المشترك، إضافة إلى توفر مقومات التكامل مع هذه البلدان.[2]

إن إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين دول المغرب العربي، سيؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم المبادلات التجارية بين هذه الدول خاصة في ظل الوضعية الحالية، إذ لا يتجاوز حجمها **3%** من إجمالي المبادلات التجارية لدول المغرب العربي. وهو الأمر الذي يعتبر خطوة مهمة في مسار تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي.[3]

1/ التعريف القانوني للمناطق الحرة:

إن المتمعن في العديد من التشريعات المقارنة المنظمة لأسلوب العمل بالمناطق الحرة في العالم يدرك في الغالب ابتعاد المشرع عن وضع تعريف محدد للمنطقة الحرة، بل يكتفي بتحديد الحدود

---

[1] صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 319.

[2] صاولي مراد، المرجع السابق، ص 237.

[3] بهلولي فيصل، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة، مجلة الباحث، العدد 14، جوان 2014، ص 190

الجغرافية التي تعزل هذه المنطقة اقتصاديا عن إقليم الدولة أو تحديد الحدود الجغرافية التي تعزل هذه المنطقة اقتصاديا عن إقليم الدولة أو تحديد نوع النشاطات الاستثمارية التي تزاول بها، مع الإشارة إلى نوع الامتيازات الاقتصادية التي من شأنها استقطاب المستثمرين. فقد عرفها البنك الدولي على (أنها مناطق صناعية مغلقة تتربع على مساحة من 10 إلى 300 هكتار، مختصة في الإنتاج الموجه للتصدير، وإنها توفر للمؤسسات شروط المبادلات الحرة ومناخ تنظيمي حر).[1] أما المكتب الدولي للعمل فعرفّها على أنها (مناطق صناعية تمنح امتيازات خاصة لاستقطاب المستثمرين الأجانب، ومن خلالها تتم عملية تحويل مواد مستوردة قبل تصديرها).[2]

أما التشريع التونسي فعرّفها على أنها (مناطق اقتصادية حرة تقع على التراب التونسي بأمر يصدر بناء على اقتراح من وزير الاقتصاد الوطني ولا تخضع هذه المناطق للنظام الجمركي، وذلك تطبيقا للنظام الخاص بها المحدث بهذا القانون. يمكن للمناطق الحرة أن تحوي مطارا أو ميناء ويجب أن تكون محددة ومهيأة بطريقة تسهل ممارسة الأنشطة المرخص فيها).[3]

أما المشرع الجزائري فقد أشار إليها بأنها (منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية، وخدمات وأنشطة تجارية، تقع في مساحات مضبوطة حدودها، قد تشمل على مطار أو ملك وطني أو تقع بالقرب من ميناء، مطار أو منطقة صناعية، تمارس صلاحيات السلطة العمومية على المطارات والموانئ).[4]

---

[1] Michael Engman, Osamu Onodera et Enrico Pinali. « Zones Franches d'exportation : leur rôle passé et futur dans les échanges et le développement ». Éditions OCDE, 2007, P 10.

[2] Bureau International du Travail (2003), « Emploi et politique Sociale dans les zones franches d'exportation ». GB. 286/ESP/3, BIT, Genève.

[3] الفصل رقم 2 من القانون رقم 81 لسنة 1992 المؤرخ في 3 أوت 1992، المتعلق بالمناطق الحرة الاقتصادية لتونس.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المتعلق بالمناطق الحرة المؤرخ في 23 ديسمبر 1994.

2/ الجهود المبذولة لإقامة منطقة التجارة الحرة بين دول المغرب العربي:

تم التوقيع على اتفاقية إنشاء منطقة التبادل الحر من قبل وزراء التجارة بطرابلس في جوان 2010، وتم التوصل الى صيغة نهائية بشأن المشروع المتعلق بالتقسيم الجمركي وكذلك المشروع الخاص بنظام تسوية النزاعات التجارية، في حين يتواصل العمل من أجل إعداد الصياغة النهائية للمشروع المتعلق "**بقواعد المنشأ**". وفي اجتماعه بالرباط في ديسمبر 2014 أكَّد مجلس وزراء التجارة للدول المغاربية ضرورة الإسراع في إنشاء منطقة التبادل الحر لما لها من أهمية في تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي، باعتبارها المرحلة الأولى في تنفيذ الاستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة التي اعتمدها مجلس الرئاسة في جويلية 1990. [1]

كما سعت دول الاتحاد إلى بعث منطقة التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المغاربيين على مستوى دول الاتحاد، وتهدف هذه المرحلة إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتنمية التبادل التجاري بين دول الاتحاد وإعطاء دفع قوي وملموس للإنتاج والمبادلات، على أن يتم تحقيق هذا الهدف قبل نهاية 1992، لهذا الغرض أوصى مجلس الرئاسة في دورته الثالثة على ضرورة اتخاذ التدابير والإجراءات القانونية والإدارية والمالية التي من شأنها خلق مناخ ملائم للتعامل بين المغاربة والعمل على تنفيذ الاتفاقيات التي تمت المصادقة عليها والتعجيل باستكمال الإجراءات الضرورية للاتفاقيات الجاهزة أو قيد الدراسة، ووضع الاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة، وكذلك القيام بإعداد الدراسات التي من شأنها أن تحدد الوسائل والإجراءات العملية لتحقيق الأهداف المنشودة.[2]

طالما أدركت بلدان المغرب العربي الفوائد الناتجة عن زيادة الاندماج الاقتصادي، ولكن الخطوات التي تم اتخاذها في هذا الاتجاه لم تحقق سوى نجاح جزئي. إذ أبرمت البلدان المغاربية عددا من اتفاقيات التجارة الحرة من أجل تعزيز التجارة داخل منطقة المغرب العربي. وفي هذا السياق، أجرت البلدان الأعضاء مفاوضات بشأن تأسيس منطقة التجارة الحرة المغاربية

[1] عايشي كمال، نوري منيرة. التكامل الاقتصادي المغاربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 06.

[2] صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 320.

بغرض تحقيق الاندماج في جميع مجالات النشاط الاقتصادي. ووقّع وزراء التجارة على اتفاقية في عام 2010 ولم يتم التصديق عليها حتى الآن. كذلك وقّعت كل من ليبيا والمغرب وتونس على اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في عام 1997. وشارك كل من المغرب وتونس في إبرام اتفاقية أغادير الموقعة في عام 2004 بغرض إنشاء منطقة تجارة حرة. بينما كانت المبادرات السابقة مفيدة في تشجيع روح الاندماج، لم يكن لها سوى تأثير محدود على التجارة الإقليمية في الواقع العملي. فعلى سبيل المثال، استهدف اتحاد المغرب العربي تحقيق أهداف ملموسة على طريق الاندماج، ولكنه متوقف عن العمل منذ سنوات عديدة. [1]

تشير التقديرات إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول المغرب العربي، يمكن أن يضاعف مستوى التجارة البينية خمس مرات على الأقل. والواقع يثبت بالفعل أن هناك تكاملا طبيعيا بين الدول المغاربية، على اعتبار أن الجزائر مقارنة لما هي عليه اليوم وليبيا من أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز في إفريقيا، بينما يملك كل من المغرب وتونس قطاعا زراعيا وصناعيا متنوعا. وتثبت تجارب الاندماج عبر العالم أن السير قدما في طريق التكامل الاقتصادي يوّلد فرصا جديدة للاستفادة من المزايا النسبية في كل بلد، إلا أن اتخاذ تدابير محددة يسفر تنفيذها عن نتائج ملموسة في المدى القصير، والتركيز على قطاعات معينة والتي تشكل قاطرة لمشروع الاندماج.[2] وتعتبر المناطق الحرة الحدودية من الآليات الاقتصادية لتفعيل الديناميكية الاقتصادية حيث تنشأ فيما بين حدود الدول والتي تحتوي على مشاريع صناعية، تجارية أو خدمية. وتسير هذه المناطق الحرة بإدارة مشتركة وبشباك وحيد الذي يمنح سهولة التسيير والاستثمار. وتساهم المناطق الحرة الحدودية في تبادل الخبرات والمهارات فيما بين شركات الدول الحدودية، أين يكون تفاعل كبير بينها وبين الشركات المحلية بمد جسور أمامية وخلفية، فيساهم من خلاله انتقال المعارف والخبرات. كما تعتبر المناطق الحدودية نقاط التقاء وتفاعل اقتصاديات الدول المجاورة وأداة للاحتكاك كمحاولة أولية في انسجام

---

[1] سلسلة دراسات إدارات صندوق النقد الدولي، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد. إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الرقم 19/01، واشنطن، 2018، ص 05.

[2] الحسن عاشي. الاندماج المغاربي في ظل الربيع العربي، مقال منشور في موقع مركز كارينجي للشرق الأوسط www.carnegie-mec.org تاريخ الاطلاع: 18/ 2019/11.

وتقارب سياستها الاقتصادية كمرحلة تجريبية تدريجية نحو رسم سياسات اقتصادية متوافقة مشتركة تندرج ضمن استراتيجية اقتصادية موحدة بعيدة المدى تحد من بؤر التوتر والهجرة اللاشرعية والتهريب. وعليه يتعين على الدول المغاربية إرساء هذه المناطق الحرة الحدودية كمرحلة أولى لبناء تكتل اقتصادي مغاربي يسوده روح التعاون والشراكة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.[1]

ب/ دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي:

تعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنها " انتقال رؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة، كشراء أوراق مالية أو أموال منقولة تدريجيا، أو امتلاك عقارات تعطي ريعاً، أو بقصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة كالاقتراض، أو في عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في مصرف أو في بيت للإيداع تفاديا للأخطار التي قد تتعرض لها ظروف التوتر السياسي والاقتصادي. أما البعض الآخر من الاقتصاديين، فيرى أن الاستثمار الأجنبي هو عملية اقتصادية تهدف إلى خلق رأس المال من خلال إيجاد مشروعات اقتصادية دائمة تعمل على توفير احتياجات مختلفة وتحقيق فوائض مالية.[2]

تبرز أهمية الاستثمارات المشتركة أو البينية باعتبارها مدخلا أساسيا من مداخل التكامل الاقتصادي العربي، إن لم نقل المدخل الأكثر أهمية، لأنها تجعل هناك مصالح عربية مشتركة للنهوض بباقي الدول العربية، مما يعمل على تحسين وضع أسواقها بما يصب في صالح تلك الاستثمارات، وأيضا لأن الاستثمارات العربية البينية تناسب الدول العربية التي تحتاج إلى تحسين القدرة الإنتاجية، والتي

[1] حميد شاشوة، دور المناطق الحرة في الاندماج الاقتصادي المغاربي، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 7، العدد 3، سبتمبر 2016، ص 331

[2] دريد محمود السامرائي. الاستثمار الأجنبي المباشر المعوقات والضمانات القانونية. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 48.

لا يناسبها مدخل تحرير التجارة بسبب ضعف الإنتاج، نتيجة ضعف قدراتها الإنتاجية، ولأن مقومات هذه الاستثمارات وسبل تنشيطها متاحة ويمكن توفيرها.[1]

وقد أكدّت اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي لسنة 1990[2] على تشجيع كل بلد من بلدان اتحاد المغرب العربي وفي إطار أحكامه انتقال رؤوس الأموال المملوكة لمواطنيه إلى الدول الأخرى للاتحاد، وانتقال رؤوس الأموال المملوكة لمواطني الدول الأخرى للاتحاد إليه، وتشجيع استثمارها فيه بحرية.

1/ الاتجاه العام للاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي:

في الواقع أن جميع حكومات المنطقة نفذت في السنوات العشر الأخيرة استراتيجيات تستهدف زيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، انطلاقا من تحليل قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين فترة (2006-2013) قدر متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول المختارة من دول المغرب العربي بقيمة 6461 مليون دولار. تتصدر المملكة المغربية قائمة الدول الجاذبة لاستثمار الأجنبي المباشر بـ 40879.44 مليون دولار أي بنسبة 45.12%. تلتها الجزائر بقيمة 26102 مليون دولار وبحصة بلغت 28.81%، ثم تونس بقيمة 23619 مليون دولار أي بنسبة 26.06%. كما شهدت الجزائر في سنة 2015 انخفاض حاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية وتخوف

---

[1] علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة، 2009، ص 03.

[2] المادة 01 من اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي، الموّقعة بمدينة الجزائر بتاريخ 1990/07/23. التي تنص على: **" يشجع كل بلد من بلدان اتحاد المغرب العربي وفي إطار أحكامه انتقال رؤوس الأموال المملوكة لمواطنيه إلى الدول الأخرى للاتحاد، وانتقال رؤوس الأموال المملوكة لمواطني الدول الأخرى للاتحاد إليه، وتشجيع استثمارها فيه بحرية، في كافة المجالات غير الممنوعة على مواطني البلد المضيف وغير المقصورة عليهم، وفي حدود نسب المشاركة الدنيا والقصوى المقررة في أنظمة البلد المضيف، كما تتعهد بتمكين المستثمر من الحصول على التسهيلات والضمانات المقررة بموجب هذه الاتفاقية، وتقدم للاستثمار معاملة عادلة ومنصفة".**

المستثمرين الأجانب، بالمقابل نسبة الفساد المرتفعة تعصف بالقطاعين العام والخاص وخاصة قطاع الطاقة.[1]

نشير إلى أنه خلال سنة 2000، تم تفسير الزيادة التي عرفتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دول المغرب العربي في القيمة المضافة الهائلة التي حققتها المغرب من فتح رأس مال شركة المغرب للاتصالات وبيع الجزائر الرخصة الثانية لاستغلال شبكة الهاتف النقال. وتضاعفت رؤوس الأموال الموجهة نحو الجزائر بشكل كبير بين سنتي 2000 و2001، خاصة اتجاه قطاع المحروقات.[2]

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة عاملا محفزا لتنويع الاقتصاد ومحركا إضافيا في رفع القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي، وناقلا للتكنولوجيا من البلد المستضاف الذي يشهد اقتصاده تطورا إلى البلد المضيف. حيث تسعى جل الدول إلى استقطابه من بينهم دول المغرب العربي التي تعمل حكوماتهم جاهدة في تهيئة الظروف المناسبة بوضع خطط لتحسين مناخ الاستثمار، مع القيام بتعديلات في سياساتها الاقتصادية والهيكلية خاصة في المجالات التجارية والمصرفية والمالية بغية إزالة جميع العقبات من أجل تسهيل تحركات رؤوس الأموال.[3]

إن المهمة الاساسية أمام اقتصاديات البلدان المغاربية المتشابهة إلى حد كبير في القدرات والعراقيل على نحو سيان، هي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تكاملية، وهذا يستوجب القيام بالاستثمار البيني من خلال إقامة مشروعات مشتركة كأداة أساسية لتحقيق اندماج اقتصادي يتفادى المصالح القطرية المتناقضة وتكرار التجارب في هذا الباب أو ذاك حيث من الممكن أن تقدر كل دولة على حدى المنافع والأعباء من خلال سياسة مشتركة تجاه التدفقات الخارجية لرأس المال الأجنبي، الشأن

[1] سردوك بلحول، عدوكة لخضر، الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثامن، ديسمبر 2017، ص 264.

[2] مقروس كمال، المرجع السابق، ص 194.

[3] بن حدو آمنة، عبدوس عبد العزيز. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي بدول المغرب العربي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 02، أوت 2019، ص 67.

الذي سوف يؤدي إلى الوقوف على أرضية اقتصادية صلبة تمكن من الاندماج والتكامل الواقعي بينها بما يضمن مصالح شعوبها ويحقق الحلقة المفقودة في جهودها التنموية، ذلك أنه من المفيد التفكير في السياسة الإقليمية المشتركة لتعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي من خلال إعطاء وزن للمنطقة في الاقتصاد العالمي. ولن يتم ذلك إلا من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال جاذبية وفعالية الاستثمارات الأجنبية، خاصة تلك التي قامت بها بعض البلدان النامية ومكنتها من أن تكون أقطاب عالمية لجذب الاستثمار تم تصديره، وهذا يتطلب وضع استراتيجية انتقائية تستهدف جذب أنواع معينة من الاستثمارات تتلاءم مع وضعية التنمية السائدة وتتميز بمرونة عالية في نقل التكنولوجيا والمعارف الادارية والتنظيمية، وما يتعلق بذلك من إجراء دراسات وأبحاث من أجل قطع مع النموذج الوحيد. ذلك أن من أهم المعوقات ارتباط الأنظمة الاقتصادية للدول الثلاث بالنموذج الفرنسي وخاصة في الجانب القضائي والتشريعي، اذ أن طغيان هذا النموذج هو ما يتيح سيادة الاستثمارات الفرنسية واحتكارها لمعظم القطاعات الحيوية في البلدان المغاربية.[1]

2/ العلاقة بين التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر:

يؤدي التعاون الإقليمي إلى خلق الاستثمار وتحويل اتجاهه أحياناً، من خلال إعادة الهيكلة داخل مجموعات متكاملة. وتفضي جهود التكامل الإقليمي عموما إلى زيادة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بفتح قطاعات أمام الاستثمار وتنسيق السياسات المتعلقة بمعاملة المستثمرين الأجانب. ويتحقق ذلك نتيجة للأثر غير المباشر المترتب على تحرير التجارة وتكامل الأسواق والجهود الرامية إلى تنسيق الأطر السياسية العامة في البلدان المشاركة ، بما فيها الأطر الخاصة بالاستثمار (الحماية والتحرير) والتعاون المباشر في المشاريع الاستثمارية على المستوى الإقليمي.[2]

---

[1] امغار محمد، للاستثمار الأجنبي بالبلدان المغاربية. مؤسسة الحوار المتمدن، المحور: دراسات وأبحاث قانونية، العدد 4124 بتاريخ: 2013/06/15، على الموقع: www.ahewar.org. تاريخ الاطلاع: 2020/06/08.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "**الأونكتاد**" التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والانتقالية. جنيف، يناير 2013، ص 05.

يؤثر التكامل الإقليمي أيضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جراء قيام الشركات عبر الوطنية بترشيد مرافق الإنتاج داخل المنطقة، نظرا لاستفادتها من انخفاض تكاليف التجارة داخل المنطقة. ويمكن أن تؤدي هذه العملية إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو إلى تحويل اتجاه الاستثمار عندما يسمح تخفيض الحواجز التجارية مثلا، باستفادة بعض الشركات من وفرات الحجم بتركيز أنشطتها على الصعيد الوطني والعالمي، في أسواق إقليمية أوسع نطاقا في الوقت ذاته.[1]

كما يؤثر التكامل الاقتصادي على تدفق الاستثمارات الأجنبية، حيث تفضل شركات الاستثمار داخل نطاق الدول المتكتلة لتجنب التعريفة الخارجية المشتركة، وهو ما يزيد الاستثمارات في الأسواق المتكتلة، وليس شرطا أن تحرر رؤوس الأموال بداية في السوق المشتركة، بل يمكن أن تحرر عند درجة أقل من التكامل، وذلك مثلما حدث في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **(النافتا)** والتي نصت على تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة.[2]

تبحث الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الأسواق ذات الربحية الأعلى والمخاطر الأقل، كذلك تلك التي تستطيع من خلالها ترويج منتجاتها بأقل تكلفة ممكنة. الأمر الذي يجعلها تفضل الاستثمار داخل نطاق التكامل، حتى تتمتع منتجاتها بحرية الحركة واتساع السوق وكذلك تستفيد من ضمانات حماية الاستثمارات، والمناخ الملائم. ويعد الاتحاد الأوروبي أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستقراره ونجاحه فيما فشل غيره.[3]

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "**الأونكتاد**". المرجع السابق، ص 06.

[2] خاطر إسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، "دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي". مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 106.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، المرجع السابق، ص 147.

ثانيا/ الآليات المالية

تشهد بلدان المنطقة نموا مستمرا في مجال التكنولوجيا المالية، مما يخلق الأساس اللازم لتعميق الاندماج المالي. ويزداد عدد الشركات الجديدة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية في المغرب وتونس والجزائر. وقد وضع كل من المغرب وتونس إطارا لتنظيم الخدمات المالية الرقمية وتداول النقود عبر الهاتف المحمول، وهو ما يساعد في الحد من نسبة السكان غير المستفيدين من الخدمات المصرفية. كذلك زاد تغلغل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة في المغرب وتونس، وبدرجة أقل في الجزائر وموريتانيا. وعلى الجانب التنظيمي، أقرت الجزائر والمغرب وتونس تشريعات لمكافحة الجرائم الإلكترونية والأمن الإلكتروني. ويمكن المساعدة، من خلال إزالة الحواجز التجارية والتنسيق التنظيمي، في تطبيق التكنولوجيات المالية الجديدة على نحو أسرع وأوسع نطاقا والتشجيع على زيادة الاندماج المالي.[1]

1/ إمكانية الاندماج المالي المغاربي:

يؤدي القطاع المالي دورا هاما في عملية تراكم رأس المال ونمو الإنتاجية من خلال مساهمته المباشرة في العمالة والنمو الاقتصادي بواسطة الخدمات المالية، إلا أن إسهامه غير المباشر في النمو يعد أكثر أهمية، حيث تعزز عمليات الوساطة المالية الفعالة من الاستثمار والنمو عن طريق تيسير تبادل السلع والخدمات، وتعبئة المدخرات وتخصيصها، والمساعدة في إدارة المخاطر. وبشكل إجمالي يعد وجود قطاع مالي فعال ضروريا لتحقيق معدلات مرتفعة ومستقرة من النمو الطويل المدى. وقد اهتمت النظريات الاقتصادية بدراسة القطاع المالي وأصبحت العلاقة بين التطور في وسائل التمويل والنمو الاقتصادي محورا للعديد من الدراسات الاقتصادية سوآءا في الجانب النظري أو التطبيقي.[2]

---

[1] سلسلة دراسات إدارات صندوق النقد الدولي، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد. المرجع السابق، ص 13.

[2] بوري صراح، بن علال بلقاسم. التطور المالي والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي: دراسة قياسية لحالة الجزائر، المغرب وتونس، (1980-2016). مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 01، جوان 2019، ص 128.

لقد ظهرت بوادر الاندماج المالي المغاربي مع بروز بعض التجارب التكاملية عبر الحدود، التي يمكن أن نستدل عليها من خلال الفروع البنكية المغاربية، فنجد عدة فروع للبنوك المغربية في تونس على غرار "**Axis capital**"، وفرع لبنك التجارة الخارجية "**BMC**"، وفرع "**ATTIJARI BANK**"، كما توجد بنوك ومؤسسات مالية تونسية في السوق الجزائرية على غرار "**TUNISIA LEASING**"، و"**AMANE**". كما تم إنشاء بنك تونسي ليبي "**BTL**"، وكذلك يتواجد في تونس بنك استثماري جزائري "**IMB**". وفي نفس الإطار التعاوني تم إمضاء اتفاقية ثنائية للتنسيق والرقابة على أعمال المصارف عبر الحدود بين تونس والمغرب.[1]

إلا أن الخطوة الأكثر أهمية في مسار الاتجاه نحو إحياء الاندماج المغاربي، تلك المتعلقة بإنشاء البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، لتمويل مشاريع الاندماج الاقتصادي بين دول المغرب العربي الخمس. وقد اعتبرها الخبراء والمؤسسات المالية الدولية وعلى رأسهم صندوق النقد الدولي محطة جد هامة في درب الاندماج المالي المشترك، بعد أن اتفق وزراء مالية دول اتحاد المغرب العربي في اجتماعهم نهاية سنة 2010 بالجزائر على تأسيسه برأس مال قدره 500 مليون دولار موزعة بالتوازن بين الدول الخمس الأعضاء في الاتحاد.[2]

لتجسيد مجالات الاندماج المالي يتعين على تجمع اتحاد المغرب العربي استكمال إنشاء مؤسساته وهياكله، وإعطائها الدعم اللازم لتحقيق الاندماج الاقتصادي المغاربي، مع استحداث الأجهزة اللازمة للمراقبة الإدارية والمالية والفنية، قصد ضمان حسن التنفيذ. إلى جانب تشجيع المبادرات الخاصة للمساهمة في تحقيق الاندماج الاقتصادي بين بلدان الاتحاد ومنح المعاملة الوطنية للمتعاملين

---

[1] NATION UNI, CEA ; Rapport sur l'intégration financière et la gouvernance régionale en Afrique du Nord ; juillet, 2012, p : 07.

[2] زهير بن دعاس، الاندماج المالي المغاربي وتحديات التطبيق في ظل التحولات الراهنة، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد التاسع، العدد 03، ديسمبر 2018، ص 448.

الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص لكل بلد من البلدان الأخرى، مع تقديم التسهيلات الضرورية للقيام بدورهم للمساهمة في دعم تنمية وبناء الاتحاد.[1]

يمكن تلخيص الشروط الواجب توافرها لتحقيق تكامل نقدي فيما يلي:

- قابلية كاملة ودائمة ومتبادلة على التحويل بين عملات الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي وذلك في حالة عدم تبني عملة مشتركة واحدة.
- تثبيت غير قابل للإلغاء لعملات الدول في إطار بعضها البعض، أو في إطار وحدة حساب مشتركة ما.
- إلغاء هوامش التغيرات المسموح بها في أسعار الصرف البينية، مما يجعل حركة رأس المال الخاص بين الدول الأعضاء دالة لمتغيرات أخرى من غير التغيرات في سعر الصرف.
- التعاون الوثيق بين البنوك المركزية القطرية أو مؤسسة سياسات نقدية ومالية مشتركة يتم تحقيقها من خلال شكل ما من أشكال نقدية مركزية على مستوى الاتحاد.
- وأخيرا، وعلى الأقل في المراحل المبكرة، يجب على الاتحاد النقدي أن يقدم شكلا ما من العون المالي للدول العاجزة من أعضائه، على أن يكون هذا العون مؤقتا ومحدودا أو مشروطا لكيلا يتعارض وهدف التكامل النقدي، متمثلا في خلق سوق ذات حجم يكفي لاستغلال وفرات الحجم ويقلل من العوائق التي تقف أمام الحركة الحرة للعمل ورأس المال بحثا عن فرص استثمار أفضل واستعمالات أكثر إنتاجية. [2]

2/ ضرورة تطبيق التجانس الضريبي بين دول المغرب العربي:

إن اختلاف التوجهات العامة للأنظمة الضريبية في المغرب العربي المدعو للالتفاف حول تكامل اقتصادي يجمع دوله، قد تكون له تأثيرات مختلفة على ظروف المنافسة بين الأنشطة الاقتصادية المتماثلة والمتشابهة الممارسة في الدول الأعضاء داخل سوق مشتركة، ولا يمكن تطبيق تجانس

[1] محمد شريف منصوري، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منثوري، قسنطينة، 2009، ص 236.

[2] عبد المنعم السيد علي. الوحدة النقدية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1986، ص 23.

ضريبي إلا بشكل تدريجي والذي يرتبط بالتقارب الذي يمكن أن يحصل بين الاقتصاديات الوطنية. ومن هذا المنطلق، يمكننا اعتبار التجانس الضريبي ضرورة تمليها اعتبارات اقتصادية، رغم أنها لا تكفي إن لم تجد الركيزة القانونية التي تقدم الإطار العام لهذا التجانس والتي تسمح بتحديد موضوعه وحدوده.[1]

وتميزت منطقة المغرب العربي بمراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية ولديها موارد طبيعية متباينة بالإضافة إلى امتلاكها إمكانيات هائلة إلا أنها تواجه تحديات كبرى، بحيث تعتبر دول هذه المنطقة وخاصة الجزائر، المغرب وتونس من البلدان النامية التي قامت بإصلاحات مالية وبنكية بهدف تطوير وتفعيل أنظمتها المالية والمصرفية باعتبارها أحد عوامل تحقيق النمو الاقتصادي، وقد تجلى هذا الإصلاح في الجزائر من خلال صدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض[2]. وبالنسبة للمغرب فكانت البداية مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1983. أما فيما يخص تونس فقد شرعت هي الأخرى ابتداء من سنة 1987 في تطبيق جملة من الإصلاحات والتي تمثلت في إصلاح مجموعة القوانين المتعلقة بالنظام المالي.[3]

لدى فإن أهم الوسائل التي تساعد في إقامة تجانس ضريبي مغاربي هي إقامة نظام للمعلومات يحقق إمكانية التعرف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الضرائب التي تفرضها هذه الدول بكافة أنواعها، ثم حصر وتصنيف الأوعية الخاضعة للضرائب في مجالات النشاط الاقتصادي والخدماتي

---

[1] محمد عباس محرزي. التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 02، العدد 02، ماي 2005، ص 21.

[2] الأمر 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424، الموافق لـ 26 غشت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم.

[3] بوري صراح، بن علال بلقاسم، التطور المالي والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي: دراسة قياسية لحالة الجزائر، المغرب وتونس (1980-2016). مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 01، ماي 2019، ص 129.

وتبويبها ووضع الأدلة الخاضعة لها، ومعدلات أسعار الضرائب أو الرسوم المفروضة على حركة الادخار والاستثمار[1].

المطلب الثاني: آفاق التكامل الاقتصادي المغاربي

يضمن التكامل الاقتصادي أن تقدم كل دولة للأخرى ما تحتاجه من عناصر تنقصها لتعزيز عملية الإنتاج الاقتصادي في كلا البلدين، وقد تكون هذه العلاقة في هذا الإطار متكافئة، كما هو الحال في التحالفات والتكتلات الاقتصادية التي تنشأ بين الدول المتقدمة.[2] ويعد غياب التصور الكامل للوضع الاقتصادي والاعتماد على العلاجات الجزئية المسكنة للمشكلات من بين الأسباب الرئيسية لتراكم المشكلات عبر السنوات الماضية مما يحتم وضع تصور شامل واستراتيجية قومية واضحة المعالم محددة الأهداف التي يتعين الوصول إليها في غضون فترة زمنية محددة.[3]

الفرع الأول: آفاق التكامل المغاربي على الصعيد الداخلي

بنت الدول العربية خلال العقود الماضية مجموعة من الإصلاحات التي تستهدف تنويع الهياكل الاقتصادية والانتاجية بما ساعد على تحقيق الدول العربية كمجموعة لتقدم نسبي على صعيد تنويع هياكل الانتاج حيث تراوحت مساهمة قطاع النفط والصناعات الاستراتيجية بين (20–40 في المائة) من الناتج خلال العقود الخمسة الأخيرة. بيد أن تلك الدول لا زال يتعين عليها تكثيف الجهود الرامية إلى تنويع هياكل الاقتصادات الوطنية وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى، لاسيما قطاع الصناعة التحويلية الذي لا تزال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي محدودة عند مستوى 10.4 في المائة ذلك مقارنة بنحو 22 في المائة للمتوسط في الدول النامية والأسواق الناشئة، ونحو 16

---

[1] العاقر جمال الدين، التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي – دراسة حالة بلدان المغرب العربي. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منثوري، قسنطينة، 2009، ص 245.

[2] توفيق صالح الحفّار، التكامل الاقتصادي العربي (دراسة تحليلية لواقع التجربة ومكامن الضعف) مكتبة النهضة الليبية، الطبعة الأولى، ليبيا، 2013، ص 275.

[3] إبراهيم مختار، بنوك الاستثمار، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1987، ص 388.

في المائة للمتوسط العالمي. في هذا الصدد، تبدو أهمية مواصلة الإصلاحات الهادفة إلى تقوية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وما يستلزمه ذلك من تحسين بيئات الأعمال، والنهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتطوير القطاع المالي.[1]

أولا/ حرية انتقال الأشخاص والسلع:

تعي شعوب المغرب العربي بعمق ووعي ما يجمع بينها عبر تاريخها الطويل، من قواسم كثيرة مشتركة تميزها على الصعيدين الطبيعي والبشري، كما أنها بأن الاندماج التنموي هو السبيل الوحيد لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي مستديم وذاتي للاستثمار على مستوى المنطقة، بيد أن تقدم مشروع الاندماج لا يسير بالنسق المرجو حيث لا يزال يصطدم بعدة عراقيل لا بد من تذليلها لتسيير ظهور كتلة مغاربية فاعلة يكون فيها خلاص المنطقة التي تواجه نظاما دوليا يتميز بقيام التجمعات الكبيرة. وباعتبار انتقال الأشخاص والسلع والعبور بين دول المغرب العربي الركائز الأساسية لتحقيق أي مجهود إنمائي مشترك ولبعث فضاء اقتصادي متكامل، توظف فيه كل الطاقات البشرية والمالية المغاربية وتجد فيه معضلة التشغيل الكامل بداية حلول ومسألة الهجرة بداية تجاوز.[2]

جاءت وثيقة الاتحاد لتشكل في حينها خطوة مهمة نحو ترجمة هذه التطلعات الشعبية والإشارات الدستورية المغاربية إلى مواطنة عربية في نطاف مغاربي، فقد أكدت الوثيقة المنشئة لاتحاد المغرب العربي في المقدمة على أن ما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة. واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحيق اندماج أشمل فيما بينها. وهذا ما أكدته المادة الثانية من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.[3] وأنجزت خطوات مهمة

---

[1] صندوق النقد العربي " تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار العاشر، سبتمبر 2019، ص 15.

[2] نبيل علي ادريس، المرجع السابق، ص 100.

[3] المادة الثانية من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي التي تنص على أنه: "يهدف الاتحاد إلى:

– تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

– تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

– المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

لعل أهمها إلغاء التأشيرة بين الدول الأعضاء، مما يسمح بتنامي حركية بينية معتبرة. فالمغرب وعلى سبيل المثال يحتل مرتبة الزبون الأول للجزائر على مستوى إفريقيا، رغم الحالة النزاعية المزمنة بين البلدين ورغم الحدود الرية المغلقة[1]. وبلغ عدد السياح الأوربيين لتونس 2.8 مليون سائح، فيما وصل عدد السياح من دول المغرب العربي من ليبيا والجزائر بصفة خاصة 4.9 مليون سائح لسنة 2019، وبلغت عائدات القطاع 5.5 مليار دينار[2].

يمكن القول أنه لن يتحقق التوازن الإنمائي المغاربي إلا إذا تم تحرير انتقال الأشخاص والأموال بين كافة دول المغرب العربي، وبالرغم من الاتفاقات الثنائية والجماعية التي أبرمت في إطار اتحاد المغرب العربي والمتعلقة بالموارد البشرية متنوعة ومتكاملة، إلا أن تنقل الأشخاص بين بلدان اتحاد المغرب العربي ما زال ضعيفا، ولئن شهد تطورا مشهودا، فإن انسياب الأموال داخل هذا الفضاء لم يصل إلى الدرجة التي يصبوا إليها الجميع، وذلك بالرغم من المحاولات والمجهودات القيمة التي تبذلها البلدان المغاربية ذاتها على المستوى الثنائي ومن خلال ما تم اتخاذه من إجراءات وتشريعات على مستوى اتحاد المغرب العربي.[3]

أما المبادلات بالسلع فكل الدول المغاربية باستثناء ليبيا تربطها بالسوق الأوروبية اتفاقيات شراكة وتعاون تشكل الإطار القانوني الذي يحكم المبادلات التجارية المغاربية مع هذه السوق والتي تنص بالأساس على بعض الأفضليات التعريفية المحدودة سواء تعلق الأمر باتفاقيات الشراكة المبرمة مع كل من المغرب، تونس والجزائر، أو باتفاقيات " **لومي**"[4] التي تتم في إطارها المبادلات التجارية مع

– نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

–العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها. ".

[1] أبو زيد المقرئ الإدريسي، الشراكة والمشاركة السياسية في الوطن العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2016، ص 63.

[2] وزارة السياحة التونسية .على الموقع: **www.Tourisme.info.tn**. تاريخ الاطلاع: 2020/03/28.

[3] نبيل علي إدريس، المرجع السابق، ص 102.

[4] وقعت اتفاقية لومي بعد مفاوضات عسيرة وطويلة بدأت في 25 جويلية 1973 في بروكسل وانتهت بتوقيع الاتفاقية في مدينة **لومي التوغولية** في 28 جويلية 1975، لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بين مجموعة السوق الأوروبية المشتركة و46

موريتانيا. أما المبادلات التجارية ما بين الدول المغاربية فتحكمها الاتفاقيات التجارية والجمركية التي وقعتها فيما بينها والتي تنص على بعض الأفضليات تنحصر في قائمة من السلع، أو تحد منها التشريعات الداخلية المتعلقة بميدان التجارة الخارجية.[1]

ثانيا/ التجارة في الخدمات وحرية انتقال رؤوس الأموال:

ما زال تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي أعمق هدف للبلدان العربية، بل يمكن القول إنه هدف أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتحرير التجارة في الخدمات مجال أساسي لتوسيع نطاق مبادرات التكامل الاقتصادي الإقليمي، وله من آثار محتملة عميقة على تحويل الاقتصادات فرادى وعلى التكامل الاقتصادي الإقليمي. وينجم ذلك بصورة رئيسية من أن حصص الخدمات في الإنتاج والعمالة والاستثمار الأجنبي المباشر كبيرة؛ وذلك واضح على وجه الخصوص في البلدان ذات الدخل المرتفع. ولوجود قطاع خدمات حيوي كفؤ وتنافسي أهمية كبيرة للعمالة وتوليد الدخل، كما أن من شأنه توفير زخم قوي للإنتاج الصناعي وللتجارة.[2]

تنمو التجارة في الخدمات التجارية، لاسيما السياحة، ولكن بمعدلات بطيئة. وبينما لا تتوافر معلومات تفصيلية عن التجارة في الخدمات في بلدان المغرب العربي، تشير الشواهد الواقعية بأن الشركات متعددة الجنسيات زاد حجم استثماراتها في تجارة الخدمات الأجنبية في المغرب وتونس خصوصا، لاسيما كجزء من الخدمات اللوجستية العالمية المقدمة للأسواق الأوروبية. والمغرب وتونس من المقاصد المعتادة التي يزورها السائحون من أوروبا والبلدان العربية في الخليج العربي وروسيا. وفي عام 2017، أعلن المغرب عن حجم استثمارات في قطاع السفر والسياحة بلغ

دولة منها 37 دولة إفريقية و6 دول من الكاريبي و3 دول من المحيط الهادئ. ويطلق على هذه الدول كلها اسم دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (ACP).

[1] محمد بوبوش، المرجع السابق، ص 128.

[2] مطبوعات الأمم المتحدة. تقييم التكامل الاقتصادي العربي (التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الإسكوا. ESCWA. الأمم المتحدة، بيروت، 2018، ص 03. على الموقع www.UNESCWA.org. تاريخ الاطلاع: 2020/04/04.

حوالي 6.4 مليار دولار أمريكي، وهو ما شكل مساهمة مباشرة بنسبة 2.8 % في إجمالي الناتج المحلي بفضل بلوغ عدد السائحين الأجانب حوالي 10 ملايين سائح. وخلال الفترة نفسها، استثمرت تونس حوالي0.8 مليار دولار أمريكي، وساهم القطاع مساهمة مباشرة بلغت 6.9% في إجمالي الناتج المحلي بفضل بلوغ عدد السائحين 7 ملايين سائح لسنة 2018. وفي المقابل ينخفض مستوى النشاط السياحي في الجزائر وموريتانيا. وبينما يأتي معظم السائحين من خارج المنطقة، يعد نشاط السفر والسياحة بين بلدان المنطقة محدودا.[1]

إن حرية انتقال رؤوس الأموال بين الأقطار المغاربية تعبر عن واقع جديد للتكامل الاقتصادي المغاربي، غير أن هذه المسألة لا تكون شاملة إلا في حالة التي ترفع فيها الرقابة على الصرف، وعندما تسمح الدول المغاربية لعملية التحويل لعملاتها الوطنية فيما بينها. إنه من الأفضل والمحبذ أن تتوصل دول الاتحاد إلى إحداث عملة مغاربية موحدة كتلك العملة الموحدة للاتحاد الأوروبي، ولبلوغ السياسة الاستثمارية أهدافها، أنشئ المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية لدول المغرب العربي. وتماشيا مع أهداف الاتحاد المغاربي تقوم دول الاتحاد بتنسيق سياستها المالية والنقدية وبعث التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية، ففيما يخص التنسيق في النواحي المالية، يستلزم توحيد أسعار الضرائب وتنسيق التشريعات والقوانين التي تنظمها الأقطار المغاربية، فتضاربها سيؤدي حتما إلى تقيد رؤوس الأموال إلى الدولة التي تنخفض فيها سعر الضريبة، وهذا بدوره يساعد على عدم تركيز الاستثمارات في دولة دون بقية الدول الأخرى.[2]

الفرع الثاني: آفاق التكامل المغاربي على الصعيد لإفريقي:

إن الرهانات هي بحجم الاقتصاد والمجتمع المغاربي، أين كلفة عدم الاتحاد تجعله غير محصن ومهمش على الساحة الدولية، مما يفقد من قوته التفاوضية أمام سائر التكتلات لاسيما الاتحاد الأوروبي. لهذا فالتوحد يعطيه المصداقية، ويجعله متمسكاً بمصالحه الذاتية. وأمام هذه العلاقات

[1] سلسلة إدارات صندوق النقد الدولي، " الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر لم يستغل بعد ". المرجع السابق ص 09.

[2] نبيل علي إدريس، المرجع السابق، ص 104.

الغير متكافئة، تتجه البلدان المغاربية نحو التكامل جنوب–جنوب، كونها رهانات أساسية للتنمية. فالمشكل بالنسبة للبلدان المغاربية ليس في الاتحاد من أجل مواجهة أوروبا، بل يكمن في رفع التحدي بنفسه.[1]

إن معظم الدول الإفريقية تعتبر متخلفة اقتصاديا، وربما ترجع أسباب ذلك لأبشع أنواع الاستغلال من طرف المستعمرين، والذي ترك آثارا سلبية على القارة، فقد ظل قرونا عدة ينهب ثروات القارة. لذلك ينظر إلى التوحد على أنه السبيل إلى تقوية الدول الإفريقية في مواجهة الأسواق العالمية.[2] لا شك أن إفريقيا تحتل مركز فريدا لموقعها الاقتصادي وما تملكه من إمكانات ضخمة، وإذا تم استغلال موارد القارة الإفريقية المتعددة في النهوض بها لأصبحت من أحدث قارات العالم. ولكن الواقع أن مواردها تستغل للنهوض بمصالح الدول الأخرى فيما وراء البحار. وبالرغم من أن القارة الإفريقية تمتلك 53% من أهم معادن الصناعة الأساسية في العالم، إلا أنها تأتي في آخر القائمة من حيث التقدم الصناعي، ويتضح ذلك من حالة الفرد التي تعيش فيها الشعوب الأفريقية من خلال الحقيقة التي تشير إلى أن دخل الفرد في إفريقيا من أقل مداخيل الأفراد في العالم.[3]

لقد بدأ العمل الإقليمي في القارة الإفريقية بعد الاستقلال مباشرة، لإدراك الدول الإفريقية بأنها لا تستطيع بمفردها تحقيق التنمية والتقدم المنشود، لعدم توفر الإمكانات والموارد والخبرات اللازمة، فالمواصلات بين الدول الإفريقية رديئة، لا تساهم على النهوض اقتصاديا، كما أن هناك دولا في إفريقيا مزدحمة بالسكان، وأخرى مفتقرة إلى الأيدي العاملة، بالإضافة إلى معاناتها من الصراعات الداخلية.[4] فحاولت الدول الإفريقية الدخول في علاقات اندماج وتكامل فيما بينها، فظهرت محاولات

---

[1] El Mahdi Lamrani. L'union du Maghreb ou l'invincible espoir. Revue l'année du Maghreb, IX, 2013, p 275.

[2] عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 32.

[3] مهيرة عماد السباعي، القضايا الإفريقية من المنظور الإعلامي، الأزمات...المعالجات، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018، ص 75.

[4] عصموني خليفة، المرجع السابق، ص 18.

عديدة وعلى مستويات مختلفة، كما، أن بعض المحاولات ظهرت قبل الاستقلال، ضمن إطار وضعته بعض الدول الاستعمارية، لتجميع مستعمراتها وربطها مع بعضها البعض. ولا تزال الخطوات نحو الوحدة الإفريقية مستمرة، بغرض الوصول إلى ذلك الهدف الحلم، سواء على مستويات الحركات والمنظمات المدنية، أو على مستوى الشعوب والحكومات. وكذلك على مستوى التنظيم الدولي القاري والإقليمي في القارة الإفريقية.[1]

إن مسيرة التعاون العربي–الإفريقي المشترك قد تعثرت في بعض العقود السابقة من جراء ظروف وأوضاع دولية وإقليمية معقدة، واجهتها الدول العربية والإفريقية، وتركت آثارها السلبية في مسيرة هذا التعاون باتجاه إضعاف أو تعطيل مقوماته وإمكاناته المتنوعة، فإن الحاجة اليوم أصبحت ماسة وضرورية إلى تكثيف العمل العربي الأفريقي المشترك، ودعم مشاريع التعاون السياسي، الاقتصادي والاجتماعي بين الجانبين، واستكمال المسيرة الطموح التي بدأت في سبعينيات القرن الماضي.[2]

أولا/ دور منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تفعيل التكامل المغاربي:

ارتبطت الأقطار المغاربية بالمنظمات القارية الإفريقية، وكمثال حي كانت الأقطار المغاربية الخمسة (موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا) من بين الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الإفريقية، كما استضافت كل من الجزائر والمغرب مؤتمري القمة للمنظمة لسنة 1968 و1972 على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التطور في العلاقات المتعددة للدول المغاربية مع الارة الإفريقية لم يأخذ خطاً مستقيماً على الدوام، بل فشلت ليبيا في استضافة المؤتمر 20 للمنظمة سنة 1982 بسبب التحفظات التي أبدتها بعض الدول الإفريقية على بعض أوجه سياسات ليبيا التأثيرات فيها آنذاك تهديدا لاستقرارها الداخلي. كما تعرضت هذه العلاقات لأزمة حادة بانسحاب المغرب من منظمة

[1] البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا، "دراسة لأبرز المنظمات"، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الطبعة الأولى، ليبيا، 2008، ص 25.

[2] عبد السلام إبراهيم بغدادي، البعد الإيجابي في العلاقات العربية – الأفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2013، ص 63.

الوحدة الإفريقية في نوفمبر 1984، احتجاجاً على قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية بالمنظمة في مؤتمر أديس بابا لسنة 1983.[1]

يلاحظ في هذا المجال أن منظمة الوحدة الإفريقية التي حلّ محلها الاتحاد الإفريقي في جويلية 2002 "**بديربان**" بجنوب إفريقيا، كانت قد أصدرت توصية في أبريل 1980 تنص على ضرورة إنشاء مجموعة من التكتلات الاقتصادية ذات البعد الجغرافي الإقليمي والتي تتشابه في ظروفها الاقتصادية بحيث تكون في النهاية ما يمكن أن يطلق عليه "الجماعة الاقتصادية الإفريقية" طبقا لما جاء في قمة أبوجا عام 1991، والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 1994.[2]

ففي الوقت الذي يشهد فيه العالم تفككات اقتصادية على غرار " **البريكسيت** " أي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تراهن الدول الأفريقية على تحقيق الوحدة والتكامل التجاري القاري، وهو ما تجسد فعلا في دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ في 30 ماي 2019، الذي يعتبر المشروع الرئيسي للاتحاد الأفريقي في سبيل التمكين الاقتصادي، بحيث تم وصفه " بالخطوة التاريخية و" انتصار للالتزام الشجاع والواقعي والقاري بالتكامل الاقتصادي[3]."

حرصت الدول على توقيعها لتلك الاتفاقيات كونها تنموية، تمكن الدول الأفريقية من الاستفادة منها سواء في النظام التجاري المعمول به، أو المساعدات المالية الممنوحة لأغراض التنمية، مما دفع كذلك بدول الاتحاد الأوروبي على تجديد الاتفاقية بعد انتهائها باتفاقية **(كوتونو** في ماي 2000)، التي دعت كذلك إلى أهمية التعاون في المجال السياسي، عن طريق الحوار لحل الصراعات، واعتبر ذلك مبدأً أساسياً للاتفاق الجديد، كون اتفاقية لومي الرابعة كانت قد مهدت لذلك.[4]

---

[1] عبد الفتاح الرشدان، نظام بركات، المرجع السابق، ص 180.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السوق الأفريقية المشتركة، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص 07.

[3] عائشة عبد الحميد. دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ وأثره على الجانب السياسي والأمني في الجزائر. مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الرابع، العدد الثامن، ماي 2020، ص 288.

[4] محمد أحمد المقداد، واقع العلاقات العربية الإفريقية في ظل التنافس الدولي (1991-2006)، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 36، العدد 02، الأردن، يناير 2009، ص 11.

قامت الأطراف المعنية الإقليمية بإثارة قضايا النمو الاحتوائي والتجارة الاندماج بصورة قوية في سياق أوسع يشمل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ففي يناير 2018، اجتمع في مراكش ممثلون أكثر من 20 بلدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومنها كل بلدان المغرب العربي، في مؤتمر إقليمي بعنوان **(الفرص للجميع: تشجيع النمو وخلق فرص العمل وتعزيز الاحتوائية في العامل العربي)**، شاركت في استضافته الحكومة المغربية وصندوق النقد الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي. وكان المؤتمر منبرا لتبادل الآراء بين المسؤولين العموميين وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني حول قضايا انخفاض النمو وعدم المساواة والتجارة ومساءلة الحكومة والفساد، بالإضافة إلى ذلك، وإقرارا بأهمية التجارة في تحقيق النمو، وقعت البلدان الإفريقية، ومنها كل البلدان المغاربية، على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية **(AfCFTA)** وبمجرد تنفيذ هذه الاتفاقية التي أطلقها 44 بلدا إفريقيا في مارس 2018.[1] والتي دخلت حيز النفاذ في ماي 2019. وبإنشاء سوق إفريقية موحدة للسلع والخدمات لفائدة 1.3 مليار نسمة، تكون منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بمثابة وعد بتحقيق الحلم، وهي بذلك تبعث آمالاً عريضة في إنشاء فرص العمل اللائق والحد من انتشار الفقر وتحقيق الازدهار للقارة.[2]

على خلفية تباين التقدم الذي تحرزه الجماعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية باتجاه التكامل والاندماج لإقليميين، تشكل منطقة التجارة الحرة الإفريقية فرصة سانحة لمعالجة مشكلة ارتفاع تكاليف التعريفات والتكاليف التجارية التي تؤدي عن العبور بين هذه الجماعات الاقتصادية الإقليمية. ومن شأن هذا أيضاً أن يساعد القارة على جني منافع التكامل الإقليمي عن طريق تحقيق وفرات الحجم أكبر وتسخير أوجه التكامل التجاري، وهو أمر ربما يكون أساسياً أكثر، فيما بين الاقتصادات الكبرى والمناطق دون الإقليمية التي تقوم بمبادلات تجارية فيما بينها على أساس مبدأ الدولة الأولى

[1] عبد الفتاح الرشدان، نظام بركات، المرجع السابق، ص 180.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الثامنة والستون، 22 جويلية 2019، جنيف، ص 03.

بالرعاية.[1] كل القارة الافريقية بما في ذلك المنطقة المغاربية، تعاني من تحديات تفرضها المنافسة الدولية على مصادر الثروات والنفوذ في القارة. وبالتالي ضرورة توحيد الاهتمامات وبناء رؤية مشتركة لمواجهة هذه التحديات. كما أن العمق الافريقي للمنطقة المغاربية (منطقة الساحل الافريقي) مصدر منتج للتهديدات الأمنية التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار الاقليم المغاربي، وهو ما يفرض حتمية التنسيق لإيجاد صيغ مشتركة في مواجهة هذه التحديات. إن الرهان الاقتصادي على إفريقيا رابح على المدى المتوسط والبعيد، فالقارة مرشّحة لأن تتحول إلى إحدى أكبر الأسواق العالمية؛ ما يفوق 2 مليار نسمة في أفق 2050. لذا يجب إدراج استراتيجية التعاون الاقتصادي (جنوب – جنوب) ضمن الأجندات ذات الأولوية للدول المغاربية، وتوجيه المؤسسات الاقتصادية من أجل البحث عن الفرص والاستثمار في إفريقيا[2].

ثانيا/ تعزيز التعاون الإفريقي المغاربي سبيل لتحقيق الأهداف التنموية:

بدلت التجمعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي وهي السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (**الكوميسا**)، مجموعة شرق أفريقيا، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (**صادك**)، الهيئة الحكومية للتنمية (**ايجاد**)، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (**الأكواس**)، تجمع دول الساحل والصحراء (**سين–صاد**)، مجموعة دول وسط أفريقيا (**الأكواس**)، واتحاد المغرب العربي، جهود كبيرة من خلال الإلغاء التدريجي لرسومها الجمركية على التجارة الداخلية إلا أن هناك تفاوت بينها في الأداء؛ إذ لا يزال البعض منها يكافح من أجل إنشاء مناطق للتجارة الحرة، بينما يمثل البعض الآخر إما مناطق تجارة حرة جزئية، وإما اتحادات جمركية جزئية بما يعني أن سرعة التقدم ليست واحدة.[3]

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الثامنة والستون، 22 جويلية 2019، المرجع السابق، ص 06.

[2] الحواس كعبوش، المنطقة المغاربية وآليات الاستجابة للسياسات الأورو–أمريكية بعد سنة 2010، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 18، مايو 2018، ص 73.

[3] مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدورة العادية الثامنة عشر، "تعزيز التجارة الإفريقية البينية" أديس أبابا، إثيوبيا، 29–30 يناير، 2012، ص 15.

إنّ إفريقيا مهمة للعرب، ولا بدَّ أن تخرج هذه العلاقة من حيّزها الصراعي إلى بُعدها الحضاري الضارب في التاريخ واستغلاله عامل توحيد بين الطرفين، ومن ذلك فإنَّ إفريقيا فرصة استثمارية للعرب وسوق واعدة بامتياز حيث تُعَدُّ القارة الإفريقية ثاني قارات العالم بعد آسيا من حيث المساحة والسكان؛ إذ تبلغ مساحتها 40،3 مليون كيلو متراً مربعاً، وتعدادها قُدِّر بأكثر من 1،04 مليار نسمة، حسب إحصاءات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، ممثِّلة بذلك خُمس مساحة العالم، محتلة بذلك موقعاً استراتيجياً على طرق التجارة الدولية البحرية والجوية، وخطوط نقل النفط، وكذا بها موانئ بحرية مهمة. وكذلك تطلّ القارة الإفريقية على كل ركن من أركان العالم الأربعة بنافذة، فهي تُطِلّ على أوروبا عبر نافذة البحر المتوسط شمالاً، وتطلّ على العالم الجديد (أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية) عبر نافذة المحيط الأطلسي، ومن خلال نافذة المحيط الهادئ تطلّ على قارة آسيا، فيما تطل جنوباً على القارة القطبية الجنوبية عبر المحيط الجنوبي، كما تزخر القارة الإفريقية بموارد طبيعية عظيمة[1].

مع قيام تكتلات إقليمية فرعية خاصة بمناطق وأقاليم معينة بالقارة، إلى جانب التنظيم القاري (منظمة الوحدة والاتحاد الإفريقي من بعدها)، نشأت أفكار وجهود تربط بين قيام تلك التكتلات الاقتصادية وحلم الوصول إلى كيان اقتصادي سياسي قاري ينقذ إفريقيا من عثراتها وفقرها ومشكلاتها، في ظل قناعة بأن التجمعات الاقتصادية في القارة الإفريقية ضرورة تحتمها الظروف التي يعيشها العالم، الذي لم يعد يعتد بالكيانات الصغيرة؛ ناهيك عن الدول التي تقف وحيدة. فعالم الاقتصاد مكان للقوى العظمى وليس للضعيف فيه مكان، مما جعل دول القارة على اختلافها تحرص على الانضمام لهذه التجمعات.[2]

[1] عربي بومدين، الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية، مجلة قراءات إفريقية، العدد 19، أبريل 2014، ص41.

[2] محمد عاشور، التجمعات الاقتصادية في إفريقيا: الخريطة، التصنيف، التحديات والفرص. مجلة قراءات إفريقية، العدد 44، أبريل 2020، ص 79.

1/ عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي:

كان المغرب قد عاد إلى المنظمة الإفريقية رسميًّا، نهاية يناير 2017، بعد انسحابه منها عام 1984 عندما كانت حينها تسمى "منظمة الوحدة الإفريقية" احتجاجًا على قبولها عضوية "الجمهورية الصحراوية" التي أعلنتها جبهة "**البوليساريو**" من جانب واحد عام 1976، ويرفض المغرب الاعتراف بها. وتطالب البوليساريو بتنظيم استفتاء لتقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية لكن المغرب يرفض هذا الأمر، ويقترح بدلًا من ذلك حكمًا ذاتيًّا تحت السيادة المغربية كحل نهائي للنزاع[1].

في ظل السياسة الإفريقية الجديدة التي بدأ المغرب ينتهجها منذ سنوات قليلة، يُرجَّح أن تشهد العلاقات تطورًا نوعيًّا؛ إذ إن جنوب إفريقيا نفسها، كقوة إقليمية كبيرة، باتت مقتنعة –كما يقول مراقبون في بريتوريا بأنها لا يمكنها تجاهل دور المغرب المتنامي في إفريقيا، ففي عامي 2015–2016، بلغت استثمارات المغرب في القارة الإفريقية 8 مليارات دولار.[2]

فبعد ثلاثة عقود من القطيعة وسياسة الكرسي الفارغ، بدا دور المغرب يتنامى بشكل ملحوظ كقوة اقتصادية في القارة الإفريقية، ويمكن رصد ملامح الدور المغربي في مئات الاتفاقيات الموقَّعة مع دول إفريقية، ومن أبرزها اتفاقيةٌ لإقامة مشروع أنبوب غاز استراتيجي يربط نيجيريا في غرب إفريقيا بالمغرب على أبواب أوروبا، واتفاقية شراكة ضخمة مع إثيوبيا في مجال مشتقات الفوسفات، ناهيك عن عشرات الاتفاقيات والمشاريع في مجالات الطاقة والاتصالات والمصارف مع دول الساحل الغربي لإفريقيا، وهي الحليف التقليدي للمغرب الذي يسعى اليوم جاهدًا إلى الانضمام لتكتلها الاقتصادي **(سيدياو)**. [3]

---

[1] مصطفى جالي، استئناف العلاقات المغربية – جنوب الأفريقية: البراغماتية بين التنافس والتكامل. مقال نشر بمركز الجزيرة للدارسات، قطر يوم 2018/01/24. ص 05. على الموقع:.https:// Studies.aljazeera.net تاريخ الاطلاع: 2020/04/09.

[2] تقرير البنك الإفريقي للتنمية في اجتماعه السنوي 52 عن "الآفاق الاقتصادية في إفريقيا"، النسخة 16، سنة 2017، إسلام أباد، باكستان.

[3] مصطفى جالي، المرجع السابق، ص 06.

2/ الدور المحوري للجزائر في القارة السمراء:

في إطار الحديث عن منظمة الاتحاد الإفريقي كان لوجود دول في إفريقيا كدولة "**جنوب إفريقيا، نيجيريا، الجزائر ومصر**" دور محوري في القارة الأفريقية، لكنها كانت عاجزة عن قيادة مشاريع التكامل لاعتبارات غير اقتصادية كالخلافات السياسية، النزاعات المسلحة والمشاكل الأمنية مؤخرا، هذا ما جعل إفريقيا تتميز بالتنوع الاثني والديني، وبالتالي منطلق التكامل في القارة وجب أن يكون اقتصاديا بالدرجة الأولى وهو ما قامت به الجزائر في إطار تفعيل منظمة "**النيباد NEPAD**" وهو الطريق الأكثر فاعلية.[1]

تشكلت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا **NEPAD**التي قادتها الجزائر منذ انطلاقها عام 2001 **بلوزاكا (زامبيا)** أحد أهم الرهانات في سياستها الخارجية والتي مكنت الجزائر من إثراء سجلها على مستوى القارة السمراء. وهذا السياق عملت الجزائر على تجسيد المشاريع الاقتصادية الكبرى دون إهمال المشاريع السياسية منها، ومحاولة تغيير الصورة المرسخة عن إفريقيا كقارة البؤس والانقلابات العسكرية والأنظمة السياسية الهشة. ويعد الموقع الجيواستراتيجي للجزائر عامل محوري في إفريقيا وسعيا منها لخلق فرص للتنمية على مستوى القارة جعلت الدبلوماسية الجزائرية من مشروع النيباد شغلها الشاغل من أجل بلوغ أهداف الألفية للتنمية على المستوى الوطني، القاري والدولي.[2]

يبرز إدراك صانع القرار الخارجي الجزائري لضرورة تغيير الوضع الاقتصادي الإفريقي السيء، بما ينعكس إيجابا على الجزائر، فرغم أن أفريقيا تمثل 12 % من سكان العالم إلا أنها تمثل 1 % فقط من الناتج الداخلي الخام عالميا (PIB) ، ورصيدها من التجارة العالمية هو 2 %، وبها أعلى مؤشرات الفقر، إذ أن 33 دولة من مجموع 48 الأقل تقدما هي بلدان افريقية، و 36 من بين 45 دولة الأضعف في مؤشرات التنمية الإنسانية، وقد كانت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في

---

[1] حفيظة مكي، **النيباد** ومجلس السلم والأمن الإفريقي... مداخل لتفعيل محور الجزائر – إفريقيا. مقال نشر بالمركز العربي للبحوث والدراسات، الجيزة، مصر، بتاريخ: 2019/12/11. على الموقع: http/www.acrseg.org. تاريخ الاطلاع: 2020/06/13.

[2] عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 132.

أفريقيا(NEPAD) في قلب هذه المعادلة، وتحمل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منظورا جديداً للتنمية، إن هذه الرؤية تمس مختلف جوانب تمويل التنمية تهدف إلى السماح لإفريقيا بالاندماج في الاقتصاد العالمي، واسترجاع قدرتها الاقتصادية، ودخولها إلى الأسواق المالية الدولية، وتسديد قروضها بانتظام[1].

إن واقع التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الجزائر ودول إفريقيا يفرض بذل جهود أكثر لتطوير الإمكانيات اللوجستيكية، حيث يتطلب في هذا الصدد بعث شراكات ناجعة بين الجزائر والاتحاد الافريقي، ومع البنك الإفريقي للتنمية، وذلك من أجل مد شبكات السكة الحديدية، والطرق، وتطوير الأسطولين الجوي والبحري، إن التحدي الأول الذي سيواجه الجزائر في تنفيذ هذه الاستراتيجية هو تحدي اللوجستيكي، غير أن هذا التحدي في متناول الجزائر التي عليها فقط نسج شراكات وبعث استثمارات ناجعة بالشراكة مع المؤسسات المالية الكبرى، كالبنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي[2].

3/ الدور التونسي في إفريقيا:

أولت تونس منذ الاستقلال علاقاتها مع إفريقيا مكانة خاصة وذلك تكريسا لبعدها الإفريقي وإيمانا منها بوحدة المصير وحتمية التعاون والتضامن مع الدول الإفريقية. وفي هذا الإطار سعت تونس إلى دعم علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إفريقيا سواء على الصعيد الثنائي أو في إطار الاتحاد الإفريقي الذي يمثل الإطار الأمثل للتشاور والتنسيق بين دول القارة ويعكس تطلعات شعوبها إلى مزيد من التعاون والتضامن والتكامل. وبفضل ثورة 14 جانفي 2011، أصبحت الدبلوماسية التونسية تعتمد على مفاهيم الحرية والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، مما يجعل تونس متماشية مع التوجه الديمقراطي الذي يطمح إلى تحقيقه الاتحاد الإفريقي في القارة.[3]

---

[1] جهاد الغرام. الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا، المحددات والأبعاد. مجلة آفاق لعلم الاجتماع، المجلد السادس، العدد 01، جويلية 2016، ص 174.

[2] محمد الطاهر عديلة، التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر ودول إفريقيا خارج المحروقات، الفرص والتحديات. مجلة الناقد للدراسات السياسية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 03، العدد 02، أكتوبر 2019، ص 34.

[3] موقع وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية، www.diplomatie.gov.tn . تاريخ الاطلاع: 2020/06/13.

العلاقات التونسية–الإفريقية عريقة جدا. ولابد من تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والدينية، وللتموقع، لابد من الدخول الى الاسواق الافريقية عبر بوابة الاتحاد المغرب العربي .ولتحقيق نتائج ايجابية، لابد من احياء فكرة الاتحاد وتفعيل مؤسساته، وتلبية امال وطموحات الامة المغاربية، في تحقيق الاندماج والتنمية، بوضع خارطة طريق، ليصبح قطبا سياسيا وتكتلا اقتصاديا، فاعلا في الساحة الدولية والاقليمية، عبر فتح الحدود بين الدول الخمس، ومنح حرية التنقل كاملة للأفراد والسلع، والاتحاد المغرب العربي يتأرجح اليوم بين رغبة الشعب المغاربي في تفعيل هياكله، وبين تجاذبات القادة السياسيين واللوبي الفرنسي. فتعطيل الاتحاد وتغيبه عن المؤسسات الاقليمية له كلفة باهظة للدول المغاربية الخمسة، فحسب الخبراء الاقتصاديين، قدرت كلفته 3.61 مليار دولار سنويا وفوّت عليه فرصة أكثر من 10 ملايين منصب شغل و820 مليار دولار سنويا من مداخيلها، وتونس والدول المغاربية منقسمة، لا تستطيع منافسة الدول الكبرى، وهذه المبادلات التجارية تبقى ظرفية، ولا تبنى عليها آمالا وطموحات كثيرة، ويبقى الامل وحلم المغرب العربي الكبير قائما[1].

وقد توخت تونس في سبيل ذلك منهجية شمولية ترتكز على إيمانها بوحدة المصير ودعم علاقات التعاون مع الدول الإفريقية وتعزيز مكانة العمل الإفريقي المشترك للاستفادة من الإمكانيات المتوفرة ولرفع تحديات التنمية التي تواجهها. وانطلاقا من هذه المعطيات انتهجت تونس سياسة ثنائية ومتعددة الأطراف ترتكز على جملة من المبادئ الأساسية التي تحكم سياستها الخارجية وهي:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية ورفض كل شكل من أشكال الهيمنة
- التمسك بالشرعية الدولية
- مساندة القضايا العادلة

[1] حبيب حسن اللّولب، العلاقات التونسية الإفريقية: الواقع والآفاق. مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية. تونس، بتاريخ: 2018/04/17. على الموقع: www.csds-center.com. تاريخ الاطلاع: 2020/06/13.

- المساهمة في تسوية النزاعات بالطرق السلمية
- تطوير تعاون ذو جدوى مشتركة[1].

تم التوقيع على اتفاقية انضمام تونس الى السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي "**COMESA**" بتاريخ 18 جويلية 2018 وتمت المصادقة عليها بمقتضى القانون الأساسي عدد 33 لسنة 2019 المؤرخ في 10 أبريل 2019 والمتعلق بالموافقة على اتفاقية انضمام الجمهورية التونسية لعضوية السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي **(الكوميسا)**. كما تمّ إيداع وثيقة الانضمام لدى الأمانة العامة **للكوميسا** في 20 جوان 2019.

وتمثل الكوميسا منطقة تبادل حر تم إنشاؤها في ديسمبر 1994، وتضم عضويتها 21 دولة هي: مصر، ليبيا، بوروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، جزر الموريس، رواندا، سيشال، السودان، إيسواتيني (سوازيلاند سابقا)، أوغندا، زامبيا، زمبابوي، الصومال وتونس. ويقع مقر الأمانة العامة للكوميسا بالعاصمة "**الزمبية لوزاكا**".[2]

4/ التعاون الليبي الإفريقي:

من الواضح أن بداية الألفية الجديدة والتحوّلات الكبرى التي شهدتها منظمة الوحدة الإفريقية وتحوّلها إلى الاتحاد الإفريقي عام 2002، قد دفعت جميعها إلى إعادة الاعتبار مرة أخرى للتعاون العربي – الإفريقي، وربما ساعدت شخصية الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي وتطلعه إلى ممارسة دور قيادي في إفريقيا إلى انعقاد القمة الأفرو–عربية الثانية في سرت عام 2010، وقد أصدرت هذه القمة وثيقتين هامتين: الأولى بعنوان استراتيجية الشراكة العربية – الإفريقية، وهي تتألف من أربعة مجالات هي السلم والأمن، حوافز الاستثمار والتبادل التجاري، والأمن الغذائي والزراعي، والتعاون

[1] موقع وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية، **www.diplomatie.gov.tn**. تاريخ الاطلاع: 2020/06/13.

[2] موقع وزارة التجارة للجمهورية التونسية. **www.mincom.gov.tn**. تاريخ الاطلاع: 2020/06/13.

الثقافي والاجتماعي. ولا شك أن هذه الأهداف الإنمائية المشتركة هي التي يتم تنفيذها من خلال حوار سياسي في شكل مشاورات رفيعة المستوى ومحادثات رسمية تقوم بها لجنة اقتصادية مشتركة.[1]

وقد تم توضيح أبعاد هذه الاستراتيجية التنموية الأفرو–عربية في الوثيقة الثانية التي أصدرها المؤتمر بعنوان خطة العمل العربي الأفريقي المشترك (2011–2016)، وهي التي أضحت بديلا لوثيقة "إعلان وبرنامج عمل التعاون العربي" الصادرة عن القمة الأفرو–عربية الأولى في مارس 1988. وتشمل خطة العمل المؤلفة من 30 صفحة، التدابير المحددة التي ينبغي القيام بها في القطاعات ذات الصلة، ابتداء من الإشراف على الاستثمارات، إلى تنظيم المعارض التجارية السنوية، وانتهاء بتأسيس معهد أفرو–عربي للدراسات الاستراتيجية والثقافية.[2]

كما اهتمت ليبيا في ظل النظام الدولي الجديد بتعزيز الوحدة الإفريقية، عبر تأسيس تكتلات إقليمية تسمح لها بلعب دور سياسي واقتصادي جديد. وقد تبلور هذا الهدف في قمة سرت التي عقدت بليبيا والتي أكد فيها العقيد معمر القذافي أن الشغل الشاغل في المرحلة القادمة هي توحيد القارة الإفريقية، وإنشاء هياكل تساعد على ذلك وطرح تصورين للوحدة، يتمثل **التصور الأول** في تأسيس اتحاد إفريقي عبارة عن اتحاد كونفدرالي تحتفظ فيه كل دولة بدستورها وقوانينها الخاصة. أما **التصور الثاني** فهو تأسيس دولة الولايات المتحدة الإفريقية، تمتلك هيئات وعملة وجيش وسياسات خارجية موحدة، ويكون لهذه الدولة رئيس يتولى السلطة التنفيذية الاتحادية، ويتم ترشيحه من رؤساء الولايات الأعضاء. ووافق القادة الأفارقة في هذه القمة على التصور الأول أي تشكيل الاتحاد الإفريقي، ونجحت ليبيا في إقناع الدول الإفريقية بالتوقيع على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي في قمة لومي سنة 2000.[3] بذلك سعت ليبيا إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية مع الدول الإفريقية واستثمار الموارد الطبيعية والطاقات البشرية التي تزخر بها القارة، خاصة وأن ليبيا تعاني من نقص اليد العاملة المحلية ومن

[1] عبد الفتاح الرشدان، المرجع السابق، ص 215.

[2] عبد الفتاح الرشدان، نفس المرجع، ص 216.

[3] شناز بن قانة. العلاقات الليبية الإفريقية في عهد العقيد معمر القذافي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين، ألمانيا، 2020، ص 29.

قلة الأراضي الصالحة للزراعة. كما سعت لمنافسة الاستثمارات الأجنبية التي تقوم على الاستغلال والاحتكار والاستحواذ على خيرات افريقيا.[1]

5/ الدور الموريتاني في إفريقيا:

تأتي الأهمية الكبيرة للجمهورية الإسلامية الموريتانية أو بلاد شنقيط من موقعها الجغرافي، حيث تعتبر محورا جيوسياسيا في المنطقة الإفريقية. فضرورة اندماج الجمهورية الإسلامية الموريتانية في المنظومة الإقليمية والدولية فرضت عليها تحديد الفاعلين في سياستها الخارجية والأطراف المشاركة فيها والمؤثرة على المستوى الداخلي والخارجي، فالانتماء العربي لموريتانيا وتوجهها الأفريقي فرض حاجة الانفتاح على العالم الخارجي باعتبار أن الرفض لوجود موريتانيا كدولة عربية كان رفضا عربيا في المقام الأول وتم التشجيع على إفريقية موريتانيا من خلال القبول الواسع الذي وجدته موريتانيا من خلال الواقع الأفريقي والتشجيع الفرنسي الحاكم في ذلك الوقت لهذا التوجه الأفريقي.[2]

يعتبر انعدام الأمن المائي والغذائي من التحديات الرئيسية التي تعيق نمو البلاد. فقد أدت فترات الجفاف منذ عام 2017، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والماشية الى معاناة أكثر من 154000 طفل، بما في ذلك معاناة 52000 امرأة مرضعة وحامل من سوء التغذية الحاد بالإضافة إلى معاناة 35000 طفل من سوء التغذية الحاد الوخيم، اضافة إلى حاجتهم إلى العلاج. ففي عام 2021، 19.6 في المئة من الأطفال بين 6–59 شهراً يعانون من سوء التغذية المزمن،[3] وتشير التقديرات إلى أنه في عام 2021، سيكون 740.000 طفل بحاجة الى المساعدة. ولا يزال الفقر منتشراً على نطاق واسع في موريتانيا حيث يعيش 50.6 في المئة من السكان في فقر متعدد الأبعاد وفقاً لتقرير

---

[1] عبد المجيد خليفة الكوت، السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقية غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة. الدار الجامعية للنشر والطباعة والتوزيع، غريان – ليبيا، 2008، ص 96.

[2] كريمة الصديقي، أبعاد دول المغرب الكبير في إفريقيا: التحوّلات والتحديات. المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، برلين، ألمانيا، 2020، ص 20.

[3] برنامج الغذاء العالمي. الأمم المتحدة، اكتوبر 2020. موجز قطري عن موريتانيا من إعداد برنامج الغذاء العالم. على الموقع: **https://ar.wfp.org**. تاريخ الاطلاع: 2021/02/28.

التنمية البشرية لعام 2020، بالإضافة إلى أن 31 في المئة من السكان يعيشون بدخل تحت خط الفقر يبلغ 1.90 دولاراً في اليوم معادل القوة الشرائية[1].

تعد موريتانيا من أوائل الدول الإفريقية التي صادقت على اتفاقية إنشاء وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والتي تدخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2021. وصادقت على هذه الاتفاقية حتى الآن 34 دولة إفريقية من أصل 55 بلدا عضوا في الاتحاد الافريقي. وستنشأ بموجب هذه الاتفاقية سوق تضم 1،2 مليار مستهلك مشكلة بذلك أكبر منطقة حرة في العالم مما سيساعد الاقتصاديات الإفريقية على التعافي بشكل أسرع من تأثير جائحة كوفيد 19 التي ادت إلى كساد منقطع النظير والقت بظلالها على اقتصاديات القارة. ويعتبر انضمام موريتانيا جزءا من سلسلة الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان التنفيذ الفعال للاتفاقية بما يعود بأكبر الفوائد على الاقتصاد الوطني الموريتاني[2].

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية لسنة 2019. على الموقع: **http://hdr.undp.org**. تاريخ الاطلاع: 2021/02/28.

[2] الوكالة الموريتانية للأنباء. 2021/01/01. على الموقع: **https://www.ami.mr**. تاريخ الاطلاع: 2021/03/01.

خلاصة الباب الثاني:

ساهمت مختلف العوامل البنيوية الداخلية والمحلية، إلى حد كبير في عرقلة المشروع الوحدوي، فطبيعة الظروف السياسية والاجتماعية، والمحيط الاقليمي المضطرب، والتدهور الأمني والاقتصادي الذي رافق قيام البناء المغاربي، ألقى بظلاله بشكل كبير على مسار التكامل المغاربي، والذي عرف طوال تلك الفترة التأسيسية لهذا المشروع مخاضا سياسيا وأمنيا عسيرا حيث تزامن تفعيل مسار التكامل الاقتصادي في المنطقة أزمات داخلية لهذه الأقطار، اكتسبت طابعا أمنيا، واتسع نطاقها لتصبح ذات طابع محلي وإقليمي.

إن آفاق التكامل بين بلدان المغرب العربي ليس بالشيء السهل لان الآفاق أصلا تنبجس من واقع تلك التجربة بإيجابياتها وسلبياتها، فآفاق أية تجربة تقتضي بالضرورة الانطلاق من واقع تلك التجربة وظروفها وحركيتها كمعطيات وركائز أولية تتشكل من خلالها الصورة المستقبلية، هذه الأخيرة التي قد لا تختلف عما سبقها. إن اتحاد المغرب العربي جاء ضمن أوضاع وأشكال متميزة وذات خصوصية طبعتها برودة وضبابية العلاقات البينية بين الدول الأعضاء تخللتها جهود ثنائية فاترة تدفعها من الحين للآخر مصالح وتطلعات لا تنفك هذه الدول عن الدفاع عنها والتصريح بها.

لكن وبالرغم من أن اتحاد المغرب العربي يعاني في مساره الكثير من العقبات والتحديات التي رهنت حركيته في حدود معينة ، إلا أنه ومع التطورات الحاصلة على المستوى الإقليمي والدولي وبالخصوص في ظل العولمة برزت عوامل كثيرة قد تساهم بلا شك في بلورة التكامل وإعطائه بعدا جديدا يقوم على فكرة الأعباء المشتركة وبالتالي تكريس المسؤولية المشتركة، ويدخل في صميم ذلك بالخصوص مسائل الهجرة والأمن المشترك على الحدود البينية ونقاط التماس مع التجمعات المماثلة، فضلا عما تفرضه التكتلات والمشاريع الإقليمية ذات الصلة والمصلحة كالاتحاد الإفريقي والاتحاد المتوسطي واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد ترهن هذه العوامل استمراريته وبالتبعية نهايته.

خـاتمـة

طالما أدركت بلدان المغرب العربي الفوائد الناتجة عن زيادة الاندماج الاقتصادي، ولكن الخطوات التي تم اتخاذها في هذا الاتجاه لم تحقق سوى نجاح جزئي. فمن خلال النتائج المتوصَّل إليها من هذه الدراسة البحثية، تبين لنا أنه توجد أسباب عديدة ومعقدة وراء عدم اندماج بلدان المغرب العربي بدرجة كافية. ومن هذه الأسباب السياسات التجارية والاستثمارية التقييدية، والحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية، وعدم كفاية البنية التحتية الإقليمية، والاعتبارات الجغرافية السياسية. كذلك أدى التوجه التقليدي للتجارة تجاه أوروبا، والمحاولات الأخيرة للتنويع في اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء، وصعود الصين كسوق لصادرات المغرب العربي، إلى تحول تركيز بلدان المغرب العربي عن الاندماج الإقليمي.

وثمة عوامل جغرافية سياسية أعاقت الاندماج الإقليمي. والأسباب الرئيسية وراء الاضطرابات معقدة ومختلفة عبر البلدان. ولا يزال اتحاد المغرب العربي معطلا منذ سنوات بسبب الخلافات بين البلدان الأعضاء، لا سيما بين الجزائر والمغرب. كذلك أدت التهديدات الإرهابية إلى تشديد الضوابط الحدودية. ولا تزال الحدود الممتدة على مسافة 1000 ميل بين الجزائر والمغرب مغلقة منذ عام 1994. وتواجه بلدان عديدة أوضاعا اقتصادية سياسية ذات خصوصية قطرية، مما يكون قد أدى في أحيان عديدة إلى مزيد من التأخر في إحراز أي تقدم نحو التكامل الإقليمي .غير أنه في الآونة الأخيرة، دعت مجموعات مختلفة إلى إحياء اتحاد المغرب العربي.

فبعد ربع قرن من التأسيس لم يتحقق من الاتحاد المغاربي سوى تنصيب مؤسساته وإبرام 36 اتفاقية لم يتم التصديق على معظمها، وعقدت ستة دورات لمجلس الرئاسة واللجان الفنية ومجالس الشورى. فمن الناحية المؤسساتية يمكن القول انه تم وضع ما يكفي من المؤسسات التي يمكن أن تشتغل على تنفيذ ومعالجة بنود الاتفاقيات المبرمة لكن الحصيلة الاقتصادية كانت مخيبة إلى ابعد الحدود فهي تشير إلى اضعف نسبة تبادل تجاري بيني بين كل التجمعات الجهوية إذ لا يتجاوز 3 % وسيطرت القطاع العام على اقتصاديات البلدان المغاربية إلى حدود 40 % والاعتماد في هذه الاقتصاديات

على المواد الأولية بنسب تتجاوز 80 %، وهو ما يوضح التناقضات التي شابت خطط الاقتصاديات المغاربية منذ بداية التكتل، إذ لم تساعد هذه المخططات الاقتصادية على إحداث انتشار سريع في إطار اقتصاد السوق، ولم تتبلور في إطار هذا التكتل أي استراتيجية أمنية أو رؤية موحدة للدفاع والأمن المغاربيين وغاب التنسيق المشترك في السياسات الخارجية المغاربية وتوحيد المواقف المشتركة اتجاه القضايا الدولية والإقليمية نتيجة الاستقطاب الخارجي الكبير لقوى المنطقة.

إن الحكم على النجاح أو الفشل في تحقيق أهداف السياسات التكاملية يعتمد بشكل أساسي على مدى توافر المقومات الضرورية واللازمة للعملية الاندماجية من تكوين جغرافي وبشري واقتصادي وثقافي. فنجد إن منطقة المغرب العربي تشكل كيانا مستقلا ومتوازنا ومتشابه الظروف المناخية والنباتية ما بين الصحاري والسهول والتلال المشتركة. هذا الطابع الجغرافي المتميز يضاف له النضال التاريخي والمصير المشتركين والتجانس البشري بمرجعياته الحضارية ووحدة الدين واللغة واللهجات المحلية لتكوّن بذلك هذه المقومات وتفاعلها كلا متكاملا لوحدة المغرب العربي.

فالتركيز على العامل الاقتصادي من أبرز المتغيرات الرئيسة المساهمة في تحقيق عملية التكامل المغاربي، فالتكامل الجهوي بين أعضاء اتحاد المغرب العربي، لا يمكن أن يتحقق في منأى عن الجانب الاقتصادي، ودوره في تحقيق الاندماج المغاربي تدريجيا، لكن طبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية التي تعيشها المنطقة المغاربية، تجعل منها منطقة معرضة لمجموعة من المخاطر وأبرزها الاقتصادية.

وتتداخل مجموعة من العوامل الاقتصادية المعيقة لعملية التكامل المغاربي، من معيقات داخلية بين الدول المغاربية في علاقة ببعضها البعض، والمرتبطة أساسا بطبيعة العلاقة التجارية المغاربية البينية، ومعيقات خارجية متمثلة في المتغيرات الدولية التي أصبحت تهدد اقتصاديات جل دول العالم، والتي لا يمكن أن نستثني الدول المغاربية منها، ألا وهي العولمة الاقتصادية التي تتطلب أخذ العديد من التدابير لكي لا تؤثر على اقتصاديات الدول المغاربية، على غرار التكتلات الإقليمية الاقتصادية الأخرى التي استطاعت أن تواجه مشاكلها الخارجية، وأن تتبنى سياسات اقتصادية مكنتها من التصدي لسلبيات العولمة الاقتصادية. وهذا راجع إلى الأهمية الكبرى التي يحتلها الجانب

خاتمة

الاقتصادي في حياة المواطن العادي، فالعجلة التنموية للدولة لا يمكنها أن تدور دون توفر الدولة على سياسة اقتصادية تنموية شاملة، من خلال فتح الأسواق، وتوفير رؤوس الأموال، وتشجيع الاستثمار، إلى غيرها من السياسات الاقتصادية، التي يكون الهدف منها هو تحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين. الشيء الذي لا يمكن تطبيقه على أرض الواقع، في ظل وجود معيقات تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية، والعيش الكريم، للشعوب المغاربية، التواقة إلى الخروج من هذه الوضعية المعطلة بدورها للعجلة التنموية المغاربية، وذلك في أفق تحقيق تكامل اقتصادي فعال.

فبعد سنوات من تجميد "اتحاد المغرب العربي"، بدأت خلال الأيام الأخيرة تهيئة مناخ جديد في المنطقة المغاربية لإعادة إحيائه وتفعيله، خاصة من ليبيا التي حلحلت أزمتها السياسية الشائكة وتتطلع إلى دور رائد في المنطقة، وتأتي دعوة ليبيا لهذا الالتئام باعتبارها الرئيس الحالي للاتحاد، أملا في فرصة جديدة تجمعها مع الجزائر وتونس وموريتانيا والمغرب، للعودة إلى المنظمة الإقليمية التي فشلت منذ تأسيسها عام 1989، في تحقيق أهدافها خاصة الاقتصادية، جراء خلافات بين بعضها، مما جعل الاتحاد مجرد "هيكل بلا روح".

يعتبر التكامل الاقتصادي أهمّ تحدٍّ يواجه المنطقة المغاربية، لا سيَّما في ظل التَّقلُّبات الاقتصادية العالمية والتوتُّرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وكذلك نظرة الغرب الدونية لدول المغرب العربي عبر عدستي الإرهاب والهجرة، لذلك آن الأوان أن تتغيَّر الأوضاع إلى الأحسن وأن تجد الدول المغاربية طريقها نحو تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها من خلال جملة من الاقتراحات نلخصها فيما يلي:

– جلوس القادة وصُنَّاع القرار، لا سيَّما الأطراف الجزائرية والمغربية، على طاولة الحوار لبحث سبل التعاون الجديّ لتسهيل الإجراءات الهادفة لتحقيق التكامل الاقتصادي، والتركيز على جني ثماره قبل التفكير في أيّ خلافات أخرى، فقد حان الوقت الذي يجب فيه على كل دولة مغاربية

أن تنظر إلى جيرانها كأسواق لسلعها أو مصادر للإمداد أو الاثنين معاً بغية التقليل من التبعيّة المبالغ فيها للاتحاد الأوروبي.

– قيام الدول المغاربية بإصلاحات شاملة للخدمات في قطاعات المالية، والنقل، والخدمات اللوجستية والاتصالات والمعلومات، فسيُمكِّن ذلك، حسب البنك الدولي، من تحقيق منافع قد تصل إلى ثلاثة أضعاف حجم المنافع المُحقَّقة من إزالة التعريفة الجمركية وحدها.

– ينبغي القيام بإصلاحات اقتصادية جنباً إلى جنب مع الإصلاحات السياسية والمؤسساتية وتحسين العلاقات الدبلوماسية وتوطيد أواصر الأُخُوَّة والتعاون حتى يتمّ تعزيز دور المغرب العربي في الشؤون الإقليمية والدولية.

– ضرورة إيجاد حل عاجل للأزمة الليبية، خصوصا وأن ليبيا قطعت خطوة الى الأمام مع تبني مجلس الأمن الدولي بالإجماع قرارا يدعو إلى إنشاء آلية لمراقبة وقف إطلاق النار في البلاد، الذي ثم بموجب اتفاقية 23 أكتوبر 2020، والذي حث الأطراف الليبية على ضرورة وضع الأساس الدستوري والتشريعي للعملية الانتخابية بحلول الأول من يوليو 2021، للسماح بالتحضير الكافي للانتخابات البرلمانية والرئاسية في نهاية العام.

– إعادة علاقات اقتصادية قوية مع الجارة ليبيا، بعد العودة النسبية للسلم والأمن الذي شهدته ليبيا في الآونة الأخيرة، لمساعدتها على بناء ما دمرته الحرب الأهلية على مر عقد من الزمن.

– الدعوة إلى التفتح على الأطروحات وتبني المبادرات التي تدعو الى تطوير مؤسسة الاتحاد، بالتركيز على حرية التنقل والإقامة والعمل والاستثمار والمشاركة في الانتخابات البلدية والمحلية لإعادة الروح الى جسد المغرب الكبير.

يبقى اتحاد المغرب العربي حلم ورسالة الحركات الوطنية المغاربية، ووصية الشهداء وأمانة دمائهم الطاهرة، وحانت ساعة تجسيده على أرض الواقع من خلال خطة ومقاربة استشرافية، ركائزها وأعمدتها الخيار الديمقراطي، والحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد، وإصلاح البرامج التربوية التعليمية والجامعية

والمهنية والصناعية، والمراهنة على البحث العلمي والتكنولوجي والذكاء الاصطناعي، لتحقيق الاكتفاء الذاتي والغذائي والمائي، والاستثمار في الطاقات النظيفة، وتحقيق دولة المواطنة وحقوق الانسان، ومن أهدافها أيضاً فتح الحدود المغاربية وتنشيط المبادلات التجارية البينية وإعادة شبكة النقل الحديدية والبرية والبحرية إلى سالف نشاطها، بالحداثات جديدة وتحسين شروط المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، وتقوي التعامل مع الدول الإقليمية، فالشعب المغاربي له من تجانس وتقارب لغوي وديني وتاريخي ومذهب واحد وتاريخ مشترك وتراكمات وحمولة ومشروع واعد. بإضافة إلى التواصل الجغرافي منذ القدم، ووجود ثروات طبيعية وباطنية متنوعة وبشرية، كلها عناصر قوة أساسية وخميرة لتكوين تكتل إقليمي جغرافي، سياسي، اقتصادي فاعل ومؤثر في الأحداث العالمية، يخرج المنطقة المغاربية من الجمود والانكماش والهيمنة والتبعية، ويؤسس لتقاليد جديدة ولدولة المؤسسات والتداول السلمي على السلطة وتشييد لمرحلة جديدة ولمغرب الشعوب شعاره المصالحة والبناء والتشييد والاحترام والمصير الواحد ويعيد الحياة والأمل الى مؤسسة الاتحاد المغاربي.

وإدراكا منها لحجم التحديات التي تعيشها المنطقة المغاربية، وضرورة مواجهتها بشكل جماعي على جميع المستويات لا سيما منها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فإنه لابد على الدول المغاربية الالتزام بمواصلة العمل فيما بينها، من أجل تجسيد هذا الصرح الكبير، وتعزيز أركانه، وتنشيط مختلف هياكله ومؤسساته، بما يسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود، وخلق حركية تنموية تعود بالخير والفائدة على كافة الشعوب المغاربية، وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة التي تتطلع باستمرار إلى أن يكون الفضاء المغاربي فضاء للأمن والاستقرار والرخاء.

إعلان قيام اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية،

وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى،

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية،

. انطلاقا مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير.

. واستلهاما من أمجاد أسلافنا الذين ساهموا في إشعاع الحضارة العربية الإسلامية وإثراء نهضة ثقافية وفكرية كانت خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة.

. وتجسيدا لإرادتنا المشتركة التي عبرنا عنها في قمة زرالدة بالجزائر، والتي شكلت انطلاقة جديدة للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي .

. ووعياً منا أن تحقيق أماني شعوبنا وتطلعاتها إلى الوحدة يستلزم تظافر الجهود وإقامة تعاون فعال بين دولنا وتكامل مضطرد في مختلف المجالات.

. ونظرا لأن ما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة، وما تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصفة خاصة، يتطلب منا المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.

. ونظرا لما نلمسه من ملح الحاجة إلى تظافر جهود دولنا في جميع المجالات وإلى توفير تنسيق كامل في سياساتنا ومواقفنا واختياراتنا الاقتصادية والاجتماعية.

. ولكون تجمعنا سيجعل من منطقتنا موطن سلام ومرفأ أمن، مما سيمكنها من المزيد من الإسهام في تقوية أواصر التعاون والسلم الدوليين .

. وإذ نعلن عن إرادتنا الراسخة في توطيد أسس العدل والكرامة لشعوبنا وإحقاق الحقوق الفردية والجماعية في أوطاننا استلهاما من أصالتنا الحضارية وقيمنا الروحية .

. وسيرا على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم وما تميزت به من تدرج على خطوات رصينة متأنية وما طبع تخطيطها من عقلانية .

. واعتباراً لأن ما تتوفر عليه بلدان المغرب العربي من إمكانات بشرية وطبيعية واستراتيجية تؤهلها لمواجهة هذه التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة .

. وإيمانا منا بأن قيام اتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير واستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة .

. واقتناعا منا بأن كيانا مغاربياً متطوراً سيمكن دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول الإفريقية وازدهارها .

. واعتبارا لكون اتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مع كافة الشعوب الصديقة ودعم المنظمات والتجمعات الدولية التي تنتمي إليها دولنا .

. ولأن بناء التعاون الدولي ودعم السلام العالمي يفرضان قيام وحدات جهوية يرتكز عليها لتمتين صرحها وتحصينه.

. واستجابة لتطلعات شعوبنا وإدراكاً لدقة المرحلة الحاضرة، ووعياً منا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا .

. وإذ نؤكد تشبثنا بمقوماتنا الروحية وأصالتنا التاريخية، والانفتاح على الغير وتعلقنا بمبادئ الفضيلة الدولية .

نعلن بمعونة الله وباسم شعوبنا عن قيام اتحاد المغرب العربي مجموعة متكاملة متظافرة الارادات، متعاونة مع مثيلاتها الجهوية، وكتلة متراصة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي، مصممة على مناصرة المبادئ الخيرة، ومعبئة شعوبها بما لها من امكانات لتعزيز استقلال أقطار اتحاد المغرب العربي وصيانة

مكتسباتها، وللعمل مع المجموعة الدولية لإقامة نظام عالمي تسود فيه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الإنسان ويطبع التعاون الصادق والاحترام المتبادل علاقاته .

وتحقيقا لهذه الأهداف أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الاتحاد وأهدافه وتضع هياكله وأجهزته.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة عشرة رجب 1409 هـ الموافق لـ 17 فبراير 1989م .

عن الجمهورية التونسية	**عن المملكة المغربية**
زين العابدين بن علي	**الحسن الثاني**
عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية	**عن الجماهيرية العربية الليبية الديمقراطية**
معاوية ولد سيدي أحمد الطايع	**معمر القذافي**
	عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
	الشاذلي بن جديد

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية،

وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي،

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية،

إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة . واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات، ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.

. ووعياً منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزناً نوعياً يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم.

. وإدراكاً منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

. وتعبيراً عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلاً لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخرى عربية وأفريقية.

. اتفقوا على ما يلي :

المادة الأولى

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية

يهدف الاتحاد إلى:

. تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

. تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

. المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

. نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

. العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

المادة الثالثة

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها على أساس الحوار .

في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوص بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد .

في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة

. يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه .

. تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة

يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية كل ستة أشهر وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة

. لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة

. للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة

. يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة

. تعين كل دولة عضو في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة

. يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

المادة الحادية عشر

. يكون للاتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس الأمانة العامة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطيته نفقاتها.

المادة الثانية عشر

. يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفق للنظم الداخلية لكل دولة.

. يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

. يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما لـه أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

. يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الثالثة عشر

. تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيساً لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة . تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو ًاوفق لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

. تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة.

. يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشر

. كل اعتداء تتعرض لـه دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشر

. تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

. كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون هجوماً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشر

للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشر

للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشر

. يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشر

. تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقاً للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في اجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد في (1409 هـ. 1398 و.ر) الموافق لـ 17 فبراير (النوار) 1989م

عن الجمهورية التونسية	**عن المملكة المغربية**	**عن الجماهيرية العربية الليبية الديمقراطية**
زين العابدين بن علي	**الحسن الثاني**	**معمر القذافي**
عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية		**عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**
معاوية ولد سيدي أحمد الطايع		**الشاذلي بن جديد**

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

1/ المؤلفـات

أ/ الكتب العامة

1/-إبراهيم مشروب، التخلف والتنمية، (الدراسة الاقتصادية)، دار المنهل، بيروت، 2009.

2/-إبراهيم سعد الدين وآخرون، التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1989.

3/-أبو خالد العملة، التحوّلات الدولية الراهنة، دار البيروني للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2012.

4/-أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، جهاز توزيع الكتاب الجامعي، المنصورة، مصر، 2001.

5/- أحمد يوسف احمد وآخرون، التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل، البنك العربي، الطبعة الأولى، الاردن، 2001.

6/- أحمد عرفة أحمد يوسف، أساليب ومقومات التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2016.

7/- أدهم ابراهيم جلال الدين، التكامل الاقتصادي بين البلاد الاسلامية، مركز الكتاب للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2018.

8/- إسماعيل عبد الرحمان، محمد عريقات حربي. مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

9/- اسماعيل دبش، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي. دار الهومة، الجزائر، 2017.

10/- إسماعيل معراف، الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الجزائر، 2009.

11/- إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

12/- الجاسور ناظم عبد الواحد، "تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007.

13/- الطاهر المهدي بن عريفة، الجامعة العربية والعمل العربي المشترك، 1945- 2000. دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

14/- الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996.

15/- آمال حسن عبد الفضيل، التكامل الاقتصادي العربي بين الامكانات والمعوقات، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2014.

16/- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

17/- جمال الدين برقوق، الاقتصاد الدولي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

18/- حسن عوض الله زينب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2003.

19/- حسين عمر، التكامل الاقتصادي...أنشودة العالم المعاصر " النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.

20/- خالد بن محمد القاسمي، آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، الطبعة الأولى، مصر، 2000.

21/- خليل حسين، المنظمات القارية والإقليمية، التنظيم الدولي" المجلد الثاني"، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.

22/- رانيا محمود عمارة، العلاقات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2016.

23/- رمزي زكي، التضخم في العالم العربي، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1986.

24/- رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1991.

25/- سامية غربي، فاطمة ابن سيرود، العلاقات العربية- الإقليمية: الواقع والآفاق، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2018.

26/- سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الثاني، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005.

27/- سماح أحمد فضل، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2010.

28/- سمير صارم، اليورو، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، لبنان،1999 .

29/- شيف موريس، وينترز- ل- ألن. التكامل الإقليمي والتنمية، ترجمة كوميت للتصميم الفني، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، مصر، 2003.

30/- طيبي بن علي، العالم العربي والألفية الثالثة، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

31/- طلال أبو غزالة وآخرون، النظام العربي والعولمة، المؤسسة العربي للدراسات والنشر، لبنان، 2004.

32/- عامر هشام عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010.

33/- عبد الفتاح الرشدان، العلاقات العربية الدولية: الواقع والآفاق. مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2017.

34/- عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

35/- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة " الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة " مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

36/- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر،2003 .

37/- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

38/- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

39/- عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016.

40/- علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، الطبعة الأولى، ليبيا، 2004.

41/- علي جدوع الشرفات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الواقع... العوائق...سبل النهوض"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

42/- عمر كامل حسن، النظام الإقليمي العربي بين التحديات المزمنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة – دراسة مستقبلية. دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.

43/- عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2012.

44/- فاطمة الزهراء رقايقية، قضايا اقتصادية معاصرة، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.

45/- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، الأردن،2001 .

46/- كامل علاوي الفتلاوي، عاطف لافي مرزوق، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

47/- لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

48/- لطرش علي عيسى عبد القادر. النظام القانوني للاستثمارات الدولية بالمناطق الحرة العربية "دراسة مقارنة". دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017.

49/- محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001.

50/- محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.

51/- محمد أزهر سعيد السمّاك، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار الأمل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1998.

52/- محمد الصادق اسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2009.

53/- محمد دحّام كردي، مستقبل الاتحاد الأوروبي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2013.

54/- محمد رشدي ابراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية، دار النشر للجامعات، مصر، 2010.

55/- محمد عاشور، التكامل الإفريقي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005.

56/- محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، الطبعة الأولى، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية،2007.

57/- محمد غربي، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2014.

58/- محمد محمد الماحي، " تخطيط وتمويل التنمية (المناهج-النماذج-التطبيق)"، بستان المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2010.

59/- محمد عبج العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013.

60/- محمد ولد أحمد سالم، الاقتصاد الموريتاني، ثلاثون سنة من الجهود التنموية، النتائج والآفاق. دار القافلة للطباعة والنشر، نواكشوط، 1992.

61/- مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، دار الأكاديميون للنشر، الأردن، 2012.

62/- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008.

63/- مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة - دراسة في الرهانات والأهداف. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

64/- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق: مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000.

65/- نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية في التاريخ الاسلامي: منظور حضاري مقارن. دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2015.

66/- نسرين عبد الحميد نبيه، الانفتاح الاقتصادي العالمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2012.

67/- نصرة عبد الله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2003.

68/- هبة محمد العيني، مصطفى كافي، خالد رسلان، المنظمات الدولية والإقليمية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016.

69/- هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، مصر، 2010.

70/- يسري أبو العلاء، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.

71/- يوسف خليل السبعاوي، الصعوبات التي تواجه اتفاقية المشاركة العربية الأوروبية. المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2015.

72/- يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

ب/ <u>الكتب المتخصصة:</u>

1/- الحواس كعبوش، اتحاد المغرب العربي كآلية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، 2017.

2/ - أمين البار، منير بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2014.

3/- توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، مكتبة الأسد، سوريا، 2006.

4/- جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي... دراسة قانونية وسياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

5/- حنان علي ابراهيم الطائي، فؤاد علي وهاب، قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي. الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.

6/- صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادية والمعوقات السياسية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

7/- عامر مصباح، تكامل المغرب العربي " الأبعاد والمقاربات. دار الحديث، القاهرة، 2009.

8/- عبد الحميد الإبراهيمي. المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998.

9/- عبد الوهاب بن خليف، اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع، دار طليطلة، الجزائر، 2010.

10/- محمد الأمين ولد أحمد جدو، أثر التغيرات العالمية والإقليمية على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي. دار الكتب الوطنية، بنغازي " ليبيا "، 2007.

11/- محمد بوبوش، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة. دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

12/- محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعاً، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

13/- محمد بو طالب وآخرون، جغرافيا الجزائر والمغرب العربي، الديوان الوطني المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

14/- محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2004.

15/- محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، 2012.

16/- مصطفى الفيلالي، المغرب الكبير نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت 2005.

17/- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2013.

18/- نبيل علي دريس، الاتحاد المغاربي: التعاون المشترك والتقارب الاقتصادي، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.

19/- نور الدين حامد، بشير بن عيشي، مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحوّلات العالمية الراهنة. في محمد عاشور محرر، التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا، الواقع والتحديات، مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، القاهرة، 2005.

20/- فتح الله ولعلو، العربي الجعدي، مكانة الموارد الجبائية في تمويل الميزانية في بلدان المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا) في غسان سلامة وآخرون، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، الجزء الأول، مركز دراسات والوحدة العربية، بيروت، 1989.

21/- فتح الله ولعو، المشروع المغاربي والشراكة الأور ومتوسطية. دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب،1997.

22/- فؤاد علي وهاب، حنان علي ابراهيم الطائي، قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي: المغرب الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

2/ الرسائل الجامعية والمذكرات

أ/ رسائل الدكتوراه

1/- أبحري سفيان، الشراكة الأورو-مغاربية وأثرها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013.

2/- أبايه ولد قاسم، التنمية الإنسانية في الاقتصاديات المغاربية (حالة موريتانيا)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013.

3/- الهادي عبدو أبوه، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية "الإمكانيات والواقع في موريتانيا". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015.

4/- المختار مطيع، جامعة الدول العربية وإشكالية الاندماج الاقتصادي العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام. كلية الحقوق، فاس، المغرب، يناير 1990.

5/- بلحسن سارة نبيلة، التكامل الاقتصادي والتكنولوجيا في المغرب العربي تحديات وآفاق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015.

6/- بهلولي فيصل، التكامل الاقتصادي المغاربي كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة بين الواقع والطموحات. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015.

7/- بن شلاط مصطفى، إمكانية اندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في دول المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016.

8/- جميلة معلم، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، باتنة، 2017.

9/- دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

10/- رزاي سعاد، واقع التنمية المستدامة في دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2017.

11/- عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.

12/- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر. كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منثوري، قسنطينة، 2008.

13/- عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015.

14/- فاندي سهيلة خيرة، واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحديات اقتصاد السوق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016.

15/- محمد الشريف منصوري، امكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة منثوري، قسنطينة، 2009.

ب/ المذكرات الجامعية:

1/- أحمد إبراهيم الأنصاري، التحديات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليج العربية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية. رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017.

2/- بكادي مسعود، دراسة امكانية التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الاقليمية. حالة اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد. كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية. جامعة وهران، 2013.

3/- بلقاسم طراد، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

4/- بن خزناجي أمينة. دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

5/- بوسخان سعيدة. دور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي. دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم التجارية، الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة وهران 2. 2018.

6/- خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق. كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006.

7/- سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران2 "محمد بن أحمد"، 2016.

8/- سكينة حملاوي، واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

9/- شاكري قويدر، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية، 2001-2011. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر-3-، 2015.

10/- شنيني عادل، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011.

11/- شيخ فتيحة، الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007.

12/- عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

13/- عقبة بلخضر. النقل البري المشترك بين الدول العربية، ودوره في تفعيل العلاقات الاقتصادية العربية "دراسة شبكة النقل البري في المغرب العربي" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، "الجزائر"، 2014

14/- غانية نذير، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير. كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.

15/- محمد الطيب حمدان، التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة بسكرة،2011.

16/- مزيان حمزة، التجارة العربية الإقليمية، دراسة تحليلية بين مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010.

17/- مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

18/- مولاي ولد أب. الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا (1985-2004). مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

19/- ولد أحمد محمود عيسى، السياسات النقدية الموريتانية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

20/- يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

21/- يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، التجارة الخارجية للجماهرية العربية الليبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا الاقتصادية، جامعة القاهرة، مصر، 2007.

3/- المقالات العلمية:

1/- ابراهيم قلواز، الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 06، جوان 2015.

2/- ابراهيم سالم ياسمينة، يحي هاجر، دور التكامل الاقتصادي الاقليمي بين آمال التنظير ومشاكل التطبيق، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 05، مارس 2015.

3/- أحمد عبد العزيز وآخرون، العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، 2011.

4/- أحمد سليم البرصان، الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات المغاربية - الخليجية، "من القوة الناعمة إلى القوة الصلبة. مجلة آراء حول الخليج، العدد 107، مايو 2016.

5/- أحمد شوقي، إدارة أزمة كورونا في أوروبا: بين المصالح القومية والتضامن الجماعي. مجلة قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مصر، العدد 18، يوليو 2020.

6/- أقاسم عمر، بكادي مسعود، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي " رؤية تحليلية تقييمية لما هو كائن وما ينبغي أن يكون" المجلة الجزائرية للإدارة والاقتصاد، العدد 08، أفريل 2016.

7/- الحواس كعبوش، المنطقة المغاربية وآليات الاستجابة للسياسات الأورو- أمريكية بعد سنة 2010. مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 18، مايو 2018.

8/- العربي بن رمضان، قضية الصحراء المغربية، عقدة التجزئة في المغرب العربي: رؤية مغربية. مجلة سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2016.

9/- الطاهر مبروكي. الأمن الغذائي في المغرب العربي. مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، "الجزائر" جوان، 2011.

10/- أمين بلعيفة، السياسات الإقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي: دراسة في تأثير الاختلاف السياسي على التكامل الاقتصادي. مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 03، جوان 2017.

11/- أولاد زاوي عبد الرحمان، حريرش ناجي، سياسة تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد السابع، جوان 2017.

12/- بشرى عبد الغني، منصوري حاج موسى، التكامل الاقتصادي الإقليمي واستراتيجية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 05، مارس 2015.

13/- بن يوب لطيفة، ماحي سعاد، عوار عائشة. التكامل الاقتصادي المغاربي والتكامل الاقتصادي الخليجي: دراسة قياسية مقارنة. مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 14، جوان 2017.

14/- بودلالي علي، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي.. تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، مجلة التكامل الاقتصادي الإفريقي، جامعة أدرار، العدد 02، جوان 2014.

15/- توفيق المديني، قمة "5+ 5" في مالطا ومأزق الشراكة المتوسطية، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 131، نوفمبر 2012.

16/- توات عثمان. المسارات البديلة: هل تشكل مشاريع التكامل الإقليمي بديلا للاتحاد المغاربي؟ مجلة آراء حول الخليج، العدد 130، أبريل 2018.

17/- جعفر عدالة، تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، ديسمبر 2014.

18/- جمال الدين العاقر، شمام عبد الوهاب، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 41، جوان 2014.

19/- حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جوان 2009.

20/- حداد زينة، الحرية في اقتصاد السوق والتشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد 46، ديسمبر 2016.

21/- دحماني علي، أنواع التنمية وأهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة. مجلة دراسات اقتصادية، العدد 17، أكتوبر 2010.

22/- دمان ذبيح محمد. التكامل الاقتصادي المغاربي –الواقع والآفاق، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، "جامعة عباس لغرور، خنشلة". العدد 08، المجلد 01، جوان 2017.

23/- ديدي ولد السالك، تأثير تحديات التحولات الديمقراطية وغياب المجتمع المدني على مسيرة اتحاد المغرب العربي، مجلة دراسات دولية، عدد71 ، تونس 1999.

24/- راضية ياسينة مزاني، واقع وأبعاد العلاقات الأوروبية مع دول المغرب العربي، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد العاشر، العدد 01، مارس 2019.

25/- رايس مبروك، رايس عبد الحق، كريمة بن شريف، الاتحاد المغاربي، بين مقومات وعناصر الإخفاق، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 03، ديسمبر 2018.

26/- زايد عبيد الله مصباح، اتحاد المغرب العربي: الطموح والواقع، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 236، أكتوبر 1998.

27/- سالم لبيض، ثقافة المؤسسة وأثر العولمة في المغرب العربي، مثال تونس، مجلة انسانيات، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، عدد 22، ديسمبر 2003.

28/- شبيرة بوعلام عمار، الطاقة المتجددة وتحديات استغلالها في بلدان المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 458، أفريل 2017.

29/- سهام حروري، سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الدول المغاربية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 08، نوفمبر 2012.

30/- شريط عابد، الاندماج الاقتصادي والإقليمي للدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو 2005.

31/- شليحي الطاهر، المناخ السياسي ودوره في التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2014.

32/- صاغور هشام. اتحاد المغرب العربي بين الواقع والمأمول. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 02، أوت 2019.

33/- صالح صالحي، التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 02، العدد 02، جوان 2003.

34/- صالح تومي وعيسى شقبقب، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2002)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد الأول، الجزائر03، جوان 2005.

35/- صاولي مراد، مكانة دول اتحاد المغرب في النظام الجديد للتجارة العالمية " مداخيل التفعيل والاستراتيجيات البديلة" مجلة دراسات إقليمية، العدد السادس، جوان 2018.

36/- طالب فاطمة، يوسفي رشيد، أثر التهرب الجمركي على التنمية الاقتصادية في الجزائر وضرورة التحوّل نحو الاندماج المغاربي كخيار استراتيجي. مجلة الأعمال والتجارة، العدد 04، ديسمبر 2017.

37/- عابد شريط، واقع الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية مع دول المغرب العربي، مجلة العلوم الانسانية، عدد 21، جوان 2004.

38/- عايشي كمال، نوري منيرة. التكامل الاقتصادي المغاربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، ديسمبر 2016.

39/- عبد الحكيم بن سالم، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتجسيد التنمية الاقتصادية، مجلة البدر، الحجم 06، العدد 04، أفريل 2014.

40/- عبد الحميد لخديمي، مصطفى العرابي، مدى استيفاء دول الاتحاد المغاربي لمعايير التقارب. (حالة تونس، الجزائر والمغرب 2006-2012). مجلة التكامل الاقتصادي، الحجم 03، العدد 06، جوان 2015.

41/- عبد العزيز شرابي، اتحاد المغرب العربي: الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منثوري قسنطينة، العدد 05، ديسمبر 2008.

42/- عبد المجيد، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر "محاولة تقويمية"، مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية، CREAD، العدد 61، الثلاثي الثالث، 2001.

43/- عربي بومدين، الاستمرار والتغير في العلاقات الأورو-مغاربية بعد الحراك العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 472، جوان 2018.

44/- عز الدين شكري،" المغرب الكبير آليات الوحدة والتجزئة"، مجلة السياسة الدولية، عدد93 ، مركز الدراسات الاستراتيجية، مصر، 1988.

45/- علاوي محمد حسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، المجلد 07، العدد 07، جوان 2009.

46/- علي مفلح محافظة، العرب والعالم المعاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

47/- عماد الميغري، خصوصيات التحوّل الديمغرافي وبروز المشكلة السكانية في العالم الثالث: المنطقة المغاربية نموذجاً. مجلة إنسانيات، العدد 09، ديسمبر 1999.

48/- عوار عائشة، بوثلجة عبد الناصر، دول اتحاد المغرب العربي والطريق نحو التكامل، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 03، سبتمبر 2014، جامعة أدرار.

49/- عوار عائشة وآخرون، إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، (الجزائر، تونس والمغرب)، مجلة جامعة القدس للأبحاث والدراسات، العدد 41، 2017.

50/- عيسى محمد الغزالي، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 81، مارس 2009.

51/- فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، جامعة بغداد، كانون الأول/ ديسمبر 2011.

52/- فيصل بهلولي، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة. مجلة الباحث، عدد 14، جوان 2014.

53/- قصري محمد عادل، معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله. مجلة دراسات اقتصادية، العدد 04، المجلد 01، جوان 2017.

54/- كروي كريمة، سعود صالح، تفعيل التكامل الاقتصادي كضرورة لمواجهة التحديات المطروحة على المنطقة المغاربية، مجلة المعيار، المجلد التاسع، العدد 02، ديسمبر 2018.

55/- كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009). مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010.

56/- كفاح عباس رمضان الحمداني، اتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات الراهنة، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 10، العدد 33، سبتمبر 2013.

57/- لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك. مجلة المفكر، المجلد 05، العدد 01، مارس 2010.

58/- محجوب الزويري، إيران والأزمة الخليجية: المكاسب والخسائر، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 27، جويلية 2017.

59/- محمد المقداد، صايل السرحان. الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 19، العدد 02، أكتوبر 2012.

60/- محمد بناني، بعض الجوانب القانونية لمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، المجلة المغاربية للقانون، مركز الدراسات والبحوث والنشر، العدد 01، 1990.

61/- محمد نعمان جلال، أربعة محددات ترسم مستقبل المنطقة وخمسة تحديات تواجه دول الخليج، مجلة آراء حول الخليج، عدد 108، جوان 2016.

62/- محمد سلامة معتز، الأمن ومستقبل الشرق الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد 111، جانفي 1994.

63/- محمد أنيس سالم، "اللاجئون بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية،" مجلة السياسة الدولية، عدد 207، يناير 2017.

64/- محمد بولعسل، أحمد غريبي، فجوة الحبوب في دول المغرب العربي وعلاقتها بتقلبات أسعار الغذاء خلال الفترة (2004-2014). مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 07، العدد 02، جانفي 2016.

65/- مختاري ملوكة، التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر "دراسة مقارنة"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09، جانفي 2017.

66/- مسعودي محمد، تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا، دراسة حالة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، COMESA، مجلة الحقيقة، العدد 35، ديسمبر 2015.

67/- نسيمة طويل، سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط، مجلة المفكر، المجلد السابع، العدد 08، نوفمبر 2012.

68/- نموشي نسرين، عوامل تعثر التكامل الإقليمي على ضوء الطروحات النظرية للتكامل والاندماج: التكامل المغاربي نموذجا، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد 14، جوان 2017.

69/- هشام عبد الكريم، خيرة بن عبد العزيز، أهمية التعاون الإقليمي في إطار الشراكة الأورو - متوسطية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 7، جويلية 2014.

70/- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات. الأزمة الخليجية: الجذور، المسارات، التفاعلات الإقليمية والدولية، مجلة سياسات عربية، العدد 26، مايو 2017.

4/ <u>الملتقيات العلمية والندوات والمؤتمرات</u>

أ/ <u>الملتقيات</u>

1/- بشير مصطفى، "الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الراشدة"، مداخلة ضمن: الملتقى العلمي حول "الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، تنظيم جامعة ورقلة، 2005.

2/- بطاهر بختة، عدالة العجال، آليات تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي في ظل الظروف الراهنة، مداخلة ألقيت في إطار الملتقى الدولي حول تنمية وتطوير المناطق الحدودية: واقع وآفاق. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، يومي 05، 06 نوفمبر 2018.

3/- درحمون هلال، تریر علي، استراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة، مداخلة ألقيت في إطار الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة. يومي 15-16 نوفمبر 2011.

4/- محمد الأمين بن قسمية، رابحي مختار، استراتيجية ترقية وتحسين تنافسية القطاع الصناعي التونسي. مداخلة ألقيت في إطار الملتقى الدولي حول "المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 8 و9 نوفمبر 2010.

ب/ <u>الندوات:</u>

1/- أحمد مالكي، الاتحاد المغاربي ورهانات التكتلات الإقليمية. ورقة مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحوّلات الإقليمية الراهنة. مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، يومي 17/16 فبراير 2013.

2/- عبد الحليم بن مشري، التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي، ورقة مقدمة في ندوة " المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة "، الدوحة: 17و 18، فبراير 2013.

3/- علي الشابي، الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي، "ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، يومي: 18/17 فبراير 2013.

4/- محمد بوبوش، التكامل المغاربي المعوقات والآفاق، ندوة حول "صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي"، جامعة محمد الأول، كلية الحقوق، وجدة "المغرب" يومي 16 و17 أفريل 2009.

5/- وصاف سعيدي، مجلس التعاون الخليجي: دراسة تقييمية لمسار عملية التكامل الاقتصادي، الندوة العلمية الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 8-9 ماي 2004.

ج/ المؤتمرات:

1/- عطية معتق سلمي المسعودي، التكامل الاقتصادي الإفريقي " الاتحاد المغاربي بين الواقع والمأمول " بحث مقدم في إطار المؤتمر الدولي للبحوث والدراسات الإفريقية، تحت عنوان "التنمية المستدامة في إفريقيا" جمهورية مصر العربية، يومي 7-8 ماي 2018.

2/- كمال رزيق، بن مكلوف خالد، فرص وتحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع والأفاق، المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول " الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل" 24، 25أبريل 2013، الأردن.

5/ التقارير والإصدارات الأخرى

أ/ التقارير

1/- الخلوقي محمد، تقرير حول اتحاد المغرب العربي " الواقع والتحديات" مركز برق للأبحاث والدراسات، على الموقع: **www.barq-rs.com** تاريخ الاطلاع: 2017/08/22.

2/- التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية. مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015. مطبوعات الأمم المتحدة، أوت 2013.

3/- التقرير الاقتصادي القطري، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، مايو 2006

4/- التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية، مواجهة التحديات ونظرة لما بعد 2015، الأمم المتحدة، اسكوا، بيروت، 2013.

5/- التقرير العربي للتنمية المستدامة، العدد الأول، 2015، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الإسكوا، ESCWA، بيروت 2015.

6/- تقرير صندوق النقد العربي، " آفاق الاقتصاد العربي" أبريل 2017.

7/- تقرير البنك الدولي، انحسار الفقر في بلدان المغرب العربي، لكن التفاوتات لا تزال قائمة، بتاريخ: 2016/10/17.

8/- تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، صندوق النقد العربي. يناير 2016.

9/- كاميل ساري، تقرير حول بلدان المغرب العربي الاضعف في العالم، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية 2015/05/15. على الموقع: **www.csds-center.com** . تاريخ الاطلاع: 2019/02/05.

ب/ الإصدارات الأخرى

1/- توصية مجلس وزراء الخارجية الصادرة عنه في اجتماعه المنعقد بتونس يومي 12 و13 جانفي لسنة 1990 والمصادق عليها من طرف مجلس الرئاسة في دورته العادية الأولى بتونس في الفترة من 21-23 جانفي 1990.

2/- ساسكيا فان جنوجتن. ليبيا: بناء التوافق السياسي حول الأهداف الاقتصادية، نظرة تحليلية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، أبو ظبي، مايو 2017.

3/- مطبوعات صندوق النقد الدولي. الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد. الرقم 19/01، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2018.

4/- مطبوعات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الشرق الأدنى وشمال إفريقيا. نظرة عامة حول انعدام الأمن الغذائي "الإدارة المستدامة للمياه في الزراعة شرط أساسي للقضاء على الجوع والتكيف مع التغير المناخي". القاهرة، 2017.

5/- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز، الشؤون العامة، الطبعة 10، الرياض، 2016.

6/- ورقة تركيبية مقدمة في إطار الاجتماع التشاوري بين مكتب شمال افريقيا التابع للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية بشمال إفريقيا، حول " آفاق التكامل المغاربي في السياق الاجتماعي والسياسي الجديد في المنطقة الفرعية". اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الرباط (المغرب)، 15 يناير 2013.

7/- إلهام جبر شمالي، مسار التطبيع بين المملكة المغربية وإسرائيل، ورقة علمية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ديسمبر 2020.

8/- أسامة جمعة الأشقر، المسارات المحتملة للتطبيع المغربي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية. تقدير استراتيجي رقم 123، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، كانون الأول/ديسمبر 2020.

6/- المواقع الإلكترونية:

1/- إنصاف سركالي، العامل الاقتصادي وتكامل الاتحاد المغاربي، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، "دراسات سياسية" 09 نوفمبر 2018. على الموقع -**www.eipss eg.org.** تاريخ الاطلاع: 2018/12/15.

2/- أحمد ولد نافع، العلاقات الاقتصادية المغاربية – الخليجية: البواعث والفوائد. مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة "قطر" يوم 18 مايو 2014، على الموقع: **Jcforstudies@aljazeera.net** . تاريخ الاطلاع: 2019/11/20.

3/- أحمد ذكر الله، التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة، بتاريخ: 28 جوان 2016. على الموقع: **www.eipss-eg.org.** تاريخ الاطلاع: 2019/11/25.

4/- الأمانة العامة للاتحاد المغرب العربي. بنك المعلومات. على الموقع: **www.maghrebarabe.org**. تاريخ الاطلاع: 2018/02/05.

5/- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، موجز قطري-الجزائر، 2016، على الموقع : **www.uneca.org/publications** تاريخ الاطلاع : 2019/07/28.

6/- باسم راشد، هل يتجه الاتحاد الأوروبي إلى التفكك بعد أزمة كورونا؟ مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، بتاريخ: 31 مارس 2020.على الموقع: **info@futureuce.com** . تاريخ الاطلاع: 2020/06/26.

7/- جواد راشمي، التكامل المغاربي ومأزق التنمية رباعي الأضلاع. مركز المشروعات الدولية الخاصة للتنمية. 2005. على الموقع: **www.CIPE.org/blog.** تاريخ الاطلاع: 2020/06/17.

8/- رنيم علي جمال الدين الغنّام، السياسة الخارجية البريطانية تجاه أوروبا بعد "**البريكست**". المركز العربي الديمقراطي، برلين، 14 مارس 2020. على الموقع: **https://democratic.de**

9/- عبد اللطيف الحناشي، تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي: بين إكراهات الواقع وضرورات المستقبل، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ورقات سياسية، مارس 2016.

10/- لحسن خيا علي، مسار الوحدة المغاربية، الحوار المتمدن، العدد 3843، 2012/09/07. ahewar.org تاريخ الاطلاع: 2017/01/15.

11/- لمياء حروش، الشراكة الأورو متوسطية_ السياقات والمسارات. المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، 24 سبتمبر 2019. على الموقع .**www.eipss-eg.org**. تاريخ الاطلاع: 2020/07/10.

12/- معطيات الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على الموقع الإلكتروني : **www.maghrebarabe.org** . تاريخ الاطلاع 2017/09/18.

13/- موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. على الموقع: **ar.wikipedia.org/wiki/** تاريخ الاطلاع: 2019/01/20.

14/- فريق مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والاستراتيجية (ميناك) مايو 2019. على الموقع: **www.menaccenter.com**. تاريخ الاطلاع: 2020/01/30.

15/- المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، " أزمة الكركرات وسيناريوهات مستقبل قضية الصحراء". وحدة الدراسات السياسية، تقييم حالة، الدوحة، قطر، 07 كانون الأول، ديسمبر، 2020، ص 01. على الموقع: **www.dohainstitute.org**.

16/- ياسمينة أبو الزهور، تطبيع المغرب الجزئي مع إسرائيل يترافق بمكاسب ومخاطر، مركز بروكنجز، الدوحة، 2020/12/14. على الموقع: **www.brookings.edu**. تاريخ الاطلاع: 2021/03/15.

17/- ناصر حمدادوش، التطبيع المغربي.. الخلفيات والتداعيات والمخاطر. المركز الفلسطيني للإعلام، 23 يناير 2021. على الموقع: **https://palinfo.com**. تاريخ الاطلاع: 2021/03/01.

18/ برنامج الغذاء العالمي. الأمم المتحدة، اكتوبر 2020. موجز قطري عن موريتانيا من إعداد برنامج الغذاء العالم. على الموقع: **https://ar.wfp.org**.

19/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية لسنة 2019. على الموقع: **http://hdr.undp.org**.

20/ الوكالة الموريتانية للأنباء. 2021/01/01. على الموقع: **https://www.ami.mr**.

7/ النصوص القانونية

أ/ الاتفاقيات الدولية

1/- معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي في 17فبراير 1989 بمدينة مراكش المغربية.
2/- اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي، الموّقعة بمدينة الجزائر بتاريخ 1990/07/23.
3/- الاتفاقية الخاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع والعبور. تم توقيعها خلال انعقاد مجلس الرئاسة الثاني بالجزائر في 23 جويلية 1990.

4/- الاتفاقية الخاصة بالاعتراف المتبادل برخص السياقة بين دول الاتحاد المغاربي. والتي وقعت خلال انعقاد مجلس الرئاسة الخامس بنواكشوط بتاريخ 11 نوفمبر 1992.

5/- اتفاقية التعاون في المجال البحري بين دول الاتحاد المغاربي. الموّقعة خلال انعقاد مجلس الرئاسة الثالث برأس لانوف بليبيا بتاريخ 10 مارس 1991.
6/- اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دول المغرب العربي، الموقعة بمدينة رأس لانوف (ليبيا) في 10 مارس 1991.
7/- اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، الموّقعة بمدينة رأس لانوف بالجماهيرية العربية الليبية بتاريخ 23 مارس 1991.
8/- اتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي (الجزائر،23/7/1990)
9/- اتفاقية خاصة بتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول اتحاد المغرب العربي (الجزائر، 23/7/1990).
10/- اتفاقية الضمان الاجتماعي بين دول اتحاد المغرب العربي (رأس لانوف، 10/3/1991)
11/- الميثاق المغاربي حول حماية البيئة والتنمية المستديمة (نواكشوط، موريتانيا، بتاريخ 1992/11/11.
12/- اتفاقية التعاون الثقافي بين دول اتحاد المغرب العربي (نواكشوط 11/11/1992)
13/- اتفاقية تنظيم الصفقات العمومية في مجال التجهيز والأشغال العمومية بين دول اتحاد المغرب العربي (نواكشوط، موريتانيا بتاريخ1992/11/11.
14/- بروتوكول خاص بشهادة المنشأ بين دول اتحاد المغرب العربي (تونس،1994/04/02).
15/- اتفاق بخصوص قيام منطقة للتبادل الحر بين دول اتحاد المغرب العربي الموقعة في تونس، بتاريخ 1994/02/03).

ب/ الدساتير:

1/- دستور سنة 1996 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96/438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996. المتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، ج.ر.ج.ج العدد 76، الصادرة في 08 ديسمبر 2008، المعدل بموجب دستور 2016، الصادر بموجب القانون 01/16 المؤرخ في 06 مارس 2016، ج، ر، ج، ج العدد 14 الصادرة في 07 مارس 2016. المعدل بموجب دستور 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 442/20 المؤرخ في 15 جمادى الأولى 1442 الموافق 30 ديسمبر 2020، المصادق عليه في استفتاء 01 نوفمبر 2020. جريدة رسمية رقم 82.

ب/ القوانين:

1/- قانون 90-16، الصادر في 07 أوت 1990، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990، جريدة رسمية رقم 38.

2/- القانون 16-01 المؤرخ في 2016/03/06، المتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية عدد 14.

3/- القانون 277/63، المتضمن قانون الاستثمارات، المؤرخ في 26 جويلية 1966، ج.ر.ج.ج، العدد 53، الصادرة في 02 أوت 1963.

4/- الأمر 154/66، المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات المدنية، ج،ر،ج،ج العدد 47 الصادرة 09 جوان 1966، المعدل والمتمم بالقانون 09/08، المؤرخ في 25 فيفري 2008، المتضمن تعديل قانون الإجراءات المدنية، ج،ر،ج،ج العدد 21، الصادرة في 23 أفريل 2008.

5/- القانون رقم 10/90، المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، ج.ر.ج.ج، العدد 16، الصادرة في 18 أفريل 1990، المعدل والمتمم بالأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المتضمن تعديل قانون النقد والقرض، ج،ر،ج،ج العدد 50 الصادرة في 01 سبتمبر 2010.

6/- الأمر 02/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، الملغى بموجب القانون 11/06 المتعلق بالمناطق الحرة ج،ر،ج،ج العدد 43 الصادرة في 20 جويلية 2003.

7/- الأمر 04/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتنظيم المؤسسة العمومية وخوصصتها، ج،ر،ج،ج العدد 47 الصادرة في 22 أوت 2001، المعدل والمتمم بالأمر 01/08 المؤرخ في 28 فيفري 2008، ج،ر،ج،ج العدد 11 الصادرة في 02 مارس 2008.

8/- الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتضمن قانون القرض والنقد، ج،ر،ج،ج العدد 52 الصادرة في 27 أوت 2003.

09/- القانون 10/06 المؤرخ في 24 جوان 2006، المتضمن إلغاء الأمر 02/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمناطق الحرة.

10/- القانون 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتضمن قانون ترقية الاستثمار، ج،ر،ج،ج العدد 46 الصادرة في 03 أوت 2016.

11/ الأمر رقم 08-01 المؤرخ في 2001/08/22، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها المتمم للأمر رقم 01-04 المؤرخ في2008/02/20، جريدة رسمية عدد11، الصادرة في 02 مارس 2008.

ثانيا/ المراجع باللغة الأجنبية

I/- Ouvrages

1/- ALAIN TOURAINE, Qu'est-ce que la démocratie, Librairie arthème fayard, Paris,1994.

2/- André Wilmots : « De Bourguiba à Ben Ali. L'étonnant parcours économique de la Tunisie (1960-2000) », éditions L'Harmattan, Paris, 2003.

3/- Bela blassa, The theory of Economic Integration, Richard, D. Irwin. Homewood ,1961.

4/- D. THIERRY, « **La Politique européenne de voisinage dans le contexte d'une politique euro-méditerranéenne : aspects géopolitiques** », Editions KARTHALA, Paris, 2005.

5/- Fabrice Larat, Histoire politique de l'intégration européenne (1945 -2003), Paris : la documentation française, 2003.

6/- Hamed Madjdoub, Etudes et perspectives, édition Economica-essai, Alger, 2003.

7/- Hassan Zouiri. Le partenariat euro-méditerranéen contribution au développement du Maghreb. « le cas du MAROC ». Librairie harmattan, Paris, 2010.

8/- Hocine Benissad, l'ajustement structurel, l'expérience du Maghreb, OPU, Alger, 1999.

9/- Jean Jacques Roche, Théories des relations Internationales. 5éme édition, Paris, Montchrestien E.J.A, 2004.

10/- Michael Engman, Osamu Onodera et Enrico Pinali. « Zônes Franches d'exportation : leur rôle passé et futur dans les échanges et le développement ». Éditions OCDE, 2007.

11/- Otmane Bekenniche, **Le Partenariat Euro-Méditerranéen, les enjeux**, Office des publications Universitaires, Alger, 2011.

12/- Rachid Zouaimia, Droit de la concurrence, maison d'édition Balkeise, Alger, 2012.

13/- Silem Ahmed, Lexique d'économie, 8é édition, Dalloz, France, 2004.

II/- Revues

1/- Annick Mousnave, **Union pour la Méditerranée ou rêve d'un « G-MED »**. Revue Banque stratégie, n° 260, juin 2008.

2/- Aomar Baghzour. DU PROCESSUS DE BARCELONE A L'UNION POUR LA MEDITERRANEE : UNE VISION D'ALGERIE. Revue Outre-terre. 2009/3.

3/- Daniel Labaronne. Les difficultés de l'intégration économique régionale des pays maghrébins. Revue Mondes en développement, vol 41, 2013/23.

4/- El Mahdi Lamrani. L'union du Maghreb ou l'invincible espoir. Revue l'année du Maghreb, IX, 2013.

5/- Jean-François Jamet, Les défis politiques et économiques de l'Union pour la Méditerranée. Questions d'Europe n° 93, Fondation Robert Schuman, Mars 2008.

6/- Lucile martin, Le dossier du Sahara Occidental. Revue les Cahiers de l'orient, CAIRN.INFO. 2011/2/ N° 102.

7/- Luis Martinez, Maghreb : vaincre la peur de la démocratie, cahier de Chaillot, n° 115, avril 2009, institut d études de sécurité, union européenne, paris 2009.

8/- Mahiou Ahmed : « **l'union du Maghreb Arabe : des états en quête de coopération** », revue Idara, volume 9, N°1, Algérie, 1999.

9/- Mohamed Troudi, Les relations Tunisio-Algériennes et la construction de l'unité maghrébine d'hier à Aujourd'hui. Revue les cahiers de l'Orient. Cairn.info, 2014/3, N°115.

10/- Michel Cermak. **Face aux révolutions arabes, le business as usual européen**. POINT DU SUD. N° 07, mars 2013.

11/- Nassim Oulmane. Politique commerciale, intégration régionale sud-sud et souveraineté économique en Algérie. Revue Confluences Méditerranée, L'harmattan, 2009/4, N° 71.

12/- Philippe Hugon, « **Les économies en développement au regard des théories de la régionalisation** », Revue Tiers Monde, n° 169, janvier-mars 2002.

13/- STÉPHANIE DARBOT-TRUPIANO, « Le Partenariat euro-méditerranéen : une tentative d'intégration maladroite », **L'éspace Politique,** N 2, 2007.

14/- Vitaly Denysyuk, « **Politique de Voisinage de L'Union Européenne : Qu'elles transformations sur le régime commercial régional en Europe** », Revue du Marché Commun de L'Union Européenne, N°485, Février 2005.

III/- Thèses et Mémoires

1/- Fatima TALEB, Le projet d'intégration régionale maghrébine : Impact sur l'Algérie. Thèse pour l'obtention du diplôme de doctorat en sciences économiques. Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion. Université Aboubaker Belkaid, Tlemcen, 2016.

2/- TAMANI Fadhila, Intégration économique régionale au Maghreb : enjeux, contraintes et perspectives. Mémoires en vue de l'obtention du diplôme de Magister en sciences économiques. Faculté des sciences économiques, sciences de gestion et des sciences commerciales. Université Mouloud Mammeri, Tizi- Ouzou, Algérie, 2012.

IV/- Colloques

1/- MOHAMED HADDAR. **La politique Européenne de voisinage et le Maghreb**. Colloque international Organisé par le Laboratoire Prospective, Stratégie et Développement Durable De la Faculté des Sciences Economiques et de Gestion de Tunis, Hammamet le 1 et 2 juin 2007.

V/- Documentations

1/- La politique européenne de voisinage - Document d'orientation, Communication de la Commission, COM(2004)373 final, 12/05/2004.

2/- Office National des Statistiques. Statistiques sur l'économie Algérienne, (1970-2002).

3/- Bureau International du Travail (2003), « Emploi et politique Sociale dans les zones franches d'exportation ». GB. 286/ESP/3, BIT, Genève.

4/- NATION UNI, CEA ; rapport sur l'intégration financière et la gouvernance régionale en Afrique du Nord ; juillet, 2012.

VI/- Site internet

1/- Philippe de la Fontaine Vive, Union pour la Méditerranée : Rôle et Vision de BEI. Rapport de la Banque Européenne d'Investissement, Décembre 2010.

.www.bei.org/Femip-info@bei.org

الفهرس

التشكرات

الإهداء

قائمة المختصرات

مقدمة 01

الباب الأول: فكرة التكامل والوحدة في المنطقة المغاربية 08

الفصل الأول: حصيلة وآفاق العمل المغاربي المشترك 09

المبحث الأول: التطور التاريخي لإنشاء اتحاد المغرب العربي..... 10

المطلب الأول: تأسيس اتحاد المغرب العربي..... 11

الفرع الأول: تجربة الوحدة قبل الاستقلال..... 11

أولا/ مكتب المغرب العربي 1947 م..... 12

ثانيا: مؤتمر طنجة 13

ثالثا: دور النخب السياسية في توحيد المغرب العربي..... 14

الفرع الثاني: تجربة الوحدة بعد الاستقلال..... 14

أولا: معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي..... 16

ثانيا: أهداف المعاهدة..... 19

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي..... 20

الفرع الأول: الأجهزة ذات الطابع السياسي..... 20

الفرع الثاني: الأجهزة ذات الطابع الإداري..... 22

الفرع الثالث: الأجهزة ذات الطابع التخصصي..... 25

المبحث الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي وإنجازاته.....26

المطلب الأول: مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي.....27

الفرع الأول: المقومات التاريخية والحضارية.....28

أولا/ وحدة الدين واللغة.....28

ثانيا/ النسيج الاجتماعي.....29

الفرع الثاني: المقومات الطبيعية.....30

أولا/ الموقع الاستراتيجي.....31

ثانيا/ الموارد الطاقوية.....32

الفرع الثالث: المقومات الاقتصادية.....34

أولا/ القطاع الزراعي.....36

ثانيا/ القطاع المالي والتجاري.....39

المطلب الثاني: إنجازات التكامل الاقتصادي المغاربي.....41

الفرع الأول: الإنجازات على المستوى السياسي والأمني.....41

أولا/ الإنجازات على المستوى السياسي.....42

ثانيا/ الإنجازات على المستوى الأمني.....43

الفرع الثاني: الإنجازات على المستوى الاقتصادي والتنموي.....44

أولا/ الإنجازات على المستوى الاقتصادي.....45

ثانيا/ المشاريع التنموية.....47

الفصل الثاني: نظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي.....52

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي.....53

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي 54

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي.....55
الفرع الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي.....57
أولا: اتساع حجم السوق.....57
ثانيا/ تدعيم المركز التفاوضي للدول المغاربية في تعاملها مع العالم الخارجي.....57
ثالثا/ زيادة معدل النمو الاقتصادي.....58
رابعا/ حرية انتقال رأس المال والعمل.....58
المطلب الثاني: دوافع قيام التكامل الاقتصادي الإقليمي ومراحله.....58
الفرع الأول: دوافع قيام التكامل الاقتصادي الإقليمي.....59
أولا/ الدوافع الجغرافية.....59
ثانيا/ الدوافع السياسية.....60
ثالثا/ الدوافع الاقتصادية.....60
رابعا/ الدوافع التاريخية.....63
الفرع الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي وآثاره.....64
أولا/ مراحل التكامل الاقتصادي.....64
ثانيا/ آثار التكامل الاقتصادي.....69
المبحث الثاني: تجارب بعض التكتلات الإقليمية.....71
المطلب الأول: مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....71
الفرع الأول: نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأهدافه.....72
أولا/ نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....72
ثانيا/ أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....73
الفرع الثاني: إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدياته.....73

أولا/ إنجازات مجلس التعاون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....74

ثانيا/ تحديات دول مجلس التعاون الخليج العربية.....76

الفرع الثالث: التكامل الخليجي – المغاربي.....78

المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي.....80

الفرع الأول: مراحل التكامل الأوروبي.....81

أولا/ الجماعة الاقتصادية الأوروبية.....82

ثانيا/ معاهدة ماسترخت 83

ثالثا/ الاتحاد الاوروبي وتفاعله مع الأزمات الداخلية.....85

الفرع الثاني: الدول المغاربية واتفاقيات الشراكة الثنائية مع الاتحاد الأوروبي.....88

أولا/ اتفاقيات التعاون الأوروبية تجاه الدول المغاربية.....88

ثانيا/ مسار برشلونة واتفاقات الجيل الجديد للشراكة الاورو–مغاربية.....94

ثالثا/ تقييم سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الدول المغاربية.....109

خلاصة الباب الأول.....111

الباب الثاني: التكامل الاقتصادي المغاربي وآفاق التنمية.....112

الفصل الأول: اقتصادات دول المغرب العربي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية...113

المبحث الأول: واقع اقتصاديات دول المغرب العربي 114

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري والتونسي والمغربي.....114

الفرع الأول: واقع الاقتصاد الجزائري 115

أولا/ واقع الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي.....115

ثانيا/ واقع الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الليبرالي.....119

ثالثا/ واقع الاقتصاد الجزائري مع بداية الألفية الجديدة.....123

الفرع الثاني: واقع الاقتصاد التونسي.....128
أولا/ مرحلة تأميم الاقتصاد والتجارة الخارجية (1956-1969).....128
ثانيا/ مرحلة الرأسمالية المقيدة (1970-1982).....129
ثالثا/ واقع الاقتصاد التونسي خلال المرحلة الراهنة.....130
الفرع الثالث: واقع الاقتصاد المغربي.....131
أولا/ واقع الاقتصاد المغربي قبل الإصلاحات.....131
ثانيا/ الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على الاقتصاد المغربي.....132
المطلب الثاني: واقع الاقتصاد الليبي والموريتاني.....134
الفرع الأول: واقع الاقتصاد الليبي.....134
أولا/ واقع الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط.....135
ثانيا/ الاقتصاد الليبي بعد اكتشاف النفط.....136
ثالثا/ الاقتصاد الليبي بعد الإطاحة بنظام الرئيس معمر القذافي.....138
الفرع الثاني: واقع الاقتصاد الموريتاني.....139
أولا/ الاقتصاد الموريتاني قبل برامج الإصلاح الاقتصادي.....139
ثانيا/ الاقتصاد الموريتاني بعد برامج الإصلاح الاقتصادي.....141
ثالثا/ الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا.....142
المبحث الثاني: مبررات التكامل المغاربي وعوائقه.....143
المطلب الأول: التبادل التجاري بين بلدان المغرب العربي وسبل تعزيزه.....144
الفرع الأول: طبيعة التجارة البينية المغاربية.....145
أولا/ ضعف التجارة البينية المغاربية.....145
ثانيا/ عوامل ضعف الاندماج داخل بلدان المغرب العربي.....150
الفرع الثاني: السياسة المغاربية للتنمية المشتركة.....151
المطلب الثاني: تحديات التكامل الاقتصادي المغاربي.....151
الفرع الأول: التحديات الداخلية للتكامل الاقتصادي المغاربي.....152

أولا/ التحديات السياسية.....153

ثانيا/ التحديات الأمنية.....160

ثالثا/ التحديات الاقتصادية.....163

رابعا/ التحديات القانونية.....168

خامسا/ المعوقات المنهجية.....170

الفرع الثاني: التحديات الخارجية للتكامل الاقتصادي المغاربي.....171

أولا/ التنافس الأوروبي–الأمريكي على المنطقة المغاربية.....171

ثانيا/ تحديات العولمة على التكامل الاقتصادي المغاربي.....177

الفصل الثاني: التكامل الاقتصادي المغاربي خيار استراتيجي لتحقيق التنمية.....182

المبحث الأول: التكامل المغاربي بين دوافع التنمية والتحديات الراهنة.....183

المطلب الأول: مفهوم التنمية وآثار التكامل الاقتصادي على السياسات التنموية.....183

الفرع الأول: مفهوم التنمية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى.....184

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية 184

ثانيا/ مفهوم النمو الاقتصادي.....186

ثالثا/ علاقة التنمية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي.....186

الفرع الثاني: آثار التكامل الاقتصادي على السياسات التنموية في البلدان المغاربية.....187

أولا/ آثار التكامل الاقتصادي المغاربي على عملية التنمية الاقتصادية.....187

ثانيا/ آثار التكامل الاقتصادي المغاربي على التنمية الاجتماعية.....197

المطلب الثاني: تحديات التنمية المغاربية في إطار التكامل الاقتصادي.....201

الفرع الأول: تحديات التنمية المغاربية.....204

أولا/ الضغوط الديموغرافية.....202

ثانيا/ عجز التنمية البشرية.....203

ثالثا/ التغيّر المناخي.....204

رابعا/ التنافسية العالمية.....206

الفرع الثاني: دور المشروعات المشتركة في تحقيق التنمية المغاربية.....207

المبحث الثاني: آليات التكامل الاقتصادي المغاربي وآفاقه.....209

المطلب الأول: آليات تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي 210

الفرع الأول: الآليات القانونية.....210

أولا/ إلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات.....210

ثانيا/ التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة.....212

ثالثا/ ضبط كيفية اكتساب العضوية وفقدانها.....212

رابعا/ توسيع صلاحيات السلطة الإقليمية.....213

خامسا/ الانتقال الديمقراطي نهج لتحقيق الاندماج المغاربي.....215

سادسا/ فتح المجال أمام المجتمع المدني للعب دوره في البناء المغاربي.....216

الفرع الثاني: الآليات الاقتصادية والمالية.....217

أولا/ الآليات الاقتصادية.....217

ثانيا/ الآليات المالية.....227

المطلب الثاني: آفاق التكامل الاقتصادي المغاربي.....231

الفرع الأول: آفاق التكامل الاقتصادي المغاربي على الصعيد الداخلي.....231

أولا/ حرية انتقال الأشخاص والسلع.....232

ثانيا/ التجارة في الخدمات وحرية انتقال رؤوس الأموال.....234

الفرع الثاني: آفاق التكامل الاقتصادي المغاربي على الصعيد الإفريقي.....235

أولا/ دور منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تفعيل التكامل المغاربي.....237

ثانيا/ تعزيز التعاون الإفريقي المغاربي سبيل لتحقيق الأهداف التنموية.....240

خلاصة الباب الثاني.....250

خاتمة.....251

الملاحق.....256

قائمة المراجع.....264

الفهرس 292

الملخص:

يشكل التكامل الاقتصادي المغاربي مجالا لتحقيق التنمية الاقتصادية ومسلكا لمواكبة التكتلات الاقتصادية الأخرى. إلا أنه من أبرز الصعوبات التي تواجهها دول الاتحاد المغاربي في المجال الاقتصادي، هي إشكالية بناء التكامل في هذا المجال، وذلك راجع لطبيعة الصراعات السياسية التي تطفو على السطح، الشيء الذي يحد من تفعيل القرارات والاتفاقيات التي يتم المصادقة عليها. لهذا بات لزاما على دول الاتحاد المغاربي إعادة النظر في السياسة الاقتصادية المتبعة، وذلك من أجل تفادي المعيقات الاقتصادية التي يمكن من خلالها التأثير على العجلة التنموية للدول المغاربية.

الكلمات المفتاحية: تكامل اقتصادي –دول اتحاد المغرب العربي – تنمية اقتصادية.

Abstract :

Maghreb economic integration constitutes a field for achieving economic development and a path to keep pace with other economic blocs. However, one of the main difficulties that the Maghreb Union countries face in the economic field is the problem of building integration in this field, due to the nature of the political conflicts that arise on the surface, which limits the activation of the decisions and agreements that are ratified. That is why it became imperative for the countries of the Maghreb Union to reconsider the economic policy pursued, in order to avoid economic obstacles that could affect the development wheel of the Maghreb countries.

Key words : Economic integration ; Countries of the Arab Maghreb Union; Economic development.

Résumé :

L'intégration économique du Maghreb constitue un espace de développement économique et une voie pour suivre le rythme des autres blocs économiques. Cependant, l'une des principales difficultés que rencontrent les pays de l'Union maghrébine dans le domaine économique est le problème de la construction de l'intégration dans ce domaine, en raison de la nature des conflits politiques qui surgissent en surface, ce qui limite l'activation des décisions et des accords, qui sont ratifiés. C'est pourquoi il est devenu impératif pour les pays de l'Union du Maghreb de reconsidérer la politique économique menée, afin d'éviter les obstacles économiques qui pourraient affecter la roue du développement de ses pays.

Mots clés : Intégration économique - pays de l'Union du Maghreb arabe - développement économique.